وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـة زيـــان عاشور الجلفـــة
كليـة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسـم: العلوم التجارية

أطـروحـة مقدمة لنيل شهادة دكتـوراه الطور الثالث

الشعبة: علوم تجارية
التخصص: مالية وتجارة دولية

العنوان

العلاقات المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية في الجزائر خلال الفترة 2000- 2020

من إعـداد
حميدات إيمان

نوقشت وأجيزت بتاريخ 2023/06/22 من طرف اللجنة المكونة من:

كاكي عبد الكريم	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة	رئيسا
يحياوي عبد الحفيظ	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجلفة	مشرفا ومقررا
سالمي ياسين	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة	ممتحنا
عزالدين علي	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة	ممتحنا
عبد الحفيظي أمحمد	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر3	ممتحنا
محمدي عزالدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Ziane Achour University of Djelfa

Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences

Department : Commercial Sciences

PhD Thesis Third Phase

Division: Commercial Sciences

Specialty: Finance and international trade

Title:

The mutual relations between foreign direct investment and international trade in Algeria during the period 2000-2020

Prepared by:
Hamidat Imane

Discussed and publicly approved on 22/06/2023 By the committee composed of:

Kaki Abdelkrim	Professor lecturer class A	**University of Djelfa**	**President**
Yahiaoui Abdelhafid	Professor	**University of Djelfa**	**Rapporteur**
Salmi Yassine	Professor lecturer class A	**University of Djelfa**	**Examiner**
Azzedine Ali	Professor lecturer class A	**University of Djelfa**	**Examiner**
Abdelhafidi Mhammed	Professor lecturer class A	**University of Algeria 3**	**Examiner**
Mhamdi Azzedine	Professor	**University of Algeria 3**	**Examiner**

University Year: 2022/2023

" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

-19- سورة النمل

الإهداء

إلى من كانت سببا في وجودي وسهرت على تربيتي أطال الله عمرها **والدتي** وإلى **والدي رحمه الله** وجعله في جنات الرضوان.

إلى عائلتي الكريمة من أحدثهم سنا إلى ارفعهم قدرا.

إلى الأصدقاء والأحباب و إلى زملائي بالشعبة .

إلى كل من يعرفني أو أعرفه من قريب أو من بعيد راجية من المولى التوفيق لهم والتسديد.

لكل هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع ،راجية من الله القبول.

حميدات إيمان.

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر والتقدير الجزيلين إلى:

أساتذتي ومربي على كل المساعدات المقدمة وعلى كرمهم وفضلهم وعظيم جهدهم

وأخص بالذكر الأستاذ المشرف بحياوي عبد الحفيظ.

و أساتذتي في التخصص الأستاذ صديقي نحاس و الأستاذ علي عز الدين و الأستاذ كاكي عبد الكريم

وأساتذتي الذين ساهموا في تكويني وسهروا على تعليمي من الابتدائي حتى لحظة التخرج

أدعو الله أن يسدد خطاهم ويبارك ويزكي أعمالهم بما ينفع هاته الأمة.

إلى نزيهة.. زهرة.. سعيدة

إلى الذين أعانوني من قريب أو بعيد بالكتابة أو التصحيح أو حتى التوجيه والنصيحة أذكر.

إلى كل هؤلاء خالص التقدير والاحترام متمنية لهم التوفيق والسداد.

الفهرس

الفهرس

الإهداء	I.
الشكر	II.
الملخص	III.
الفهرس	IV.
فهرس الجداول والأشكال	V.
مقدمة	أ- خ
الفصل الأول: مدخل نظري للاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	02
المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	03
المطلب الأول: الاستثمار الاجنبي المباشر	03
المطلب الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر	08
المبحث الثاني: النظريات المفسرة لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر	18
المطلب الأول :النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية.	18
المطلب الثاني : النظريات الحديثة والمعاصرة.	21
المبحث الثالث: أشكال ومحفزات الاستثمار الأجنبي المباشر.	37
المطلب الاول : اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر	37
المطلب الثاني: الحوافز المباشرة والغير مباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر	45
المبحث الرابع: الأثار الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر	47
المطلب الأول أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة والمصدرة له.	48
المطلب الثاني :أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات و النقد الأجنبي	55
المطلب الثالث :أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا والتشغيل	58
خلاصة الفصل الأول	65
الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للتجارة الدولية	
تمهيد	67
المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية	68
المطلب الأول: مفاهيم التجارة الدولية	68
المطلب الثاني: أهمية التجارة الدولية وأسباب قيامها	72
المبحث الثالث: نظريات المفسر لقيام التجارة الدولية	76

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية	76
المطلب الثاني : النظريات النيوكلاسيكية	87
المطلب الثالث: النظريات الحديثة	96
المبحث الثالث:السياسات التجارية الدولية	104
المطلب الأول:مفهوم السياسة التجارية	104
المطلب الثاني: أشكال السياسة التجارية	106
المطلب الثالث:أدوات السياسة التجارية	116
المبحث الرابع: الاتفاقيات والمنظمات التجارية الدولية وأثرها على التجارة الدولية	127
المطلب الأول: النظام التجاري والمؤسسات الدولية	128
المطلب الثاني: الجات GATT ومنظمة التجارة الدولية OMC	137
المطلب الثالث:إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة	142
خلاصة الفصل الثاني	147
الفصل الثالث:الدراسة التحليلية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية	
تمهيد	149
المبحث الأول : تطور أهم مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري	150
المطلب الأول: أداء اقتصاد الجزائر حسب المؤشرات الاقتصادية	150
المطلب الثاني: وضع مختلف القطاعات الاقتصادية بالجزائر	159
المبحث الثاني:المناخ الاستثمار في الجزائر	173
المطلب الاول: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب المؤشرات الدولية	173
المطلب الثاني: الجانب القانوني لترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.	179
المطلب الثالث: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	189
المبحث الثالث: تطور التجارة الدولية بالجزائر وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر	201
المطلب الأول: التوجهات والاتفاقيات التجارية للجزائر	201
المطلب الثاني: تقييم حجم التبادلات التجارية للجزائر	211
المطلب الثالث: تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية	225
خلاصة الفصل الثالث	240
الخاتمة	242
قائمة المراجع	253
الملاحق	268

فهرس الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	معدلات التضخم بين مختلف الدول	12
2	مزايا النظرية الانتقائية	35
3	التكاليف المطلقة	78
4	الميزة النسبية لريكاردو	80
5	تكاليف إنتاج السلعتين في الدولتين	85
6	جولات الجات GATT	138
7	مؤشرات الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2020	151
8	نسبة النمو السنوية للقيمة المضافة للصناعة من إجمالي الناتج المحلي للفترة(2015-2020)	165
9	تطور حصة السياحة في الناتج المحلي الخام (فرع فنادق,المقاهي ,المطاعم)	167
10	اجمالي مساهمة السفر والسياحة في اجمالي الناتج المحلي-مليار دولار امريكي-(2015-2019)	168
11	القيمة المضافة في قطاع الزراعة من إجمالي الناتج المحلي	170
12	ترتيب الجزائر وفق المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة (2009-2020)	174
13	ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية للفترة 2018-2019	175
14	ترتيب الجزائر حسب مؤشر الشفافية للفترة(2003-2015)	176
15	ترتيب الجزائر حسب مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة (2017-2020)	177
16	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة (بالمليون دولار أمريكي) للفترة(2000-2020)	189
17	أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر للفترة مابين (جانفي 2015- ديسمبر 2019)	192
18	الاستثمارات الواردة إلى الجزائر من مختلف الدول للفترة مابين (جانفي 2015- ديسمبر 2019)	193
19	توزيع المشاريع الاستثمارية الواردة إلى الجزائر حسب أنشطة الأعمال(إجمالي الفترة جانفي 2015- ديسمبر 2019) (مليون دولار امريكي)	193
20	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة (بالمليون دولار أمريكي)	196

	للفترة(2000-2020)	
21	أرصدة ميزان المدفوعات	197
22	التركيب السلعي للصادرات الجزائرية للفترة 2000-2020	214
23	التركيب السلعي للواردات الجزائرية للفترة 2000-2020	216
24	صادرات وواردات تجارة الجزائر للفترة (2000-2020)	218
25	أهم الشركاء التجاريين للجزائر	222
26	الدول المصدر إليها من طرف الجزائر	223
27	الإحصاء الوصفي للمتغيرات الاقتصادية للدراسة	226
28	اختبار كفاية العينة - المشاهدات -والتباينات المشتركة بين متغيرات الدراسة	233
29	نسب التباين المشترك بين متغيرات الدراسة(مصفوفة معاملات الارتباط الصورية)	235
30	تمثيل المتغيرات الخاصة بالدراسة	236
31	مصفوفة الارتباط للمتغيرات الاقتصادية الكلية المحددة	237

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	أهمية محددات مناخ الاستثمار	09
2	أهمية خصائص البلد	10
3	أسباب الخروج من الاستثمار بالنسبة المئوية (%)	14
4	دورة حياة المنتج الدولي	26
5	تمثيل بياني لمفهوم دورة حياة المنتج الدولي	27
6	أهمية الحوافز	46
7	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، على نطاق العالم وحسب مجموعة الاقتصادات، 2007–2020 (بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية)	49
8	المشاريع الاستثمارية للعالم لعام 2018	63
9	نسبة صادرات السلعي والخدمات من إجمالي الناتج العالمي	72
10	تطور الناتج المحلي للجزائر خلال الفترة (2000-2020)	152
11	معدلات النمو الاقتصادي للفترة (2000-2020)	153
12	إجمالي الدين الخارجي للفترة (2000-2020)	153
13	احتياطات الصرف الأجنبي للفترة 2000-2020	154
14	معدلات التضخم والبطالة للفترة (2000-2020)	156
15	دخل الأفراد في الجزائر خلال الفترتين 2000-2020	157
16	نسبة النمو السنوية للقيمة المضافة للصناعة من إجمالي الناتج المحلي للفترة(2015-2020)	165
17	تطور حصة السياحة في الناتج المحلي الخام	167
18	تطور اجمالي مساهمة السفر والسياحة في اجمالي الناتج المحلي-مليار دولار امريكي-(2015-2019)	168
19	القيمة المضافة في قطاع الزراعة من إجمالي الناتج المحلي	170
20	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر (بالمليون دولار أمريكي) للفترة(2000-2020)	192
21	تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات (إجمالي الفترة جانفي 2015- ديسمبر 2019) (مليون دولار أمريكي)	194
22	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة (بالمليون دولار أمريكي)	196

	للفترة(2000-2020)	
23	رصيد الحساب الجاري للجزائر 2000-2020	198
24	رصيد ميزان الحساب الرأسمالي للجزائر 2000-2020	199
25	رصيد ميزان المدفوعات للجزائر 2000-2020	200
26	صادرات وواردات تجارة الجزائر للفترة (2000-2020)	219
27	نسبة الشركاء التجاريين من قيمة الواردات	223
28	حصة الدول المصدر اليها من قيمة الصادرات	224
29	التمثيل البياني لسلسلة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر FDI, net	226
30	التمثيل البياني لسلسلة الصادرات	228
31	التمثيل البياني لسلسلة الواردات	228
32	التمثيل البياني لسلسلة الميزان التجاري	229
33	التمثيل البياني لسلسلة الحساب الجاري	230
34	التمثيل البياني لسلسلة الحساب الرأسمالي	231
35	التمثيل البياني لسلسلة ميزان المدفوعات	232
36	التمثيل البياني لسلسلة سعر صرف الدينار	232

مقدمة

بحكم مقتضيات الحياة التي تفرض إقامة علاقات بين دول العالم للاتصال والتقرب من بعضها البعض، باتت الدول في حتمية لزيادة الترابط بين الأفراد والمؤسسات والأسواق التي تساعد في التكامل الاقتصادي وتحفظ مصالحها المختلفة، ذلك أن كل دولة تتمتع بمزايا طبيعية وبشرية مختلفة ومتنوعة عن غيرها من الدول الأخرى، ولعدم تمكن كل دولة على حدى توفير كل ما تحتاجه منها بنفسها، فاتسع نطاق التعاون والتنسيق فيما بينها نحو تحقيق أكبر رفاهية ممكنة لأفرادها وللاستفادة من المعرفة التكنولوجية والمنتجات الجديدة، وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية، ولتحسين كفاءة اقتصاد الدول، على الرغم من وجود الاختلافات بينهم، كالحدود السياسية، الجغرافية واختلاف العملات والأنظمة، فأصبح كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية اللذان يعتبران محركا للنمو الاقتصادي الذي تسعى كافة الدول لتحقيقه، السبيل لتحقيق ذلك.

وكون الجزائر من الدول التي تسعى للاستفادة مما يحمله الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية من مزايا لتحقيق التنمية لعدم كفاية قدراتها على ذلك، ولرغبتها في توطيد العلاقات الدولية بباقي دول العالم وحاجتها للاندماج في الاقتصاد العالمي، فقد بادرت بخطى ثابتة نحو التفتح على اقتصاد السوق، بمحاولة إنعاش اقتصادها وتطوير المؤسسات الاقتصادية وتجنيد كل الموارد المتاحة، وتحسين بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير تجارتها وذلك بتهيئة جميع الظروف القانونية والتنظيمية.

فقد اعترفت بان عدم اندماجها ودخولها في السوق العالمية والاقتصاد العالمي سيبقيها في ذيل الركب العالمي وسيحرمها هذا الانطواء من العديد من المزايا والخدمات التي ستحققها لو اندمجت في الاقتصاد العالمي، وخاصة في ظل التطور التكنولوجي للحصول على الخبرات والمهارات الفنية في كل الميادين التي تسعى الجزائر لتطويرها والاستفادة من إنتاجيتها، ومن اجل هذا كله أكدت الجزائر حاجتها الملحة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة حجم تبادلاتها التجارية من خلال التركيز على التصدير وخفض الاستيراد وهذا لتحقيق تنوع اقتصادي بهدف تنمية الاقتصاد الوطني والتخفيف من تبعية قطاع المحروقات.

وفي هذه الدراسة نحاول إبراز مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة الدولية في تحسين اقتصاد الجزائر والجهود المبذولة لزيادة الاستثمارات وتعزيز التصدير، من خلال قرأتنا لمؤشرات أداء الاقتصاد الكلى والمؤشرات الدولية، وإلى تحليل الواقع الاقتصادي في الجزائر والتعرف على الصعوبات والإجراءات والقوانين التي ساعدت أو ضيقت تطورهما وما يمكن أن يحققاه، وضرورة إدراك أهميتهما في الاقتصاد الوطني، وذلك لقدرتهما على التأثير على مختلف القطاعات، والى تحليل وترجمة العلاقة التي تجمع بينهما من خلال ماتكشفه البيانات والإحصائيات، فمع زيادة التطور الدولي والتقدم التكنولوجي، زادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، ونتج عن ذلك الكثير من الدراسات التجريبية والنظرية التي تدعم فكرة أن الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة لهما علاقة تكاملية، ودراسات أخرى ترى خلاف ذلك.

إشكالية الدراسة:

وانطلاقا من الطرح السابق فان إشكالية الدراسة تصب في توضيح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية في الجزائر ويكمن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

كيف تبدو وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية في الجزائر؟ وما طبيعة العلاقة التي تربط بينهما؟

أسئلة فرعية:

- إلى أي مدى ساهمت التدفقات الاستثمارية والتبادلات التجارية في تحسين الاقتصاد الجزائري؟
- كيف استفادت الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة الدولية؟ ومامدى أهميتهما للنهوض باقتصادها ؟
- ماهي التحديات والعقبات التي تواجه كل من متغيرات الدراسة والتي تعيق تطورها؟ وكيف انعكست مختلف السياسات والقوانين المتخذة في الجزائر على اقتصادها؟
- ماهو نوع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية؟

فرضيات الدراسة:

- كل من التدفقات الاستثمارية والتبادلات التجارية تشهد ارتفاع ملحوظ وهذا يعمل على رفع الأداء الاقتصادي للجزائر.
- تحقق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة الدولية الكثير من الايجابيات على اقتصاد الدولة وتعزز من قدراتها الإنتاجية والتنافسية في الأسواق العالمية.
- بالرغم من كم السياسات والقوانين المقدمة، إلا أن الإقبال على الاستثمار يبقى محتشما والتصدير ينحصر بقطاع المحروقات ولا يستجيبان لمتطلبات الرقي الاقتصادي.
- هناك علاقة ايجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، إذ هناك علاقة قوية بينهما.

أهمية موضوع الدراسة:

تبرز وتتجلى أهمية الدراسة باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية من أهم المواضيع التي نالت اهتمام الباحثين والأكاديميين للمعارضة المتزايدة من الحكومات الحمائية التي واجهت كلاهما، على الرغم من الآثار الإيجابية التي يمكن أن يحدثاها على البلدان المتلقية، واعتبارا للدور الذي يلعبانه في مساعدة الدول المضيفة على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، إذ ستتفوق البلدان التي لديها أنظمة أكثر جذبا وانفتاحا للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة على البلدان التي لديها قوانين وسياسات تقييدية، لذا سنحاول دراسة دور واثر كل منهما على اقتصاد الجزائر للأهمية الكبيرة التي توليها لهما.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

- الأهمية المتجددة للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية باعتبارهما من أهم محفزات نمو اقتصاد الدول.
- لارتباط موضوع الدراسة بتخصص مالية وتجارة الدولية.

أهداف موضوع الدراسة:

- التعرف على ماهية كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية.
- معرفة الدور الذي تلعبه تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة الدولية في رفع الأداء الاقتصادي وتحسينه.
- تسليط الضوء على دور القوانين والسياسات الاقتصادية التي تتحكم في عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري.
- تحديد طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة بالجزائر.

الدراسات السابقة:

هناك عديد من الدراسات واسعة النطاق حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الدولية وقد أظهرت الدراسات النظرية أن العلاقة بين التجارة الدولية والاستثمار هي ذات تأثير متباين فمنها من حددها بأنها علاقة تكاملية وقد تكون ايجابية وأخرى بأنها ذات علاقة سلبية، واختلاف النتائج يعود لاختلاف فترات الدراسة والبلدان والأقاليم، ومن الدراسات التي ترتبط بموضوع الدراسة، الدراسات التالية:

- **Li-Gang Liu & Edward M. Graham, The Relationship Between Trade and Foreign Investment: Empirical Results for Taiwan and South Korea, Working Papers Series WP98-7, Peterson Institute for International Economics, January 1998.**

هدفت هذه الدراسة لتقديم دليل تجريبي باستخدام نموذج الجاذبية لتايوان وكوريا عن ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج والتجارة الدولية لهذين البلدين بديلين أو مكملين، أي ما إذا كان رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تحتفظ به دولة ما يرتبط بانخفاض أو زيادة صادراتها وارداتها، إذ أن

هذه القضية قد أثارت قلق صانعي السياسات في الدول الصناعية الكبيرة، بشأن الآثار السلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر على ميزان مدفوعات الدولة.

وخلصت الدراسة إلى أن الأدلة تميل إلى تأييد أنه كما هو الحال بالنسبة للبلدان الصناعية، فإن الاستثمار المباشر الخارجي لتايوان وصادرات تايوان في مجال التصنيع هما مكملان وليسا بديلين. ويظهر هذا التكامل نفسه في البيانات الكورية الجنوبية، بيد أنه بالنسبة لكلا البلدين، لا يبدو أن الاستثمار المباشر المتجه إلى الخارج يرتبط ارتباطا كبيرا بالواردات، وأن الآثار الإجمالية الطويلة الأجل للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر على ميزان المدفوعات تكون إيجابية، والأهم من ذلك هو أن التكامل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات يوحي بأن الاستثمار المباشر إلى الخارج من البلدين يرتبط بزيادة إمكانيات التصدير، بدلا من تقليلها، فمع توسع الاستثمار المباشر في الخارج، تكتسب المؤسسات التابعة للمؤسسات المتعددة الجنسيات التايوانية والكورية التي أنشأها هذا الاستثمار الإقبال الكبير للسلع المنتجة في الاقتصادات المحلية.

- Sizhong Sun, How Does FDI Affect Domestic Firms' Exports? Industrial Evidence, Wiley Blackwell, volume 32(8), August 2009.

باستخدام نموذج اختيار Heckman المقدر باستخدام بيانات مجمعة على مستوى مؤسسات التصنيع لمدة أربع سنوات، تستكشف هذه الورقة الآثار غير المباشرة للتصدير على الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة المنتجات الثقافية والتعليمية والرياضية لقطاع التصنيع في الصين من عام 2000 إلى عام 2003، ذلك أن قطاع التصنيع يساهم بحوالي 40 % من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الصيني، وتشكل صناعة المنتجات الثقافية والتعليمية والرياضية نسبة كبيرة من أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنشط مؤسسات قطاع التصنيع في التصدير،من خلال الدراسة التجريبية، وجد من خلال الدراسة أن هناك تداعيات تصدير غير مباشرة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة، والتي يعتمد حجمها على الموقع الجغرافي للمؤسسات، وتكلفة البيع ونسبة الإيرادات، وهيكل الملكية، ففي المتوسط تعاني المؤسسات المحلية الموجودة

في غرب الصين من الوجود الأجنبي، بغض النظر عما إذا كانت مملوكة ملكية خاصة أو حكومية أو مختلطة، وبالنسبة للمؤسسات في وسط الصين، المملوكة للقطاع الخاص والمؤسسات الحكومية والمختلطة تستفيد من الوجود الأجنبي، فيما يتعلق المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص الموجودة بسواحل الصين فهي تعاني من الوجود الأجنبي، بينما تستفيد المؤسسات المملوكة للدولة والمختلطة من الوجود الأجنبي، ففي هذه الدراسة يتبين انه في هذه الصناعة يوجد عديد كبير من المؤسسات التي تستفيد من وجود الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من تلك التي تعاني، وهو ما يبرر إلى حد ما سياسة الحكومة لجذب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **صباح نوري عباس، الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات المصرية للمدة 1990-2010، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 37، بغداد، 2013.**

تناولت الدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في مصر للفترة 1990-2010، وكان الهدف من الدراسة تحديد طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، تحديد طبيعة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي ودرجة الانفتاح الاقتصادي والتضخم في مصر على الصادرات من السلع والخدمات، وتسليط الضوء على دور السياسات الاقتصادية التي تتحكم في عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

واستخدم الباحث لإثبات فرضية وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، طريقة المربعات الصغرى من خلال برنامج SPSS الإحصائي.

أظهرت نتائج النماذج القياسية وجود علاقة مباشرة بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات من السلع والخدمات خلال فترة الدراسة، مما اثبت فرضية الدراسة.

- **حفاف وليد، تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية في الدول النامية دراسة حالة دول شمال إفريقيا، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2019.**

جاءت هذه الدراسة لتتبع اثر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية على الدول النامية في ظل البيئة العالمية الجديدة، من خلال رصد اتجاهات وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي والتجارة الدولية ومانصيب الدول منها، وإبراز مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية صادرات الدول النامية من خلال التطرق للتجربة الصينية والمكسيكية، مع تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، من خلال الحديث على اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMS) وأثارها على الدول النامية، لتوضح الدراسة بعدها اثر التكاملات الاقتصادية الإقليمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، كما سعت هذه الدراسة إلى دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وتطورات التجارة الدولية في دول شمال إفريقيا (الجزائر، مصر، المغرب)، من خلال الحديث عن تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها، واهم الإجراءات التي اتخذتها لتحسين مناخ الاستثمار، وأهم المعوقات التي تواجهها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما حاولت الدراسة تحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية بشقيها الصادرات والواردات لدول الدراسة خلال الفترة 1990-2015 بالاعتماد على المنهج القياسي.

وخلصت الدراسة من خلال إجراء اختبار السببية لجرانجر في تحديد اتجاه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والواردات للدول الثلاث، انه لا توجد علاقة سببية في كل الاتجاهات، إلا انه توجد علاقة موجبة بين الاستثمار الأجنبي والصادرات في المغرب ومصر وعلاقة سالبة في الجزائر، وعلاقة سالبة بين الاستثمار الأجنبي والواردات في المغرب ومصر والجزائر.

منهج الدراسة:

استخدمنا في هذه الدراسة الأسلوب الوصفي والتحليلي باعتباره أحد أساليب المنهج العلمي الذي يصف الظاهرة المراد دراستها بتجميع معلومات وبيانات حول موضوع الدراسة، من مختلف الكتب والأطروحات، والمقالات ومداخلات لملتقيات علمية، وتقارير دورية وسنوية صادرة عن مؤسسات ومنظمات محلية ودولية، كما توجد في الواقع وصفا دقيقا يعبر عن الظاهرة من الناحية الكيفية (من خلال الاعتماد على الجانب النظري بوصف ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية وبيان خصائص ومحددات ومسار تطور كل منهما) والكمية (من خلال الوصف الرقمي للظاهرتين وتوضيح درجة ارتباطهما)، ثم القيام بتحليلها استنادا إلى البيانات المجمعة ومحاولة الوصول لنتائج قابلة للتعميم مرتبطة بأهداف وإشكالية الدراسة وفروضها.

وتم أيضا استخدام منهج قياسي تجريبي في هذه الدراسة والذي يتناسب مع أهداف الدراسة، وذلك لقياس واختبار العلاقة التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية للدارسة المحددة في الجزائر، من خلال اختبار التحليل العاملي باستخدام المركبات الأساسي.

تقسيمات الدراسة:

للإجابة على إشكالية موضوع الدراسة، واختبار الفرضيات ولتحقيق أهداف الدراسة وإيضاح أهميتها، وللإلمام الجيد بجميع جوانب الموضوع قد قمنا بتقسيمها لثلاثة فصول تسبقهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة تتضمن أهم ماجاءت به الدراسة، متبوعة بأهم النتائج المتوصل إليها لتنتهي بتقديم بعض الاقتراحات.

في **الفصل الأول** تناولنا دراسة نظرية للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإشارة إلى مفاهيمه وخصائصه وأيضا تطرقنا للمناخ الاستثماري ومحدداته العديدة من الحوافز واللوائح والسياسات التي يمكن أن تتفاعل معها الدول والمؤسسات عند تقييم الدول المرغوب بالاستثمار فيها، وتم استعراض مختلف أشكاله ومراحل التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته وعرض أهم مزاياه وعيوبه. مع تبيان مضمون

وخصائص كل نظرية والانتقادات الموجهة لها وموقع الاستثمار الأجنبي في هذه النظريات وتبيان اثار الاستثمار الأجنبي المباشر الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثاني سنتعرف في على ماهية التجارة الدولية التي تعتبر نشاط ايجابي للاقتصاد العالمي، لمختلف النظريات التي تفسر على فهم التجارة الدولية بشكل أفضل وكيفية تعزيزها وتنظيمها وإدارتها، وتوفير بنية تحتية تعمل على تسهيل الربط بين المناطق والأسواق وتنفيذ البرامج والإصلاحات لتحرير التجارة الدولية والاستفادة من مزاياها، التي تساعد الدول باستغلال الفرص المتاحة في الأسواق وبعث النمو الاقتصادي، وتم التطرق أيضا في هذا الفصل لكيفية الاختيار أو الجمع بين تنفيذ السياسات الحمائية المناسبة من طرف الدول لحماية اقتصادها، أو تحرير تجارتها للاستفادة من مزايا الأسواق الدولية، وهذا باستعمال الآليات والأدوات المناسبة والفعالة التي تمكنها من تحقيق أهدافها وتحسين كفاءة اقتصادها، ومختلف المؤسسات الدولية التي تعمل على تنظيم التجارة الدولية فيما بين الدول، والبرامج المفروضة من قبلها، والتي من خلالها يتم تنظيم الإجراءات المتصلة بكل من الاستثمار والتجارة.

أما **الفصل الثالث** المتعلق بدراسة تحليلية للعلاقة المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، فتطرقنا من خلاله لأهم مؤشرات الأداء الاقتصادي ومساهمة مختلف القطاعات في تحسينه، وتم فيه عرض الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بالتطرق إلى إطاره القانوني وتقييم مناخه، ومن ثم تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتم فيه أيضا عرض لمراحل التحرير التجاري والاتفاقيات التفضيلية للجزائر وتحليل تطور صادراتها وواردتها، وخصص فيه جانب لتحليل نوع الارتباط بمتغيرات الدراسة، وفي نهاية الدراسة نستعرض ما توصلنا إليه من نتائج، مع تقديم بعض الاقتراحات التي يعتقد أنها تساهم في معالجة إشكالية الدراسة.

الفصل الأول: مدخل نظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: المفهوم العام للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر والحوافز المقدمة له.

المبحث الرابع: الأثار الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر.

تمهيد:

الاستثمار الأجنبي المباشر احد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها، لاعتباره مؤشر للانفتاح على الاقتصاد ولقدرته على التكامل والتكيف مع التطورات العالمية في ظل انفتاح الأسواق و زياد حجم التدفقات المالية، حيث لم تكن العديد من الدول ترحب كثيرا بفكرة الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لانتقال الأموال أو الاستفادة من مختلف الخبرات المستمدة منه بسبب اتجاه الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحقيق الأرباح دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات تلك الدول.

وفي الوقت الحاضر بعد أن عرفت مزاياه واختلفت نظرة دول العالم له، أصبحت كافة الدول ومنها الدول النامية، التي تعاني نقصا في رؤوس الأموال تتسارع وتتنافس مع بعضها البعض لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قصد تحقيق الفوائد والاستفادة من منافعه.

ففي هذا الفصل سيتم التطرق إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام من خلال دراسته نظريا حسب التقسيمات التالية:

المبحث الأول: مفهوم للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر والحوافز المقدمة له.

المبحث الرابع: الأثار الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: مفهوم للاستثمار الأجنبي المباشر.

إن مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر وإن كان مصطلحا شائعا وكثير التداول على الصعيد الاقتصادي، القانوني،المالي، السياسي وكذا البيئي أيضا، إلا أنه ليس بالمصطلح المتفق على مفهومه الدقيق لذلك سيتم في البداية تناول مفهومه ثم سيتم التعرض للمناخ الاستثماري ومحدداته .

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر.

سيتم التطرق لمختلف التعريفات التي أعطيت للاستثمار الأجنبي المباشر وقبل ذلك سنتطرق إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر

1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة المؤسسات والمنظمات المالية الدولية:

تحوي الكتب الاقتصادية العديد من التعاريف العلمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أننا سنذكر بعضا منها فيما يلي :

بالنسبة لصندوق النقد الدولي (FMI) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) "الاستثمار الأجنبي المباشر يعكس هدف الحصول على فائدة دائمة من قبل كيان مقيم لاقتصاد واحد (مستثمر مباشر) في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) تعني "المصلحة الدائمة" وجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر ودرجة كبيرة من التأثير على إدارة الأخير ، ويتضمن الاستثمار المباشر كلا من المعاملة الأولية التي تنشئ العلاقة بين المستثمر و المؤسسة وجميع المعاملات الرأسمالية اللاحقة بينها وبين الشركات التابعة ، سواء كانت مدمجة أو غير مدمجة ، يحدد الإصدار الخامس

من دليل ميزان المدفوعات الخاص بصندوق النقد الدولي مالك 10٪ أو أكثر من رأس مال الشركة كمستثمر مباشر.[1]

يُعرَّف الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بأنه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة كيان مقيم في اقتصاد واحد (مستثمر أجنبي مباشر أو مؤسسة أم) في مؤسسة مقيمة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر الأجنبي المباشر أو مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر أو مؤسسة تابعة أو شركة تابعة أجنبية ، يشير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن المستثمر يمارس درجة كبيرة من التأثير على إدارة المؤسسة المقيمة في الاقتصاد الآخر ، ويتضمن هذا الاستثمار كلاً من المعاملة الأولية بين الكيانين وجميع المعاملات اللاحقة بينها وبين الشركات التابعة الأجنبية ، سواء كانت مدمجة أو غير مدمجة ، يمكن أن يقوم بها الأفراد وكذلك الكيانات التجارية ، وتشمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر رأس المال المقدم (إما بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات أخرى ذات صلة) من قبل مستثمر أجنبي مباشر إلى مؤسسة ، أو رأس المال المستلم من مؤسسة استثمارية من قبل مستثمر أجنبي مباشر.[2]

أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC) فعرفته على انه : ذلك الاستثمار الحاصل عندما يقوم مستثمر مستقر في بلد ما (البلد الأم Home country) بامتلاك أصل موجود في بلد أخر (البلد المستقبل Host country) مع وجود آلية لديه في إدارة ذلك الأصل.[3]

ويعرف تقرير الاستثمار العالمي الاستثمار الأجنبي المباشر على انه الاستثمار الذي تكون غالبية ملكية رأسماله حصة مسيطر عليها، لشخص طبيعي أو اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك المضيفة، ويتضمن

[1] Maitena Duce**, Definitions of Foreign Direct Investment (FDI): a methodological note,** Final draft July 31, 2003,p2,p3.

[2] UNCTAD,World Investment Report 2007: Transnational Corporations, Extractive Industries and Development, definition and sources,p 245.

[3] عدنان داود محمد العذاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن ، 2016، ص 56.

التزاما طويل المدى ويكون للمستثمر دورا فعال في إدارة الاستثمار، إذن يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر تلك الاستثمارات التي يمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة أو الجزئية لنصيب منها يكفل له الإدارة، ويتميز هذا النوع من الاستثمار بطابع مزدوج: الأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع.[1]

2. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر بعض الاقتصاديين:

من وجهة نظر عبد السلام أبو قحف فالاستثمار الأجنبي المباشر هو" الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع ، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة[2] ".

و يعرفه نزيه عبد المقصود مبروك بأنه" تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة .ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج،الأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع[3] ".

يرى Bertnard Raymond الاستثمار الأجنبي المباشر على انه:"وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى خاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة"، كما يرى Bernard Hurgenier أن الاستثمار الأجنبي المباشر :"قيام مؤسسة بإنشاء فرع لها في الخارج، أو زيادة رأسمال هذا الأخير

[1] فطيمة الزهرة نوية، .بوستة زكية، **أثر التنافسية و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (2006-2016)**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 14(2) ،الجزائر، مارس 2018، ص155.

[2] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية- مصر، 2003 ، ص 266، ص276.

[3] نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007 ، ص31.

(توسيعه) ، أو المشاركة في إنشاء مؤسسة جديدة، أو المساهمة في مؤسسة قائمة، شرط أن يكون للطرف الأجنبي تأثير حقيقي في تسيير هذه المؤسسة.[1]

وهناك أيضا بعض المصطلحات والمفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

3. الشركات المتعددة الجنسيات Multinational Enterprises (MNEs):

تعرف الشركات متعددة الجنسيات على أنها كل مؤسسة تمتلك على الأقل وحدة إنتاجية في الخارج،هذه الوحدة هي عادة فرع للشركة الأم[2]، كما أن هناك من يعرفها على أنها عبارة عن مجموعة من الشركات تتمتع بجنسيات متعددة ومتحدة في المصالح الاقتصادية ويتعدى نشاطها حدود الدولة الواحدة، وتخضع في سيطرتها وإشرافها للشركة الأم[3] ، وعرف ريمون فرنون الشركة المتعددة الجنسية بأنها المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار والتي تمتلك تسهيلات أو فروع إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر،[4] ونستخلص من هذين التعريفين مجموعة من الخصائص التي تميز الشركات متعددة الجنسيات:

- تنوع أنشطة ومنتجات هذه الشركات بالتناسب مع حجمها.
- الامتداد الجغرافي لهذه الشركات إلى العديد من الدول عن طريق الفروع التابعة للشركة الأم، وحدة الأهداف التي تسعى الشركة الأم والفروع إلى تحقيقها.
- خضوع الشركات متعددة الجنسيات إلى سيطرة الشركة الأم من خلال انتهاج إستراتيجيات وسياسات موحدة.

---

[1] عميروش محند شلغوم ، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت–لبنان، 2012، ص17.

[2] بيوض محمد العيد، **تقييم اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية(تونس,الجزائر,المغرب)** ، رسالة ماجستر، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية، جامعة فرحات عباس–سطيف،2011/2010، ص05.

[3] عمر هاشم محمد صدقة، **ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص16 .

[4] لمزري مفيدة، سالمي وردة، **الشركات المتعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية**، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد02، 2020، الصفحات136–158، ص 139.

4. مؤسسات الاستثمار المباشر FDI Enterprises:

تُعرَّف مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر بأنها "مؤسسة مدمجة أو غير مدمجة يمتلك فيها مستثمر أجنبي 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو قوة التصويت لمشروع مؤسسة أو ما يعادل مشروع غير مدمج .يحدد الدليل العددي لملكية 10% من الأسهم العادية أو الأسهم التي لها حق التصويت وجود علاقة استثمار مباشر، إن الصوت الفعال في الإدارة، كما يتضح من ملكية لا تقل عن10%، يعني أن المستثمر المباشر قادر على التأثير أو المشاركة في إدارة المؤسسة ، ولا يتطلب هذا سيطرة مطلقة من قبل المستثمر الأجنبي.[1]

ثانيا: الاستثمار الأجنبي غير المباشر

وردت العديد من التعاريف الخاصة بالاستثمار الأجنبي غير المباشر نذكر منها:

الاستثمار الأجنبي غير المباشر هو يتعلق بشراء المستثمرين للأسهم والسندات والأوراق المالية بهدف اقتنائها لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي والحصول على أرباح إضافية، أما علاقة هذه الفئة من المستثمرين غير المباشرين مع الشركات التي يشترون أسهمها أو سنداتها، فهي علاقة غير مباشرة حيث لا يكون للمستثمر بالضرورة دورا مؤثرا في قرارات الشركة أو سياساتها خاصة إذا كانت الشركة موجودة في بلد آخر.[2]

الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو الإستثمار في الأوراق المالية فهو ينطوي على تملك الأفراد أو الهيئات والشركات على بعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة، أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الإستثماري ويعتبر الإستثمار في الأوراق المالية إستثمار قصير الأجل بالمقارنة بالإستثمار الأجنبي المباشر[3]،

[1] IMF committee on balance of payments statics and OECD workship on international investment statistics direct investment technicalexpert group (DITEG) **,definiton of foreign direct investment (FDI) terms**, Prepared by Art Ridgeway, Statistics Canada November 2004,annex1,p4.

[2] علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية :المدخل العام**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009، ص37،ص 38.

[3] عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية**، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001 ، ص13.

حيث تمثل الأوراق المالية صك يعطي لحامله الحق في الحصول على جزء من عائد أو الحق في جزء من أصول منشأة ما.[1]

كما عرف بكونه" شراء ورقة مالية أو عدة أوراق مالية إستنادا إلى تحليل مناسب للعائد المقبول منها الذي يتعايش ودرجة المخاطرة له خلال مدة زمنية طويلة[2] ".

من خلال هذه التعاريف المختلفة يمكن لنا إستنتاج تعريف للإستثمار الأجنبي غير المباشر كالتالي: الإستثمار الأجنبي غير المباشر او الإستثمار في الأوراق المالية :هو تملك المستثمر الأجنبي على أوراق لمالية وبالتالي الحصول على عائد رأسمالي دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم و إدارة المشروع الاستثماري، ويعتبر الاستثمار في الأوراق المالية استثمار قصير الأجل مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر، كما أنه عبارة عن تملك دولة أو فرد في دولة أخرى لمجموعة من الأوراق التجارية أو مجموعة من السندات أو الأسهم (الاستثمار في المحفظة أو التوظيف المنقول).

المطلب الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في القطر المستقبل للاستثمار حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار.

أولا: تعريف المناخ الاستثماري

للمناخ الاستثماري تعاريف عديدة فقد عرفته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: بأنه "مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على

[1] منير إبراهيم هنيدي، **الأوراق المالية وأسواق رأس المال**، بدون طبعة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002 ، ص05.

[2] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبدالرحمان الدوري، **إدارة البنوك :مدخل كمي وإستراتيجي معاصر**، بدون طبعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 ، ص159 .

فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية [1]".

ويقصد به أيضا انه:" مجمل الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه وضمن هذا الإطار هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالميا حيث يعتبر وجودها في بلد ما مؤشرا على توافر بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار، سواء من قبل المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب بما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني[2].

فمن خلال التعاريف والمفاهيم المعبرة عنه نقول أن مناخ الاستثمار هو عبارة عن مجموعة من السياسات و الحوافز الممنوحة له بهدف استقطابه وكل مايعترضه من ظروف سياسية واقتصادية وقانونية واجتماعية .

ويظهر الشكلين المواليين أهمية محددات مناخ الاستثمار وأهمية خصائص البلد المضيف لأعمال المستثمرين وضمانات حماية الاستثمار للاحتفاظ بالاستثمارات وتوسيعها على المدى الطويل، حسب نتائج المسح الدولي لتنافسية الاستثمار من خلال أجوبة 754 من المديرين التنفيذيين لشركات متعددة الجنسيات لديها استثمارات في دول نامية.

الشكل 01: أهمية محددات مناخ الاستثمار

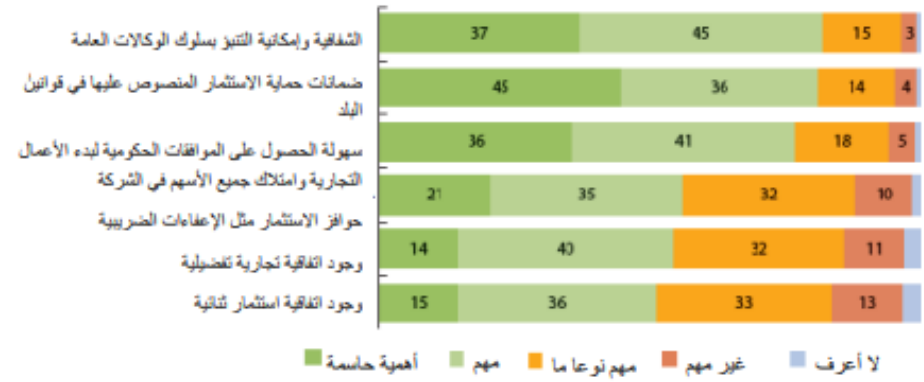

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص19.

[2] حسين عبد المطلب الأسرج، **سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83 ، ديسمبر2005 ، ص29.

[2]أسامة كردي، **آفاق وضمانات الاستثمارات العربية الأوربية**، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الدراسات العربي الأوربي، 2001 ، ص288.

الشكل 02: أهمية خصائص البلد

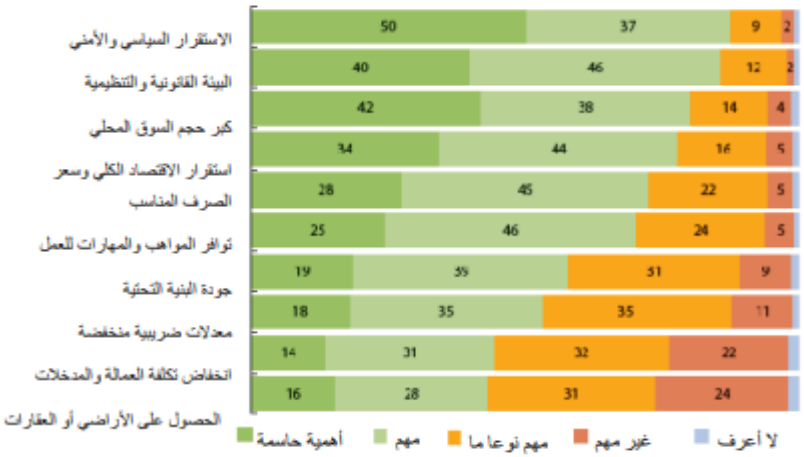

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020،المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص19.

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تشير أحد الأبحاث إلى أن أهم محددات القرار الاستثماري تلك المبينة على أساس الوضع الداخلي للشركة متعددة الجنسيات من حيث مدى الإمكانيات المتوفرة لديها، وكمية المعلومات المتوفرة لدى الجهاز المكلف بدراسة إمكانية الاستثمار في الخارج، ومدى الاستعداد والرغبة للاستثمار في الخارج، وتحديد الهدف وكيفية الوصول إليه ومتابعته[1]، ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف من دولة لأخرى وذلك وفقا لسياسات تلك الدول ورغبتها في فتح أسواقها للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى ملائمة البنية الاقتصادية لقيام تلك الاستثمارات.

1. المحددات الداخلية:

1.1. حجم السوق المحلي:

له تأثير على مردودية الاستثمار حيث يرى المستثمرون الأجانب أهمية هذا العامل في تمويل سوق الدولة بغية تعويض الواردات والقدرة الشرائية للمستهلكين هي الأخرى محددة لحجم السوق بالإضافة لعدد السكان حيث

[1] مدادي عبد القادر، **دراسة تحليلية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع إشارة خاصة إلى البلدان العربية**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد07، سبتمر 2012، ص234.

نجد أنها ترتبط ارتباط وثيقا بمستوى الدخل الفردي، فالبلدان المحتوية على مستوى أكبر للدخل هي القادرة على تخصيص جانب من مواردها للادخار، وبالتالي تكون أكثر قابلية على استقبال الاستثمارات الأجنبية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن الدول الصغيرة المجاورة لأسواق الكبرى والتي تحتل مواقع إستراتيجية تكون محل اهتمام خاص للشركات الأجنبية(المناطق الحرة) [1]، ويقاس حجم السوق المحلية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، أما عن احتمالات نمو السوق في المستقبل فتقاس بعدد السكان، فالدولة التي تمتاز بارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي وعدد سكان مرتفع تعد محفزة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[2]

2.1. معدل التضخم:

تؤثر معدلات التضخم بشكل مباشر في سياسات التسعير وحجم الأرباح ومن ثم حركة رأس المال ، وتؤثر في تكاليف الإنتاج التي تعنى بها الشركات الأجنبية ، وارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى فساد المناخ الاستثماري، والمعدلات العالية للتضخم التي تتجاوز 10 % أو 30 % أو 100 % سنويا تشوه النمط الاستثماري وتدخل الاستثمار منطقة الخطر سواء كان للاستثمارات المحلية أو الأجنبية، وعموما معدلات التضخم تؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل سلبي ، والدول التي تتمكن من تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر من أن يتجاوز 20 % تحقق نجاحا في جذب الاستثمار الأجنبي.[3]

[1] سنوسي بن عومر، **فعالية الاستثمار الاجنبي في الجزائر(تقفي تجربة الشراكة قطاع عام,خاص)**، رسالة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014/2013، ص 18.

[2] بولرباح غريب، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و طرق تقييمها دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 10،2012،ص102.

[3] دينا أمحد عمر، **أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة**، تنمية الرافدين 85(29)، جامعة الموصل، 2007، الصفحات(129-146) ،ص237، ص238.

الجدول 01: معدلات التضخم بين مختلف الدول

الوحدة :نسبة مئوية(%)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الدول المتقدمة	2.3	2.3	1.2	1.8	2	2.3	2.3	2.15	3.4	0.1	1.6	2.7	1.97	1.37	1.57	1.2	1	1.7	2	1.4	1.4
الدول النامية	5.6	6	6.1	6	5.7	5.4	5.3	6.4	9.3	5.2	6.1	7.2	6.06	6.18	4.7	4.7	4.4	4.3	4.8	5	5.1
الدول العربية	4.2	3.9	2.1	2.9	4.52	4.9	5.7	7.65	10.09	7.5	7.1	10.6	6.2	6.9	6.3	4.8	4.8	8.9	9.2	5.9	19.6

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقارير حول مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 201-2003-2005-2007-2009-2011-2013-2015-2021.

السنوات (2013-2018) للدول العربية تقرير"آفاق الاقتصاد العربي "صندوق النقد الدولي" الإصدار العاشر،سبتمبر 2019.

(2019-2020) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021،صندوق النقد العربي،صiii.

ولذا تعمل مختلف دول العالم إلى محاولة خفض معدلات التضخم قدر الإمكان بغية جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات و الاستفادة من مزاياه ، إلا أنه في السنوات الأخيرة سجلت معظم دول العالم بكافة مجموعاتها ارتفاعا في معدل التضخم، فقد بلغ في الدول المتقدمة 1.4 % سنة 2020، و يرجع ذلك إلى تباطؤ معدلات النمو الأمر الذي أثر على تدفقات الاستثمار نحو هذه الدول، بينما شهدت الدول النامية والاقتصاديات الناشئة ارتفاعا قدر ب 5.1 % سنة 2020 ما كان سببا في تراجع الاستثمارات الأجنبية الوافدة، أما الدول العربية فقد عرفت ارتفاعا قدر ب 19.6 % سنة 2020 نتيجة الارتفاعات القياسية لمعدلات التضخم في كل من السودان ولبنان وسورية واليمن وليبيا، في ظل الظروف الصعبة التي عرفتها هذه الدول خلال عام 2020[1]، فمن خلال الجدول يتضح أن ارتفاع معدل التضخم في الدول النامية والعربية مقارنة بالدول المتقدمة قد يرجع إلى الزيادة في مستويات الطلب وارتفاع الأسعار العالمية للنفط .

3.1. عبء الدين الخارجي:

قد يؤثر الدين الخارجي مقاسا بنسبة المدفوعات لخدمة الدين ونسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي تأثيرا سلبيا قويا على معدل الاستثمار الأجنبي في أي بلد، فالنسبة المرتفعة لمدفوعات خدمة الدين تعني توافر موارد أقل للاستخدام الكلي، الأمر الذي يؤثر سلبيا وبشكل مباشر على معدلات الاستثمار

[1] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021**، صندوق النقد العربي، صiii.

الأجنبي، كما أن النسبة المرتفعة للديون الخارجية إلى الناتج المحلي التي تشير إلى أن البلد المثقل بالديون قد تثبط الاستثمار الأجنبي وذلك لأن جانبا هاما من عوائده يتعين استخدامه مستقبلا في سداد التزامات الديون الخارجية، ومن ثم فإن تأثيره على الاستثمار يماثل تأثير الضريبة والحوافز السلبية.

4.1. مستوى التنمية الاقتصادية:

الاستثمار الأجنبي بصفة عامة والاستثمار الإنتاجي بصفة خاصة يلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية، والارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي في المجتمع، وتخضع التنمية الاقتصادية لمجموعة من العوامل كاستعمال تكنولوجيا متطورة مع إدخال التجديد والتنويع في المنتجات، كما تتميز بوجود وفرة في الموارد البشرية المؤهلة غير المكلفة، وتكثيف في النشاطات الخاصة بالبحث والتطوير للوصول بالبلد المضيف إلى المحافظة على مستوى تنافسي عالي.

وفي نفس المجال فإن وضعية المنشآت القاعدية وخدمات التوزيع والدعم تؤثر على تكاليف الاستثمار، لذلك فإن توفر البنى الهيكلية وعناصر الإنتاج بتكاليف منخفضة ووجود حرية التنقل والتصدير كلها أمور تخدم المستثمر الأجنبي الذي يهدف إلى تحقيق عائد مرتفع على استثماراته[1] .

5.1. الاستقرار السياسي:

إن المستثمر الأجنبي لا يستثمر أمواله وخبراته في دولة ما إلا إذا اطمأن إلى استقرار أوضاعها السياسية، ذلك أن عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الأمنية التي قد تعاني منها دولة ما قد يؤدي إلى خلق مناخ غير مؤكد من المخاطر والأرباح بالنسبة للمؤسسات الاستثمارية، وهو ما يدفع المستثمرين إلى النفور من توظيف أموالهم في هذه الدولة، وبذلك فانه كلما ساد في دولة ما الاستقرار السياسي كلما كانت فرص انتقال رؤوس الأموال الأجنبية إليها كبير جدا.[2]

[1] سنوسي بن عومر، **مرجع سابق**، ص19.

[2] سي عفيف البشير، **عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة حسب نموذج الجاذبية-**، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة وهران 02، 2016/2015، ص 66.

ومن الأسباب التي تؤثر بشكل سلبي على الوضعية الاقتصادية للبلد، الأمر الذي يحد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليه، نتيجة تخوف المستثمرين من بعض المخاطر:

- التصفية أو مصادرة الحكومات المضيفة لمشروعات الأجانب كليا أو جزئيا لأغراض المنافع العامة وبدون تعويض.
- التأميم وتحويل المشروعات إلى ملكية عامة.
- فرض قيود على تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج.
- الإلغاء وعدم الوفاء بالعقود والاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين الأجانب والدولة.

كل هذه المخاطر تعتبر من بين أهم المتغيرات التي يأخذها المستثمرين بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار.[1]

فالمخاطر السياسية يمكن أن يكون لها أثار سلبية للغاية على الاستثمار الأجنبي المباشر وتعتبر من أسباب الخروج من الاستثمار وغلق الشركات بالدولة المضيفة.وهذا مايوضحه الشكل:

الشكل 03: أسباب الخروج من الاستثمار بالنسبة المئوية (%)

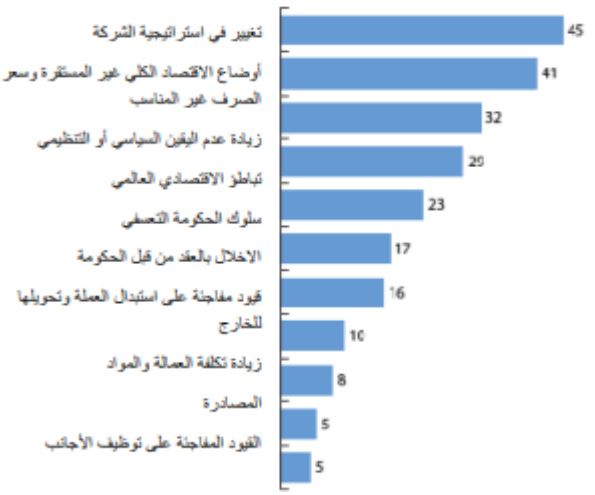

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020،المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،ص22.

[1] مفتاح صليحة، **نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر –دراسة قياسية–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث (ل.م.د) في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس، 2020/2019، ص39.

6.1. السياسات الجبائية والنقدية:

هناك العديد من الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي يكون لها نتائج على استثمارات الشركات الأجنبية المباشرة لأنها تؤثر بطريقة مباشرة على تكاليف الاستثمار كالأنظمة المتعلقة بالأجور والأسعار وسياسات معدل الصرف والفائدة إذ نجد مثلا أن معدل الضريبة على الشركات لها تأثير مباشر على مردودية الاستثمار وهناك من جهة أخرى إجراءات ذات طابع نقدي تنعكس على الاستثمار عن طريق التحكم في التغيرات المرتبطة بالأسعار ووجود هذه السياسات الجبائية والنقدية يرتكز أساس على وجود نظام مالي قوي ومتوازن[1].

7.1. السياسات التجارية والصناعية:

لقد تميزت سنوات الثمانينات بحركة واسعة في تحرير المبادلات التجارية في الدول النامية وتطبيق سياسات أكثر انفتاحا لتشجيع الصادرات خاصة بعد تزايد المشاكل الناتجة عن اختلال موازين المدفوعات وثقل حجم المديونية ومن بين إجراءات تحرير التجارة نشير إلى الانخفاض الكبير في الحقوق الجمركية وتبسيط التعريفات وإزالة الأنظمة المقيدة للاستيراد وكل الحواجز الجمركية وذلك حسب ما تحدد المنظمة العالمية للتجارة.

8.1. الخوصصة:

تولي السياسات الاقتصادية أهمية كبيرة للقطاع الخاص لما له من دور إيجابي في تفعيل الأداء الاقتصادي وفي هذا المجال انطلقت عدة دول في تطبيق برامج كبرى لتحويل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص بسبب إنعدام الموارد المالية الضرورية للقيام بالمشاريع الاستثمارية وقد حظيت عملية الخوصصة بإهتمام كبير لدى المستثمرين الأجانب خاصة في قطاع الصناعات التحويلية والاستخراجية وخدمات التوزيع وقطاع الإعلام.

[1] سنوسي بن عومر، **مرجع سابق**، ص20.

9.1. تثمين الموارد البشرية:

يحتاج المستثمرون الأجانب إلى طاقات بشرية ذات قدر كاف من التدريب والخبرة لتولي مهام تشغيل المشاريع الكبرى بنجاح ولهذا تحظى هذه القوى البشرية بالاهتمام والعناية في إطار أنظمة تربوية وتكوينية عالية المستوى من أجل الإسراع بالنمو والإنتاجية بالإضافة إلى تكوين مقاولين حيويين.

10.1. الإطار القانوني التنظيمي:

يشكل الجانب التشريعي أحد المكونات الرئيسية لما اصطلح على تسميته بمناخ الاستثمار وقد قامت بعض الدول منذ مطلع السبعينات بوضع قوانين خاصة بمعاملة الاستثمار الخاص وذلك في إطار سعيها إلى تحسين قدراتها التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية حيث هدفت هذه القوانين في جانب منها إلى التحفيز من أثر التشويهات الهيكلية في الاقتصاديات الوطنية على الاستثمارات من خلال استثناء هذه الأخيرة من أحكام بعض القوانين مثل التسعير الجبري للمنتجات والقيود على الاستيراد والتصدير والقيود على النقد الأجنبي ... إلخ. كما هدفت في جانب آخر إلى منح الاستثمارات الخاصة والأجنبية العديد من الحوافز الامتيازات الضريبية والإعفاءات من الرسوم الجمركية بما يكفل زيادة فرصة تحقيق الربح إضافة إلى ذلك تضمنت قوانين الاستثمار عددا من الضمانات التي تتعلق بتحويل أصل الاستثمار وعوائده إلى الخارج وعدم قيام السلطات العامة بتأميم المشروع أو مصادرته إلا لمصلحة عامة وبعد دفع تعويض عادل للمستثمر[1].

2. المحددات الخارجية:

يشهد العالم اليوم تحولا كبيرا في العلاقات والتعاون الدولي في المجال الاقتصادي ومن أهم ظواهر هذا التحول العولمة والتي أسفرت عن السعي لتدويل الإنتاج وفتح الأسواق وتحرير التجارة من أجل فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وتعتبر هذه المحددات الخارجية المؤثر الفعال على الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] **المرجع السابق**، ص 21، ص 22.

1.2. العولمة:

أصبحت إتجاها عاما في العلاقات الاقتصادية الدولية حيث ظهرت أولا في القطاع المالي لتمتد بعده إلى القطاع الصناعي فالعملية التي مست الأسواق المالية نشأت من خلال تحرير الأنظمة التي تضبط قطاع الأسواق المالية الوطنية وإزالة الحواجز لحركات رؤوس الأموال ما بين الدول الصناعية والنمو الهائل للنظام الإعلامي العالمي وقد سمح هذا التطور للبنوك الدولية من الرفع بالتدرج لقدراتها لتعبئة الوسائل والإمكانيات المالية من أجل الاستجابة بفعالية لاحتياجات التمويل الضرورية للاستراتيجيات الشاملة المتعددة الجنسيات فهذه الأخيرة تتبنى أشكالا اندماجية على المستوى العالمي لكونها تهدف إلى الاحتفاظ بحصص كبيرة من السوق.

2.2. تدويل الإنتاج:

إن أهم المحددات التي تساعد على تدويل الإنتاج هي:

- تخفيض تكاليف الإنتاج :فهذا هو الذي يحفز على الاستثمار في المناطق التي تكون فيها تكاليف اليد العاملة منخفضة وخاصة في الوحدات ومصانع التركيب التي تمتاز بضعف التقنيات الإنتاجية ولا تتطلب يد عاملة جد مؤهلة، وهو العنصر المهم في تكاليف الإنتاج فهذه المناطق تتحول إلى أماكن أين تصدر منها المنتجات النهائية أو الوسيطة نحو أسواق أخرى.
- تجنب المخاطر :إن رغبة الشركات الكبرى في تجنب المخاطر المتنوعة يؤدي إلى اتخاذ قرار بتنويع أماكن ومناطق الإنتاج على المستوى الجغرافي من أجل التقليل من المخاطر التجارية وغير التجارية وضمان طلب كلي مستقر.
- الوصول إلى التكنولوجيا :إنه العامل الذي يحفز الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الخارج من أجل الوصول إلى مصادر التكنولوجيا وتشبه هذه الحالات عادة قرار الدول النامية للاستثمار في

الدول المتطورة فالهدف الأساسي يكون الاستفادة من اليد العاملة المؤهلة أو اكتساب تكنولوجيا خاصة بالتسيير أو التسويق أو التجديد والتنويع في أساليب وتقنيات الإنتاج.[1]

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر.

جاءت النظرية الكلاسيكية بالعديد من الآراء والاتجاهات والتفسيرات حول الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد انقسمت أراء الاقتصاديين لتفسير أسباب قيام الاستثمار الأجنبي.

المطلب الأول :النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية.

في هذا المطلب نقوم بعرض مختلف النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية وقد انقسمت إلى:

أولا: وجهة النظر الكلاسيكية

يقدم الاقتصاديين الكلاسيك أمثال (Hood&Young،Frank، Baliga،Kindelberger) تحليلهم لأسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار سوق كاملة، حيث لا تقف الحدود المختلفة من تدخل للحكومات، ووجود الاحتكارات، وارتفاع تكلفة المعلومات عقبة أمام حركة عوامل الإنتاج، حيث تنتقل هذه العوامل بحرية كاملة، وفي ظل هذه الافتراضات ينتقل رأس المال من البلد الأكثر غنى (حيث تكون إنتاجية رأس المال أي معدل الفائدة أكثر انخفاضا)، نحو البلد الأكثر فقرا(حيث تكون هذه الإنتاجية أعلى) سعيا وراء تحقيق أقصى الأرباح.[2]

و يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وتستند وجهة الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات ومن بينها ما يلي :

[1] **المرجع السابق**، ص23.

[2] بيوض محمد العيد، **مرجع سابق**، ص16، ص17.

- ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة.
- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة .
- إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة التي لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.
- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخول وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقية الاجتماعية.
- وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدول المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية.

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية انها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية[1]. ويعتبر بيرستكر (Biersteker) من بين أفضل من قدموا تحاليل معارضة لنشاط الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية، خاصة ما تعلق منه بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يرى أن صغر حجم رأس المال المبدئي للمشاريع المنشأة في هذه الدول، وكبر حجم التحويلات من الأرباح والدخول إلى الدولة الأم يؤثر سلبا على ميزان مدفوعات الدول النامية، ويخفض من حصيلتها من الضرائب، كما يكرس تبعية واعتماد الدولة المضيفة على دولة أجنبية أخرى.[2]

ثانيا:النظرية النيوكلاسيكية

[1] مفتاح صليحة، **مرجع سابق**، ص63.

[2] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003 ، ص367 .

حملت النظرية النيوكلاسيكية العديد من الأفكار والآراء ضمن محاولاتها لتفسير أسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر ومن أهم هذه المحاولات نظرية معدل العائد .

1. مضمون النظرية:

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا ما تكون منعزلة عن بعضها البعض، وأيضا نظرا لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر العالي من التطور في كثير من الدول وخاصة المتخلفة منها، ومن ثم فان النظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فرأس المال سيتدفق إلى المناطق التي يتحصل فيها على عائد أعلى.

وكان أولين أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح أنه مع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة، فإن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال وحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو بالتأكيد سعر الفائدة، وحيث أن سعر الفائدة يختلف من دولة لأخرى بسبب اختلاف النسب التي يتوفر بها رأس المال أو إنتاجيته بين الدول، فان رأس المال سينتقل بحرية من سوق لآخر، كما تم تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر كنظرية أيضا على يد ماكدوجال ثم أتى من بعده كيمبر، ورغم أن تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر هو الأساس والهدف من وراء تحليلهم، إلا أن نتائج دراساتهم توصلت إلى أن السبب في ارتفاع سعر العائد بالخارج هو ندرة رأس المال، ولهذا فإن إنتاج رأس المال (أي العائد) سيكون مرتفع.[1]

حيث أن وجهة النظر النيوكلاسيكية تؤيدها أدلة من الواقع مثل التنافس الكبير الذي تخوضه الدول النامية لاستقطاب أكبر قدر ممكن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وما تقدمه الدول النامية من ضمانات وامتيازات وتسهيلات للشركات متعددة الجنسيات.

[1] رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أوربا مع التطبيق على مصر**، المكتبة العصرية، المنصورة،2007، ص40.

2. تقييم النظرية النيوكلاسيكية:

لم تميز النظرية النيوكلاسيكية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر فكل منهما مختلف عن الآخر، كما أنها تتعامل معه من منطلق رأس المال المالي ولم تأخذ بعين الاعتبار مفهومه كقائمة تتضمن ليس فقط رأس المال ولكن أيضا التكنولوجيا والمهارة والإدارة، بالإضافة إلى أن النظرية تشرح تحركات رأس المال ولم تشرح لماذا قد تتوجه شركة بعينها بانتهاز الفرصة للاستثمار في الخارج دون باقي الشركات.

المطلب الثاني: النظريات الحديثة والمعاصرة.

ظهرت العديد من الدراسات النظرية الحديثة والمعاصرة المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر ولقيام الشركات بالاستثمار خارج حدودها المحلية:

1. نظرية الميزة الاحتكارية : ظهر النموذج الاحتكاري أولا في تحليل هايمر سنتي1960 و1966 عن الشركات متعددة الجنسيات

1.1 . مضمون النظرية: ظهرت هذه النظرية، في ظل ظروف كانت تقر بمختلف العيوب التي ميزت النظريات الكلاسيكية بشأن محاولة تفسيرها لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تم صياغة هذه النظرية على يد الاقتصادي الكندي ستيفن هايمر Stephane-Hymer ،محاولة منه لتفسري كيفية قيام الشركات بالاستثمار في الخارج و سيطرتها على الأسواق الخارجية. وقد بدأ هايمر تفسريه على افتراض أن الأسواق الخارجية تتميز بمختلف العواقب منها: اللغوية، القانونية إلى جانب تلك المتصلة بأذواق المستهلكين و ميولهم و التي يمكن أن تصادفها الشركات الأجنبية، وبسببها تتحمل هذه الأخيرة حتما تكاليف الإنتاج الإضافية، الأمر الذي يفرض عليها ما إذا كانت تريد الاستثمار في الخارج، وفي ظل تلك العوائق، يجب أن تتمتع مسبقا بميزة خاصة تميزها على الأقل عن الشركات المحلية المنافسة، وهذه الميزة قد تكون تكنولوجية أو إدارية أو تنظيمية و غيرها، تمكنها من مواجهة مختلف تلك العوائق ومن تحقيق معدلات أعلى للربح ومن ثم تغطية تلك التكاليف التي سوف تتحملها.

2.1. الانتقادات الموجهة للنظرية: وقد وجهت إلى هذه النظرية عدة انتقادات من أهمها:

- لا يكفي امتلاك الميزة الاحتكارية لوحده قيام الشركات بالاستثمار بالخارج، إذ يجب أن تتوفر مجموعة من العوامل المكملة مثل المزايا المكانية، والقيود المفروضة على التجارة الدولية.
- لم تقدم هذه النظرية تفسيرا لقيام عمليات الاستحواذ والتملك لشركات قائمة في البلدان المضيفة لا تتوفر على الميزة الاحتكارية.
- إهمالها للاستراتيجيات والسياسات الحكومية التي تعتمدها الدول المضيفة في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب الأسباب السياسية والاقتصادية[1].

2. نظرية تدويل الإنتاج :تعالج نظرية تدويل الإنتاج مشكلة تفضيل الشركات الدخول إلى الأسواق من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بدل التصدير وذلك بالاعتماد على مفهوم تكاليف الانتقال.[2]

1.2. مضمون النظرية:هذه النظرية تركز على فكرة مفادها أن الشركات تأمل في تطوير أسواقها الداخلية وذلك عندما يكون هناك انتقال يمكن انجازه بتكلفة أقل داخل إطار الشركة، فنظرية تدويل الإنتاج ترى أن الشركات متعددة الجنسيات تتحرك في استجابة طبيعية لعدم كمال السوق في الأسواق الدولية للسلع والخدمات، وفكرة تدويل الإنتاج كانت قد قدمت أولا على يد كايدور سنة (1934)وطورها بشكل كامل بعده كواس (1937)، ويعرف ريجمان تدويل الإنتاج على أنه عملية جعل السوق الدولي داخل سيطرة الشركة حيث أن الشركات متعددة الجنسيات تعبر الحدود الوطنية لاستغلال المزايا التي تمتلكها الشركة في صورة الحجم الكبير.

2.2. تقييم النظرية: تعتبر هذه النظرية غير صالحة للتطبيق في الدول النامية لأن الصناعات التي تتركز في اقتصادياتها هي صناعات ناشئة وغير قادرة على تحمل أعباء إنشاء استثمارات جديدة في دول أخرى،

[1] ليليا بن منصور، **الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية واقتصادية**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 05، العدد 02، 2014، ص119، ص120.

[2] بيوض محمد العيد، **مرجع سابق**، ص21.

حيث تكتفي في الغالب بالتصدير كأولى المراحل في سبيل تنمية قدراتها الإنتاجية والتسويقية وتعزيز موقعها التنافسي سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، كما أن فكرة تدويل الإنتاج ليست قليلة بحيث يرهن نجاحها توفر الشركة على طاقم إداري كفء، محترف وملتزم بإستراتيجية ورسالة الشركة، بالإضافة إلى ذلك فإن تحليل تدويل الإنتاج ثابت وليس متحرك كما تفترض النظرية، حيث تم تطويره فيما بعد على يد جون دينينج من خلال النظرية الانتقائية.

3. نظرية عدم كمال سوق رأس المال:

تبنى هذه النظرية على أساس غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة و نقص في السلع، و تدني في الخدمات فيها[1] ،و "يرى هود وينج أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق"[2]، وتفترض عدة افتراضات تعتمد عليها في تحليل أسباب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الدول المضيفة، كما تفترض أيضاً عدم قدرة الشركات الوطنية في الدولة المضيفة على منافسة الشركات متعددة الجنسيات من حيث مستوى الإدارة أو المستوى التكنولوجي أو توافر الموارد المالية، فالشركات متعددة الجنسيات تتمتع بقوة نسبية بالمقارنة مع الشركات الوطنية، و بالتالي تدفع هذه النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار المختلفة تلك الشركات التي تملك جوانب القوة لإقامة و تملك مشروعات الاستثمار خارج حدود الدولة الأم ، ومن هذا المنطلق تفترض تلك النظرية– كما يقول هود وينج–وجود علاقة عكسية بين المنافسة في الأسواق الأجنبية و بين اتجاهات استثمارات تلك الشركات إلى هناك. و يتفق في ذلك كلا من باري Parry وكيفز Caves حيث يؤكدا على وجود ارتباط وثيق بين كلا من تدفق الاستثمارات الأجنبية من الشركات متعددة الجنسيات، و بين توافر أو امتلاك بعض المزايا النسبية لتلك الشركات بالمقارنة مع الشركات الوطنية في الدول المضيفة، فالدافع إلى

[1] رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص48.

[2] عبد السلام أبو قحف، **التسويق الدولي**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 ، ص83 .

اتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمارات الخارجية هو وجود ميزة تستطيع الاستفادة منها. مما سبق يمكن القول أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة–حسب نظرية عدم كمال السوق– على الدول المضيفة يعتمد على وجود عامل على الأقل من العوامل التالية:

- تفوق الشركات متعددة الجنسيات في مجال التكنولوجيا.
- توافر المهارات الإدارية والتسويقية والإنتاجية في الشركات متعددة الجنسيات بدرجة أكثر كفاءة من مثيلاتها في الشركات الوطنية.
- اعتماد الشركات متعددة الجنسيات على وفورات الإنتاج بحجم كبير.
- وجود اختلافات جوهرية بين منتجات الشركات متعددة الجنسيات و منتجات الشركات الوطنية.
- وجود تسهيلات و امتيازات جمركية و ضريبية و مالية ممنوحة من طرف حكومات الدول المضيفة لجذب تلك الاستثمارات .
- ارتفاع الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول المضيفة مما يقف عائقا أمام تصدير منتجات تلك الشركات ا في لدولة المضيفة للدولة الأم عبر التجارة الدولية.
- تميز الشركات متعددة الجنسيات بالعديد من الخصائص التي تجعلها أكثر تفوقا.

انتقادات موجهة للنظرية:

- افتراض إدراك الشركات متعددة الجنسيات لجميع فرص و قيود الاستثمار بجميع دول العالم، و يعتبر هذا الافتراض غير واقعي من الناحية العملية.

- لم تقدم هذه النظرية أي تفسيرات مقبولة لأسباب تفضل الشركات متعددة الجنسيات التملك المطلق للمشاريع الإنتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى للاستثمار و العمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج و التسويق.[1]

4. نظرية توزيع المخاطر:

1.4. مضمون النظرية:ركز كوهين (1975) على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، فعملية توزيع المخاطر تتضمن عملية إنتاج سلع جديدة والولوج إلى أسواق جديدة أو تقليد منتجات الشركات الأخرى (بينيت 1996) أكد "كوهين "على أن أسلوبه يحتوي على قدرة شرح لأسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذه النظرية قادرة على شرح أسباب قيام الشركات الكبرى بالاستثمار في الخارج وذلك نظرا لأن الشركات الكبرى تواجه خطرا أكبر كما أنها تشرح حالة حدوث الاستثمار المباشر من خلال الدولتين كما لو قامت أمريكا بالاستثمار في إنجلترا.

فوفقا لنظرية توزيع المخاطر الشركات التي تستثمر بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها, فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التشتيت أو التوزيع للأنشطة ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى فهي فكرة مشابهة للفكرة العامية القائلة(بعدم وضع البيض في سلة واحدة)، فربما تقوم الشركة بعملية التوزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصادياتها غير متشابهة وغير مرتبطة ببعضها البعض أو مع اقتصاد الدولة الأم.

2.4. تقييم النظرية: توزيع المخاطر بلا شك يمثل واحد من بين أهداف، كما أنها لم تستطيع تقديم تفسيرا مقنعا للحكمة من قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها (تشين 1966).[1]

[1] عز الدين مخلوف، **دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي النمو الاقتصادي –حالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، سبتمر2006، ص41.

5. نظرية دورة حياة المنتج (نظرية فيرنون 1966): جاءت هذه النظرية من أجل" تفسير التجارة والاستثمار الخارجيين" [2]، وذلك" في ظل اقتصاد ديناميكي تسوده المنافسة[3] "

1.5. مضمون النظرية: أساس هذه النظرية هو أن أي سلعة من السلع تمر بمراحل عمرية مختلفة، فالمنتج "يكون جديدا في البداية ثم ينتشر في الدول الصناعية الأخرى ثم يصبح نمطيا بعد ذلك[4]" أي أن دورة الحياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة، ومنها: البحث والابتكار (المرحلة 1) ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية (المرحلة 2) ، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها محليا ودوليا (المرحلة 3) و مرحلة تشبع السوق المحلية ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى (المرحلة 4) وأخيرا مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة (المرحلة 5)، حيث يؤيد الواقع العملي والممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة والتي من ابرز الأمثلة لها الصناعات الالكترونية والحسابات الآلية منها بشكل خاص،[5]

والشكلين المواليين كلاهما يعرضان المراحل التي تمر بها دورة حياة المنتج لتوضيح النظرية:

الشكل 04: دورة حياة المنتج الدولي

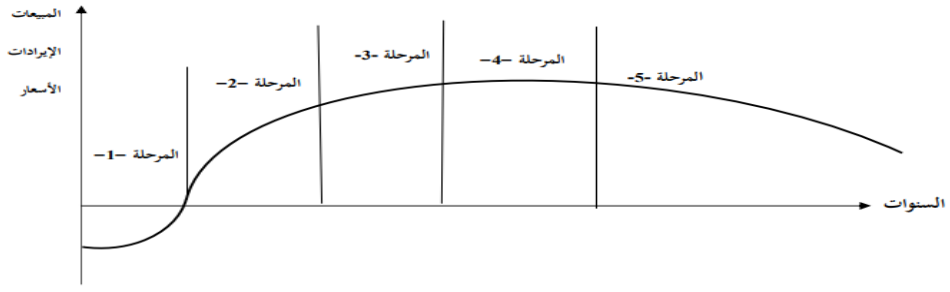

المصدر: عبد السلام أبو قحف، نظريات التداول وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2001، ص5.

---

[1] سنوسي بن عومر، **مرجع سابق**، ص32.

[2] عبد الرزاق الرحاحلة، زاهد محمد ديري، **إدارة الأعمال الدولية**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 ، ص91 .

[3] صديق محمد عفيفي، **التسويق الدولي :نظم التصدير والإستيراد**، الطبعة العاشرة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص 313.

[4] محمود يونس، **إقتصاديات دولية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 ، ص85 .

[5] فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004، ص182.

الشكل 05 : تمثيل بياني لمفهوم دورة حياة المنتج الدولي

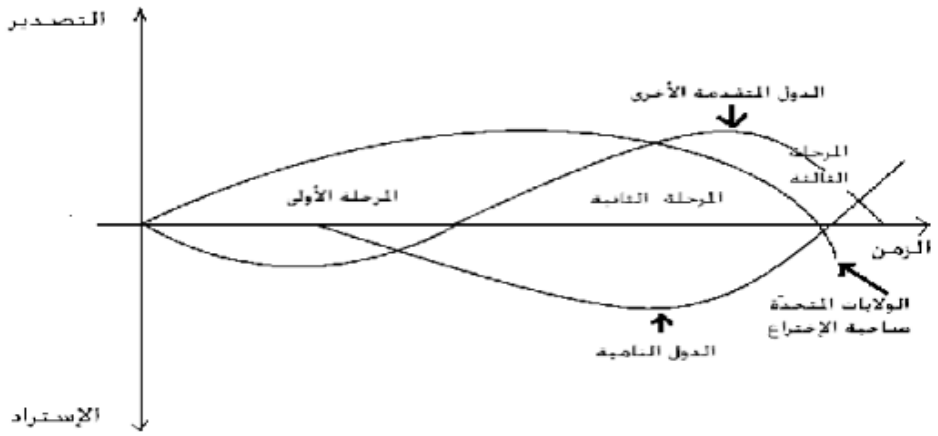

المصدر: عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير فرع الإدارة المالية، جامعة منتوري – قسنطينة، 2008/2007، ص113.

وبالنسبة ل Vernon يجب التمييز بين ثلاث فئات من البلدان:

1. الولايات المتحدة: البلد "الرائد"، وهم في قمة التسلسل الهرمي التكنولوجي وكل الابتكارات تأتي منهم.
2. البلدان المتقدمة "المتابعون".
3. البلدان النامية التي هي في أسفل التسلسل الهرمي.[1]

فيرنون (1979) نفسه، بعد أن طور نظرية دورة المنتج، يعتبر الآن أنه من الأفضل التحدث بمصطلحات احتكار القلة داخل الفروع الصناعية، ثم يميز بين عدة أنواع من احتكار القلة حسب أعمارهم، مثل المراحل الثلاث لدورة المنتج التي اختارها، يمكن أن تكون احتكارات القلة شابة أو ناضجة أو كبيرة السن.

- تبني احتكارات القلة الشابة قوتها على الابتكار، ثم تتبنى الشركات إستراتيجية صارمة من خلال التقديم الدائم لمنتجات جديدة، أي انه يتم الاستثمار بقوة في البحث والتطوير، ويتميزون بكثافة عالية من الباحثين وغيرهم من العمال المهرة، النوع من احتكار القلة ينتمي إليه مثلا قطاع الإلكترونيات.

[1]Jean-Louis Mucchielli**, principies d'economie internationale,** universites francophones, Economica, 49, Paris,1989 ,p47.

- في احتكار القلة الناضج ، يتم توحيد المنتجات ووفورات الحجم كبيرة، يهيمن الصراع على حصة السوق على استراتيجيات الشركات ويحدد الصادرات والاستثمارات في الخارج، القطاعات التي ستكون في هذه الحالة مثل السيارات والنفط والورق ....
- في احتكارات القلة الهشة، يتم التقليل من أهمية المنتجات نهائيا، والتركيز على المنافسة السعرية بقوة والحاجة إلى خفض التكاليف قدر الإمكان تبدو ضرورية في الاستراتيجية الدولية للشركات هنا، لا يذكر فيرنون أي قطاع يمكن أن ينتمي إلى هذه المجموعة، لكنه يذكر أنشطة مثل تصنيع المكونات والتجميع المتعلقة بإنتاج السيارات وأجهزة الراديو ولعب الأطفال.[1]

2.5. تقييم النظرية :يمكن القول أن دورة حياة المنتوج ساهمت بشكل كبير في فهم أسباب حدوث الاستثمار خارج حدود الدولة الأم كتشابه مستويات النمو والدخول والتقارب الجغرافي، كما نجحت هذه النظرية في شرح نمو الاستثمارات المباشرة الأمريكية في دول غرب أوروبا، وفي مرحلة تالية بالدول النامية، ولكن ما يعاب على هذه النظرية أنها ركزت على المنتجات الصناعية وأهملت جزءا كبيرا من التجارة الدولية (المنتجات الزراعية والخدمية)، كما تستند النظرية إلى حتمية دورة حياة المنتج في تحويل الأنشطة الصناعية إلى الدول النامية، لكن هذه الدورة قد تمدد بإدخال تكنولوجيا جديدة على نفس المنتج وبالتالي استمرار الاحتكار للمنتوج من خلال مواصلة إنتاجه وتصديره، إضافة إلى ذلك فان النظرية لم توضح أسباب التهميش الذي تعاني منه أغلب الدول النامية اليوم، كما أنها لم تستطيع تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به شركات الدول النامية.[2]

[1] Same reference,p54.

[2] جمال خياط، **مرجع سابق**، ص50.

6. نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية):

1.6. مضمون النظرية:

نموذج كوجيما هو النموذج الوحيد حتى الآن الذي طرح إشكال تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الرفاهية الوطنية، فيما يتعلق بهذا الأمر ، فإن جميع نماذج النظريات الجزئية قامت بتحليل التكلفة والمزايا الخاصة فقط، وهي بعيدة تماما عن التكاليف والفوائد الاجتماعية[1]، وقد طوركل من كوجيما وأوزوا نموذجا يمزج بين الأدوات الجزئية، مثل القدرات والأصول المعنوية للشركة التميز التكنولوجي، والأدوات الكلية مثل السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة، وبرهن كوجيما على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل عن التجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية، تشجع على خلق قاعدة تجارية، نتيجة لحزمة المهارات التي يتم نقلها إلى الدول المضيفة.[2]

2.6. تقييم النظرية:تعاني نظرية الميزة النسبية من البساطة الشديدة في إطارها مع الإهمال التام للآثار السلبية التي قد تسوقها الاستثمارات الأجنبية خصوصا ما تعلق منها بالجانب البيئي والذي يثير دائما الكثير من الجدل، وكذا الدوافع الحقيقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة من وراء توجهها إلى هذه الدول والتي لا تخرج عادة عن إطار المصلحة الخاصة بالدرجة الأولى.

7. نظرية عدم التوازن للاستثمار الأجنبي المباشر:[3]

1.7. مضمون النظرية:قدم كل من" مون" "ورويل" (1993) نموذجا جديدا وهو أن الشركات المتعددة الجنسيات لديها ميزات راجعة للملكية مثل رأس المال والتكنولوجية والمهارات الإدارية.

وفقا لهذا النموذج الجديد، فإن المفهوم التقليدي لميزات الملكية يمكن إعادة صياغته بكونه عدم توازن بين العوامل المملوكة للشركة, فالفائض في أحد العوامل مثلا يعني بالمقابل عجز نسبي في عامل آخر.

[1] Kiyoshi Kojima AND Terutomo Ozawa**,Micro- and Macro-Economic Models of direct foreign investment: towards a synthesis** ,Hitotsubashi Journal of Economocs 25(1984) 1-20, The Hitotsubashi Academy,p02.

[2] جمال خياط، **مرجع سابق**، ص58.

[3] سنوسي بن عومر، **مرجع سابق**، ص 39، ص40.

2.7. تقييم النظرية: في تقديرنا أنه على الرغم من أن هذا النموذج الجديد يبرز عامل آخر كإضافة لنظرية الاستثمار الأجنبي المباشر ولكنها لا تعد كافية لأن تكون نظرية شاملة حيث لم تتعرض مثلا لشرح أثر العوامل الأخرى والتي تتعلق بالميزات أو عدم الميزات الراجعة للشركة مثل عوامل الجذب الراجعة للدولة المضيفة وعوامل الطرد الأخرى الراجعة للدولة الأم.

8. نظرية التحليل التجميعي لميشيلي:

اعتمد ميشيلي (Mucchielli) في تفسيره لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاثة مستويات وهي مستوى الاقتصاد الكلي (الميزة النسبية للدولة الأصلية)، مستوى الاقتصاد الجزئي (الميزة التنافسية للمؤسسة) ومستوى هيكل الصناعة أو القطاع .[1]

1.8. مضمون النظرية: بالنسبة للمستوى الكلي يرى ميشيلي أن لكل بلد ميزة نسبية لسلعة معينة في مواجهة بلد معين، ويرجع إمتلاك تلك الميزة النسبية من جانب العرض إلى توفر البلد على تكنولوجيا متطورة، أو وفرة عناصر الإنتاج، أو بسبب الإعتماد على وفورات الحجم، أما من جانب الطلب فتظهر تلك الميزة في امتلاك البلد لمستوى دخل مرتفع أو حجم سوق كبير أو لتنوع الأذواق ,أما على مستوى التحليل الجزئي فإن المؤسسة تمتلك المزايا النسبية من خلال إستغلال الموارد المتاحة لديها ودمجها وتطويرها وكذا امتلاكها لتكنولوجيا حديثة أو إنتاجها لسلعة جديدة.[2]

في حين يظهر التحليل على مستوى هيكل الصناعة أو القطاع كمستوى وسيط بين المستويين السابقين، فتحليله يلح على أن توجه الدول الأصلية للاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج مرتبط أساسا بمدى توافر المزايا.

[1] فارس فضيل، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين(الجزائر ، مصر والمملكة العربية السعودية)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، مارس2004 ، ص87.

[2] ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي دراسة مقارنة تونس الجزائر المغرب رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008 ، ص32 .

2.8. تقييم النظرية: لم تستطيع نظرية التحليل التجميعي تطبيق القواعد والمبادئ التي أتت بها على قطاع الخدمات، كما أن امتلاك الدولة الأم لمزايا نسبية في خدمة معينة لا يعني بالضرورة توفرها في أسواق الدول المستهدفة.

9. نظرية الموقع:

تركز هذه النظرية على المحددات والعوامل الخاصة بالبيئة والموقع والتي تؤثر على قرار إقامة الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة، نظرا لتأكيد هذه العوامل وارتباطها بتكاليف إقامة المشروع، إنتاجه، تشغيله، تسويقه وإدارته، ويرى Dunning أن هذه النظرية تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة وغيرها، والتي تتناسب مع إستراتيجية المؤسسة المحددة مسبقا وهذا مايفسر وجود العناقيد الصناعية* مثل السليكون فالي" Silicon Vally " أين تتمركز العديد من المؤسسات الأمريكية واليابانية والأوروبية التي تعمل في القطاعات الدقيقة كالالكترونيات، وتتوطن في هذه المنطقة المؤسسات اليابانية التي تقوم بتصنيع الحواسيب المحمولة لما تتوفر عليه من هذه المنطقة من اليد العاملة الخبيرة والمؤهلة، ثم تقوم الشركات الفرعية المتواجدة في سنغافورة وايرلندا مثلا لتوفر اليد العاملة النشيطة والرخيصة بهما بعملية التجميع.[1]

ومن بين العوامل المرتبطة بالسوق والتي تؤثر على قرار المؤسسة:

- العوامل المرتبطة بالتكاليف مثل مدى توفر الأيدي العاملة، انخفاض تكلفة العمالة، القرب من المواد الأولية، مدى انخفاض تكاليف النقل، المواد الخام، السلع الوسيطية.
- الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها حكومات الدول المضيفة إلى المستثمرين الأجانب.

* **العناقيد الصناعية:** هي سلسلة من الصناعات المترابطة، تتميز بالتعاون والتناسق بين عناصرها، وذات العلاقة فيما بينها سواء من حيث مدخلات الإنتاج، أو أساليب الإنتاج، أو التكنولوجيا المستخدمة، أو قنوات التوزيع، حيث تتشكل الشركات الداعمة فيما بينها لتشكيل عنقودا متكاملا لتحقيق أكبر ربحية.

[1] بلجربة سمراء، **مرجع سابق**، ص62.

- ضوابط التجارة الخارجية مثل التعريفة الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد.
- العوامل التسويقية: وتتمثل في مدى توفر منافذ للتوزيع ووكالات الإعلان، ودرجة المنافسة.
- العوامل المرتبطة بالسوق مثل حجم السوق ومدى اتساعها ونموها في الدول المضيفة.
- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية، الاستقرار السياسي، مدى استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، توفر البنية الأساسية، القيود المفروضة على ملكية الأجانب لمشاريع الاستثمار.
- عوامل أخرى: مثل المبيعات والأرباح المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توفر الموارد الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال إلى الخارج.

وتتضح أهمية عوامل التموقع بالنسبة للمؤسسات القائمة بالاستثمار في الخارج من خلال النقاط التالية:

- تتميز المؤسسات متعددة الجنسيات بتعدد مراحلها الإنتاجية، وتعدد الوظائف التي تؤديها، وكذلك مجالات الإنتاج التي تشارك فيها، لذلك تختلف العوامل الخاصة بالموقع وفقا لمتطلبات كل مرحلة من مراحل دورة حياة المنتج، ووفقا لنوعية المنتج، وذلك فيما يتعلق بتدفقات المواد الخام، والسلع الوسيطة، والعوامل المرتبطة بالسوق.
- كما تؤثر عوامل التموقع في مدى قدرة المؤسسات متعددة الجنسيات على تحقيق اقتصاديات الحجم لأنشطتها الإنتاجية، الأمر الذي تستطيع معه هذه الشركات تعظيم أرباحها في الأسواق الخارجية، ومن هنا يمكن القول بأن قرار التوطن المرتبط بالإنتاج الدولي يعد دالة في حجم السوق المضيف.
- رغبة المؤسسات متعددة الجنسيات في أن تمارس عملياتها بتوسع ونشر فروعها في الأسواق الخارجية، وذلك بهدف تعظيم الاستفادة من مزاياها الاحتكارية المملوكة لها، ولن تتمكن من ذلك إلا

في ظل توفر المزايا المكانية التي تدعم ذلك، ومنها المتطلبات البيئية، والتدخلات الحكومية في النشاط الاقتصادي، ومدى حماية الحقوق والممتلكات، والاستقرار السياسي بالدولة المضيفة.[1]

10. نظرية الموقع المعدلة:

1.10. مضمون النظرية: جوهر هذه النظرية يكمن في إرتباطه بالأسس التي سيتم على أساسها إختيار الدولة المضيفة للإستثمار، التي ستكون مقرا للشركات المتعددة الجنسية، أي أن قرارها بالإستثمار" يرتبط بموقع الدولة المضيفة، أي بالتغيرات المحيطة بالدولة المضيفة[2]".

هذه النظرية تهتم بالعوامل البيئية في الدول المضيفة لهذه الإستثمارات، والعوامل المرتبطة بالسوق، أو العوامل التسويقية، من بين أهم العوامل الموقعية" الحوافز والإمتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب بجعل المستثمر يتخذ قرار الإستثمار.[3]

ويرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى روبوك سيموندس الذي اقترح أن الأعمال والاستثمارات الدولية تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل, تشمل المجموعة الأولى المتغيرات الشرطية (خصائص المنتج، الخصائص المميزة للدولة المضيفة كطلب السوق المحلي ومدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، والعلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى)، والثانية تشمل العوامل الدافعة (الخصائص المميزة للشركة، المركز التنافسي)، أما المجموعة الثالثة فتتمثل في بعض المتغيرات الحاكمة أو الضابطة (الخصائص المميزة للدولة المضيفة كالحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية، الخصائص المميزة للدولة الأم كاللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع

[1] صفيح صادق، **الاستثمار الأجنبي المباشر والحكم الراشد دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير ،جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان،2015/2014، ص36، ص38.

[2] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مقدمة في المالية الدولية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 170.

[3] عبد السلام أبو قحف، **مرجع سابق**، ص402 .

تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، العوامل الدولية كالاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم)[1].

2.10. تقييم النظرية: تتميز هذه النظرية عن غيرها بإشارتها إلى العوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية التي ترجع إلى الدولة الأم مثل الضمانات والحوافز التي تقدمها الدولة الحكومة أو الحكومات الأم لتشجيع شركاتها الوطنية المحلية لإقامة مشروعات استثمارية وممارسة أنشطة إنتاجية خارج حدودها، والعوامل البيئية الأخرى مثل زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية بالدولة الأم أو زيادة نفوذ اتحادات العمال والنقابات. [2]

11. النظرية الانتقائية Theory Eclectic (جون دينينج): أو ما يسمى بنموذج"OLI Paradigm" (Ownership, Locational, Internalization advantages) لقد قام دنينغ Dunning بالتقاط أفكار من مجالات متعددة في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر و تجميعها في نظرية شاملة و لهذا أطلق عليها النظرية الانتقائية"[3]، قام دنينغ بتحقيق التكامل والترابط بين نظرية المنشأة الصناعية و نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية و نظرية الموقع و قد أوضح دنينغ أنه يلزم توافر ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج و هي:

- تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة.
- أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص.
- أن تتوافر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، كانخفاض الأجور واتساع السوق وتوافر المواد الأولية.[4]

[1] المرجع السابق، ص405، ص406.

[2] بيوض محمد العيد، **مرجع سابق**، ص 29، ص 30.

[3] رضا عبد السلام، **مرجع سابق**، ص53.

[4] عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة** ، الدار الجامعية، مصر ، 2003 ، ص49،ص 50.

الجدول 02: مزايا النظرية الانتقائية

مزايا ذات الصلة بالملكية	مزايا ذات الصلة بالموقع	مزايا ذات الصلة بالاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية
– حقوق الملكية الفكرية مزايا الاحتفاظ بملكية الأصول، التجديد والابتكار الإدارة، الموارد المالية. – الاستفادة المميزة من الموارد الأولية، اليد العاملة، المعلومة والموارد المالية. – دخول حصري للسوق الاجنبي لمنتوجات الشركة وفرات الحجم. – بالنسبة ل MNEs توسيع استعمال المزايا الاحتكارية التي تمتلكها الشركة.	– الاستفادة من أسعار تشجيعية ،واختلاف في نوعية وإنتاجية اليد العاملة، المكونات أو المنتوجات الوسيطية. – تفادي تكاليف النقل والاتصال. – ارتباط المنشئات القاعدية، ارتباط ثقافي بين الدول(البعد البسيكولوجي يصبح ضعيف، اللغة، الثقافة ،العادات والتقاليد..) – التنسيق بين الأسواق.	– تخفيض تكاليف استعمال الموارد المتاحة في السوق. – تفادي تكاليف التفاوض بين الشركة الام والفروع. – تفادي تكاليف الرقابة. – تفادي تسرب براءات الاختراع – نقص مخاوف الشركة الأم. – تفادي استغلال الاختلافات في تدخل الحكومة في سياسة الرسوم، الرقابة، الأسعار، الأعمال الخاصة بالبحوث العلمية. –السماح بمراقبة العرض وشروط بيع المدخلات بما فيها التكنولوجيا.

المصدر: بلجربة سمراء ،استراتيجيات تدويل الإنتاج في قطاع خدمات الاتصال:حالة"اوراسكوم(جازي)و"كيوتل"(نجمة) ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد تخصص اقتصاد دولي،جامعة وهران،2013/2012،ص60.

من خلال العرض السابق للنظرية الانتقائية نلاحظ أنها تملك قدرة أكبر على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي، وذلك لإعتمادها على عوامل متعددة عكس النظريات الأخرى، ولكن على الرغم من ذلك فقد قام" كوجيما" بانتقاد النظرية الانتقائية لكونها أكثر تركيزا على المسائل الكلية، ومن ثم فهي تعتبر قليلة الفعالية في صنع القرار والاستفادة منها في الدولة المضيفة والدولة الأم، كما أشار باكلي إلى أن العلاقة بين العناصر الثلاثة مزايا الملكية و التدويل ومزايا التمركز وتطورها عبر الزمن يكتنفها الغموض، حيث تم التعرض لها بشكل منفرد دون التعرض لعلاقة التأثير والتأثر بينها. كما أن معالجة فكرة مزايا الملكية على انفراد غير مجدية وعديمة

القيمة لأن فكرة التدويل أي جعل السوق الدولية داخل إطار الشركة قادرة وكافية لشرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لا يمكن للشركة تدويل إنتاجها دون مزايا راجعة لقدرات الشركة التكنولوجية والإدارية[1].

12. نظرية" جون دنينغ "والمستجدات السياسية والاقتصادية الدولية:

مع اختلاف أشكال وأحجام الشركات متعددة الجنسيات، فإن أثر تحرير كل من أنظمة التجارة والاستثمار من الصعب استنتاجه من النظريات القائمة وذلك بسبب الحاجة إلى تحليل جديد متعدد الأبعاد، فالعولمة أصبحت كلمة السر على المستوى الاقتصادي خلال التسعينات، كما أن الاقتصاديات القوية صارت بلا تردد وبتلقائية أكثر في الاقتصاد العالمي من خلال عمليات التجارة العابرة للحدود وكذلك التزايد المستمر في كل من الاستثمار ورأس المال الدولي، كما أن المستهلكين صاروا أكثر انفتاحا على العالم الخارجي، ومن ثم صاروا أكثر استهلاكا للسلع الأجنبية، ولهذا زاد عدد الشركات التي تعمل عبر الحدود، كما أن المدخرين صاروا أكثر استثمارا عن ذي قبل من أماكن بعيدة. [2]

من خلال مختلف النظريات السابق ذكرها نرى أن هناك العديد من العوامل والمتغيرات التي من شأنها أن تؤثر على ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد اختلف العديد من الباحثين والاقتصاديين في كيفية وشدة تأثير هذه العوامل على عملية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول المضيفة أو خروجه من الدولة الأم.

المبحث الثالث: أشكال ومحفزات الاستثمار الأجنبي المباشر.

للاستثمار الاجنبي المباشر العديد من الاشكال التي ياخذها، ولذا فانه هناك مجموعة من الحوافز التي تقدم من اجل جذبه والاستفادة منه وهذا ماسنتطرق اليه خلال هذا المبحث.

[1] رضا عبد السلام ,مرجع سابق,ص57.

[2] حفاف وليد، **تحليل علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالتجارة الدولية في الدول النامية دراسة حالة دول شمال افريقيا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2019، ص40، ص77.

المطلب الاول : اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر.

الإستثمارات الأجنبية المباشرة لها العديد من الأشكال بحسب الإستراتيجيات المتبعة من طرف المؤسسات المتعددة الجنسيات، منها:

أولا: الأشكال التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر

1. الاستثمار المشترك:

هو احد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه او يشارك فيه طرفان (شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع ، كما انه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو تنمية السوق أو أي نشاط تجاري أو خدماتي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا، فان هذا يعتبر استثمارا مشتركا،[1]و يقوم على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني، وتتحدد نسبة المشاركة في رأسمال المشروع في ضوء القانون الداخلي للدولة المضيفة، ويتخذ المشروع المشترك شكلا قانونيا معينا، كما أنه يحقق فائدة كبيرة لأطرافه[2].

2. الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

تعد هذه الاستثمارات أكثر الأنواع تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات حيث تقوم باستثمار جزء من رأس مالها في دولة أخرى من خلال مشروعات إنتاجية أو خدمية مملوكة لها بالكامل، وتستطيع الشركات الدولية امتلاك مشاريع استثمارية في البلد المضيف عن طريق شراء شركة محلية قائمة بتجهيزاتها وتقنياتها وخطوطها الإنتاجية واستخدام العمالة الموجودة فيها– إذا سمحت الأنظمة السائدة في البلد المضيف بذلك –أو عن طريق

[1] صياد شهيناز، **الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2013/2012، ص 25.

[2] صفوت أحمد عبد الحفيظ، **دور الإستثمار الأجنبي في تطور أحكام القانون الدولي الخاص**، بدون طبعة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص41، ص42.

قيام الشركة الدولية بإنشاء شركة جديدة بالكامل في البلد المضيف استنادا إلى دراسات الجدوى الاقتصادية المنجزة والخاصة بهذا الإنشاء أو الاستثمار[1],وتحصل الشركات المتعددة الجنسية على الملكية الكاملة للمشروع في البلد المضيف بأحد الطرق التالية :[2]

- بناء مشروع جديد تماما او شراء مشروع قائم بالفعل.
- شراء شركة توزيع في البلد المضيف لتستحوذ على شبكة التوزيع التي تملكها هذه الشركة بالفعل ويجري ذلك إذا كانت الشركة الدولية تملك مشروعا إنتاجيا في هذا البلد.

وإذا كانت الشركات متعددة الجنسيات تفضل هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ففي مقابل هذا فان الدول المضيفة، تتردد كثيرا بل وترفض في معظم الأحيان التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل ومن أسباب الرفض نجد:

- الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عنها من آثار سياسة على الصعيدين المحلي والدولي.
- الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية.

3. الاستثمار في المناطق الحرة:

تعتبر المناطق الحرة من أهم صور الاستثمار الأجنبي المباشر في اتفاقات الشراكة الاقتصادية[3] ، حيث تقوم البلدان المضيفة بإنشاء مناطق حرة، أي تحدد منطقة تكون فيها التجارة أو التصنيع غير خاضعين لأي نوع من أنواع الرسوم، مثل الضرائب، الرسوم الجمركية والتعويضات الاجتماعية وغيرها، والاستثمارات في المناطق الحرة تلقى سهولة في عمليات التصدير والاستيراد، التخزين وإعادة التصدير[4] ، كما تكون هذه المناطق عادة

---

[1] علي إبراهيم الخضر، **إدارة العمال الدولية**، دار رسلان، دمشق، الطبعة الأولى، 2007 ، ص52

[2] طاهر مرسي عطية، **إدارة الأعمال الدولية**، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001 ، ص169 .

[3] بلعزوز بن علي، مداني أحمد، **دور المناطق الحرة كحافز لجلب الإستثمار الأجنبي المباشر :دراسة حالة المنطقة الحرة بلارة، الملتقى الدولي"آثار وإنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس– سطيف ، 14/13 نوفمبر 2006 ، ص 2 .

[4] بن حبيب عبدالرزاق، بومدين (م) حوالف رحيمة، **الشراكة ودورها في جلب الإستثمارات الأجنبية، الملتقى الوطني الأول حول" الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة"**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب– البليدة، 22ماي، 2002 ، ص10.

بقرب الموانئ وخطوط النقل بالسكك الحديدية وخطوط النقل العادية، مما يجعل أسعار هذه السلع منخفضة مقارنة بأسعارها خارج هذه المناطق.

4. مشروعات أو عمليات التجميع:

وهذه العقود اتفاق بين طرفين هما الشركة الدولية أو المستثمر المحلي ويتم بموجبها قيام الشركة الدولية بتقديم مكونات منتج معين لتجميعها في البلد المضيف، ويصلح هذا الأسلوب في صناعة السيارات سواء بين الدول المتقدمة فيما بينها،أو بين شركة دولية من الدول المتقدمة وأخرى في الدول النامية، وإذا كان العقد بين الطرفين يتضمن امتلاك الشركة مصنع التجميع جزئيا أو كليا، فان هذا الأمر يدخل في نطاق الاستثمار المباشر، أما إذا كان مجرد اتفاق يتضمن الموافقة وتقديم الخبرة دون الاستثمارات المالية فانه يصبح استثمارا أجنبيا غير مباشر.[1]

ثانيا:الأشكال الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر.

1. الشركات المشتركة (الاندماج و الاستحواذ):

يعرف الاندماج على أنه" عملية قانونية تتوحد من خلالها شركتين أو أكثر في شركة واحدة سواء بانضمام شركة إلى أخرى حيث تفقد الشركة المندمجة شخصيتها القانونية لصالح الشركة المندمجة فيها أو الدامجة وهو ما يسمى بالاندماج بطريق الضم، أو بانحلال شركتين لتكوين شركة جديدة وهو ما يسمى بالاندماج بطريق المزج[2] " ,أما بالنسبة للتملك فالشركة المالكة تعمل على مراقبة الأصول والعمليات المتعلقة بنشاط الشركة المملوكة، وتأخذ هذه الأخيرة شكل فرع للشركة المالكة تخضع لسلطتها وسيطرتها. وقد يأخذ الاندماج الأشكال التالية[3] :

[1] طاهر مرسي، مرجع سابق، ص172.

[2] سميحة القليوبي، **الشركات التجارية :النظرية العامة للشركات وشركات الأشخاص**، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992 ، ص137 .

[3] جمال بلخياط، **جدوى الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي- دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب-**، أطروحة لنيل الدكتوراه تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015/2014 ، ص17.

1.1. الاندماج الأفقي: ويقصد به اندماج شركتين تعملان وتتنافسان في نفس نوع النشاط .

2.1. الاندماج الرأسي :يقع الاندماج الرأسي بين الشركات التي تعمل في أنشطة اقتصادية مكملة, فصناعة البترول مثلا تمر بمراحل مختلفة مثل الدراسة والاستكشاف والإنتاج والتكرير والتسويق وكل مرحلة تقوم بها شركات مختلفة يمكنها الاندماج وتكوين شركة جديدة تقوم بالعملية الإنتاجية كلها.

3.1. الاندماج المتنوع :يتم بين شركات لها أنشطة اقتصادية مختلفة وقد يكون بغرض زيادة تنوع المنتجات أو الامتداد الجغرافي للسوق .ومن المزايا المصاحبة لعمليات الاندماج والتملك مايلي :

- تخفيض التكاليف والاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم وتحسين مستويات الإنتاجية واستخدام التكنولوجيا المتطورة.
- زيادة القدرة للحصول على التمويل من المؤسسات المصرفية وأسواق رأس المال.
- الاستفادة من عناصر القوة التي تميز المؤسسات المندمجة في الإنتاج، التمويل، البحث، التوزيع.

وتستجيب هذه الإستراتيجية لحاجيات المستثمرين الذين يسعون للوصول إلى حجم مهم في الأسواق الجهوية أو العالمية وتحقيق إمكانية الدخول لأسواق جديدة لم يكن بإمكانها الدخول إليها عن طريق شكل واحد من صادراتها التقليدية، كما تمكنها من إدماج طاقات وكفاءات جديدة.

2. الترخيص (Licensing): وهو عقد يقوم المستثمر الأجنبي بموجبه بالتصريح لمستثمر وطني باستخدام براءة الاختراع أو الخبرة الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية مقابل عائد مادي معين، وهناك حالات مختلفة من التراخيص منها التراخيص بالضرورة يكون المستثمر الأجنبي مرغماً عليها لأن البلد المضيف لا يسمح بطريقة أخرى لدخول المستثمر الأجنبي، وهناك التراخيص بالاختيار بسبب عدم توفر الموارد المالية اللازمة للاستثمار أو ضعف القدرة والخبرة التسويقية بسوق البلد المضيف.[1]

[1] طلال زغبة، عبد الحميد برحومة، **الأشكال الجديدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي غير القائم على المساهمة في رأس المال وأثارها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، العدد 11، 2014، ص173.

3. الامتياز(Franchise):

عقود الامتياز تشبه كثيرا عقود التراخيص لدرجة ان البعض يصنفها كنوع من انواع التراخيص نتيجة استخدام الاسم التجاري الذي يعتبر اصلا من اصول المادية غير الملموسة التي يشملها الترخيص "فالامتياز يمنحه اصحابه الحق بتيني عملية انتاجية معينة (اداء عمل معين بطريقة محددة) واستخدام الاسم التجاري ولفترة محددة وبمكان محدد، نظير الحصول على مقابل مالي من الحاصل على الامتياز"،ويستخدم من قبل الشركات الخدمية التي لا تحتاج الى رؤوس اموال كبيرة ولا يد عاملة ماهرة مثل سلسة فنادق الهيلتون ومطاعم ماكدونالدز وكذلك المشروبات الغازية مثل بيبسي كولا وكوكا كولا،اما الشركات الخدمية المالية او العاملة في مجال الاتصالات او التامينات فلا تستخدم هذا النوع لحرصها على تقديم خدماتها بنفس المستوى في جميع المناطق ،كذلك الشركات الصناعية التي تحتاج الى رؤوس اموال كبيرة ويد عاملة ماهرة لا يمكنها استخدام حق الامتياز،ومن المزايا التي تتيحها هذه العقود:

- التوسع السريع في الاسواق الدولية.
- تقديم طريقة موحدة للتسويق وذات ابع وصورة مميزين وتقليل المخاطر

ومن عيوبه:

- ضالة الأرباح والسيطرة الغير كاملة على عقد الامتياز.
- احتمال خلق منافس قوي يستطيع منافسة الشركة الأم.
- الموانع والمحددات التي تضعها الحكومات.[1]

[1] بلجربة سمراء، **استراتيجيات التدويل الانتاج في قطاع خدمات الاتصالات: حالة "اوراسكوم"(جازي) و"كيوتل"(نجمة)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر في الاقتصاد ، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2013/2012، ص45.

4. عقود المفتاح في اليد (Project Turnkey) :

تبرم البلاد النامية هذا النوع من العقود بهدف تسريع وتيرة تصنيعها، ببناء بنية صناعية قبل التحكم في عملية الإنشاء الصناعي، بحيث يتعهد المتعامل الأجنبي بتقديم مجمعات صناعية عاملة، وتأجيل الحصول على الثمن، حتى تتمكن تلك المنشآت ذاتها من توليد رأس المال وعادة ما تبدأ هذه العقود بدراسة "القابلية faisabilité de étude"،"مرورا بالمساهمة التكنولوجية والمعرفة التقنية والمخططات بل والهندسة المدينة، ثم تسليم المصنع جاهزا، وتسمى هذه العقود بـ "المفتاح في اليد" لأن التزامات الشريك الأجنبي تنتهي بانتهاء بناء المصانع، أو المنشآت المعنية وإعدادها للعمل، كي يتكفل الشريك المحلي بعد ذلك بتشغيلها وإدارتها في عملية الإنتاج، إلا أنه يحدث أن تمتد التزامات الشريك الأجنبي إلى ما بعد الإنجاز، عندما يكون البلد المضيف مفتقرا إلى الخبرات في بعض الميادين، بحيث يقوم الشريك الأجنبي بتقديم خبراته في مختلف عمليات الإنتاج والإدارة حتى تكتمل قدرات الشريك المحلي على الإنتاج وتشغيل المنشآت، وهي بذلك منظورة على أنها وسيلة لإرساء البنية الصناعية دون التحكم في التكنولوجيا، وذلك في مرحلة أولية وانتقالية، قبل التمكن من التحكم في تلك التكنولوجيا ،غير أن هذا النوع من العقود لم يلب حاجات البلدان النامية، التي ظلت مقبرة للعمال الأكفاء في ميدان الاستغلال والتسيير، ما أدى إلى ظهور نوع آخر، هو "عقد المفتاح في اليد الثقيل " حيث يلتزم فيه الطرف الأجنبي بتقديم المساعدة التقنية والمساهمة في تكوين اليد العاملة المحلية، غير أن الالتزام بالنتيجة يظل غائبا، ولم يؤد هذا النوع من العقود إلى نتائج أحسن بكثير من العقود السابقة، الأمر الذي أدى إلى ظهور "عقود المنتوج في اليد"، وهي عقود نشأت في التجربة الجزائرية، على الخصوص بهدف جعل الطرف الأجنبي يعمل على التمويل الفعلي للتكنولوجيا والمعرفة الصناعية، وتظهر في شكل عقد مركب، يضع على عاتق الشركة الأجنبية ثلاثة التزامات أساسية: هي تسليم المواد الملموسة،تحويل التكنولوجيا، وضمان إنتاج خصوصي، وهي بخلاف عقود المفتاح في اليد تلزم بتكوين العمال المحليين مهنيا ، ويتم التسليم عبر ثلاثة مراحل:

- المرحلة الأولى: هي مرحلة التسليم المؤقت، ويتم النظر خلالها في القدرات النظرية للمصنع أو المنشآت على العمل.
- المرحلة الثانية: هي مرحلة التسيير الأولى، وتكون تحت إشراف الشريك الأجنبي.
- المرحلة الثالثة: هي مرحلة نهاية التسيير، وتتحقق بعد تمكن العمال المحليين فعلا من الإنتاج، ويتم الحكم على قدرتهم بعد تجارب يقومون بها.

إن ما يميز عقود تسليم المنتج عن عقود تسليم المفتاح، هو أن هذا الأخير من الممكن أن تتبعه عقود لتدريب العمال وتقديم المساعدة الفنية، عكس عقد تسليم الإنتاج الذي يبدو كعقد واحد متعدد الالتزامات، ويضمن تنوع التزامات مورد التكنولوجيا استمرارية تدفق المعلومات الفنية، بين كل من مرحلة إبرام العقد ومرحلة تسليم الإنتاج ، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تجنب عدم مواكبة التطور التكنولوجي، خاصة بسبب وجود التزام صريح بنقل القدرات التكنولوجية في تلك العقود، الأمر الذي يمكن الطرف المحلي من التوصل لما يمكن تسميته"بالاكتفاء التكنولوجي"، وهو ما لا نجده في عقود المفتاح في اليد، وأهم ما يعاب على هذا النوع من العقود أنها باهظة التكلفة، كما يعاب عليها أنها تجعل البلد المتلقي مرتبطا لمدة طويلة بالبلد المصدر للمنشآت، والنتيجة تكون وضعا معاكسا لهدف التوصل إلى تنمية مستقلة، فالشركات الأجنبية التي تحوز التكنولوجيا، تعمل جاهدة لأجل التحكم والسيطرة على كافة مراحل إنشاء المشروع، أين تزعم أنها لن تتمكن من ضمان المنتج النهائي والتحكم فيه، إلا بشرط تحقيق السيطرة الكاملة لها على كل عناصر الإنتاج، والتحكم في اختيار أسلوب واختيار الآلات والمدخلات اللازمة للحصول على المنتج هذه الوضعية أدت بالفاعلين في الميدان التنموي، إلى وضع نمط جديد من العقود هو:"عقد السوق في اليد "يتميز هذا العقد بوجود مسؤوليات للطرف الأجنبي أكثر اتساعا مما يحدث في العقود السابقة، بحيث نجد تلك المسؤوليات تشمل التسيير التجاري من فنيات تسويق، وتسويق فعلي للمنتوجات، أي أن الميزة هنا تكون بإضافة التعهد بحصول البلد المستقبل على عقود لشراء المنتوجات، حتى يتمكن الشريك الأجنبي من تصريف منتوجاته لفترة يحددها العقد، وهكذا لا

يتعهد الشريك الأجنبي بنقل التحكم في العملية الصناعية فحسب، بل وبنقل المعرفة في قطاع الخدمات للشريك المحلي ، وهذه الخاصية تمكن البلد المضيف للاستثمار من سد العجز المتعلق بروح المبادرة في قطاع التجارة والتصدير، غير أن الملاحظ عدم العمل بهذه العقود، نظرا لتخوف الطرف الأجنبي من أن يصبح الطرف المحلي منافسا له مستقبل [1] .

5. عقود التصنيع وعقود الإدارة:

1.5. عقود التصنيع: هي عبارة عن اتفاق بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي يتم بموجبه قيام المستثمر المحلي نيابة عن المستثمر الأجنبي بتصنيع وإنتاج سلعة معينة، أي أنها اتفاقيات إنتاج بالوكالة وهذه الاتفاقيات تكون عادة طويلة الأجل ويتحكم الطرف الأجنبي في إدارة عمليات المشروع وأنشطته المختلفة، إن هدف إستراتيجية التصنيع هو وضع قاعدة إنتاج داخل سوق البلد المضيف كوسيلة لغزو سوق هذه البلد، ويجب الإشارة إلى أن عمليات التصنيع في دولة مضيفة لا يتضمن فقط البيع في هذه الدولة ولكن من أجل التصدير إلى بلدان أخرى أيضاً، ما يميز هذا النوع من الاستثمارات هو أنها تحتاج إلى رأسمال محدود وعدم التعرض للأخطار السياسية، إلا أن ما يعاب عليها هو أن التضارب في المصالح بين طرفي الاستثمار يؤدي إلى خلق مشاكل تنظيمية وإنتاجية وتسويقية . [2]

2.5. عقود الإدارة: هي عبارة عن اتفاقيات أو مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية يتم بمقتضاها قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري معين في الدولة المضيفة لقاء عائد مادي معين أو مقابل المشاركة في الأرباح، وعقود الإدارة قد تستعمل كإستراتيجية لدخول الأسواق الأجنبية بأدنى حد ممكن من الاستثمار وأدنى حد من الأخطار السياسية، يتميز هذا النوع من الاستثمار بأنه يساهم في التقدم الفني في ميادين والإدارة والتسويق وتنمية مهارات القوى العاملة،

[1] هيتم هبة، **عقود الاستثمارات الدولية**، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد35، العدد02، 2021، ص51، ص52.

[2] طلال زغبة، عبد الحميد برحومة ، **المرجع السابق**، ص174.

ويقلل من الآثار السلبية والاقتصادية نتيجة عدم امتلاك المستثمر الأجنبي لأي حصة في رأس المال، ولكن يعيبه أن تحكم العنصر الأجنبي في إدارة نشاط وعمليات المشروع قد يخلق تعارضا في المصالح بينه وبين الطرف الوطني، علاوة على أن إسهامات هذا النوع من الاستثمار في تدفق النقد الأجنبي وخلق المهارات الفنية محدودة.[1]

المطلب الثاني: الحوافز المباشرة والغير مباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من الحوافز المقدمة من حكومات الدول المضيفة لشركات الأجنبية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر نستطيع تلخيصها من خلال مايتمثل في الحوافز المباشرة وأخرى غير مباشرة :

أولا: الحواف المباشرة (الضريبية والمالية)

من خلال مختلف التحفيزات الضريبة والمالية يمكن جذب المستثمرين الأجانب والتي تتمثل في :

1. حوافز ضريبية: هي عبارة عن حوافز في شكل تخفيضات للضرائب بالنسبة للمستثمرين الأجانب، وهي تأخذ أشكال مختلفة مثل: الإعفاءات الضريبية والاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام والمواد الوسيطة والرأسمالية، وإعفاء أو تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على الصادرات، وأيضا الإعفاء الممنوح لصادرات المشروعات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير لفترات زمنية قد تتجاوز العشر أعوام ما بعد مرحلة التشغيل.

2. حوافز تمويلية:

- توفير قروض بمعدلات تفضيلية.
- ضمانات تعويض القروض.
- عدم التدخل في التسعير وترك الأمور لقوى العرض والطلب.

[1] المرجع السابق، ص175.

وحسب الشكل الموالي الذي يعتبر الواردات المعفاة من الرسوم الجمركية والإعفاءات الضريبية والإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة أكثر حوافز الاستثمار جاذبية حسب نتائج المسح الدولي لتنافسية الاستثمار(GIC).

الشكل07: أهمية الحوافز

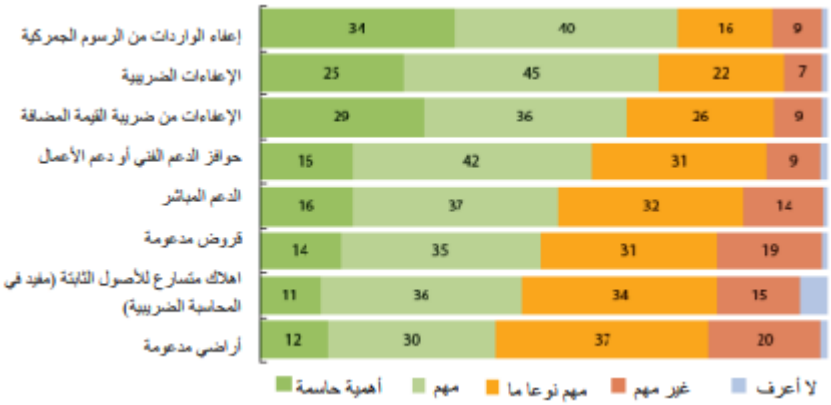

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020،المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،ص20.

ثانيا: حوافز غير مباشرة

تقدم العديد من حكومات الدول المضيفة تسهيلات للشركات الأجنبية المستثمرة مثل تزويدها بالأراضي والبنية الأساسية للمشاريع بأسعار اقل من أسعارها الجارية، وتصل بعض الحكومات في تقديم الامتيازات لأبعد من ذلك حيث تمنح الشركات الأجنبية امتيازات فيما يخص مركزها في السوق في شكل معاملة تفضيلية بخصوص المشتريات الحكومية أو منحها مركزا احتكاريا في السوق، أو تكون في صورة الحماية من منافسة الواردات.

يمكن أن تلجا أيضا حكومات الدول المضيفة إلى تخفيض الرسوم أو الإعفاء منها نهائيا خاصة فيما يخص استخدام المرافق العامة كالمياه والكهرباء....الخ، أيضا تخفيض قيمة الإيجارات للعقارات والأراضي الخاصة بمختلف المشاريع الاستثمارية الأجنبية، بالإضافة إلى أن الدول المضيفة قد تلجا إلى

تقديم مزايا أخرى مثل إعفاء المشاريع الاستثمارية الأجنبية من تطبيق قوانين العمل السائدة والمعمول بها في المشروعات الوطنية.[1]

المبحث الرابع: الأثار الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر.

إن استفادة البلدان المضيفة من الاستثمارات الأجنبية قد يخلف مزايا تستفيد منها أو عيوب قد تؤثر سلبا على اقتصادها المحلي ، إضافة إلى أنها قد تؤثر على بعض المجالات كتعظيم رؤوس الأموال المحلية، وخلق مناصب شغل، ورفع مستويات الإنتاجية،و نقل التقنيات التكنولوجية، وزيادة حجم الصادرات، مع تعزيز القدرات الإبتكارية للبلدان النامية، فللاستثمارات دورا كبيرا في التأثير على كل نواحي الحياة الاقتصادية للبلدان المضيفة، من عمالة أجور وبيئة، حتى أنها تؤثر على النقد الأجنبي والمحلي والتقدم التكنولوجي، وميزان مدفوعات البلد المضيف، وعلى النواحي الإدارية والقانونية والتشريعية، إضافة على حركة التجارة الخارجية للبلد المضيف، وعلى الأسواق المحلية وا لدولية، بما أنها تعتبر إستراتيجية لتنمية البلدان.

المطلب الأول: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة والمصدرة له.

من خلال هذا المطلب نحلل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، بالإضافة إلى عرض مجموعة الاثار الايجابية والسلبية التي يجلبها لاقتصاديات البلدان المضيفة والمصدرة له باعتباره أحد أشكال تدفق رؤوس الأموال الدولية:

أولا: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تزايدا كبيرا ومستمرا في حجمها على المستوى العالمي وخاصة منذ منتصف عقد الثمانينات وحتى نهاية التسعينات من القرن العشرين وقد شمل هذا التوسع البلدان المتقدمة، وهى المصدر الرئيسي لتدفق واستقبال الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى البلدان النامية ولكن بدرجات أقل،

[1] رحال فاطنة، **تداعيات ازمة منطقة اليورو على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى دول الاتحاد الاوروبي–دراسة حالة فرنسا**–، اطروحة دكتوراه في العلو الاقتصادية ، تخصص اقتصاد ، جامعة محمد خيضر– بسكرة، 2019/2018، ص172، ص173.

وظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد مستمر لتصل إلى حدها الأقصى في عام 2000 ، والذي بلغ 1411 مليار دولار، ولكنها أخذت في الانخفاض والارتفاع في السنوات التالية، إلى غاية عام 2007 أين حققت أكبر نتيجة على الصعيد العالمي قدرت ب 1833 مليار دولار .

أما فيما يخص الفترة 2008-2009 فقد حققت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعا رهيبا بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على الصعيد المحلي والعالمي، ولم تعرف حركة الاستثمارات الدولية الخارجية انتعاشا إلا في سنة 2010 ، حيث بلغ حجمها 1409 مليار دولار، وتواصل تذبذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفتر2011-2013 ، أما في سنة 2014 فقد انخفضت التدفقات العالمية الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 16 % إلى 1.23 تريليون دولار، وهذا يفسر في معظمه إلى هشاشة الاقتصاد العالمي، وعدم التيقن بخصوص السياسات لدى المستثمرين، ومخاطر الجغرافيا السياسية المرتفعة، وكانت الاستثمارات الجديدة أيضا تقابلها بعض عمليات سحب الاستثمار الكبيرة، وكان الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر يتناقض مع متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي، والتجارة، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي، والعمالة وهي جميعا شهدت نموا[1]، ثم واصلت الارتفاع لتصل سنة 2016 إلى 2.75 تريليون دولار لتعود التدفقات تدريجيا للانخفاض وتسجل سنة 2018 1.07 تريليون دولار(الإحصائيات مجمعة من بيانات البنك الدولي).

[1] لعرشي عبد الصمد، **دور السياسة الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر وتونس-**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تجارة وإدارة الأعمال الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، 2017/2016، ص67، ص77.

الشكل 07 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، على نطاق العالم وحسب مجموعة الاقتصادات، 2007–2020

(بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية)

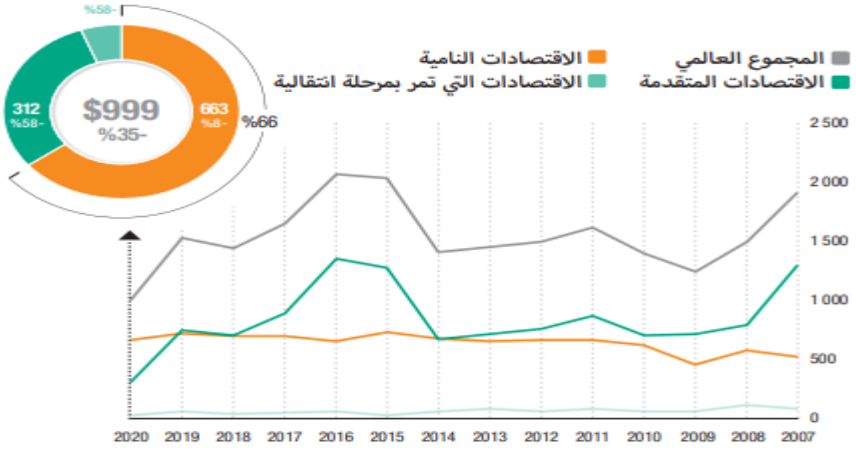

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2021(الاستثمار في انتعاش مستدام)،مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،جنيف 2021،ص02.

وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 35 % عام 2020 لتصل إلى تريليون دولار بعد أن بلغت 1.5 تريليون دولار عام 2019، وأدت عمليات الغلق في جميع أنحاء العالم للتصدي لجائحة كوفيد-19 إلى إبطاء المشاريع الاستثمارية القائمة، ودفعت آفاق الركود الشركات المتعددة الجنسيات إلى إعادة تقييم المشاريع الجديدة، وشهدت الاقتصادات المتقدمة أشد انخفاض حيث تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 58 %، ويرجع ذلك جزئيا إلى إعادة هيكلة الشركات والتدفقات المالية داخل الشركات. أما في الاقتصادات النامية، فقد انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة أكثر اعتدالا وصلت إلى 8 %، مما يعزى أساسا إلى صمود التدفقات في آسيا، ونتيجة لذلك شكلت الاقتصادات النامية ثلثي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بعد أن كانت تستأثر بأقل بقليل من النصف في عام2019.[1]

[1] **تقرير الاستثمار العالمي 2021(الاستثمار في انتعاش مستدام)**، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف 2021، ص02.

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في تحقيق فوائد ومنافع هامة للدول المتلقية له، كما أن له أثار سلبية على اقتصاديات هذه الدول وهذا ما سنتطرق له فيما يلي[1]:

ثانيا: الأثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

1.على مستوى الدولة المضيفة:

من المنافع والفوائد الاقتصادية التي يمكن للدول المضيفة الحصول عليها:

- توفير مصدر متجدد للحصول على العملات أو رؤوس الأموال لتمويل برامج وخطط التنمية.
- رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال.
- تسهيل حصول الدول المضيفة على التقنيات الحديثة والمطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات.[2]
- تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب.[3]
- إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين مراكز البحث العلمي المحلية، مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية.
- إضافة الاستثمارات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي لاقتصاديات البلاد النامية وتعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها.
- دعم ميزان المدفوعات بالدول المضيفة، حيث أن الآثار الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة إيجابية وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب

[1] قويدري كريمة، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر القايد ،تلمسان،2011، ص51.

[2] حسن خضر، **مرجع سابق**، ص11.

[3] حسين عبد المطلب الاسرج، **سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية** ، رسائل بنك الكويت الصناعي ، العدد 83 ، ديسمبر 2005، ص7.

العمليات الرأسمالية)، حيث أن هذه الشركات تتيح للدول المضيفة إمكانات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها.[1]

- تساهم الاستثمارات أيضا في تحرير التجارة الخارجية وفي زيادة حجم المنافسة.[2]

2. على مستوى الدولة المصدرة له:

تتمثل مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة له فيما يلي[3] :

- استثمار الأموال عند معدل عائد أعلى من الاستثمار البديل المحلي.
- استغلال هذه الشركات لغايات سياسية كالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة.
- استغلال المواد الأولية واليد العاملة بأقل تكلفة مع السيطرة على عناصر الإنتاج.[4]
- تحسين وضعية ميزان المدفوعات، وذلك من خلال العوائد والأرباح المتأتية من القيام بالاستثمار والتي تحول إلى البلد الأصلي، وهذا على المدى المتوسط أو البعيد.
- تعظيم حجم الأرباح المتوقعة والناجمة عن انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج في الدول المضيفة وإيجاد أسواق لتصريف منتجاتها وتبادل الخبرة مع الوحدات المحلية.
- تخفيض حدة التلوث والمشاكل البيئية في البلد الأصلي ونقلها للبلد المضيف.[5]
- يساعد الاستثمار الأجنبي في التغلب على القيود الجمركية المفروضة في الدول المضيفة، وبالتالي سهولة عملية دخول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلا من التصدير أو الوكلاء[6].

---

[1] **المرجع السابق**، ص 06.

[2] عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص23.

[3] قويدري كريمة ، **مرجع سابق**، ص54.

[4] عبد السلام ابو قحف، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، ص 366، ص368.

[5] عميش عائشة، **نمذجة قياسية اقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال 1970-2004**، مذكرة ماجستير، المعهد الوطني للتخطيط والاحصاء، الجزائر، جويلية 2007، ص38.

[6] عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية** ، ص18.

ثالثا: الأثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

1. على مستوى الدولة المضيفة:

رغم كل المزايا سالفة الذكر التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا انه لا يخلو من العيوب وتتجلى أهمها فيما يلي:

- غالبا ما يترتب على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر قيام المستثمرين باستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، أو أنها ذات جودة اقل مقارنة بمثيلاتها من الخارج ويترتب على ما سبق زيادة فاتورة الواردات، وينعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري خاصة إذا كانت الزيادة في الواردات تفوق ما يضيفه الاستثمار الأجنبي إلى الصادرات، ويزداد الأثر سوءا في حالة قدرة المستثمرين الأجانب على تحويل أموالهم إلى الخارج، الأمر الذي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ككل.
- قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمة الاستثمار في الدول المضيفة وبالشكل الذي يحد من تأثيره على النمو الاقتصادي في تلك الدول، وتحدث المزاحمة بسبب تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلي أو بسبب المنافسة بين شركات الاستثمار الأجنبي والشركات المحلية بحيث يترتب على الحالة الأولى نقص المدخرات في السوق المحلي والتي تتجه إلى الاستثمارات المحلية، ويترتب على الحالة الثانية خروج بعض الشركات المحلية غير القادرة على الصمود أمام المنافسة الأجنبية.
- يتوقف الدور الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة (من خلال نقل التكنولوجيا المصاحبة له) على مدى ظروف وإمكانيات تلك الدول، حيث أن تلك التكنولوجيا قد تكون محدودة ولا تتناسب مع ظروف الدول المضيفة، مما يؤدي إلى عدم استفادة الدول المضيفة الاستفادة المرجوة منها، يترتب على ذلك عدم حدوث أو تضائل زيادة عوائد الإنتاجية في الشركات المحلية للدول

المضيفة، بصفة خاصة في القطاعات التي تتسم قدرات تكنولوجية ضعيفة ، وبالشكل الذي يعوق تلك الشركات من تعديل وتقبل التكنولوجيا الحديثة.

- يرى البعض أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة المضيفة بصفة خاصة في ظل قيام الدول المضيفة بتقديم إعفاءات ضريبية كبيرة على أنشطة تلك الاستثمارات إذ تؤدي الإعفاءات السابقة إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة.
- قد تؤدي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وجود نوع من التدخل في النواحي السياسية للدولة، وبصفة خاصة إذا تزايدت مبيعاتها السنوية عن مبيعات الشركات المحلية، أو تحكمت الشركات الأجنبية في إحدى أو بعض الخدمات الأساسية في الدولة المضيفة، كذلك توصلت إحدى الدراسات إلى وجود تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر ،والمتمثل في زيادة درجة التبعية الاقتصادية.
- تميز الشركات الأجنبية في الدول المضيفة بين العمالة الأجنبية ومثيلاتها في الدول المضيفة فيما يتعلق بالأجور إذ يمنح العاملون الأجانب أجورا عالية مقارنة بتلك الممنوحة لعمالة الدول المضيفة.
- هناك انتقادا أخر ويتمثل في تركز الاستثمار الأجنبي المباشر(أحيانا) في بعض الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، تلك الصناعات التي يتطلب إقامتها في الدول المتقدمة(الدول الأم) إنفاق تكاليف عالية للمحافظة على البيئة المقارنة بالدول النامية، مثل صناعات الكيماوية، المنسوجات، الصلب، الاسمنت والسيراميك.[1]

2. على مستوى الدولة المصدرة له:

تتمثل أهم عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة فيما يلي:

- حرمان الدولة المصدرة من ضرائب الدخل على الشركات.

[1] قويدري كريمة، **مرجع سابق**، ص 54، ص56.

- التأثير السلبي على الميزان التجاري و ميزان المدفوعات بسبب التدفقات من رؤوس الأموال نحو الدول المضيفة في المدى القصير والمتوسط.[1]
- زياد البطالة في الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بسبب الاعتماد على اليد العاملة الرخيصة الموجودة في الدول المضيفة.
- قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهذا ما يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي المباشر في البقاء والنمو والاستقرار في السوق والتوسع إن أمكن ذلك.
- احتمال وجود تعارض في المصالح بين الطرفين حول نسبة المساهمة في رأسمال المشروع الاستثماري.
- انخفاض في القدرات المالية والفنية، قد يؤثر سلبا على فعالية المشروع الاستثماري في تحقيق أهدافه القصيرة، المتوسطة و طويلة الأجل.
- احتمال التأميم وهو ما ينجز عنه نزع الملكية.

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات و النقد الأجنبي.

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات.

ميزان المدفوعات عبارة عن خلاصة لجميع المعاملات الاقتصادية التي تجري بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في بلد أخر خلال فترة زمنية أمدها سنة واحدة، ويتضمن هذا التعريف ثلاث عناصر رئيسية هي: أولا المعاملات الاقتصادية للبلد مع الأجانب، وتشمل تجارة السلع والخدمات، حركة رأس المال والتحويلات من جانب واحد سواء أكانت نقدية أو على شكل سلع مادية، أما العنصر الثاني فيتألف من المقيمين، ويشمل ذلك الأشخاص والشركات والوكالات الحكومية والخاصة، فيما يتضمن العنصر الثالث من هذا التعريف قياس

[1] عبد السلام ابو قحف، **مرجع سابق**، ص 485.

المعاملات الاقتصادية المذكورة خلال فترة زمنية أمدها سنة واحدة[1]، لذا فإن توازن ميزان مدفوعات البلد هو من مصلحة الاقتصاد وصانعي السياسة لأنه يوفر الكثير من المعلومات المفيدة حول موقف البلد من الاقتصاد الدولي، وعلاقته مع العالم الخارجي.[2]

وتتضح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات للدول المضيفة من خلال معرفة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للبلد المضيف عن طريق عدة قنوات:

- عن طريق التأثير الايجابي على حساب رأس المال بميزان المدفوعات الذي تسجل فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها إضافة له، وذلك في بداية تدفق هذه الاستثمارات للبلد المضيف"الأثر المباشر أو المبدئي".
- عن طريق التأثير على الميزان التجاري للبلد المضيف من حيث التوسع في التبادل التجاري مع دول العالم.
- التحويلات الخاصة بالأرباح والرسوم الإدارية.[3]

فعند تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى اقتصاد البلد يصاحبه تدفق في رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي بدورها إلى زيادة رأس المال الوطني في الدول المضيفة مما ينعكس إيجابيا على حساب رأس المال في ميزان المدفوعات، لأن المستثمرون الأجانب يلجؤون إلى البنوك المحلية للحصول على العملة الوطنية من خلال صرف العملات الأجنبية حتى يتسنى لهم تمويل استثماراتهم، وبالتالي يرتفع رصيد البلد من النقد الأجنبي، الذي يساهم في سد جزء من حاجة السوق الوطنية للنقد الأجنبي، كما يحدث كذلك التحسين في ميزان المدفوعات إذا ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توسيع حجم الصادرات إلى دول العالم أو إعادة

[1] رضا صاحب أبو حمد، **الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي**، دار مجدلاوي، عمان 2006، ص311.

[2] كاكي عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص 90،

[3] ناصري نفيسة، **أثر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على أرصدة ميزان المدفوعات لعينة من دول MENA**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد03، ديسمبر2019، ص237.

التصدير إلى الدولة الأم والأرجح أن تحقق الشركات الأجنبية التي تدخل أسواق التصدير النجاح، لأن لها سمعة راسخة من ناحية الجودة الموثوقية في التوريد، كما تتوافر لها المعرفة بالأسواق الخارجية.

وعلى العموم ففي البداية ترتفع واردات السلع الرأسمالية التي تحتاج إليها الشركات الأجنبية، وحين تبدأ هذه الشركات بالإنتاج فإن المنتجات النهائية والسلع الأخرى التي كانت تستورد من قبل الدولة المضيفة ستميل إلى الانخفاض بصورة تدريجية، حيث تقوم الشركات الأجنبية بإنتاج سلع لسد جزء من حاجة السوق الوطنية، ولكن الحكم على النتيجة الصافية هذه تتطلب المقارنة بين حجم التحسن الذي طرأ على الميزان التجاري وميزان حساب رأس المال في الدولة المضيفة مع حجم الموارد المحولة منه من خلال تحويل رأس المال والأرباح ودخول العاملين الأجانب، فإذا كان الأثر الأول يفوق الثاني من حيث إيجابيته، عندئذ يقال إن الاستثمار الأجنبي يرتبط بعلاقة إيجابية مع ميزان المدفوعات في الدولة المضيفة[1]، لذا نجد بعض الدول المتقدمة تفرض أحيانا قيودا على تصدير رؤوس الأموال عندما تكون في عجز في ميزان مدفوعات وعلى واردات رؤوس الأموال عندما تواجه فائض ميزان مدفوعات.[2]

والاستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض القطاعات الخدمية، كالسياحة والفندقة والتجارة تعود بالنفع الكبير والسريع على الشركات الأجنبية بالدرجة الأولى، هذه الأخيرة التي تعمل على تحويل الأرباح المحصل عليها إلى الخارج مع العلم أن هذا المجال لا يحتاج إلى كثيرا إلى عمليات البحث والتطوير.[3]

ثانيا:أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي.

لاشك أن التعاون الاقتصادي الدولي في مجالي النقد والتمويل له آثاره المباشرة وغير المباشرة في تخفيف القيود المفروضة على الصرف الأجنبي والاستيراد وفي تشجيع نمو الأنشطة التصديرية [4]، فالمستثمر الأجنبي

---

[1] كاكي عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص91.

[2] كامل بكري، **الإقتصاد الدولي للتجارة الخارجية والتمويل** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 ، ص394 .

[3] عبو هدى، **اثار العولمة المالية على الاستثمار الاجنبي المباشر"دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية خلال 1970-2006"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2008/2007، ص82.

[4] عبد الرحمان يسري أحمد، **الإقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001 ، ص 301 .

يفضل تحويل صافي عوائده للخارج بالعملة الصعبة حتى يستفيد من فارق التحويل، لكون هذا الفارق في صرف العملة يبدي تأثيرا على التجارة وتدفق الاستثمارات ويتيح للتجارة مقارنة الأسعار بطريقة مباشرة[1]، وعليه فهذه المفاضلة هي التي تدفع المستثمرين لتحويل عوائدهم إلى خارج حدود البلد، أو قد تحصل عمليات الصرف على إثر صفقات تبادل للسلع والخدمات، مقابل النقد، بين المقيمين وغير المقيمين[2]، فإن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تدفق النقد الأجنبي للدول المضيفة يتوقف على العناصر التالية:

- نية المستثمر الأجنبي: فإذا كانت نية جدية بالاستثمار فإنه يجلب رؤوس أموال ضخمة، والعكس صحيح.
- درجة تحويل عوائد (فوائد) الاستثمارات إلى الخارج: إذا استثمر المستثمر الأجنبي عوائد مشروعاته الاستثمارية في داخل البلد المضيف فإنه يعزز كتلة النقد الأجنبي في البلد المضيف، أما إذا قام بتحويل عوائده إلى الخارج فإنه بذلك يقوم بتحويل النقد الأجنبي من داخل البلد المضيف إلى الخارج.
- استعمال إمكانيات البلد المضيف المالية و المتمثلة في الاقتراض: إذا كان المستثمر الأجنبي يلجأ إلى الاقتراض من بنوك و مؤسسات دولية فإنه بذلك يجلب النقد الأجنبي إلى البلد المضيف، وبالتالي يعزز قدرات البلد المضيف المالية من النقد الأجنبي، أما إذا قام بالاقتراض من البنوك المحلية فإن التأثير يكون عكسي.
- ملكية المشروع: إذا كانت ملكية مطلقة للمشروع أو مشتركة فإنه يؤثر إيجابا على البلد المضيف حيث يكون مصدر من مصادر تدفق العملة الصعبة للبلد، أما إذا كان شكلا آخر من أشكال الاستثمار الأجنبي فإن تأثيره عكسي على النقد الأجنبي بالنسبة للبلد المضيف حيث في هذه الحالة لا يجلب معه أي نقد أجنبي.

[1] بسام الحجار، **نظام النقد العالمي و أسعار الصرف** ، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، 2009، ص96 .

[2] وسام ملاك، **الظواهر النقدية على المستوى الدولي :قضايا نقدية ومالية** ، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى ، بيروت، 2001 ، ص177 .

و عليه فتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تدفق النقد الأجنبي للبلد المضيف يتوقف على شكل الاستثمار وعلى نوعه، ودرجة جدية الاستثمار نفسه، لكن عموما التأثيرات الإيجابية أكثر من التأثيرات السلبية.[1]

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا والتشغيل

أولا: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا

تشكل التكنولوجيا أحد أهم العناصر الحاكمة لتطور أي اقتصاد والمحددة لموقعه التنافسي على المستوى العالمي، كما تمثل المعرفة والإبداع والابتكار العامل الرئيسي لسيطرة الدول المتقدمة وشركاتها الدولية على الأسواق العالمية، وأمام هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على منابع العلم والمعرفة وتركز أنشطة البحوث والتطوير بها, تجد الدول النامية التي تعاني من تخلف تكنولوجي كبير نفسها مجبرة على اللجوء إلى محتكري التكنولوجيا للحصول عليها واستغلالها محليا.

إن ضعف إمكانياتها المالية وعدم قدرتها على الشراء المباشر للتكنولوجيا ذات التكلفة المرتفعة، أدت بأغلب الدول النامية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ليكون قناة للحصول على التكنولوجيا المتطورة والاحتكاك بمصدر الإبداع وهي الشركات متعددة الجنسيات وفروعها والتي قد تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في نقل جزء من مخزونها التكنولوجي إلى البلدان النامية المضيفة، ما ينعكس إيجابا على الأجهزة الإنتاجية بهذه الدول وعلى تنافسيتها في الخارج، لكن الأثر الايجابي للتكنولوجيا المنقولة إلى البلدان النامية يرتبط أساسا بمدى مطابقتها لاحتياجات الأجهزة الإنتاجية المحلية وتكلفتها وطرق نقلها وقدرة الدول المضيفة على استيعابها، خاصة مع التغيرات والضوابط التي تحكم سوق التكنولوجيا العالمي[2].

إن اختيار الاستثمار الأجنبي المباشر كقناة لنقل واكتساب التكنولوجيا تترتب عليه مجموعة آثار (ايجابية وسلبية) تحدد مدى استفادة الدول المضيفة من التكنولوجيا المصاحبة لهذا الاستثمار، فبالنسبة للآثار الايجابية

[1] كاكي عبد الكريم، **أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري**، مذكرة لنيل الماجستير في التجارة الدولية، المركز الجامعي بغرداية، 2011/2010، ص89 ، ص90.

[2] جمال بلخياط، **مرجع سابق**، ص104.

يمكن للشركات الأجنبية وفروعها القيام بأنشطة البحوث والتطوير بالبلدان النامية المضيفة، وفي هذا الإطار ارتفع نصيب الشركات التابعة الأجنبية في نشاط البحوث والتطوير الذي تقوم به مؤسسات الأعمال في البلدان النامية، وتشير البيانات والإحصائيات الصادرة عن الاونكتاد والمتعلقة بمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن امتداد البحوث والتطوير إلى أماكن جديدة أصبح كبيرا وفي توسع دائم.

إن تدويل أنشطة البحوث والتطوير في اتجاه البلدان النامية يعود إلى عدة أسباب جوهرية يمكن حصرها فيمايلي :

- اشتداد درجة المنافسة بين الشركات العالمية يجبرها على القيام بمزيد من الابتكار وخاصة في البلدان النامية لاسيما إذا كان عدد أصحاب المهارات غير كاف في بلدانها الأم.
- الحاجة إلى مرونة أكبر في مجال البحوث والتطوير استجابة للتغيرات التكنولوجية السريعة، يتطلب البحث عن مواقع جديدة للقيام بهذه البحوث، وهو ما يمكن أن توفره بعض البلدان النامية بسبب جودة نظامها التعليمي والتكويني.
- شيخوخة السكان في كثير من البلدان المتقدمة من المحتمل أن تسفر عن عدم كفاية المعروض من المهارات المتخصصة مما يجبر الشركات متعددة الجنسيات على البحث في أماكن أخرى عن مهارات فنية.

بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من أنشطة البحوث والتطوير، فقد يؤدي التفاعل بين فروع الشركات الأجنبية مع الموردين المحليين إلى تدفقات تكنولوجية إلى الشركات المحلية المرتبطة عموديا بتلك الفروع، وإلى مقدمي الخدمات المختلفة في الدول المضيفة.[1]

[1] عمر الفاروق البرزي، **مطالعة حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا**، المجلة الاقتصادية السعودية، العدد 86، أكتوبر2002، ص190.

في مقابل هذه الآثار الايجابية هناك أثار سلبية واضحة لنقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر أهمها:

- إن نقل التكنولوجيا يجري في العادة بصورة داخلية بين الشركة الأجنبية وفروعها المنتشرة عبر العالم مما يحد من استفادة البلدان المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر من التكنولوجيا التي تحوزها الشركات الأجنبية، وبالرغم من توسع هذه الشركات في تدويل أنشطة البحوث والتطوير بالبلدان النامية إلا أن المراكز الرئيسية للاختراعات والابتكارات والتكنولوجيا الحديثة والبحوث الرئيسية تبقى في دائرة الشركات متعددة الجنسيات وفروعها رغبة منها في الحفاظ على موقعها الاحتكاري لأطول فترة ممكنة.
- إن الصناعات ذات الطابع التقليدي هي الأكثر انتشارا في مجال تدويل الإنتاج من صناعات التكنولوجيا العالية، وهذا لأن عمليات الإنتاج كثيفة المعرفة مرتبطة ارتباطا وثيقا بنمط التركز الإقليمي لقدرات التكنولوجيا لصالح الدول الصناعية الأكثر تطورا، وحينما تقرر الشركات الدولية نقل شطر من مراكزها للبحث والتطوير والابتكار، فإنها تعتمد عموما على المواقع المتميزة القائمة بالفعل في البلدان المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تكون هذه الشركات أكثر ميلا إلى الانتقال للخارج من أجل استغلال القدرات الوطنية للدولة المضيفة عوضا عن توسيع القدرات الأساسية الخاصة بهذه الدولة بالذات، وبالتالي فهي ترفع من ميزاتها التكنولوجية انطلاقا من المصادر الخارجية.[1]
- طبيعة التكنولوجية المنقولة هذه قد تكون تكنولوجيا قديمة تجاوزتها التطورات التقنية في العالم وبالتالي فهي لن تحسن من القدرات التكنولوجية للبلد المضيف أو تكون تكنولوجيا كثيفة عنصر العمل، وهي وإن تساهم في إيجاد فرص عمل إضافية والتقليل من نسب البطالة فهي لن تحقق النقل التكنولوجي

[1] محمد عبد الشفيع عيسى، **التأهيل التكنولوجي –الابتكاري للمؤسسة الاقتصادية –في الإطار الاقتصادي الدولي (مراجعة نظرية ورؤية تطبيقية نقدية**، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف، 30 اكتوبر 2001 ، ص7.

المرجو لتطوير الاقتصاد الوطني وسوف توسع وبلا شك من الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة والنامية.

وحتى تتمكن البلدان النامية من تعظيم استفادتها من التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر يجب عليها:

- إقامة جهاز يتولى تحديد نوع التكنولوجيا المراد نقلها وطرق نقلها ومدى ملاءمتها والقطاعات المراد تطورها تكنولوجيا.
- تحسين جودة النظام التعليمي والتكويني والذي يسمح بإفراز عمالة مدربة ومؤهلة وطاقات بشرية قادرة على الإبداع والابتكار واستيعاب التكنولوجيا المنقولة وبالتالي تشجيع الشركات الأجنبية على نقل جزء من أنشطتها في مجال البحوث والتطوير إلى البلدان النامية المضيفة.
- زيادة نسب الإنفاق على البحوث والتطوير وتدعيم المراكز البحثية المحلية وزيادة قدرتها على توليد تكنولوجيا محلية تقلل من التبعية التكنولوجية للخارج.
- تنويع أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المسموح به في الدول المضيفة بما يسمح بتنويع أساليب وطرق نقل التكنولوجيا.

ثانيا:أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل.

الدول المضيفة تتنافس على جذب رؤوس الأموال الأجنبية ليس فقط طمعا في الحركة الضخمة لرؤوس الأموال هذه ولا من أجل الدافع للتنمية المحلية فقط، وإنما من أجل توفير مناصب شغل للأيدي العاملة المحلية، وهو مايعني ضمنيا التقليل من حدة البطالة المتفشية في المجتمعات النامية، كذلك لتدريب وتأهيل الإطارات المحلية والرفع من قدراتها التسييرية وهي التقنيات والمؤهلات التي تمتلكها الشركات المتعددة الجنسية، وكذلك لكون انخفاض معدلات البطالة الذي ينعكس بدوره على مستوى الرواج الاقتصادي ويؤدي إلى انخفاض معدلات الجريمة والأمراض الاجتماعية المرتبطة بالبطالة، فأغلب المشاريع التي يقيمها المستثمر

الأجنبي هي مشاريع ضخمة تتطلب أيدي عاملة كثيرة مما يعني توظيف العمالة المحلية، وإن كانت البطالة في الدول المتقدمة هي بطالة مؤقتة يمكن إيجاد حل لها نتيجة مرونة الجهاز الإنتاجي والتوسع في حجم الاستثمارات في أوقات الرواج من الدورة الاقتصادية، فإن البطالة في البلدان النامية تكون مزمنة نتيجة لجمود الجهاز الإنتاجي فيها، فضلا عن انخفاض معدل الاستثمار وبالتالي فليس من السهل استيعاب نسبة كبيرة من قوة العمل.

الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة يتوقف على عوامل عديدة:

1. في هذه الحالة يكون دخول الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف هدفه إقامة وحدات إنتاجية كاملة، هنا يساهم مساهمة مباشرة في القضاء على البطالة، التوظيف يكون بأعداد كبيرة، ونمط الأثر القضاء على البطالة نتيجته كتلة نقدية ضخمة متمثلة في أجور هؤلاء العمال التي ستضخ في دورة النشاط الاقتصادي، إضافة إلى كتل نقدية أخرى ستضخها هذه الشركات المتعددة الجنسية لخزينة البلد المضيف على شكل اشتراكات ضمان اجتماعي، ضرائب على المرتبات، اشتراكات تعاضدية، واشتراكات اجتماعية أخرى، أي أن الاستفادة مضاعفة في هذا الشكل.

2. هو شكل آخر تتبناه الشركات الأجنبية يتمثل في الدخول للبلد المضيف و ذلك بالاستحواذ على وحدات إنتاجية مقامة وطنيا و تكون إما عاجزة أو مخوصصة، تقوم هذه الشركات بشرائها أو المساهمة فيها، في هذه الحالة فإنه:

- إما يتم المحافظة على نفس العمالة و يتم فقط تأهيلها و الرفع من قدراتها، وكذلك يتم الرفع من أجورها، وهو ما يعود أيضا بالفائدة على هذه العمالة، و بالتالي على الاقتصاد الوطني.
- أو يتم بالإضافة إلى التأهيل و التكوين، الزيادة من عدد العمالة أي القيام بتوظيفات جديدة، وبالتالي المساهمة في القضاء على البطالة.

هذا الشكل قد يكون له جانب سلبي، وهو تقليص عدد العمال بسبب الاعتماد على المكننة والتكنولوجيا في الإنتاج التي تعتمد على الآلة في الإنتاج بدل الإنسان، كما أن تخفيض الصادرات أو زيادة الواردات، يؤدي باستثمارات الشركات في الخارج إلى فقدان الوظائف الفعلية أو المحتملة، أما بالنسبة للدول المصدرة للاستثمار فقد يكون الأثر عكسيا بالنسبة للعمالة، ذلك باعتبار أن الأيدي العاملة في الدول النامية رخيصة، وبالتالي تكلفة إنتاج السلعة في الدول النامية أقل من الدول المتقدمة، وبالتالي تقوم الدول المتقدمة بنقل مصانعها إلى الدول النامية مما يعني تفشي البطالة في الدول المتقدمة، لكن هذا الأثر غير ذي معنى مقارنة بما تجنيه هذه الدول من عائدات وأرباح من الاستثمار في الدول المضيفة، و قوة النفوذ والسيطرة التي ستكون لها على هذه الدول.[1]

الشكل 08: المشاريع الاستثمارية للعالم لعام 2018

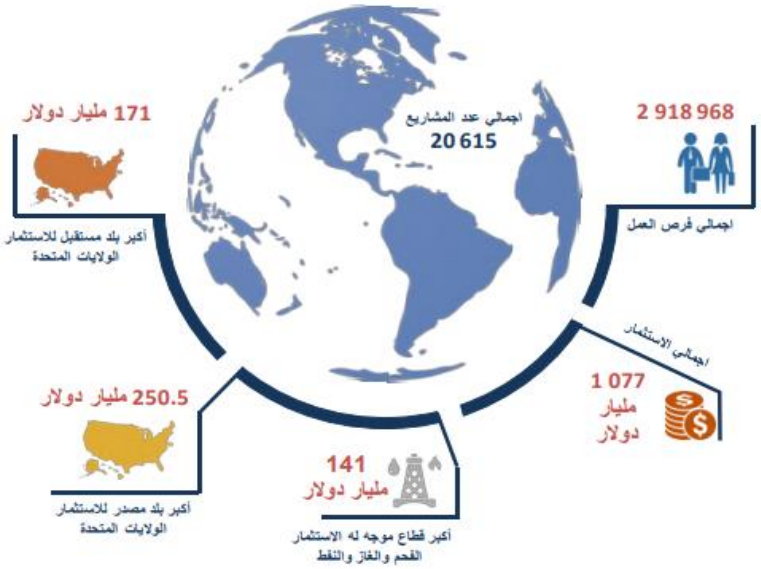

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص14

أشارت قاعدة بيانات FDI Markets التي أعدتها مؤسسة Financial Times إلى أن عام 2018 شهد قيام نحو 11593 شركة بإطلاق نحو 20615 مشروعا جديدا في مختلف أنحاء العالم قدرت تكلفتها الاستثمارية الإجمالية بنحو 1.1 تريليون دولار بمتوسط 52.3 مليون دولار لكل مشروع وقد ساهمت تلك المشاريع في

[1] كاكي عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص 92، ص93.

توفير أكثر من 2.9 مليون وظيفة جديدة بمتوسط 142 وظيفة من كل مشروع، أما خلال الفترة مابين عامي 2003-2018 فقد شهد العالم قيام الشركات العالمية بإطلاق نحو 270 ألف مشروع جديد في مختلف أنحاء العالم قدرت تكلفتها الاستثمارية الإجمالية بأكثر من 14.3 تريليون دولار بمتوسط 53 مليون دولار لكل مشروع ، وقد ساهمت تلك المشاريع في توفير أكثر من 40 مليون وظيفة جديدة بمتوسط 149 وظيفة من كل مشروع.[1]

[1] **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019**، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص14.

خلاصة الفصل الأول:

الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بانتقال عوامل الإنتاج بين مختلف دول العالم على المدى الطويل، و تعطي صاحبها حق التملك و الإدارة للمشروع الاستثماري عن طريق ملكية تامة او جزئية في دولة مضيفة، حيث شهد ازدهارا خلال القرن التاسع عشر مع بداية الثورة الصناعية ،تلاها تراجعا خلال الفترة مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ثم شهد حركة سريعة وتطورات بعد ذلك، ونظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات لشرح أسباب هذه الظاهرة، في هذا الإطار اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمامه قصد استقطابه، وبما أن الكثير من الدول النامية عانت ولا زالت تعاني من شكل المديونية و العجز في تمويل استثماراتها فقد اتخذته كوسيلة بديلة وإستراتيجية منتهجة لإنعاش اقتصادياتها وذلك بالاستفادة من مختلف أشكاله سعيا للتخلص من تخلفها الاقتصادي وتحقيق مستويات تقدم في مختلف قطاعاتها، ومن أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري الذي له دور كبير في جذب هذه الاستثمارات ودعم مساعيها وجهودها.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي

للتجارة الدولية

المبحث الأول: ماهية للتجارة الدولية

المبحث الثاني: السياسات التجارية الدولية

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية.

المبحث الرابع: الاتفاقيات والمنظمات التجارية الدولية وأثرها على التجارة الدولية

تمهيد:

تشكل التجارة الدولية حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي لمختلف بلدان العالم، والغرض منها بشكل عام تزويد الدولة بالسلع التي تفتقر إليها مقابل تلك التي تنتجها بكثرة، وتميل المعاملات المالية المصاحبة لها، والتي تعمل مع السياسات الاقتصادية الأخرى إلى تحسين مستوى معيشة الأمة، ويتعلق جزء كبير من التاريخ الحديث للعلاقات الدولية بالجهود المبذولة لتعزيز التجارة الحرة بين الدول، ولذا فقد عبر المجتمع الدولي عن اهتمامه بها وإدراجها ضمن الخطط الوطنية للتنمية منذ الأربعينات من خلال التوقيع على اتفاقية GATT سنة 1947، ثم من خلال إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO سنة 1994 التي تختص بوضع القواعد والضوابط لتنظيمها

ومن خلال هذا الفصل سنتعرض لدراستها وإظهار دورها على مستوى اقتصاديات الدول والمناطق المختلفة للعالم ككل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية للتجارة الدولية

المبحث الثاني: السياسات التجارية الدولية

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية.

المبحث الرابع: الاتفاقيات والمنظمات التجارية الدولية وأثرها على التجارة الدولية

المبحث الأول: ماهية للتجارة الدولية

ففي هذا المبحث سيتم التطرق إلى التجارة الدولية بشكل عام من خلال دراستها نظريا:

المطلب الأول: مفاهيم التجارة الدولية

نقدم من خلال هذا لمحة تاريخية عن هيكل التجارة الدولية ومختلف السياسات والمؤسسات الرائدة التي تم تطويرها لتعزيز هذه التجارة.

أولا: مصطلحات مرتبطة بالتجارة الدولية

يكمن الاختلاف بين التجارة الدولية وكل من التجارة المحلية والتجارة الخارجية في:

الفرق بين التجارة الدولية والتجارة المحلية من خلال مفهوم الاقتصاد (2012) هو أن هذا النوع من التجارة أغلى من التجارة المحلية، هذا لأن التجارة عبر الحدود الدولية تتطلب رسوما أو تكاليف أخرى مثل التعريفات الجمركية والتكاليف الأخرى المرتبطة بالاختلافات بين البلدان مثل اللغة أو النظام القانوني أو الثقافة، وعادة ما تتحرك عوامل الإنتاج مثل رأس المال والعمالة بحرية أكبر داخل البلد منها عبر البلدان.[1]

وهناك العديد من العوامل التي نميز بها التجارة الدولية عن التجارة الداخلية ومنها:

- تباين واختلاف الوحدات السياسية فيما بين الدول: تقوم التجارة الداخلية بين أفراد ووحدات تضمهم حدود سياسية واحدة، في حين أن التجارة الدولية تقوم بين أفراد ووحدات ينتمون لدول مختلفة لكل منها قانونها وتقاليدها ونظمها الاقتصادية والسياسية.
- اختلاف النظم النقدية والمصرفية: في التجارة الدولية عملية التبادل تنقسم إلى ثلاث عمليات تبادل السلع بالعملة الأجنبية– العملة الأجنبية تستبدل بالوطنية– وتبادل النقود الوطنية بالسلع، ذلك لان لكل

[1] Danjuma Naisla Hassan , Habakuk Aboki , Amos Anyesha Audu , **INTERNATIONAL TRADE: A MECHANISM FOR EMERGING MARKET ECONOMIES**, International Journal of Development and Emerging Economies Vol. 2,No.4, pp. 24-32, December 2014,p26.

بلد عملة الخاصة به، بحيث لاتوجد عملة واحدة يتم على أساسها التبادل التجاري فيما بين الدول كما هو الحال داخل الدولة.

- تنوع السياسات الوطنية والنزعات القومية :إذا كان انتماء الأفراد إلى وحدات سياسية مختلفة من عوامل التفرقة بين التجارتين، فإن الشعور بالانتماء والولاء لهذه الوحدات يعتبر عاملا آخر يعمق من هذه التفرقة، فلكل دولة سياستها الاقتصادية التي تهدف من وراءها تحقيق الأهداف القومية كالرفاهية لمواطنيها الذين بدورهم يحرصون على تحقيق المصالح القومية بدافع الولاء والانتماء نحوها.
- قدرة عوامل الإنتاج على التنقل: ونقصد بتنقل عناصر الإنتاج قدرتها على التحول أو الانتقال من نشاط إلى آخر أومن مكان لآخر، كما أن عوامل الإنتاج تتمتع بقدرة أكبر وأسهل في الانتقال على المستوى الداخلي مقارنة بانتقالها على المستوى الدولي.
- الاختلاف في طبيعة الأسواق الدولية: إن القيود التي تفرضها كل دولة على تجارتها الدولية تتسبب في انفصال أسواق الدول عن بعضها، وكذا صعوبة المواصلات والاتصالات واختلاف الأذواق، اللغة والعادات والتقاليد لها دورها أيضا في هذا الخصوص.
- اختلاف درجة التأثر بمراحل النمو الاقتصادي على المستوى المحلي والمستوى العالمي لكل من التجارة الداخلية والدولية، وكذا توفر الفرص الملائمة الفرص الملائمة للتكتلات والاحتكارات التجارية في حالة التجارة الدولية بينما تعتمد هذه الفرص على طبيعة السلع المنتجة والسوق المحلي في حالة التجارة الداخلية.[1]

أما التجارة الدولية، والتجارة الخارجية، هناك من يعتبرهما وجهان لعملة واحدة، لكن هناك من يقول أنه إذا انتقلنا إلى مصطلح "التجارة الدولية" لنعرف الفرق بينه وبين مصطلح "التجارة الخارجية"، فإنه يمكن القول أن

[1] السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2002، الأردن، ص 18.

الاختلاف بينهما كبير: فالمصطلح الثاني (التجارة الخارجية)جزء من المصطلح الأول (أي التجارة الدولية) فهذا المصطلح يخرجنا عن إطار الفهم الكلاسيكي الضيق لمضمون التجارة الخارجية، ويضيف إليها كل صور التبادل الدولي التي نراها في عالمنا المعاصر بحيث تشمل كل من:

- التبادل الدولي السلعي، أي التجارة الخارجية في إطارها الكلاسيكي(التجارة الخارجية المنظورة) .
- التبادل الدولي الخدمي، أي التجارة الخارجية في إطارها المعنوي (غير المنظورة).
- الهجرة الدولية، أي انتقال عنصر العمال بين دول العالم.
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال، أي انتقالها بين دول العالم المختلفة.
- التوافق البيئي، وهو أحد منجزات "جولة الأرجواي" الثامنة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تم إطلاقها في أول يناير 2002 ، وقد اكتسب تعميم وانتشار مصطلح "التجارة الدولية" بعدا رسميا في إطار هذه الجولة، حيث أحلت اصطلاح "تحرير التجارة الدولية" محل اصطلاح "التجارة الخارجية" فيقصد بالتجارة الدولية، التجارة الخارجية أي تلك التي تمارس خارج الحدود السياسية للدول، ذلك أن عالم اليوم كعالم الأمس في حاجة إلى تبادل السلع، الخدمات، التكنولوجيات ورؤوس الأموال، كما هي في حاجة إلى التعاون في مجال الهجرة والسياحة[1].

ثانيا: التعاريف المختلفة للتجارة الدولية

مفاهيم التجارة الدولية واقتصاديات الأسواق الناشئة للتجارة العالمية تشير للتجارة الدولية بأنها نقل البضائع والخدمات التي تشمل السلع الرأسمالية من بلد إلى آخر، وقد كان هذا التعريف متفقا مع المفاهيم الاقتصادية (2012) الذي عرفها على أنها تجارة عبر الحدود الدولية.[2]

[1] زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص المالية الدولية، جامعة ابي بكر بلقايد–تلمسان، 2011/2010، ص25.

[2] Danjuma Naisla Hassan , Habakuk Aboki , Amos Anyesha Audu , **international trade: a mechanism for emerding market economies**, International Journal of Development and Emerging Economies Vol. 2,No.4, pp. 24-32, December 2014,p26.

وتعرف على أنها عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول, وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد وما إلى ذلك.[1]

وهي أحد فروع علم الاقتصاد تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة.[2]

وتعرف أيضا بأنها كل المعاملات التجارية الدولية في صورها الثالثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، التي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات و منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.[3]

وهي أيضا ذلك النوع من التجارة الذي ينصب على كتلة التدفقات (الصادرات والواردات) السلعية المنظورة التي تؤلف مجمل الإنتاج السلعي المادي الملموس المتداول في أقنية التجارة الدولية بين الأطراف المتداولة من جهة وعلى كتلة التدفقات(الصادرات والواردات) الخدمية غير المنظورة التي تتألف من خدمات النقل الدولي، وخدمات التأمين الدولي، السفر والسياحة العالمية، والخدمات المصرفية الدولية، وحقوق نقل الملكية الفكرية، وخاصة نقل التكنولوجيا من جهة أخرى.[4]

فالتجارة الدولية هي عبارة عن تبادل وانتقال للسلع والخدمات (المنتجات بشكل عام) بين الدول، وكذلك انتقال المؤسسات والأفراد (تحرك عناصر الإنتاج) على المستوى الدولي، ويمكن لمختلف الأفراد وكذلك الحكومات والمؤسسات العالمية بأنواعها أن تمارسها.

---

[1] عطاالله الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص09.

[2] محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية** ،الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009، ص08.

[3] العصار رشاد وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2000، ص12.

[4] نوال الأشهب، **التجارة الدولية**، دار أمجد للنشر، الأردن، 2015، ص04.

المطلب الثاني: أهمية التجـارة الدوليـة وأسـباب قيـامها

نستعرض من خلال هذا المطلب أهمية ومكانة التجارة الدولية في اقتصادات دول العالم وأسباب قيامها.

أولا: أهمية التجارة الدولية

تتضمن التجارة تبادل حركة البضائع من خلال معاملات الاستيراد والتصدير للدول التي تتمتع بحرية اقتصادية وسياسية، نظرا لأن كل دولة لا تتمتع بوصول متساو إلى نفس مصادر الطاقة والمواد الخام الموجودة تحت الأرض وفوق الأرض، فإنها تعتمد على التجارة الدولية مع بعضها البعض من أجل توفير المنافع المتبادلة للإنتاج والنمو الاقتصادي، وتحتل مكانا مهما في تلبية الطلب الدولي وتطويره، وتقديم المنتج الفائض في السوق المحلية إلى أسواق جديدة، وإزالة قيود الموارد والإنتاج في البلد الأجنبي، وزيادة المنافسة وجلب الاقتصاد إلى هيكل ديناميكي.[1]

فتنبع أهميتها من الدرجة الواسعة من التخصص الملحوظ في مجتمعنا، ذلك أن حتى المجتمعات الأكثر بدائية تتعاون في استخدام مواردها النادرة لأنه من خلال هذا التعاون يتم إنتاج المزيد من السلع والخدمات أكثر مما لو حاول الجميع القيام بالعديد من الوظائف المختلفة في وقت واحد. [2]

الشكل 09: نسبة صادرات السلعي والخدمات من إجمالي الناتج العالمي

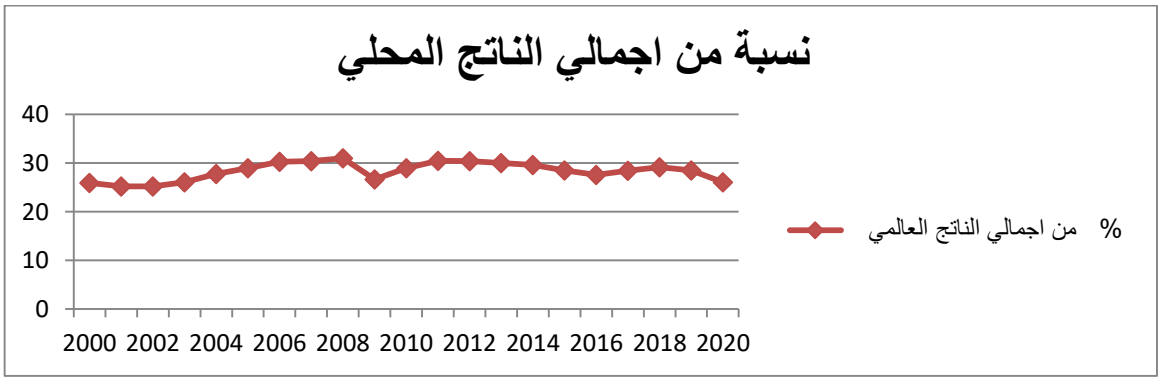

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

[1] Cansu Karabulut, **Digitalization and paperless process mangment in foreign trade**, Master's thesis, Department international trade, Istanbul Commerce University, 2020, p03.
[2] Miltiades Chacholiades, **The pure theory of international trade** ,United States of America, second paperback printing 2009,p07.

في معظم البلدان تمثل هذه التجارة الدولية حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي[1]، وتمثل صادرات السلع والخدمات قيمة كافة السلع وخدمات السوق الأخرى المقدمة إلى بقية بلدان العالم، وهي تشمل قيمة السلع، والشحن، والتأمين، والنقل، والسفر، وحقوق الامتياز، ورسوم الرخص، وغيرها من الخدمات مثل الاتصالات، والإنشاءات، والخدمات المالية، والمعلوماتية، والأعمال والخدمات الشخصية والحكومية، ولا تتضمن تعويضات الموظفين ودخل الاستثمارات (التي كانت تسمى من قبل خدمات عوامل الإنتاج) والمدفوعات التحويلية، فمن خلال بيانات الشكل نلاحظ نسبة الصادرات السلعية والخدمية في العالم للناتج المحلي في زيادة مستمرة ، إلا انه خلال الأزمات التي مر بها العالم وانخفاض الطلب الكلي العالمي والذي انعكس سلبا على الإنتاج المحلي من السلع والخدمات وحجم الصادرات والواردات، هذا خلال الأزمة المالية لسنة 2008 الذي نجم عنها شح السيولة وتقلص في حجم التدفقات النقدية العالمية، فتراجعت وتائر النمو الاقتصادي وحجم التبادل التجاري على الصعيد العالمي، وكذلك تأثيرات الأزمة الصحية لسنة 2019 وحالات الإغلاق الكلي والركود التي سببت انخفاضا حادا في حركة التجارة حيث وصلت نسبة الصادرات السلعية والخدمات عبر الدول 26.08 % من الناتج العالمي لسنة 2020، الامر الذي يتوضح لنا من خلاله أهمية التجارة والتبادلات لدول العالم اجمع.

وكذلك تظهر أهميتها من خلال أنها:

- توفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد، وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص من ما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير، وتؤثر هذه النشاطات الاستيرادية والتصديرية بدورها على الأسواق المادية السلعية (الإنتاج، الدخل، العمالة) وعلى الأسواق النقدية والمالية (أسواق النقد والصرف الأجنبي).[2]

[1] Danjuma Naisla Hassan , Habakuk Aboki , Amos Anyesha Audu , **previous reference**,p26.

[2] طالب عوض وراد، **الاقتصاد الدولي(نظريات وسياسات)**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2013، ص11.

- تصنف من المؤشرات المهمة لقياس القدرات الخاصة بالدول على المنافسة وتسويق المنتجات والإنتاج في الأسواق العالمية والدولية
- تساعد في بناء أنظمة اقتصادية قوية وتعزز التنمية المستدامة فيها عن طريق توفير المعلومات الرئيسية والوسائل التكنولوجية المناسبة.
- تعتبر الوسيلة المباشرة لتعزيز العلاقات الدولية بسبب دورها في ربط الدول معا.
- تدعم القدرة التسويقية من خلال إنشاء العديد من الأسواق الجديدة للمنتجات المتنوعة كما تساهم في توفير الكثير من الخدمات والسلع بالاعتماد على مبدأ التخصص الذي يوفر المنتجات بأقل الأسعار.[1]
- تؤدي التجارة الدولية إلى مايعود بالأثر التعليمي للدول حيث تمكن من الاستفادة من التكنولوجية الحديثة وتطبيقها في مجال الإنتاج وتنمية المهارات لدى العمال...الخ.[2]

وبفضل التجارة الدولية يصبح أي مورد لأي دولة ذا نفع كبير إذا أحسنت استغلاله لاكتفائها الذاتي لتصدره فيما بعد إلى باقي الدول العالم.

ثانيا: أسباب قيام التجارة الخارجية: يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الدولية إلى العوامل التالية:

- **وفرة أو ندرة الموارد الطبيعية والظروف المناخية**

يؤدي اختلاف الظروف الطبيعية السائدة في كل دولة إلى تخصصها في إنتاج بعض السلع الوسيطة أو السلع النهائية الزراعية أو الصناعية، فحيث تتوفر لدى بعض الدول بيئة استخراجية مثل توافر مواد خام في باطن الأرض كالبترول في دول الخليج، فإن ذلك يجعلها تتخصص في إنتاج البترول الخام، ومن ثم تزداد أهمية هذه الدول باعتبارها منتجة للبترول، وقد تمتاز بعض الدول ببيئة زراعية تتمثل في تربة خصبة ومناخ ملائم ومياه ري، لذا تتخصص في إنتاج بعض السلع الزراعية.

[1] مناصري يحي، مكيد على، **دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية**، مجلة البشائر الاقتصادية) المجلد السادس، العدد1 ، أفريل 2020، ص832، ص833.

[2] فليح حسن خلف، **العولمة الاقتصادية**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010، ص 149.

كما تلعب الظروف المناخية دورا في قيام التجارة الخارجية والمبادلات الدولية، فكما نعلم أن هناك بلدان تتسم بالمناخ البارد وأخرى بالمناخ الحار وأخرى استوائية، فهذا التنوع في المناخ يؤثر على طبيعة النشاط ونمط الإنتاج وأنواع المنتجات في كل منطقة مناخية، فمثلا لا يمكن إنتاج القطن في المناطق الباردة، وعلى العكس من ذلك هنالك منتجات لا يمكن إنتاجها إلا في المناطق الباردة، ومن ثم فعند إنتاج القطن في مصر تكون لدينا وفرة منه في الوقت الذي يكون فيه نادرا ببريطانيا، فتقوم بريطانيا أو فرنسا بشراء القطن المصري في مقابل قيام مصر بشراء منتجات تلك البلدان من اللحوم مثلا، وبالتالي قيام التجارة الدولية.

- **التفاوت في عرض رأس المال والعمل (عناصر الإنتاج)**

لا يتحدد تخصص البلد المعني على أساس مواردها فحسب، بل كذلك على أساس المعروض من اليد العاملة ومن توفر لرأس المال، فكما نعلم فإنه يوجد بلدان ذات كثافة سكانية عالية وأخرى ذات كثافة سكانية منخفضة، فكلما كان عدد وحجم اليد العاملة عاليا ومن ثم عرضها عاليا كلما انعكس ذلك على مستويات الأجور بالانخفاض، وبالتالي فإن غزارة العنصر البشري يعد سببا لقيام تجارة كبيرة، أو تدفق للشركات على البلد الغزير بالسكان، فالاستثمارات تتجه إلى تلك البلدان للاستفادة من السوق كبير الحجم للتوزيع وكذلك للأجور المنخفضة والعمالة الماهرة والكل مستفيد.

- **اختلاف الميول والأذواق**

سبب آخر للاتجار يكمن في اختلاف الأذواق، فحتى لو كانت ظروف الإنتاج متشابهة في جميع المجالات فقد تتاجر الدول مع بعضها البعض إذا كان ذوقها السلعي مختلفا.

- **تكاليف النقل**

إن تكاليف النقل لسلعة ما تؤثر على مدى اتساع سوق هذه السلعة، لأنها تضاف إلى تكلفة الإنتاج، ومن ثم إلى سعر السلعة، ويتحدد كون سلعة ما قابلة للتبادل تجاريا أم لا، اعتمادا على سعرها الدولي وسعرها المحلي وتكاليف النقل، حيث تكون السلعة قابلة للتصدير إذا كان "سعرها المحلي+ تكاليف النقل إلى الخارج" أقل من سعرها الدولي، في حين تكون السلعة قابلة للاستيراد إذا كان" سعرها الدولي+ تكاليف النقل للداخل "أقل من

سعرها المحلي، وهذا يعني أن السلعة تعد تجارية إذا كانت قابلة للتبادل دوليا، وإذا لم تتحقق الشروط السابقة تصبح السلعة غير تجارية ولا يمكن تبادلها دوليا.

لذلك فإن الدولة التي تستطيع إقامة صناعاتها بالقرب من السواحل والموانئ، يمكنها توسيع نطاق تصريف منتجاتها مقارنة بدولة أخرى لا تتهيأ لها نفس الظروف، ذلك أن تكاليف النقل البحري تقل كثيرا عن تكاليف النقل الجوي أو البري، ولا شك أن المنتجين يتجهون إلى التخصص في إنتاج السلع التي يسهل نقلها بمسافات طويلة أو التي تنخفض تكاليف نقلها إلى الأسواق.

- **توافر التكنولوجيا**

إن الدول التي تتوفر على تكنولوجيا حديثة عن طريق الاختراع أو الابتكار أو التجديد تستطيع إنتاج سلع إنتاجية أو رأسمالية مثل الآلات والمعدات والسيارات، وهذه الدول هي الدول المتقدمة التي تتوفر لديها أحدث الوسائل التكنولوجية، لذا فإنها تتخصص في إنتاج السلع الرأسمالية، وهذه التكنولوجيا قد لا تكون متاحة للدول النامية في فترة ظهورها لذا ومن ثم فإنها لا تتمكن من إنتاج هذه السلع الرأسمالية بل تستوردها من الدول المتقدمة ولذلك فإن التقدم التكنولوجي يعد سببا أساسيا للتخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي.[1]

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية

نشأت نظريات التجارة الدولية بغرض تفسير أسباب قيام الدول بالتجارة الدولية والمكاسب الناتجة عنها، ولذا من خلال هذا المبحث سنتطرق لمختلف هذه النظريات:

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية

نعرض من خلاله أولى نظريات التجارة الدولية المفسرة لقيام التبادلات.

[1] فيصل لوصيف، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف01، 2014/2013، ص03، ص04.

أولا: نظرية التكاليف المطلقة لأدم سميث (1729-790)

حسب ادم سميث الوظيفة الأساسية للتجارة هي التي تسمح بتصريف الفائض الذي يوجد في قطاع معين، فإذا لم نتمكن من تصريفه فليس هناك أي صلاحية لوجوده، وفي نفس الوقت يجب أن تسمح التجارة الخارجية لكل بلد من تغطية العجز الذي يمكن أن يقع فيه أي نشاط من أنشطة الاقتصاد الوطني، وبالتالي لابد من توسيع السوق الداخلية لأنه الطريق الوحيد لتطوير وزيادة الثروة الوطنية وتقسيم العمل في التجارة الداخلية والخارجية معا، باعتباره هو الذي يحكم الدولة الإنتاجية ويوجهها التوجيه الصحيح، ويجعل الدولة تتخصص في إنتاج السلع المناسبة لظروفها الملائمة.

نموذج السوق عند سميث يقوم على المنافسة الكاملة حيث توجد الحرية الاقتصادية وقد حلله على مستويين:

- مستوى الفرد: يزاول كل فرد نشاطه الاقتصادي، بحيث يشغل رأسماله من اجل الحصول على اكبر ربح أي تحقيق مصلحته الشخصية، وبالتالي أهداف الصالح العام، ومن ثم يرى سميث أن المنافسة بين الأفراد من اجل تحسين نوع العمل ومستوى الأجر وكذلك رؤوس الأموال، هي من الأمور التي يجب إزالة أي عائق يقف في طريقها، بما أن ذلك سيؤدي في النهاية إلى تحقيق تراكم رأس المال.
- على مستوى الدولة (النظام): فعلى الدولة أن توجه الأفراد إلى النشاطات الاقتصادية التي تدر للصالح العالم اكبر فائدة ممكنة، وان تزيل أي قيود أو عوائق تمنع دخول السلع ورؤوس الأموال إليها.

وقد تضمنت كتاباته استثناءات عديدة فيما يخص حرية السوق أهمها، تلك المتعلقة بحق الدولة في فرض رسوم جمركية على بعض السلع المستوردة من الخارج المنافسة للسلع المثيلة لها والمنتجة في الوطن، وسبب هذا طبعا هو حماية الصناعة الناشئة.

أما فيما يخص عناصر الإنتاج، فسميث أعطى لها الحرية المطلقة في التنقل بين الفروع الإنتاجية المختلفة، وذلك تبعا للحرية الاقتصادية التي نادى بها، حيث يمكننا ملاحظة مرونة هذه العناصر في الانتقال عند دراستنا للتجارة الخارجية على اختلاف التكاليف المطلقة أي انتقال عناصر الانتهاج وطنيا ودوليا.[1]

لتوضيح فكرة ادم سميث نفترض أن بين مصر والسودان اختلافات في التكاليف المطلقة لإنتاج القمح وقصب السكر

الجدول 03: التكاليف المطلقة

	مصر	السودان
القمح(كغ/انتاج ساعة عمل-رجل)	60	40
قصب السكر(كغ/انتاج ساعة عمل-رجل)	30	60

المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار مرجع سابق ص35

من خلال الجدول نرى أن ساعة عمل واحدة تنتج 60كغ من القمح في مصر و40كغ قمح في السودان، وبالمقابل أيضا فان ساعة عمل واحدة تنتج 30 كغ من قصب السكر في مصر و60كغ قصب في السودان، وعليه فان لمصر فاعلية وميزة مطلقة في إنتاج القمح على السودان 60كغ من القمح في مصر اكثر من 40 كغ في السودان، بينما أن للسودان فاعلية وميزة مطلقة على مصر في إنتاج قصب السكر (60 كغ في السودان أكثر من 30 كغ قي مصر)، ومع قيام التجارة بين الدولتين فان مصر تتخصص في إنتاج القمح لأنها تتمتع بميزة مطلقة في إنتاجه، سواء كانت هذه الميزة طبيعية أو مكتسبة وتبادل فائض إنتاجها من القمح بقصب السكر السوداني والعكس صحيح بالنسبة للسودان .

وقبل قيام التجارة الدولية بين البلدين من خلال الجدول السابق فقد كانت مصر تنتج 90كغ من القمح وقصب السكر في ساعتين، وكانت السودان ينتج 100كغ من القمح وقصب السكر في ساعتين، ومجموع ماينتجه البلدان هو 190كغ من القمح وقصب السكر في 4 ساعات.

[1] شيخي حفيظة، **ترشيد السياسات التجارية من اجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي"المنظمة العالمية للتجارة"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ،جامعة وهران، 2012/2011 ،ص21.

وبعد قيام التجارة الولية والتخصص في كلا البلدين تستطيع مصر ان تنتج في ساعتين من العمل 120كغ من القمح، ويستطيع السودان ان ينتج 120كغ من قصب السكر في ساعتين من العمل أيضا، ومجموع ماينتجه البلدان 240كغ في 4 ساعات أي بزيادة مقدارها 50كغ من القمح وقصب السكر عما كانت تنتجه الدولتان قبل قيام التجارة بينهما، ويرى سميث ان التبادل التجاري بين البلدين لابد ان يعود عليهما بالمكاسب، وبالعودة للجدول نجد ان معدل التبادل المحلي في مصر يساوي 6 كغ قمح مقابل 3كغ قصب سكر، فإذا اتفقت الدولتان على أن يكون معدل التبادل التجاري بينهما 6كغ قمح مقابل 6 كغ قصب السكر، فان مصر تحقق مكسبا مقداره 3كغ من قصب السكر، ويحقق السودان مكسبا مقداره 2كغ من القمح، ويمكن التحقق من هذا اذا ماقارنا معدل التبادل التجاري المتفق عليه بمعدلات التبادل المحلية في كلا البلدين.

ويعتقد ادم سميث أن نفقة إنتاج السلعة تتمثل في كمية العمل اللازمة لإنتاجها، وان عنصر العمل هو العنصر الوحيد من عناصر الإنتاج الذي يؤخذ بعين الاعتبار في تحديد تكلفة السلعة وقياس قيمة الموارد الاقتصادية المستخدمة في إنتاجها، وعلى كل حال فان تفسير ادم سميث لقيام التجارة الدولية على أساس اختلاف النفقات المطلقة لايغطي الا بعض الحالات كالتجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية مثلا، ثم إن هذا الأساس يبدو غير واقعي لمعظم التجارة الدولية وخاصة بين الدول المتقدمة.[1]

وفي الحقيقة ان فكرة التخصص Specialization وتقسيم العمل غير قابلة للتعامل مع الواقع ولاتعكس حقيقة المبادلات، فالكثير من الدول تتمتع بميزات مطلقة في إنتاج سلع معينة معادلة لذات الميزات المطلقة في البعض الأخر، ورغم ذلك تفضل تلك الدول استيراد تلك السلع التي تتمتع فيها بميزة مطلقة ربما من بلدان اقل ميزة، كما أن منطلق تلك النظرية يفضي إلى أن البلدان التي لا تملك ميزة مطلقة في أي شيء لامكان لها في

[1] علي عبد الفتاح ابو شرار، **مرجع سابق**، ص35،ص36.

التجارة أو المبادلات الدولية، فهل هذا يعني عدم مشاركة هذه الدول في التجارة الدولة؟ الإجابة بالنفي طبعا، إذا فلابد أن هناك تفسيرا أخر غير كون الدولة تتمتع بميزات مطلقة أو تتكلف نفقات مطلقة اقل.[1]

ثانيا: نظرية الميزات النسبية (دايفيد ريكاردو)

حسب دايفيد ريكاردو فان الدول تكسب من التبادل إذا تخصصت في إنتاج السلع ذات تكاليف الإنتاج النسبية الأقل وتستورد السلع ذات تكاليف الإنتاج النسبية الأكثر ارتفاعا، فالدولة قد تكون ذات كفاءة اكبر من دولة أخرى في إنتاج السلعتين رغم ذلك يمكنها التعظيم من منافعها عن طريق التخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي تملك فيها ميزة نسبية، أي التي يزيد فيها الفرق المطلق في الإنتاجية بين البلدين وتترك إنتاج السلعة التي يقل فيها الفرق المطلق في الإنتاجية بين البلدين للدولة الثانية التي رغم قلة كفاءتها في إنتاج السلعتين إلا أن تخصصها في إنتاج وتصدير هذه السلعة سيحقق لها كذلك مكاسب.[2]

الجدول 04: الميزة النسبية لريكاردو

	عدد الساعات التي تتطلبها وحدة المنسوجات (قميص)	عدد الساعات التي يتطلبها انتاج وحدة من النبيذ
انجلترا	100ساعة عمل	120ساعة عمل
البرتغال	90ساعة عمل	80ساعة عمل

المصدر: محمد براهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص68.

عرض ريكاردو نظريته من خلال الجدول أعلاه وافترض وجود دولتين هما انجلترا والبرتغال وهاتين الدولتين باستطاعتها إنتاج كل من المنسوجات والنبيذ، وكما هو موضح بالجدول:

- في انجلترا لإنتاج وحدة من المنسوجات (قميص مثلا) فان ذلك يتطلب 100 ساعة عمل، ولإنتاج زجاجة من النبيذ (الخمر) فان ذلك يتطلب بذل 120 ساعة عمل.

[1] رضا عبد السلام، **مرجع سابق**، ص38، ص39.

[2] سامية جدو، **قراءة تقييمية في نظريات التجارة الدولية:من نظرية الميزة النسبية إلى نظرية الميزة التنافسية**، حوليات جامعة الجزائر1، العدد 32،الجزء الثالث،سبتمبر 2018، ص 522.

- وفي البرتغال لإنتاج وحدة من المنسوجات فان ذلك يتطلب 90 ساعة عمل، كما انه لإنتاج زجاجة من النبيذ فان ذلك يتطلب بذل 80 ساعة عمل.

نلاحظ ان البرتغال تتميز على انجلترا في إنتاج كلا السلعتين حيث ان انتاج ذات الوحدات من السلعتين يتطلب بذل عدد ساعات عمل اقل، وعلى الرغم من تميز البرتغال في كلا السلعتين،الا ان ريكاردو يرى انه توجد فائدة لكل من الدولتين في قيام التبادل التجاري ولكن بشرط ان تكون هذه الميزة اكبر في احدى السلعتين منها في الأخرى[1]،أي وبالافتراض ان البرتغال تنتج السلعتين بتكلفة مطلقة اقل من تكلفة إنتاجهما المطلقة في انجلترا، الا ان التكلفة النسبية لانتاج الخمور فيها أي في البرتغال اقل من التكلفة النسبية لانتاج المنسوجات، واذا كانت التكلفة المطلقة لانتاج السلعتين في انجلترا اكبر من التكلفة المطلقة انتاجهما في البرتغال،فان التلكفة النسبية لانتاج المنسوجات فيها(أي في انجلترا) اقل من التكلفة النسبية لانتاج الخمور، وعليه يكون من مصلحة البرتغال ان تتخصص في انتاج الخمور وان تعتمد على انجلترا في تزويدها بالمنسوجات كما انه من مصلحة انجلترا ان تتخصص في انتاج المنسوجات وان تعتمد على البرتغال في تزويدها بالخمور.[2]

ويقصد بالتكاليف النسبية النسبة بين نفقات الإنتاج لنفس السلعة في بلدين مختلفين، أو النسبة بين نفقات الإنتاج لسلعتين مختلفتين في بلد واحد ويمكن توضيحها كما يلي :[3]

1.النسبة بين نفقات الإنتاج لنفس السلعة في بلدين مختلفين (أي التباين الجغرافي)، ووفق هذا التحديد:

تكون التكلفة النسبية لإنتاج الخمر في البلد "ب" بالنسبة للبلد "أ" كما يلي:

$$\frac{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج الخمر في البلد "ب"}}{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج الخمر في البلد "أ"}}$$

وكذلك تكون التكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات في البلد "ب" بالنسبة للبلد "أ" كما يلي:

[1] رضا عبد السلام،**مرجع سابق**،ص42،ص43.

[2] محمد براهيم عبد الرحيم، **العولمة والتجارة الدولية**،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، ص68.

[3] علي ابراهيم الخضر ،**إدارة الأعمال الدولية**، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا،2007 ، ص 55

التكلفة المطلقة لإنتاج المنسوجات في البلد "ب"

التكلفة المطلقة لإنتاج المنسوجات في البلد "أ"

وكذلك تكون التكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات في البلد "ب" بالنسبة للبلد "أ" كما يلي :

التكلفة المطلقة لإنتاج المنسوجات في البلد "ب"

التكلفة المطلقة لإنتاج المنسوجات في البلد "أ"

2. النسبة بين تكلفة الإنتاج لسلعتين مختلفتين: داخل البلد الواحد أي (التباين السلعي)، ووفق هذا التحديد:

تكون التكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات بالنسبة للخمر في البلد "ب" كما يلي :

التكلفة المطلقة لإنتاج المنسوجات في البلد "ب"

التكلفة المطلقة لإنتاج الخمر في البلد "ب"

وكذلك تكون التكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات بالنسبة للقمح في البلد "أ" كما يلي :

التكلفة المطلقة لإنتاج المنسوجات في البلد "أ"

التكلفة المطلقة لإنتاج الخمر في البلد "أ"

تقييم نظرية ريكاردو وانتقادها: الفرضيات التي قامت عليها النظرية هي:

- وجود دولتين وسلعتين بحيث التبادل يكون في صورة مقايضة السلع بعضها ببعض وان التبادل بين الدولتين يتم على أساس مبادلة وحدة مقابل وحدة.
- اعتماد النموذج على نظرية القيمة في العمل أي ان العمل هو العنصر الانتاجي الوحيد وبالتالي فان قيمة السلعة تتحدد بالعمل الضروري لانتاجها أي تحديد سعرها فقط عن طريق ظروف العرض واهمال جانب الطلب.
- ثبات تكاليف الانتاج أي ان تكلفة ساعة العمل اللازمة لانتاج وحدة من السلعة تبقى ثابتة بصرف النظر عن الكمية المنتجة.

- ليس هناك اختلاف في امتلاك عوامل الانتاج مادام هناك عامل واحد للانتاج.
- اختلاف التكنولوجيا أو تقنيات الإنتاج بين البلدين، وهذا يعني ان الكميات المنتجة من السلعتين حسب وحدة العمل تختلف بين الدولتين وبالتالي فان الاحتياجات الوحدوية من العمل أو التكاليف الوحدوية تختلف داخل كل بلد.
- تماثل وتشابه الاذواق وبالتالي تماثل خرائط السواء للسلعتين في الدولتين.
- قابلية انتقال العمل بين القطاعات داخل الدولة الواحدة وعدم قابليته للانتقال بين الدول.
- التوظيف الكامل لعناصر الانتاج أي عدم وجود بطالة.
- سيادة المنافسة التامة في الاسواق وهذا يعني ان تكاليف الانتاج تساوي اسعاره.
- انعدام القيود الجمركية، الضرائب او الاعانات.
- انعدام تكاليف النقل الداخلية والخارجية.[1]

وقد كانت أكبر مساهمة لريكاردو وتورينس هي إظهار أن حجج التخصص لنظرية الميزة المطلقة خاطئة اذ يمكن لعمال البلدين بالفعل الاستفادة من التجارة الدولية[2]، الا ان نظرية الميزة النسبية قد تعرضت للعديد من الانتقادات تمثلت في النقاط التالية:

- اعتبر منتقدو النظرية ان من الاجدى الاهتمام باسعار السلعة وليس بنفقاتها، وذلك لتعذر معرفة كلفة انتاج السلعة نفسها في الدول الأخرى، خصوصا في ظروف المنافسة الاحنكارية، ححيث تتحدد الاسعار بعيدا عن النفقات الفعلية، كما ان الذي يحدد الاقبال على انتاج السلعة هو الطالب عليها، وبالتالي ثمنها والربح المتوقع منها وليس نفقة انتاجها.
- وبافتراضها وجود دولتين فقط وسلعتين فقط فقد اتسمت بالمبلغة في التبسيط وبعيدة عن الواقع.

[1] سامية جدو،**مرجع سابق**،ص522،ص523.

[2] Miltiades Chacholiades, **previous refernce**,p20.

- صعوبة انتقال عناصر الانتاج ال الخارج لذا اكتفت النظرية بدراسة تبادل السلع، في حين انا الواقع يشير إلى قدرة فائقة لدى هذه العناصر خصوصا راس المال للتنقل عبر الحدود.
- اهمال تكاليف النقل.[1]

ثالثا: نظرية الطلب المتبادل أو القيم الدولية لجون ستيوارت ميل

كان لجون ستيوارت ميل الفضل الكبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية، وفي إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية أو معدل التبادل الدولي، وهذا ما تحدث عنه في كتابه عن "مبادئ الاقتصاد السياسي" الذي نشر سنة 1848، فنسبة التبادل التي بمقتضاها يتم تبادل السلع دوليا، في رأيه فإن هذه النسبة تقع داخل الحدود التي تقررها التكاليف النسبية في الدولتين، وفي رأي ميل أن هذا المعدل يقع بين نسبتي التبادل الداخليتين وتتحدد بالعرض والطلب على السلعتين أي الطلب المتبادل للدولتين، ولقد حاول جون ستيوارت ميل سد الفجوة التي تركتها نظرية النفقات النسبة، المتمثلة في إغفال توضيح حدود التبادل بين الدولتين، وأبرز "جون ميل " ملامح نظريته من خلال تناوله لمسألة القيم الدولية، أي المعدلات التي ستتبادل بها السلعة الواحدة بالسلعة الأخرى، لكن هذا المجال يضم عددا لا نهائيا من معدلات التبادل الممكنة أن تتم على أساسها التبادل، إلا أن هناك معدلا واحدا وفريدا يحقق هذا التوازن في التجارة الخارجية، الذي لم يوضح ريكاردو القوى التي تعمل على تحديده ، ويعرف معدل التبادل الدولي بانه النسبة التي يمكن أن يتم على أساسها التبادل الدولي بين السلعتين ،الذي يظهر بثلاث صيغ :

معدل التبادل الدولي =1 ، معنى ذلك أن : قيمة الصادرات = قيمة الواردات.

معدل التبادل الدولي > 1 ، معنى ذلك أن : قيمة الصادرات > قيمة الواردات.

[1] محمد دياب،**التجارة الدولية في عصر العولمة**، الطبعة الأولى،دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، بيروت، 2010،ص103.

معدل التبادل الدولي < 1 ، معنى ذلك أن : قيمة الصادرات < قيمة الواردات.[1]

لتفسير النظرية نفترض ان لبنان ومصر ينتجان القطن والصوف، وان تكاليف الإنتاج تحددت في حالة عدم وجود تجارة بين الدولتين كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 05 : تكاليف إنتاج السلعتين في الدولتين

	الصوف	القطن
لبنان	10 وحدات	20 وحدة
مصر	10 وحدات	15 وحدة

المصدر: محمد دياب،التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الأولى،دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، بيروت، 2010،ص107.

ووفقا للجدول أعلاه تفسر النظرية كالأتي:

- في مصر تكلفة 10وحدات من الصوف(بوحدات العمل) تساوي تكلفة 15 وحدة من القطن،ومعنى ذلك ان سعر الصوف معبرا عنه بالقطن=1.5 (أي ان وحدة من الصوف =1.5 وحدة من القطن) ،وسعر القطن معبرا عنه بالصوف=15/10=3/2 (أي ان وحدة القطن=3/2 وحدة من الصوف).
- في لبنان تكلفة 10وحدات من الصوف(بوحدات العمل) تساوي تكلفة 20 وحدة من القطن،ومعنى ذلك ان سعر الصوف معبرا عنه بالقطن=10/20 =2 (أي ان وحدة من الصوف =وحدتين من القطن)، وسعر القطن معبرا عنه بالصوف=20/10=2/1 (أي ان وحدة القطن=نصف وحدة من الصوف).

ولما كانت التكاليف النسبية للصوف في مصر اقل منها في لبنان (1.5<2)، والتكاليف النسبية للقطن في لبنان اقل منها مصر(2/1 < 3/2) فسوق تتخصص مصر في انتاج الصوف ولبنان في إنتاج القطن، وأين ستتحدد نسبة التبادل الدولي؟ يفترض ميل انه من الممكن ان تتحدد على سبيل المثال عند:10وحدات من الصوف = 17 وحدة من القطن (أي بين نسبتي التبادل في حالة عدم وجود تجارة بين الدولتين)، ومع

[1] فيروز سلطاني،**تحرير التجارة الدولية بين الاتفاقات التجارية الإقليمية ومتعددة الأطراف دراسة حالة الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد دولي،جامعة محمد خيضر بسكرة،2018/2017،ص21.

افتراض انه عند السعر الدولي(نسبة التبادل الدولي)، كان طلب لبنان 10000وحدة من الصوف (ومن ثم فهو يعرض 17000 وحدة من القطن) ، في حين كان طلب مصر 17000 وحدة من القطن (ومن ثم فهي تعرض 10000 وحدة من الصوف) ،عندئذ يكون طلب مصر من القطن =عرض لبنان من القطن،وطلب لبنان من الصوف =عرض مصر من الصوف.

ونتيجة لذلك يبقى هذا السعر الدولي هو السعر السائد في السوق بين الدولتين،اما اذا افترضنا ان طلب مصر عند السعر الدولي ذاته قد انخفض الى 13600 وحدة من القطن(ومن ثم فلن تعرض سوى 8000 وحدة من الصوف)، في حين ظل طلب لبنان ثابتا عند 10000 وحدة من الصوف(أي انه سيعرض 17000 وحدة من القطن)، عندئذ يكون طلب لبنان على الصوف اكبر مما تعرضه مصر،وطلب مصر على القطن اقل مما يعرضه لبنان، وعلى ذلك فالتوازن بين العرض والطلب على الصوف من ناحية اخرى لن يتحقق الا اذا زاد السعر النسبي للصوف او انخفض السعر النسبي للقطن،بحيث يزداد طلب مصر على القطن(أي يزيد ماتعرضه من الصوف)، ويقل طلب لبنان على الصوف(أي يقل مايعرضه من القطن)، فكلما تغير نسبة التبادل للسعر الدولي سيتغير طلب لبنان على الصوف وبالتالي عرضه من القطن،وطلب مصر على القطن وبالتالي عرضها من الصوف،الى ان يتحقق التوازن بين العرض والطلب.[1]

وبالتالي فان نسبة الكسب الذي تحققه كل دولة من التجارة الخارجية عند ميل تقوم على الافتراضات التالية:

- عند قيام التجارة بين دولتين على سلعتين فإن القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية ستتساوى مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى.
- معدلات التبادل الدولية ستقع بين معدلات التبادل الداخلية في كلتا الدولتين.
- سيعتمد موقع معدلات التبادل على الطلب المتبادل في كلتا الدولتين وكذلك على مرونة هذا الطلب.

[1] محمد دياب،**مرجع سابق**،ص108 ،ص109.

- إن لنفقات النقل تأثير مزدوج على التجارة الخارجية، فمن ناحية يؤدي حسابها في سعر التكلفة إلى زيادة تكلفة الواردات، والذي سيؤدي بدوره إلى تغيير الطلب المتبادل بسبب اختلاف المرونات، ومنه تغير معدل التبادل، ومن ناحية أخرى تعد تكلفة النقل من التخصص الدولي للعمل لأن وجود النفقات يزيد من تكلفة السلعة المستوردة، مما يجعل إنتاجها محليا أفضل من استيرادها.
- استخلص جون ستيوارت ميل أن نسبة التبادل تميل إلى الاتجاه في صالح الدولة التي يكون طلبها على السلع الدولية الأخرى قليلة المرونة، هذا معناه أن حجم الطلب لا يتأثر بتغير السعر والعكس في حالة السلع التي يكون الطلب عليها مرن.

لم تتمكن النظرية من الاقتراب من الواقع عند افتراضها لتكافؤ أطراف المبادلة، ففي حالة تبادل دولي بين دول غير متكافئة فمن الممكن أن لا يكون للطلب المتبادل دور في تحديد نسبة التبادل الدولي، أي بإمكان الدول الكبرى أن تملي شروطها بالإضافة إلى ذلك فإن الفكرة المتعلقة التي مفادها أن التبادل غير المتكافئ بين الدول سيأتي بالنفع على الدول الصغيرة فيمكن أن يكون غير محقق، حيث يمكن أن يؤدي التبادل إلى عدم مر ونة الطلب للبلد الصغير بسبب إشباع السوق الناتج عن ضيق سوقه الداخلي، أما الحالة المعاكسة فإا صالحة بالنسبة للبلدان ذات طلب داخلي واسع، وهذا التفسير غير صالح لكون أن إتباعه من المفروض أن يؤدي الى عدم وجود دول غير متطورة. [1]

المطلب الثاني : النظريات النيوكلاسيكية

نتطرق في هذا المطلب للنظريات النيوكلاسيكية المفسرة لقيام التجارة بالاعتماد على نقد أو تطوير وتحرير أولى النظريات.

[1] وليد عابي،**حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية،تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة،جامعة فرحات عباس-سطيف1، 2019/2018،ص18 ،ص19.

أولا: نظرية تكلفة الفرصة البديلة

استطاع الاقتصادي الالماني "غ.هابرلر"G.Habrler " "عام 1936 تحرير قانون الميزة النسبية لديفيد ريكاردو من القيود التي فرضتها عليه نظرية العمل للقيمة وخاصة تلك المتعلقة باستخدام كمية العمل في حساب تكلفة إنتاج السلعة واستبدالها بنظرية تكلفة الفرصة البديلة التي تؤكد على أن تكلفة إنتاج سلعة معينة لا تقاس بكمية العمل المبذول في إنتاجها وإنما بمقدار كمية السلعة الثانية التي يضحى بها، وذلك من أجل تحرير كمية كافية من الموارد الاقتصادية لإنتاج وحدة إضافية من السلعة الأولى[1]، وقد أمكن استخدام منحنيات إمكانية الإنتاج لتطبيق مفهوم تكلفة الفرصة البديلة في التجارة الدولية، وتظهر هذه المنحنيات المتطلبات المختلفة الواجب من السلعتين بأكبر كفاءة ممكنة، وبشكل خاص عندما تتحقق مرحلة التشغيل الكامل لموارد المتاحة وبمستوى معين من التكنولوجيا، يمثل منحنى كمية إحدى السلعتين التي تتنازل عنها الدولة لإنتاج كمية إضافية من السلعة الأخرى ويعكس شكل المنحنى ظروف تكلفة الفرصة البديلة.[2]

وبالتالي فإن الدولة التي تتمتع بانخفاض في تكلفة الفرصة البديلة لإحدى السلع تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها، وحسب هابرلر فان تكلفة الفرصة البديلة هذه تسمح بمقارنة المزايا التي يتمتع بها بلد معين، في إنتاج سلعة معينة بالنسبة لمزاياه في إنتاج سلع أخرى، وعندئذ يمكن أن تقارن تكلفة استبدال جميع 3السلع بالنسبة للسلعة النموذجية المستخدمة.

كما يضيف هابرلر بان أسعار السلع في داخل كل دولة تتناسب مع نفقات استبدال هذه السلع، والبلد الذي يتمتع بميزة نسبية في إنتاج هذه السلع يستطيع أن يحقق الكسب من وراء التبادل الدولي، إذ أن معدل التبادل الدولي يتحدد بواسطة تلاقي قوى العرض والطلب في البلدين معا، ورغم إسهامات هذه النظرية إلا أنها وجهت

[1] علي عبد الفتاح ابو شرار، **مرجع سابق**، ص45.

[2] محمد دياب،**مرجع سابق**،ص110.

إليها عدة انتقادات أهمها أنها لم تتمكن من تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية بين الدول، وهذا ما سعت نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج إلى تفسيره.[1]

ثانيا: نظرية وفرة عوامل الإنتاج (Hecksher-ohlin)

حسب تفسير كل من Ohlin و Heckscher لأسباب اختلاف التكاليف النسبية بين الدول مرتبط باختلاف إنتاجيتها، وهذه الإنتاجية تتوقف على عاملين هما:

- اختلاف الدول فيما تملكه من عناصر إنتاج، فكل دولة لها ميزة نسبية عندما تنتج وتصدر السلع التي تحتاج إلى عامل الإنتاج الأكثر وفرة نسبية فيها، كما أن عملية إنتاج السلع تختلف بحسب طبيعة السلعة حيث تحتاج بعض السلع إلى توافر بعض عناصر الإنتاج بدرجة أكبر من العناصر الأخرى.
- إن أذواق المستهلكين ثابتة، ونمط توزيع الدخل معروف في الدول المختلفة، وإنتاج السلع يخضع لثبات غلة الحجم، فزيادة استخدام عوامل الإنتاج بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الإنتاج بنفس النسبة.[2]

ومن خلال النظرية فان الاختلافات في الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج يعد من الشروط الضرورية لتفسير قيام التبادل الدولي، وعليه فان:

- التبادل الدولي حسب تعبير أولين سيكون غير مباشر لعوامل الإنتاج الوفيرة مقابل عوامل الإنتاج النادرة، أي أن تحرك المنتجات يحل محل تحرك عوامل الإنتاج.
- تعمل التجارة الدولية في الفترة القصيرة على اتجاه سعر كل سلعة من السلع التي يتم تبادلها بين الدول نحو التعادل، ذلك لان هذا السعر قبل قيام التجارة يكون مختلفا بسبب اختلاف ظروف العرض والطلب في كل دولة عن غيرها من الدول الأخرى، أما بعد قيام التجارة فيوجد سعر واحد لكل سلعة

[1] عائشة خلوفي، **تاثير التكتلات الاقتصادية الاقليمية على حركة التجارة الدولية–دراسة حالة الاتحاد الاوروبي–**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس–سطيف، 2012/2011 ،ص10.

[2] ربا محمد مأمون كنيفاتي، **دراسة تحليلية قياسية لمحددات صافي صادرات دول مجموعة البريكس وإمكانية الاستفادة منها في سورية،** أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه باختصاص الاقتصاد القياسي قسم الاقتصاد والتخطيط كلية الاقتصاد،جامعة تشرين،سوريا،2020، ص 34.

يتحدد بالعرض الكلي منها والطلب الكلي عليها، ولا يفهم من هذا أن السعر في مختلف الدول سيكون مساويا تمام المساواة، إذ يوجد عوامل عديدة تؤدي إلى اختلاف سعر السلعة بين الدول ولو بنسبة ضئيلة من أهمها: نفقات النقل الرسوم الجمركية العوامل السياسية والاجتماعية وغير ذلك من العوامل الأخرى.

- تعمل التجارة الدولية في الفترة القصيرة على اتجاه أسعار عوامل الإنتاج في مختلف الدول نحو التعادل.
- تؤدي التجارة الدولية في الفترة الطويلة إلى زيادة تفاوت عرض عناصر الإنتاج في الدول المختلفة.[1]

ومن أهم الانتقادات التي وجهت لنظرية Heckscher-Ohlin:

- لم تتعرض لامكانية تغير المزايا النسبية، أي انها لم توضح اليات التطور.
- لاتفرق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة،اذ انها تفترض ان الهيكل الاقتصادي واحد في كل الدول.[2]
- اعتمدت النظرية على مدى وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج من الناحية الكمية، دون الانتباه إلى الاختلاف النوعي.
- افترضت نظرية هيكشر –أولين أن السلع يمكن إنتاجها إما كسلع كثيفة راس المال، أو كسلع كثيفة العمل، ولكن السلع ليس بالضرورة أن تصنف بحسب درجة وفرة عوامل الإنتاج فقد تتميز دولة ما بوفرة عنصر العمل فتنتج سلعة كثيفة العمل، بينما يمكن أن يتم إنتاج نفس السلعة في دولة أخرى كثيفة راس المال بسبب الندرة النسبية لعنصر العمل.
- غلب على النظرية الطابع السكوني، لافتراضها عدم انتقال عناصر الإنتاج بين الدول وعدم وجود تكاليف نقل ولكن الواقع الاقتصادي يتسم بالحركة والديناميكية.

[1] محمد براهيم عبد الرحيم، **مرجع سابق**،ص88،ص89.

[2] **المرجع السابق**،ص90.

- تغفل النظرية تأثير التكنولوجيا فهي مختلفة من دولة إلى أخرى.
- لقد تقدمت نظرية Heckscher- Ohlin بخطوة أبعد من النظريات السابقة، وقد بُذلت الجهود في محاولة سد النقص في تلك النظرية، وخاصة بعد تغير ملامح التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية حيث لم تعد المنافسة في السوق منافسة كاملة، ولم تعد نسبة عوامل الإنتاج واختلافها بين الدول هي السبب في قيام التجارة الدولية، حيث نشأت التجارة بين الدول بناءا على ما تعود به التجارة الدولية من منافع لأطراف التبادل[1].

ثالثا: نظرية تعادل أسعار عوامل الانتاج (هيكشر- أولين-ساموسون) HOS

ترتبط هذه النظرية بنظرية هيكشر- أولين، فنظرية هيكشر تحتوي على بعض العلاقات السعرية بين عوامل الإنتاج، وقد أشار هيكشر في عام 1917 إلى أن التعادل في الأسعار المطلقة لعوامل الإنتاج يعتبر من أهم النتائج المترتبة على التجارة الخارجية والتي لايمكن انكارها. ومن ناحية أخرى فقد أكد أولين في عام 1933 على الأثر الذي يمكن أن تتركه حرية التجارة على توزيع الدخل بين الدول، حيث ستؤدي إلى الاتجاه نحو تعادل الأسعار النسبية بين الدول المشاركة في التجارة، والتي تتماثل فيها تقنيات الإنتاج، وفي عام 1948 طور العالم الاقتصادي الأمريكي بول ساموسون – Samuelson. P والحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد عام 1976 – نظرية هيكشر- أولين .اذ بين أن ارتفاع سعر سلعة ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أجر العنصر الإنتاجي الذي يستخدم بكثافة إنتاجها .بالاعتماد على الفرضيات الأساسية الواردة في نظرية هيكشر- أولين صاغ ساموسون نموذج تعادل أسعار العناصر الإنتاجية (هيكشر- أولين- ساموسون H-O-S) كما يلي: تعمل التجارة الخارجية على تساوي العوائد النسبية والمطلقة للعناصر الانتاجية المتجانسة بين الدول وعليه فان التجارة الخارجية تعتبر بديلا عن انتقال عناصر الإنتاج دوليا. ماذا يعني هذا؟ تجعل التجارة

[1] ربا محمد مأمون كنيفاتي، **مرجع سابق**، ص35.

الخارجية أجور العمال المتجانسة متساوية من حيث مستوى التدريب والمهارة و الإنتاجية بين جميع الدول المتاجرة، وبالمثل تجعل عائد رأس المال المتجانس متساويا بالإنتاجية والمخاطرة بين جميع الدول المتاجرة، أي أن التجارة الخارجية تجعل الأجور في الدولة الأولى مساوية للأجور في الدول الثانية، وكذلك سعر الفائدة هو نفسه في كلا الدولتين، كما أن الأسعار النسبية والمطلقة للعناصر الإنتاجية ستكون متساوية.

وإذا افترضنا وجود دولتين (دولة 1، دولة 2) وتنتج كل منهما سلعتين (س، ص). تتمتع الدولة الأولى بوجود وفرة نسبية في عنصر العمل، وفي ظل العزلة الاقتصادية يكون سعر عنصر العمل (الأجر) أقل نسبيا في الدولة الأولى منها في الدولة الثانية. وكذلك سعر سلعة (س) كثيفة العمل تكون أقل نسبيا في الدولة الأولى منها في الدولة الثانية. أما الدولة الثانية فيفترض انها تتمتع بوجود وفرة نسبية في عنصر رأس المال وفي ظل العزلة الاقتصادية يكون سعر عنصر رأس المال (معدل الفائدة) أقل نسبيا في الدولة الثانية منها في الدولة الأولى ، وكذلك سعر سلعة (ص) الكثيفة برأس المال يكون أقل نسبيا.

بعد قيام التجارة الخارجية تتخصص الدولة الأولى في إنتاج سلعة (س) والتي تكون كثيفة العمل، وتقلل من إنتاج سلعة (ص) الكثيفة برأس المال، وهذا بدوره يرفع الطلب النسبي على العمل ويسبب ارتفاعا في معدل الأجر، بينما ينخفض الطلب النسبي على رأس المال ، مسببا انخفاضا في معدل الفائدة. والعكس يحدث في الدولة الثانية التي تتخصص في إنتاج السلعة (ص) كثيفة رأس المال، وتقلل من إنتاج السلعة (س) حيث ينخفض الطلب على عنصر العمل مسببا انخفاضا في معدل الأجر، بينما يرتفع الطلب على رأس المال مسببا ارتفاعا في معدل الفائدة. وهذا ما يثبت على أن التجارة الخارجية تتجه إلى تقليل الاختلاف في معدل الفائدة وأجر العمل السائدتين في الدولتين في فترة العزلة الاقتصادية، ومنه فالتجارة الخارجية هي عامل من عوامل القضاء على اللامساواة بين البلاد المختلفة

لنظرية تكافؤ سعر عناصر الإنتاج أثر ملحوظ على التعاون الدولي، فالشركات التي تقع في دول حيث العمالة مرتفعة التكاليف نسبيا، يمكن أن تستفيد عن طريق استيراد السلع من شركات تقع في بلدان حيث العمالة

منخفضة التكاليف، فقدً تفكر الشركات متعددة الجنسيات في بناء مصانع في دولة تتصف بانخفاض الأجور إذا كانت الأرباح المتوقعة أعلى بفعل المنتجات المصنعة هناك، ومع ذلك بناء مصنع وشراء معدات في العادة يكون استثمارا لمدة تتراوح ما بين 10 إلى 30 سنة، إذا افترض مديرو الشركات متعددة الجنسيات أن الفرق في تكاليف العمالة بين الدول الموجودة الآن ستستمر لعقود، قد يكونون مخطئين جزئيا، في ظل الحد الأدنى للفرق النسبي في تكلفة العمالة سيميل إلى الانخفاض عبر الزمن ويؤثر في على أرباح الاستثمار المتوقعة.

الملاحظ لواقع التطور الاقتصادي العالمي يلاحظ عكس ذلك، إذ يشير إلى وجو د فجوة كبيرة في الدخول بين دول العالم المختلفة، وإلى أن هذه الفجوة تزداد مع مرور الوقت. فالعالم المعاصر ينقسم انقساما واضحا إلى دول متخلفة (فقيرة) و أخرى متقدمة (غنية) وهذا الانقسام يتفاقم دائما، ووفق ما ذكره "ميردال" فإن هذه النظرية في التجارة الخارجية لا تمدنا بنموذج يمكن استخدامه لتفسير ظهور اللامساواة الاقتصادية بين الدول واتجاه هذه اللامساواة الى التزايد.[1]

رابعا: نظرية ستولبر وساموسلون: Theory Samuelson – Stolper

تدرس هذه النظرية أثر تغير أسعار السلع على دخول عوامل الإنتاج، وقد وضعت هذه النظرية عام 1941، أي أنها تسبق الدراسة التي نشرها ساموسلون عن تعادل أسعار عوامل الإنتاج بنحو سبع سنوات، لقد بنيت النظرية على نفس الأسس التي قامت عليها نظرية هيكشر – أولين، ولكنها تبحث في الأثر الذي يمكن أن يؤدي إليه التدخل في أسعار السلع على حجم إنتاج تلك السلع، وبالتالي على عوائد عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاجها، وذلك في نموذج للتوازن العام.

لقد أثبتت النظرية أنه في حالة زيادة الأسعار النسبية المحلية لإحدى السلع سوف يؤدي ذلك إلى زيادة العائد الحقيقي لعامل الإنتاج الذي يستخدم بكثافة في إنتاج تلك السلعة، ويعود السبب في ذلك إلى أن ارتفاع السعر

[1] عابي وليد، **مرجع سابق**، ص25، ص26.

المحلي لهذه السلعة مقارنة بالسلع الأخرى، سيحفز المنتجين على زيادة إنتاجها، بدلا من استيرادها المكلف، وبما أن حجم العرض من عاملي الإنتاج ثابت، فإن الإنتاج الإضافي المترافق بزيادة الأسعار يستلزم تحول قسم من عوامل الإنتاج المستخدم في صناعة السلعة الثانية إلى السلعة الأولى، ولكي يتم ذلك لا بد من زياد سعر هذا العامل مع سعر العامل الآخر، ومن ثم سوف يزداد دخله.[1]

هناك العديد من المحاولات التي أجريت لتعميم هذه النظرية وقد ثبتت إمكانية التعميم نظريا، وذلك من حيث تساوي.[2]

خامسا: لغز ليونتيف

حاول ليونتيف إثبات نظرية هيكشر وأولين من خلال دراسته على الولايات المتحدة التي تتميز بوجود وفرة نسبية في رأس المال، ولهذا فإن منطق النظرية يقضي بضرورة تخصص الولايات المتحدة في الصناعات التي تتطلب رأس مال كبير وكمية محدودة من عنصر العمل والأرض، وأن تستورد السلع كثيفة عنصر العمل من البلدان الأخرى. وقد إنتهى ليونتيف إلى أن الولايات المتحدة تستورد سلعا كثيفة رأس المال بمقدار حوالي 30% أكثر من صادراتها منها، ما يعني أن الولايات المتحدة تصدر السلع كثيفة العمالة وتستورد السلع كثيفة رأس المال، وهو ما ناقض نظرية HO القائمة على وفرة العوامل للتخصص، وهو ما أصبح يعرف لاحقا بلغز ليونتيف.

إلا أن ليونتيف انتهى أيضا وفي نفس السياق إلى أن تلك النتيجة لا تمثل نقضا لنظرية هيكشر وأولين، وسبب ذلك أن إنتاجية العمل في الولايات المتحدة تصل إلى ثلاثة أمثالها في البلاد الأخرى، وسبب ارتفاع إنتاجية عنصر العمل هو المهارة والتعليم المتطور، وبالتالي تكون لدى الولايات المتحدة وفرة في عنصر العمل بنسبة أكبر من رأس المال، وليس في هذا نقضا للنظرية[3]، فمن الناحية الشكلية يمكن القول ان تحليل ليونتيف قد

[1] محمد دياب، **مرجع سابق**، ص121.

[2] عابي وليد، **مرجع سابق**، ص27.

[3] فيصل لوصيف, **مرجع سابق** ص11،ص12.

نقض نظرية هكشر–اولين، ولكن بالتدقيق لاحظنا ان التحليل يتفق مع نظرية هيكشر واولين حيث انه وان كان الظاهر ان عنصر العمل الأمريكي أندر من عنصر رأس المال (أي اقل من حيث الكم) إلا انه مقارنة بالبلدان الأخرى فان عامل أمريكي (من حيث الكفاءة) يساوي عشر عمال من دولة اخرى،وبالتالي فعنصر العمل ليس نادرا ولهذا يكون من الطبيعي ان تكون الصادرات الامريكية اكثر اعتمادا على العمل من راس المال.[1]

وقد قدمت العديد من التفسيرات للغز ليونتيف نذكر منها:

ان الدراسات الاكثر نجاحا في التوفيق بين نظرية هكشر–اولين ولغز ليونتف هي التي شككت في تجانس العمل وراس المال، حيث ان عملية تقسيم راس المال الى راس مال مادي وبشري اظهرت ان الولايات المتحدة الامريكية هي ذات وفرة نسبية في راس المال البشري اكثر منها في راس المال المادي،ونتيجة لذلك ظهر مايسمى بالنموذج العالمي الحديث الذي استخدم الراسمال البشري كاساس للمزايا النسبية،وبالتالي يمكن صياغة هذه النظرية كمايلي: البلد الوفير نسبيا من راس المال المتعلم يصدر المنتوج الكثيف من العمل المؤهل،وفي الحالة العكسية يصدر النتوج الكثيف من العمل غير مؤهل.

اما التحليل الاقتصادي الذي قدم للغز ليونتيف فيكمن في ان تقنيات الانتاج هي ليست متماثلة بين الدول، بعبارة اخرى ان الفارق بين الدول لاينتج فقط من اختلاف عوامل الانتاج،وانما كذلك من الاختلاف في دالة انتاج السلعة الواحدة،فعدم الأخذ بعين الاعتبار الصناعات التي تتميز بما يسمى "بظاهرة انعكاس كثافة عوامل الانتاج" والتي يقصد بها ان يكون انتاج السلعة الواحدة هو كثيف الاستخدام لراس المال عند توفر راس المال وكثيف الاستخدام للعمل عند توفر العمل،وتحدث هذه الظاهرة عندما تكون مرونة احلال عناصر الانتاج محل بعضها البعض في العملية الانتاجية كبيرة، مع ظاهرة انعكاس الكثافة العاملية أي تلك الصناعات التي تتميز

[1] رضا عبد السلام، **مرجع سابق**، ص53.

بدرجة عالية من الاحلال المتبادل بين عنصري العمل وراس المال، فان نظرية هيكشر واولين لا يمكن تطبيقها ولذلك كان الاجدى استثناء هذا النوع من الصناعات في دراسة ليونتيف من اجل تفادي النتائج المضللة.

يمكن القول مماسبق ان ليونتيف الغى فرضية تماثل دوال الانتاج للسلعة الواحدة لنظرية هيكشر واولين، وان تقنيات الانتاج هي ليست نفسها في كل الدول وبالتالي فالفارق بين الدول لايمكن ان يكون ناتج عن الاختلاف في عوامل الانتاج، كما ان افتراض تجانس دوال الانتاج يعني الغاء دور البحث والتطوير وماينجم عنه من تقدم تكنولوجي يمكن الدول من الحصول على مزايا نسبية مكتسبة، بالاضافة الى ان افضى الطابع لسكوني على النظرية وجعلها عاجزة عن التكيف مع التغيرات.[1]

المطلب الثالث: النظريات الحديثة

نسعى من خلال هذا المطلب لتتبع النظريات الحديثة وتبيانها.

أولا: نظرية ليندر(نظرية مفهوم الطلب الممثل)

كان للاقتصادي السويدي ستافان ليندرLINDER .B SAFFAN الفضل في جذب الإنتباه إلى القصور الذي تعاني منه نظرية هيكشر أولين، حيث استنتج أن التفسير الصحيح لتطور التبادل التجاري الدولي، يقتضي التمييز بين تجارة المواد الأولية وتجارة السلع المصنعة من جهة ، ثم تجارة دول العالم الثالث وتجارة الدول الصناعية من جهة أخرى.

فبالنسبة للتمييز بين المواد الأولية والسلع المصنعة، فإن ليندر يفسر التطور في تجارة المواد الأولية من خلال الميزة النسبية التي تتحدد حسب ما أوضحت نظرية هيكشر أولين، أما فيما يخص السلع المصنعة، فإنه يرجع نجاح تصدير هذه السلع إلى أهمية الطلب الداخلي عليها ، فالسلعة لا تكون قابلة للتصدير ما لم تكن محلا لطلب داخلي ، لأن الدولة لا تستطيع أن تحقق ميزة نسبية في إنتاج تلك السلع ما لم تكن هذه الأخيرة مطلوبة في السوق المحلية ، فالطلب المحلي إذن شرط ضروري، خاصة وأن نمو الصادرات الصناعية يتناسب مع

[1] سامية جدو، **مرجع سابق**، ص 528.

أهمية الطلب الداخلي، فالمنتجون لا يشرعون في الإنتاج إلا بعد دراسة الحاجات الاقتصاد ية، وحجم الطلب الممكن وتوقعات الربح في السوق المحلية أين تتوافر لديهم معلومات أحسن منه ا قبل أن يفكروا في استهداف الأسواق الخارجية، حيث أن تطوير المنتجات يأتي استجابة للتغيير في اتجاهات الطلب المحلي قبل أن يكون الدافع إليه هو متطلبات الأسواق الخارجية، وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن ليندر ركز على جانب الطلب في تفسير نمو التجارة الخارجية عكس تفسير هيكشر أولين الذي انحصر على جانب العرض، لذلك اعتبر في محاولة لحل لغز ليونتيف عن طريق الإعتماد على جانب الطلب بدلا من العرض في تفسير ظواهر التبادل الدولي، والذي يترتب عليه تغير طبيعة التحليل الإقتصادي من الساكن والساكن المقارن، الذي تعتمد عليه النظرية الكلاسيكية إلى .التحليل الديناميكي لنظرية لندر .

أما التمييز بين دول العالم الثالث والدول الصناعية، فقد خصصت نظرية هيكشر أولين بقيام افتراض تماثل الاقتصاديات المختلفة، لأنها لم تميز بين اقتصاد متخلف وآخر متطور ، أما ليندر فرق بين الدول الصناعية التي تتميز بمرونة جهازه ا الإنتاجي وبالقدرة على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية، والدول المتخلفة التي تتميز بجمود اقتصادياتها وعدم القدرة على إعادة تخصيص الموارد، وهذا ما يؤدي إلى أن التبادل الدولي يكون في صالح الدول المتقدمة وليس في صالح الدول المتخلفة لأنها تعجز عن تعبئة مواردها على الوجه الأمثل.

كما أكد ليندر من جهة أخرى أن كثافة التجارة بين الدول ترتبط بمدى التشابه في هياكل الطلب الداخلية التي تتأثر بدورها بمدى التقارب في مستويات المعيشة والدخول ، لأن التوسع في السلع المصنعة القابلة للتصدير يكون مرهونا بمستوى الطلب الداخلي ، ولا يمكن أن تصدر هذه السلع إلا لبلاد يمكن أن تستهلكها، أي لبلاد تعرف نفس مستويات الأجور والدخول، ومن ثم نفس الوفرة في عوامل الإنتاج التي تمتلكها الدولة المصدرة ، ومن هنا تنتهي نظرية ليندر إلى أن التجارة الدولية تتسع بصورة أكبر بين الدول التي تتقارب في درجة الوفرة في عوامل الإنتاج ومستويات المعيشة والدخول، ومن ثم في هيكل الطلب الداخلي ، وهذا ما يفسر الاتساع المستمر بين تجارة الدول الصناعية وكثافتها وتراجع تجارة هذه الدول مع العالم الثالث، وقد لقيت هذه النظرية

اهتماما كبيرا من جانب الدول والمؤسسات الأوروبية، حيث اتخذت كدافع لتدعيم السوق الأوروبية المشتركة، لكي تصبح سوقا يتسع فيها حجم الطلب الداخلي، ويتحقق فيها الإنتاج الكبير بما يسهل الوصول إلى نفس مستوى الإنتاجية والقدرة التنافسية على التصدير، التي تتميز بها السوق الأمريكية الضخمة[1].

وكتقييم لنظرية ليندر ،نقول أنها ساهمت في تفسير التجارة الدولية، إلا أنها لم تخلو من بعض الانتقادات، المتمثلة في التالي:

- اهتمت بجانب الطلب في تحديد إمكانيات التخصص الدولي، وهو اعتبار أهملته نظرية نسب عناصر الإنتاج بتركيزها على فروض غير واقعية.
- أكدت الفارق الجوهري بين الهيكل الاقتصادي للدول النامية والدول المتقدمة، وهي بهذا اقتربت من الواقع الاقتصادي.
- انتهجت المنهج الديناميكي في تحليلها، وهو ما مكن من إلقاء الضوء على العلاقة بين التجارة الدولية وكمية ونوع الموارد، فقد ذهبت إلى مدى أبعد من نظرية نسب عناصر الإنتاج التي اهتمت بتخصيص كمية الموارد.
- قدمت تحليلا نظريا لأسباب التفاوت في الدخول بين دول العالم، الشيء الذي أدى إلى الانسجام بين النظرية والواقع.
- ألقت النظرية ظلالا من الشك حول مذهب حرية التجارة، مؤكدة على أن وضع حرية التجارة ليس بالضرورة أفضل من وضع عدم حرية التجارة التي كانت تبلغ جنوب إيطاليا أربعة أمثالها في شمال إيطاليا، أدى إلى الاختفاء الشبه الكامل لصناعات الجنوب.

[1] علالي مخطار، **آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية –حالة الجزائر–** ،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف –، 2015/2014 ، ص35، ص37.

- التجارة الدولية واللامساواة في الدخول، أقر ليندر أن التجارة الدولية تحفز على النمو في الدول ذات الهيكل الاقتصادي المرن أي الدول المتقدمة ، ولا تحفز على النمو في الدول ذات الهيكل الاقتصادي الجامد أي الدول المتخلفة أو النامية ، وهو ما يترتب عليه اتجاه اتساع الفجوة بين متوسط دخل الفرد بين الدول المتقدمة والنامية، فالتبادل الدولي حسب ليندر إذن ليس وسيلة لتضييق الهوة في الدخل بين الدول المتقدمة والنامية بل يؤدي إلى زيادة حدة التفاوت بينها.[1]

ثانيا: نظرية الفجوة التكنولوجية

أدخلت النظرية التكنولوجية تعديلات جذرية على كافة الفروض التي قام عليها التحليل الكلاسيكي،وأحلت محلها فروضا جديدة مخالفة لفروض النماذج السابقة وتعتبر هذه الفروض أكثر واقعية ومتماشية مع حقائق الاقتصاد العالمي، مثل مشكلة النمو والتنمية الاقتصادية الدولية، إدخال قضية الدول الآخذة في النمو في التحليل الاقتصادي، وتسليط الضوء على طبيعة نشاط الشركات المتعددة الجنسيات ومركزها في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى الطبيعة الديناميكية للتحليل الاقتصادي. يضاف إلى ذلك أن هذه المنهجية الجديدة التي اختارتها النظرية التكنولوجية أظهرت المصادر المتنوعة لاختلاف المزايا النسبية المكتسبة، والتي تشكل الإطار المناسب لتحليل التجارة الخارجية في ظل شروط قانون النفقات النسبية المكتسبة.[2]

يعتبر "بوسنر " Posner. J "مؤسس نظرية الفجوة التكنولوجية وهذا عند ملاحظته في عام 1961 ،أن الدول ذات التشابه في عوامل الإنتاج تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها، وهذا ما يؤدي إلى وجود تناقض مع نتائج "هكشر واولين" حيث أن ابتكار طرق جديدة في إنتاج سلع جديدة، يمكن بعض الدول أن تكون مصدرة بغض النظر عن نسب عوامل الإنتاج التي تتمتع بها، حيث أن تفوقها 1التكنولوجي يسمح لها بأن يكون لها احتكار التصدير في سلع القطاع المعني.

[1] فيروز سلطاني، **مرجع سابق**، ص 47.

[2] سامي عفيفي حاتم ،**التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، مصر،1993،ص186.

وفي تفسير نموذج الفجوة التكنولوجية اعتمد Posner مصطلحين هما:

- فجوة الطلب: وهي تلك الفترة الزمنية بين بداية إنتاج السلعة في الدولة موطن الابتكار، وبداية استهلاك هذه السلعة في الخارج.
- فجوة التقليد: وهي تلك الفترة بين بداية إنتاج السلعة الجديدة في الدولة موطن الابتكار، وبداية إنتاجها في الخارج[1].

وحسب هذا النموذج فإن الدول المتفوقة تكنولوجيا تطرح في السوق منتجات جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل أو ذات تكلفة اقل، تسمح لها باكتساب مزايا احتكارية مقارنة بغيرها من الدول ، تمكنها من تصدير هذا المنتج إلى بقية الدول، لأن المستهلكين الأجانب يطلبون السلعة بفعل المحاكاة قبل أن يستجيب المنتجون المحليون لهذا الطلب على السلعة المستوردة، ومنه تبقى الدول صاحبة التفوق التكنولوجي تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي إلى الدول الأخرى ما دامت فجوة الطلب أكبر من فجوة التقليد، لكن مع توسع إنتاج هذه السلعة تأخذ العملية الإنتاجية شكلها النمطي، عندئذ يمكن إنتاج نفس المنتوج في الدول المستوردة وبالتالي يزول الاحتكار، وما يؤخذ على هذه النظرية أنها لم تتمكن من بيان حجم الفجوة التكنولوجية، والمدى الزمني الذي يمكن من خلاله أن تستمر تلك الفجوة قبل زوالها، إضافة إلى أن هناك عدة دراسات بينت عدم ملاءمة النموذج للواقع، إذ تعتبر الأجور العامل الهام في تحديد نمط التجارة في المدى الطويل، كما أن النموذج لم يستطع الإجابة عن السؤال: ما الأسباب التي تؤدي إلى التجديدات أو الاختراعات والكيفية التي تنتشر بها؟[2]

ثالثا: نظرية دورة حياة المنتج

ظل نموذج الفجوة التكنولوجية عاجزا عن الإجابة على سؤالين هامين في تفسير التبادل الدولي هما:

[1] محمد دياب، **مرجع سابق**، ص126.

[2] عائشة خلوفي،**مرجع سابق**، ص16.

- لماذا يقتصر ظهور الاختراعات والتجديدات على الدول الصناعية الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا واليابان دون غيرهما من البلدان حتى ولو كانت متقدمة مثل فرنسا وايرلندا؟
- ماهي الفترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية والمزايا النسبية التي تصاحبها؟[1]

تعتبر نظرية دورة حياة المنتج للاقتصادي "فرنون Vernone. R "عام 1966 ،امتداد لنظرية "بوسنر" وهذا لاعتمادها على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي، إلا أن هذه النظرية تعمل على تحليل الأسباب التي تؤدي إلى الابتكارات والكيفية التي تنتشر بها ، باعتمادها على دور المنتوج الجديد ودورة حياته في قيام التجارة الدولية.

وقد ركزت النظرية في تفسيرها لتوزيع الإنتاج الدولي على بعض السلع الاستهلاكية كالسلع الصناعية، ولم تتمكن من تفسير التوزيع الدولي للسلع الأخرى كالسلع ذات دورة الحياة القصيرة، أضف إلى ذلك أن السلع التي تتطلب درجة عالية من التخصص كالسلع الصيدلانية، أو السلع ذات تكاليف الإنتاج الكبيرة لا تنطبق عليها نظرية دورة حياة المنتج ومن جهة أخرى فإنه إذا كانت النظرية تتوقع من أن انتقال الأنشطة الصناعية إلى الدول النامية في مرحلة معينة من مراحل حياة المنتج، يمكنها من زيادة اندماجها في الأسواق الدولية فإنها لم تبين أسباب تهميش هذه الدول اليوم.[2]

رابعا: نظرية المنافسة

قام الاقتصادي الامريكي م.بورتير " M.Porter " بمحاولة ناجحة باظهار العوامل الجديدة التي تحدد تطور التجارة الدولية المعاصرة، فهو يرصد في مؤلفاته المكرسة لدارسة المنافسة العالمية، اربعة متغيرات رئيسية تحدد تطور التجارة الخارجية المعاصرة للبلدان الصناعية المتطورة الكبرى، هي:

[1] عريبي مريم، **اثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الامن الغذائي المستدام في الدول النامية دراسة تحليلية مقارنة لاثار التحرير على الامن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغاربية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس- سطيف، 2014/2013 ، ص11.

[2] خلوفي عيشة، **مرجع سابق**، ص17.

- عناصر الانتاج. - ظروف الطلب. - استراتيجية الشركة في ظروف المنافية.
- وضع الفروع القريبة(التابعة) والتي تقدم الخدمات الضرورية.

يبين بورتير لا يرث عناصر الإنتاج (المتغير الأول)، بل إن هذه العناصر تخلق في مجرى عملية إعادة الإنتاج الموسع فيه، في حين أن ظروف الطلب (المتغير الثاني) هي عبارة عن متطلبات السوق الداخلية التي تحدد تطور الشركة، وكذلك مراقبة السوق العالمية والتنبؤ بتطورها.

أما المتغير الثالث الذي يحدد تطور التجارة الخارجية للمؤسسة فيتمثل بوجود بيئة انتاجية مؤهلة، ذات كفاءة عالية وتقاليد عريقة، تؤثر في نشاط المؤسسة.

المتغير الرابع هو إستراتيجية المؤسسة في ظروف المنافسة، فعندما تضع المؤسسات إستراتيجيتها التنافسية فإنها تسعى إلى العثور على إمكانات المنافسة الفعالة والطويلة الامد في القطاع الذي تنتمي إليه، يقول بورتير انه لا وجود لإستراتيجية منافسة كاملة، وإنما وحدها الإستراتيجية التي تتفق مع أعمال قطاع صناعي محدد ومع المهارات ورأس المال التي تحوزها مؤسسة معينة، يمكن ان تجلب النجاح.[1]

علاوة على هذه المحددات الأربعة الرئيسية، أضاف بورتر محددين مكملين او ثانويين هما: الصدفة وتتمثل في الاحداث التلقائية التي تؤدي الى خلق ظروف مواتية او غير مواتية لتحقيق المزايا التنافسية كالحروب والكوارث الطبيعية،...الخ، أما الثاني فيتضمن سياسات الحكومة كالسياسة الضريبية، القوانين المضادة للاحتكار، سياسة الاستثمار وغيرها من السياسات التي تدعم تنافسية المؤسسات الاقتصادية بالدولة، وهذه المحددات تعتبر بمثابة مواصفات للبيئة التنافسية الملائمة لان التفاعل الجيد بين هذه العناصر يؤدي الى توفير البيئة الملائمة لعمل المؤسسات ودعم صادراتها وتنافسيتها في التجارة الدولية.

بورتير انطلق في بناء نظريته من فرضيات يمكن تلخيص أهمها فيمايلي:

[1] محمد دياب ، **مرجع سابق**، ص131، ص132.

- الاخذ بالاعتبار المفهوم الواسع للمنافسة وعدم حصرها فقط في التكاليف وبالتالي لابد على النظرية الجديدة ان تشمل كل من : الجودة، تمييز المنتجات،الفوارق التكنولوجية، ووفرات الحجم،بمعنى يجب معرفة لماذا بعض مؤسسات الدول تنجح افضل من اخرى في خلق المزايا الضرورية للمحافظة على انتاجية مرتفعة ومتزايدة.
- المنافسة هي ديناميكية وتتطور باستمرار وذلك عكس الرؤية السكونية، فالميزة التنافسية هي نتاج الاستعداد المتجدد والمستمر في اقتراح ابتكارات وتحسينات معترف بها على المستوى الدولي.
- دور الدولة في عملية الابتكار بمعنى كيف يمكن لبلد ما أن يخلق محيط يسمح للمؤسسات بالابتكار بسرعة اكبر من المنافسين الأجانب في فرع نشاط معين؟
- في وضع المنافسة الساكنة فان عوامل الانتاج للبلد هي ثابتة، بينما في وضع المنافسة الحقيقية فان المعايير الاساسية هي الابتكار والتغيير،فالمؤسسات يجب عليها البحث عن زيادة ارباحها عن طريق منتجات وطرق انتاج جديدة.
- المؤسسات تلعب دورا أساسيا في عملية خلق ميزة تنافسية لذلك سلوكها يجب أن يكون جزء مكمل لكل نظرية خاصة بميزة الدول،بمعنى ان نظرية جديدة يجب ان توجه المؤسسات في إعداد إستراتيجية تسمح لهم بتموقع أفضل على مستوى المنافسة الدولية.

والجدير بالتنويه انه وفق نموذج الميزة التنافسية، فان هيكل التجارة الدولية يتحدد على أساس تخصص الدولة في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع في إنتاجها بمزايا نسبية مكتسبة، في حين أن هيكل الواردات يتشكل من السلع التي تفتقر الدولة في إنتاجها إلى أي عناصر للتميز التنافسي بسبب عدم تمتعها بوفرة في عناصر الإنتاج الديناميكية المتمثلة في التطور التكنولوجي ورأس المال البشري.[1]

[1] سامية جدو، **مرجع سابق**، ص 536، ص 537.

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا المبحث يمكن القول بان هذه النظريات ساهمت في مساعدة مختلف الباحثين الاقتصاديين والدول والمؤسسات في تفسير وفهم التجارة الدولية بشكل أفضل، وفي كيفية تعزيزها وتنظيمها وإدارتها، مع أنها تتعارض في بعض الأحيان مع ما يحدث في العالم الحقيقي، إذ أن بعض الدول قد لا تتمتع بمزايا مطلقة أو بمزايا نسبية في مختلف مجالات الإنتاج أو الخدمات، وقد لا تتوزع عوامل الإنتاج بدقة بين دول العالم، وأحيانا قد لا يكون هناك فائدة أو مصلحة ترجى من تبادل بعض العوامل مع بعض الدول،... لذا فان هذه النظريات في تطور مستمر ومتجدد من قبل الباحثين ومحاولاتهم في تفسير التجارة الدولية نسبة لما يحدث على مستوى الدول والأعمال والتبادلات التجارية الدولية.

المبحث الثالث: السياسات التجارية الدولية

قد تستعمل الدول سياسات تقيد أو تطلق معاملات التجارة الدولية وفقا لمصالحها الاقتصادية والسياسية، ولهذه السياسات إمكانية في التأثير على العلاقات والممارسات التجارية للأطراف، لذلك سنتعرف على ماهية هذه السياسات من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية

نقوم في هذا المبحث بتقديم مفهوم وأهداف السياسة التجارية التي تقوم على أساسها التبادلات التجارية.

أولا: تعريف السياسة التجارية:

السياسة التجارية تعرف أنها "وسيلة إلى جانب وسائل أخرى كالإجراءات المالية والنقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق أهداف معينة أهمها التنمية الوطنية، تثبيت سعر الصرف وإقرار التوازن في ميزان المدفوعات ...الخ"[1]

[1] عادل احمد حشيش ، مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي** ، الدار الجامعية الجديدة الإسكندرية ، مصر، 2005، ص12.

ويطلق مصطلح السياسة التجارية أيضا على اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (سواء كانت حرية أم حمائية)، وتعبر عن ذلك بإصدارات تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق.[1]

وتعرف السياسة التجارية الدولية كذلك بانها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقتها التجارية الدولية بغرض تحقيق أهداف معينة، كتحقيق التنمية الوطنية إلى أقصى حد ممكن، بالإضافة لتحقيق أهداف فرعية أخرى تتمثل أساس في الاكتفاء الذاتي وتحقيق مناصب شغل وكذلك تحقيق التوازن في المدفوعات بين الصادرات والواردات.[2]

ثانيا: أهداف السياسة التجارية

للسياسة التجارية العديد من الأهداف منها الأهداف الاقتصادية والسياسة والإستراتيجية والاجتماعية، ومن أهم هذه الأهداف:

- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية. – تأمين الاكتفاء الذاتي وخصوصا الأمن الغذائي
- زيادة الموارد المالية للدولة، واستخدامها في تمويل النفقات العامة لها.
- حماية الاقتصاد من التقلبات الخارجية، كالتضخم والانكماش وغير ذلك.
- العمل على حماية الصحة العامة للمجتمع من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول والسجائر.[3]
- تحقيق توازن ميزان المدفوعات. – إعادة توزيع الدخل القومي.
- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية.

[1] شتاتحة عمر، عبد الحفيظي أمحمد، **اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الدول النامية، الجزائر أنموذجا**، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الثالث، ص150.

[2] نعيمي بنوري، غراس عبد الحكيم، **التجارة الدولية دروس في الاعمال الدولي**، الجزء الأول، 1999، ص 34.

[3] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010 ، ص300.

- حماية الاقتصاد القومي من خطر الإغراق وحماية الصناعة الناشئة.
- توفير حد أدنى من الإنتاج الحربي لكي يحقق المجتمع درجة من الأمن.
- توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبيترول والمعادن من خلال استيراده من الخارج مقابل تصدير سلع محلية.[1]
- خفض نسب البطالة وتحقيق التشغيل.
- الحفاظ على سعر صرف العملة الوطنية.[2]

والسياسات التجارية لا يمكن لها تحقيق كل هذه الأهداف بصفة مستقلة عن مختلف باقي السياسات الاقتصادية الكلية مثل السياسات النقدية والاستثمارية والسياسات الغير اقتصادية مثل الاعتبارات السياسية والديمقراطية إلا أنها تعمل في منظومة متكاملة معها لتحقيق هذه الأهداف لتنمية الاقتصاد القومي.

المطلب الثاني: أشكال السياسة التجارية

نعرض في هذا المطلب مختلف السياسات التي يمكن أن تنتهجها الدول للاستفادة من الانفتاح التجاري، ومختلف الآراء لكل من مؤيدي ومعارضي السياسات التجارة.

أولا: السياسة الحمائية

1. تعريف السياسة الحمائية:

هي أساليب متعددة تتبناها الحكومات للحد من حرية التجارة والتي منها التحديات الإدارية والقيود الكمية (أو الحصص Quotas) والتعريفات الجمركية Tariffs، ووضعت أساسا بهدف تعزيز الصادرات وتثبيط الاستيراد.[3]

[1] عبد اللاوي خديجة، **آلية المنظمة العالمية للتجارة لتقييم السياسات التجارية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قانون الأعمال المقارن كلية الحقوق، جامعة وهران، 2013/2012 ، ص29.

[2] رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 70، ص71.

[3] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي** ، الطبعة الاولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الاردن، 2006، ص330، ص332.

وتعرف سياسة حماية التجارة كذلك بأنها:

- تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية.
- قيام الدولة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض أساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.[1]

2. حجج مؤيدي السياسة الحمائية:

من الحجج التي تدعم أراء ومؤيدي سياسة حماية التجارة:

- **الحماية قصد مقاومة الإغراق:**

هو شكل من أشكال التمييز السعري ويحدث عندما تقوم المؤسسة ببيع نفس الإنتاج في أسواق مختلفة بأسعار مختلفة، وتعتبر هذه الحجة إن الإغراق الذي تقوم به المؤسسات الأجنبية في الدولة 1 هو خطوة غير عادلة، ويشكل تهديدا للمنتجين المحليين في هذه الدولة، لذا فان المرسوم التجاري الأمريكي عام 1974 أجاز أن الإغراق هو الوضع الذي تقوم فيه المؤسسات الأجنبية ببيع إنتاجها في الأسواق الخارجية بأسعار تقل عن سعر التكلفة، ولذا فان هذه الحجة تتضمن أن السلوك الغير عادل للمؤسسات الأجنبية يجب إيقافه بفرض ضريبة على الواردات التي تتسم أسعارها بطابع الإغراق، ويطلق على هذه الضريبة أو الرسوم (رسوم مقاومة الإغراق) ويكن تمييز أنواع ثلاثة له:

- **الإغراق الدائم:** هو أن يبيع المنتج السلع التي ينتجها بسعر محدد في داخل بلده وبسعر أخر منخفض عنه في الأسواق الخارجية، ويستطيع المنتج تعظيم ربحه حينما تتساوى النفقة الحدية مع الإيرادات الحدية للمنتج في الأسواق المختلفة التي يبيع فيها إنتاجه، والإغراق هنا يضر بالمستهلك في البلد

[1] السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، الطبعة الأولى، دار الفكر،عمان،2011، ص72.

المنتج أما بالنسبة للبلدان الأخرى فانه من الممكن أن يضر ببعض الصناعات الناشئة على أساس الميزة النسبية.

- **الإغراق المتقطع الحدوث:** ويطلق عليه الإغراق العرضي أو المؤقت ويحدث عندما يبيع المنتج المخزون أو الإنتاج الفائض من السلعة في الأسواق الخارجية دفعة واحدة أو على شكل دفعات كبيرة بأسعار منخفضة، وذلك من اجل بقاء أسعار السلعة مرتفعة في بلد المنتج، وهنا تقوم الدولة بفرض ضريبة أو قيود كمية على السلع المستوردة لتفادي الهبوط المفاجئ في أسعار سلعهم المثيلة للسلعة المستوردة، ويتم بعدها إيقاف الضريبة بمجرد زوال الظرف الذي أدى لفرضها.
- **الإغراق الشرس:** يطلق عليه أيضا الإغراق المدمر ويحدث عندما يقوم المنتج الأجنبي ببيع سلعته المنتجة في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة جدا، بهدف القضاء على المنافسة الأجنبية التي تواجهه في هذه الأسواق أو للقضاء على صناعة ناشئة من الممكن أن تهدده في المستقبل، وبعد تحقيق المنتج الأجنبي هدفه يقوم برفع أسعار منتجاته لاستغلال المستهلك، وهنا تكون الحماية مبررة بفرض معدلات ضرائب عالية على السلع المستوردة.[1]

- **الحماية قصد تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع مستوى التوظيف:**

إن إتباع سياسة حمائية يمكن الدولة من إنتاج عدد من السلع الصناعية ولو لم تكن لها فيها ميزة نسبية، أي أنها تمكن الدولة من تنويع هيكل الإنتاج، الذي يؤدي بدوره إلى تقليل الأهمية النسبية لكل سلعة في تأثيرها على الناتج القومي أو الصادرات أو العمالة، ومن ثم فإذا حدث تقلب سلبي في احد المنتجات فان تأثيره يكون قليلا على كل المتغيرات السابقة، كما قد يقابله تقلب ايجابي في احد المنتجات الأخرى فيتحقق نوع من الاستقرار على المستوى القومي، كما يؤدي إتباع السياسة الحمائية أيضا إلى تشجيع الصناعات المحلية على التوسع في أنشطتها بعيدا عن المنافسة الأجنبية، مما يساعد على خلق فرص توظيفية اكبر في الدول النامية

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**،الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص352، ص354.

خاصة كما تحفز هذه السياسة على استقطاب الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار فيها نظرا للميزة التي ستتمتع بها منتجاتها داخل هذه الدول.[1]

- **الحماية قصد تحسين شروط التبادل الدولي:**

قد تهدف الدولة من تقييد تجارتها مع الخارج إلى الضغط على الدول المصدرة لتخفيض أسعار صادراتها إلى بلد ما، مثلا (سيترتب على فرض الضريبة الجمركية ارتفاع سعر السلعة المستوردة في السوق المحلي فينخفض لطلب عليها) فيعتقد المدافعين عن سياسة التقييد أن إجراء كهذا سيجبر الدولة المصدرة على تخفيض أسعار صادراتها حتى تعوض الفارق في ارتفاع السعر الناتج عن فرض الضريبة، وتستمر في حفاظها على سوق البلد، وهذا فيه مصلحة كبيرة لكل من خزينة الدولة حيث حصلت ضريبة، وللمستهلك حيث سينخفض سعر السلعة، ولكن يرد على ذلك الاتجاه بأنه لا يمكن لكل الدول الحصول على تلك الميزة، فهناك الدول الكبيرة والصغيرة. فالصين مثلا دولة ذات سوق كبير ويمكنها الاستفادة من تقييد التجارة، حيث قد تجبر المصدر الأمريكي على تخفيض سعر سلعتها، الا ان الدول الصغيرة لا مقدرة لها بالتاثير على الدول المصدرة لها لان المصدر سيتحول الى سوق اخر اكبر حجما او اكثر تحررا ، وبذا لن يحدث إلا بالنسبة لاقتصاديات ذات الوزن النسبي الكبير في التجارة الدولية، كما مايحدث من حروب تجارية بين أمريكا والاتحاد الأوروبي واليابان، بحيث يحاول كل منهم الضغط على الآخر بما لديه من ميزات بهدف الحصول على شروط أفضل للتبادل.[2]

- **حماية الصناعة الناشئة:**

هذه الحجة اكثر شيوعا في الدول النامية، وتركز على حماية المنشات الصناعية الناشئة عندما تبدا في انتاج سلعة ما وفي بلد ما، لان عذه المنشات تكون غير قادرة على المنافسة الصناعات الاجنبية التي تنتج سلعا

[1] فيصل لوصيف، **مرجع سابق**، ص20.

[2] رضا عبد السلام، **مرجع سابق** ، ص93.ص94.

مماثلة في بداياتها، لذا من الضروري أن تعطى فرصة ملائمة عن طريق الحماية الجمركية حتى تتمكن من الوقوف على أقدامها والوصول إلى مرحلة النضج وخفض التكاليف واكتساب الخبرة التي تؤهلها إلى منافسة إنتاج المؤسسات الأجنبية، وبعد ذلك يمكن وقف الحماية.[1]

- **الحماية قصد جذب رؤوس الأموال الأجنبية:**

فرض الحماية لدولة ما يؤدي إلى تشجيع رأس المال الأجنبي إلى دخول أسواقها الدولة ، ويتحقق هذا عندما تكون سوق الدولة كبيرة الحجم وقد كان المستثمرين فيها قد اعتادوا التصدير إليها، لذا يلجأ المصدرون إلى حماية مصالحهم في السوق من خلال إقامة فروع لمؤسساتهم بقصد الإنتاج المباشر فيها، كما أن وضع حواجز أمام التجارة الدولية وحماية السوق للاستفادة من الفرص التي توفرها الحماية لهم من جانب ولقطع الطريق على المنافسين المحتملين من جانب آخر، إلا أنه ينبغي أن نلاحظ أن تحقيق هذه النتيجة تكون بالنسبة للدول التي تشجع الاستثمارات الأجنبية ولا تفرض قيودا شديدة عليها، لكن تميل معظم دول العالم الثالث إلى تقييد تجارتها الخارجية ووضع عقبات وعراقيل أمام الاستثمار الأجنبي فيها، هذا ويتوقف مدى الاستفادة على نوع وطبيعة السياسات الاستثمارية التي تتبعها الدولة.[2]

- **الحماية قصد تنويع الهيكل الاقتصادي:**

من خلال الحماية تستطيع الدولة أن تنوع في هيكلها الاقتصادي دون أن تبقى حبسية لدورها التقليدي، فدولة منتجة للمواد الزراعية ومتلقية للسلع المصنعة تكون خاضعة للعالم الصناعي ومتلقية لصدماته، فمن خلال الحماية تستطيع الدولة أن تنوع من هيكلها الاقتصادي بان يصبح زراعي صناعي أو صناعي زراعي، وهذا

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، **مرجع سابق**، ص342.

[2] طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي** ، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010 ، ص113، ص118.

ماينادي به مروجي إستراتيجية الاعتماد على الذات، الأمر الذي كان سبب ظهور العديد من استراتيجيات التنمية كإستراتيجية إحلال الواردات للتخفيف من التبعية.[1]

3. الإجراءات الحمائية التجارية وأثرها على الاقتصاد

تؤثر الإجراءات الحمائية التجارية سلبًا في الاقتصاد العالمي، ومن الآثار السلبية لها:

- انخفاض نمو التجارة العالمية.
- انخفاض تدفقات رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي المباشر.
- رفع معدلات التضخم.
- زيادة تقلبات أسعار العملات الرئيسية.
- ظهور اختلالات في ميزان المدفوعات

تعد الإجراءات الحمائية التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين أحدث حرب تجارية في الوقت الحالي، وبدأت تداعيات التوترات التجارية بين البلدين في شهر مارس 2018 عندما فرضت الولايات المتحدة الأمريكية الرسوم الجمركية على وارداتها من الصين من الحديد والمنتجات الأخرى ، ولا يمكن حاليا التنبؤ بأثر تلك الإجراءات الحمائية نظرا لحداثتها، وقد تسلط الدراسات المستقبلية الضوء على آثار هذه الإجراءات الحمائية في الاقتصاد العالمي بشكل عام وفي الاقتصاد الوطني بشكل خاص، ومن الجدير بالذكر أن العديد من الحروب التجارية قد حدثت سابقا في العالم، وأثرت في استقرار التجارة الدولية، وأدت إلى انخفاض الصادرات العالمية، وهذا الأمر وغيره يؤكد الحاجة إلى الالتزام بقوانين منظمة التجارة العالمية، والاهتمام بالحوار والتفاوض البناء بين الأطراف المتنازعة.[2]

[1] رضا عبد السلام، **مرجع سابق**، ص84.

[2] أروى عبد الله الزيد، ساره ناصر النويصر، **أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**، مؤسسة النقد العربي السعودي، جانفي2020، ص09.

ويبين مؤشر تقييد التجارة، الذي يقيس متوسط مستويات التعريفات الجمركية على الواردات، أن هذه التعريفات ظلت مرتفعة نسبيا في البلدان النامية (لكنها أقل ارتفاعا في غرب آسيا وشمال أفريقيا)، وأما تدابير التجارة العلاجية (رسوم مكافحة الإغراق، والتعهدات السعرية، والإعانات والإجراءات التعويضية، وتدابير الوقاية)، فتشكل 63% من مجموع التدابير العلاجية التي لجأ إليها أعضاء منظمة التجارة العالمية في عام 2017، وبلغ عدد تدابير حماية التجارة السارية المفعول 500,1 في العام نفسه، لذا فقد اعتمد عدد من الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تدابير تجارية حمائية وتقييدية، ففي الفترة الممتدة بين أكتوبر 2017 وأكتوبر 2018 ، قامت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بفرض 137 تدبيرا تقييديا جديدا، من ضمنها فرض ضرائب على الواردات، وتطبيق نظام الحصص الاستيرادية، وزيادة التعريفات الجمركية، وبلغ تأثير التدابير التجارية التقييدية على التجارة ما يعادل 3.588 مليار دولار، وتساهم هذه التدابير في زيادة حالة عدم اليقين لما لها من آثار سلبية على الأنشطة التجارية والانتعاش العالمي، وفي المقابل أقرت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية 162 تدبيرا لتيسير التجارة، إلا أن أثرها على حركة التجارة الدولية لم يتعد 6.295 مليار دولار، وبسبب تراكم التدابير التجارية التقييدية، لا يزال الانتعاش الاقتصادي العالمي على المحك.[1]

ثانيا: سياسة الحرية

1. تعريف سياسة الحرية

يقصد بأنها السياسة القائمة على ترك التجارة حرة دون تدخل أو قيد من خلال وضع القوانين والتشريعات التي تحظر وضع القيود أمام التدخل الحر للسلع والخدمات والاستثمارات عبر الحدود الوطنية سواء كان التدفق في صورة صادرات أو واردات دخول أو خروج لرؤوس الأموال.[2]

[1] **بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، الدورة الأولى عمان، 11-12 ديسمبر 2019 ، البند 7(د) من جدول الأعمال المؤقت، ص06.

[2] رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص73.

تعمل هذه السياسة على إلغاء المحددات الإدارية والقيود الكمية والتعريفات الجمركية بدرجة أو بأخرى، وتكون هنا التجارة الحرة اقرب إلى مايعرف بالتجارة العادلة التي تنظر إلى التجارة (الداخلية والخارجية) بنفس الأسلوب في التعامل، فما يطبق من تشريعات على التجارة الداخلية يطبق على التجارة الخارجية.[1]

وهي أيضا الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية، حيث ينادي مؤيدي هذه السياسة بان تكون التجارة حرة خالية من القيود والعقبات فلا يجوز فرض أي قيود تعوق من تدفق السلع عبر الحدود سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات.[2]

2. حجج مؤيدي الحرية التجارية

- **تحرير التجارة قصد تشجيع التقدم التكنولوجي:**

تؤدي حرية التجارة إلى منافسة حادة بين المنتجين ويسعى كل منتج إلى تحسين وتطوير طرق الإنتاج وإدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج وخفض التكلفة وطرح السلع بأسعار منخفضة، مما يساعد المنتجين المؤهلين على المحافظة على حصتهم في السوق وفي نفس الوقت يستفيد المستهلك من هذه المنافسة ويشتري ما يحتاجه من السلع بأسعار منخفضة، أما عندما تتمتع السواق الداخلية بسياسة الحماية فان المنتج يكون بعيدا عن الخطر، ولا يقوم بإدخال التكنولوجيا الحديثة وتحسين طرق الإنتاج التي طبقت في الخارج لأنه يضمن بقاء السوق المحلية في صالحه، وبهذا فان المستهلك المحلي لا يستفيد من انخفاض تكاليف الإنتاج في الخارج.[3]

- **تحرير التجارة قصد الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل:**

نظريات التجارة الدولية تؤكد على أن التخصص وتقسيم العمل هو أساس لقيام التجارة الدولية، فكل دولة في ظل التجارة الحرة على المستوى الدولي تتخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزات نسبية عن غيرها،

[1] هوشيار معروف، **مرجع سابق**، ص325، ص326.

[2] عادل احمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002 ، ص214،ص218.

[3] علي عبد الفتاح ابو شرار، **مرجع سابق**، ص339.

وكون الدولة تتمتع بميزات نسبية في انتاج سلعة ما فانه يمكنها إنتاج تلك السلعة بتكلفة إنتاج اقل ومن ثم يمكنها التصدير للدول التي لا تتوفر لها تلك الميزات في إنتاج تلك السلعة ، وفي مقابل تصديرها لهذا المنتج الوفير يمكنها أن تحصل على المنتج الوفير لدى دولة أخرى، وبهذا تحقق كل دولة أقصى إنتاج قومي ممكن وتحقق الرفاهية لمواطنيها ولا يمكن أن يتم هذا التبادل القائم على التخصص إلا في ظل قيام حرية التجارة بين الدول.[1]

- **تحرير التجارة قصد استصعاب قيام احتكارات:**

تمنع سياسة الحرية التجارية قيام الاحتكارات أو على الأقل تصعب قيامها، خاصة مع سيادة مبدأ المنافسة بين المنتجين حيث يكون هناك دافع إلى التجديد والابتكار، بالتالي تنخفض التكاليف إلى أدنى حد ممكن، الأمر الذي يحد من قيام الاحتكارات في الداخل، لان المستهلك يدافع عن نفسه ضد استغلال المحتكر بشرائه أو اقتنائه للسلع الأجنبية.

- **تحرير التجارة قصد الاستفادة من منافع المنافسة:**

إن الحرية التجارية تعمل على خلق جو تنافسي دولي، مما يؤدي إلى تحقيق منافع جمة للمستهلكين والمنتجين معا، فالمنافسة تعمل على الارتفاع بمستوى الإنتاجية نتيجة تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا وفعالية، فيستفيدون من مزايا الإنتاج الكبير وتنخفض التكاليف، فيعود هذا بالفائدة على المستهلكين الذين تتوفر لهم أجود أصناف المنتجات بأسعار معقولة، فتعظم بذلك منفعتهم وتتيح لهم الاختيار بين السلع والبدائل المتاحة.

- **الحماية تؤدي إلى سياسة إفقار الغير:**

تعتبر هذه الحجة من احدث الحجج الاقتصادية التي تؤيد سياسة الحرية التجارية، وقد ظهرت في الأوساط الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وأساس سياسة عدم إفقار الغير أن الرسوم الجمركية تدعو إلى

[1] رضا عبد السلام، **مرجع سابق**، ص 74.

إضعاف التجارة الدولية بوجه عام، فالتقليل من الواردات ينتهي عادة بنقص الصادرات، وبما أن التجارة ماهي إلا وسيلة للتبادل آو المقايضة في السلع والخدمات فلن تستطيع هذه الدول تصدير الفائض من إنتاجها بصفة مستمرة دون أن تستورد فائض من إنتاج العالم الخارجي. [1]

من خلال ماسبق ذكره بالنسبة لسياسات التجارة، وبعد اختفاء السياسات الاقتصادية التي سادت في الستينيات والسبعينيات والداعية إلى الإنتاج للإحلال محل الواردات بعد أن ثبت فشلها في تحقيق التنمية المستديمة التي ترجوها الدول النامية، كسوء تصميم سياسات حماية المنتجات القومية، فمثلا السياسة الانعزالية التي اتبعتها الولايات المتحدة إثر انهيار سوق الأسهم عام 1929 والتي سارعت في زيادة الركود الاقتصادي الكبير، وكذلك مشاريع بدائل الاستيراد التي نفذتها بلدان نامية خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي والتي لم تشجع النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أن الشيوعية أعاقت نمو الإنتاجية، والابتكار، والحرية الاقتصادية، فسياسة الحماية التجارية إذا لا تؤمن أي فوائد مستديمة.

من جهة أخرى، فإن تحرير التجارة يؤمن مساهمة ذات شأن في النمو الاقتصادي، وفي تخفيض مستوى الفقر، وتأمين الاستقرار حول العالم، حيث تؤكد الدراسات الاقتصادية أن الدول التي تملك اقتصادات أكثر انفتاحا تشارك أكثر في التجارة الدولية المتزايدة، وتحقق معدلات نمو أعلى من الاقتصادات الأكثر انغلاقا، فمن بين البلدان النامية حققت تلك البلدان التي تتعاطى بقدر أعظم في التجارة الدولية معدلات نمو أكبر بثلاثة أضعاف مما حققته بلدان شاركت بقدر أقل في التجارة الدولية خلال التسعينات من القرن الماضي، لكن ومن جانب أخر، التجارة بمفردها لا تقود بصورة آلية إلى تحقيق النمو، وتوفير فرص العمل، وتخفيض مستوى

[1] آيات الله مولحسان، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية-دراسة حالة(الجزائر-مصر)** ، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر- باتنة-،2010-2011 ،ص24،ص25.

الفقر، فإذا أرادت البلدان أن تستغل فوائد تحرير التجارة أكثر وتعزيز النمو الاقتصادي عليها أيضا أن تنشئ سياسات قومية سليمة أخرى.[1]

ولسياسات التجارة وتسهيلها تأثير متبادل بينها وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ماتم استخلاصه من لقاء الخبراء للعام الأكاديمي 2019/2018 المعنون ب "أثر السياسات الحمائية الراهنة في العالم على التجارة الدولية مع إشارة خاصة إلى جمهورية مصر العربية":

- فعبور البضائع بكفاءة وبطريقة يمكن التنبؤ بها عبر الحدود أمر مهم بالنسبة للاستثمار الأجنبي.
- تسهيل التجارة قادر على اجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين نوعيته، من خلال تخفيض تكاليف التجارة، والاتصال والشحن، وتحسين البيئة العامة لممارسة الأعمال التجارية.
- الوقت اللازم للتصدير أصبح عاملا مؤثرا في الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية.[2]

المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية

تؤثر السياسة التجارية على التجارة الدولية ومختلف التبادلات والتعاملات بين الدول من خلال استخدام مجموعة من الإجراءات والتدابير، وذلك بتطبيق أساليب مختلفة:

أولا: الأساليب السعرية

هي الأساليب التي تؤثر على أسعار كل من الواردات والصادرات في عمليات التبادل الدولي، والتي تتمثل في الإعانات، الرسوم الجمركية بأنواعها المختلفة ، سياسة الإغراق، ونظام الرقابة على الصرف الأجنبي:

[1] تهتان موراد ، **الانفتاح التجاري و أثره على النمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على مجموعة الدول العربية**، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الحجم 08، العدد 02،2011، ص03.

[2] لقاء الخبراء، وقائع الحلقة الثانية "**أثر السياسات الحمائية الراهنة في العالم على التجارة الدولية مع إشارة خاصة إلى جمهورية مصر العربية**" لمركز العلاقات الاقتصادية الدولية، معهد التخطيط القومي، مصر، 2019/2018 ، ص07.

- **الإعانات:**

الإعانات هي كافة أساليب المساعدة التي تقدمها الدولة للمنتج الوطني بغرض تحسين وضعه التنافسي سواء في السوق المحلي أو في الأسواق الدولية، وقد تكون تلك التسهيلات في صورة نقدية أو عينية، وقد يكون الهدف من تقديم تلك الإعانات هو الحد من الواردات من خلال وضع المنتج الوطني في وضع تنافسي أفضل من حيث السعر فتكسد السلعة المستوردة ،فينخفض الضغط على الاقتصاد الوطني[1]،وقد تكون هذه الإعانات بصفة مباشرة أو غير مباشرة:

- **إعانات مباشرة:** تتمثل في أداء مبلغ معين من النقود يحدد إما على أساس قيمي وإما على أساس نوعي تماما كالحال فيما يتعلق بالرسوم الجمركية.
- **إعانات غير مباشرة:** تتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات الغرض منها تحسين حالته المالية ومن أمثلة ذلك:
- **إعفاءات ضريبية:** ومنها الاستثناء من بعض الضرائب أو الخفض من معدلاتها أو رد ما دفع منها.
- **التسهيلات الائتمانية:** سواء ما يتعلق بالقروض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل وذلك بخفض أسعار الفائدة وتمديد أجال الدفع، تقديم بعض الخدمات كالاشتراك في الأسواق والمعارض الدولية.

غير أن الإعانة قد تدفع بالبلد المستورد إلى اتخاذ إجراءات مضادة، فقد يفرض هذا البلد رسما جمركيا إضافيا مساويا لمقدار الإعانة على السلعة التي منحت الإعانة وقد يمنح البلد المستورد للمنتجات الوطنية إعانات مماثلة حتى تستطيع منافسة السلع التي تم إعانتها في الأسواق الخارجية.[2]

[1] رضا عبد السلام،**مرجع سابق**،ص 108.

[2] بلقلة براهيم، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر**-،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود ومالية،جامعة حسيبة بن بوعلي شلف،2008-2009،ص34.

- **الرسوم الجمركية**

هي عبارة عن ضريبة تفرض على السلع بمناسبة عبورها الحدود الوطنية للدولة، دخولا في حالة الواردات وخروجا في حالة الصادرات، والغالب هو أن تفرض الرسوم الجمركية على الواردات بينما تعفى الصادرات من كل الرسوم[1]، وللرسوم الجمركية أنواع عدة من حيث:

- **من حيث كيفية تقدير الرسم:** تميز الرسوم الجمركية وفق هذا المعيار على أساس كيفية تقدير الرسم، فإذا فرضت الرسوم على أساس نسبة مئوية من قيمة السلعة المستوردة فتسمى رسوما قيمية، أما إذا قدرت بمبلغ معين عن كل نوع من أنواع السلع على أساس العدد أو الوزن مثلا فتسمى رسوما نوعية، وبالطبع فإنه يمكن تحويل الرسوم النوعية إلى رسوم قيمية إذا ما عرفت القيمة الحقيقية للسلعة المستوردة[2]، وهناك ما يعرف أيضا بالرسوم أو الضرائب المركبة التي تجمع بين الضرائب النوعية والضرائب القيمية، حيث تفرض ضريبة عامة على قيمة السلعة مهما كانت نوعها، وفي الوقت نفسه تفرض ضريبة تراعي الاختلافات النوعية بين السلع[3].
- **من حيث الهدف من فرض الرسم:** إذا كان الهدف إيجاد مورد دخل للخزينة كانت الرسوم المالية، أما إذا كان الهدف حماية الأسواق الوطنية من المنافسة الأجنبية كانت الرسوم حمائية، وبهذا يتم التمييز بين الرسوم المالية والرسوم الحمائية.[4]
- **الرسوم الاسمية والرسوم الفعالة:** عندما تستخدم صناعة محلية منافسة للواردات مدخلات مستوردة خاضعة لمعدل تعريفة اسمي مختلف عن ذلك المفروض على السلعة النهائية، فإن معدل التعريفة

[1] محمود يونس، **اقتصاديات دولية** ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2007 ، ص 124.

[2] محمود يونس، **مرجع سابق**، ص 124.

[3] رضا عبد السلام،**مرجع سابق** ،ص 104.

[4] بلقلة براهيم،**مرجع سابق**،ص33.

الاسمي يختلف عن معدل الحماية الفعال الذي يقيس المعدل الفعلي للحماية الذي يقدمه فعلا معدل التعريفة الاسمي للصناعة المنافسة للواردات، ويقاس معدل الحماية الفعال بالصيغة الآتية:

$$f=t-ar/1-a$$

حيث أن f: معدل الحماية الفعال

t: معدل التعريفة الجمركية الاسمي على السلعة النهائية.

a:نسبة قيمة المدخل المستورد الى قيمة السلعة النهائية.

r: معدل التعريفة الجمركية الاسمي على المدخل المستورد.[1]

- **الضريبة الجمركية التفضيلية:**تفرض على دولة معينة أو مجموعة من الدول بهدف إعطائها مزايا تفضيلية .وهذا في إطار تكوين منطقة تجارة حرة.
- **الضريبة الجمركية الإضافية:** تلك النوع من الضرائب التي تطبق كرد فعل، لبعض الممارسات التجارية الضارة التي تتبعها الدول الأخرى في مواجهة تجارة تلك الدول الخارجية مع هذه الدول[2].
- **سياسة الإغراق:** هو احد الأساليب السعرية المستخدمة في فرض السياسات التجارية، وقد سبق تعريفه والتعرض لأنواعه خلال عرض حجج مؤيدي السياسة الحمائية، وتختلف أثاره على مستوى الدولة المصدرة والدولة المستورة:
- **آثاره على الدولة المصدرة:** يؤدي الإغراق المستمر إلى زيادة حجم الصادرات المتاحة، ويمكن من خلاله استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة بشكل كامل فيحقق البلد فوائد كبيرة في هذه الحالة، إذ أن المستهلك فيها لا يتضرر ما دام السعر لم يرتفع، إلا أنه يحرم من مزايا التوسع في الإنتاج الذي يترتب عليه تخفيض تكلفة إنتاج السلعة ولم يستفد من الانخفاض في أسعارها، غير أن المستهلك نفسه قد يتضرر إذا كانت السلعة المغرقة مادة أولية، أو وقود ستستعملها الدول المنافسة في إنتاج

[1] خضراوي حفيظة،**سياسة الاتحاد الأوروبي التجارية للسلع الزراعية وانعكاساتها على القطاع الزراعي الجزائري–دراسة حالة منتج القمح خلال الفترة(200–2014)**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة،2019/2018،ص04.

[2] حليس عبد القادر، **تطوير اداء القطاع الجمركي واثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة فرحات عباس–سطيف1 ،2017/2016 ، ص13.

سلعة أخرى، تكون تكلفة الإنتاج فيها أقل منها في الدولة المصدرة لتلك السلعة، ذلك ما حدث لألمانيا قبل الحرب الأخيرة، حيث كانت تبيع الصلب لهولندا بثمن أقل من الثمن المحلي، فأدى ذلك إلى نقص نفقات إنتاج السفن في هولندا عنه في ألمانيا، الأمر الذي ساعد على ازدهار تلك الصناعة في هولندا وتفوقها فيها على معظم دول أوروبا.

- **آثاره على الدولة المستوردة:** تتحقق استفادة المستهلكين فيها نتيجة لبيع السلعة فيها بأثمان مخفضة، وفي حالة كونها تتبع سياسة الحرية التجارية فإن هذا يحقق انتفاع أكبر للمستهلكين وإذا أرادت هذه الدولة حماية إنتاجها من الأثر الضار لهذه السياسة فإنها يمكن أن تؤدي إلى تحديد استيرادها منه أو فرض رسوم جمركية عالية على السلعة المستوردة، بحيث تتلافى في ذلك الخفض المتعمد في سعر السلعة في سوقها المحلية، وبالتالي تنتفي معها مثل هذه الآثار وتحدد منافستها للسلع المنتجة محليا.[1]
- **نظام الرقابة على الصرف الأجنبي:** يعتبر نظام الرقابة على الصرف وسيلة من وسائل الدولة في حرية التجارة، ونظام تحتكر الدولة بمقتضاه التعامل في الصرف الأجنبي بيعا وشراء وهي التي تحدد سعر العملة الوطنية في مواجهة العملات الأجنبية الأخرى دون مراعاة لاعتبارات الطلب والعرض، ويتطلب الأمر وفقا لهذا المعنى إيجاد هيئة أو سلطة مركزية داخل الدولة تقوم بالصرف الأجنبي، بحيث يعهد لهذه الجهة وحدها توزيع كافة الصرف الأجنبي وفقا لقواعد ونظم خاصة، واهم مايميز هذا النظام وجود احتكار رسمي للصرف الأجنبي وتتوقف درجة الرقابة على درجة هذا الاحتكار، ويأخذ بهذا النظام معظم دول العالم ماعدا الدول الرأسمالية المتطورة وبعض دول العالم الثالث وخاصة المصدرة للنفط منها، وتهدف الدول التي تأخذ بهذا النظام إلى تطبيق أهداف أهمها:

- منع تهريب رؤوس الأموال. – الحصول على موارد مالية للدولة.
- تحصين الاقتصاد القومي من أثار التقلبات الخارجية. – إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات

[1] خضراوي حفيظة، **مرجع سابق**، ص19.

- تنظيم الإشراف على التجارة الخارجية. - حماية الصناعة المحلية من المنافسة.[1]

ثانيا:الأساليب الكمية

وهي مختلف الإجراءات التي تؤثر في التجارة الخارجية على أساس كمي:

- **نظام الحصص:** هو نظام يتحدد بمقتضاه كمية السلع المسموح باستيرادها أو تصديرها، ويطبق هذا النظام بالدرجة الأولى على الواردات وان طبق أحيانا على الصادرات عندما تكون رغبة الدولة الإبقاء كميات كافية من المنتج لتغطية الاحتياجات المحلية، وذلك للحفاظ علة مستويات الأسعار[2]، فالحكومة قد تمنع استيراد سلعة معينة ثم تصدر نظاما ينظم استيرادها فتحدد حصة معينة أو تخصص مبالغ مالية معينة لاستيرادها خلال فترة معينة، وتفضل الدول إتباع هذا النظام على نظام الرسوم الجمركية لعدة أسباب تتمثل في عدم مرونة عرض الواردات، وعدم معرفة ظروف عرض وطلب السلع ،بالإضافة إلا أن هذا الأسلوب يعتبر أكثر مرونة في حماية الصناعات الوطنية لإمكان الأخذ به في حدود الاتفاقيات التجارية التي ترتبط بها الدول، كما تبدو أهمية ذلك بوجه خاص في حالات التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية، وقد أثار هذا النظام مشاكل عدة أهمها كيفية توزيع الحصص بين مختلف الدول ثم كيفية توزيعها بين الوطنيين[3]، ولهذا النظام طريقتان:

- **الحصص الإجمالية:** يقوم هذا النظام على تحديد حد أقصى لما يمكن استيراده من الخارج خلال فترة معينة دون تخصيص دولة معينة.
- **الحصة الموزعة على الدول:** بموجب هذا النظام تقوم الدولة المستوردة بتحديد الحجم الكلي أو القيمة الإجمالية المسموح باستيرادها من الخارج، وتقوم بتوزيع هذه الحصة بين مختلف الدول أو

[1] آيات الله مولحسان ،**مرجع سابق**،ص 30،ص31.

[2] رضا عبد السلام، **مرجع سابق**، ص111.

[3] بلقلة براهيم، **مرجع سابق**، ص 35.

المناطق المصدرة للسلعة، ويراعى في هذا التوزيع طبيعة كل من علاقات الدولة مع الخارج واتفاقاتها الدولية المحددة لحجم التبادل التجاري.[1]

- **تراخيص الاستيراد:** نظام تراخيص الاستيراد هو نظام لا يسمح باستيراد سلعة من الخارج إلا بعد الحصول على ترخيص أو إذن من الجهة الإدارية المختصة، قد يكون الهدف من هذا النظام هو تقييد الواردات من سلعة معينة أو استيراد حصة محددة ولكن لا توجد رغبة في الإعلان عن حجم تلك الحصة، فيتم اللجوء إلى منح تراخيص محددة من قبل الإدارة[2]، ويعتبر هذا النظام احد وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية، وتلجا الدول لهذه الأداة الحمائية في الحالات التي يتأزم فيها ميزان المدفوعات ويصبح في حالة عجز مستمر نتيجة الندرة في العملات الأجنبية.[3]

ثالثا: الأساليب التنظيمية

وتخص كل من المعاهدات التجارية، والاتفاقيات التجارية والاتحادات الجمركية، والإجراءات الخاصة بالحماية الإدارية، والمناطق الحرة، التي تعقد بين دولتين أو أكثر وتنظم هذه الأساليب العلاقات التجارية المقامة بين الدول والتي تدخل في نطاق المبادلات.

1. المعاهدات والاتفاقات التجارية:

المعاهدة التجارية اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل بجانب المسائل التجارية والاقتصادية أمور ذات طابع سياسي أو إداري، وعادة ما تتضمن أحكام المعاهدات التجارية النص على مبدأ المساواة في المعاملة، وأحيانا تتضمن مبدأ المعاملة بالمثل، على أن أهم ما تتضمنه من مبادئ وأكثرها شهرة هو مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وبمقتضاه تتعهد الدولة بأن تمنح الأخرى المزايا الممنوحة منها لمنتجات أو مواطني أي دولة ثالثة وعلى ذلك

[1] نور الهدى بلحاج، **مرجع سابق**، ص33

[2] رضا عبد السلام، **مرجع سابق**، ص 113

[3] ايات الله مولحسان، **مرجع سابق**، ص33.

تكون معاملة الدولة المتمتعة بهذا النص معادلة لأفضل معاملة قائمة تتمتع بها أية دولة أخرى، ويمكن التمييز بين الاتفاق التجاري والمعاهدة في جوانب مختلفة، فمن حيث المدة، فالاتفاق يكون أقصر من المعاهدة، ويتضمن تفصيلا أوسع من المعاهدة التي تتناول مبادئ عامة في الغالب، كما أنه قد يعقد بناء على معاهدة، دون أن يشترط ذلك دائما، كما أنه يعقد بواسطة وزارة الاقتصاد أو التجارة، في حين أن المعاهدة تعقد عادة بواسطة وزارة الخارجية.

2. اتفاقات الدفع

ينتشر أسلوب اتفاقات الدفع بين الدول الآخذة بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية، وهو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية و غيرها وفقا للأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان، وجوهر هذا الاتفاق هو أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في حساب مقاصة لمدفوعات ومتحصلات كل منهما مع الأخرى، ويحدد اتفاق الدفع العملة التي تتم على أساسها العمليات، وسعر الصرف الذي تجري التسوية وفقا له فضلا عن أنواع المعاملات التي يسمح بتحويلها عن طريق ومدة سريانه وطريقة تجديده أو تعديل بعض نصوصه.

وعادة ما يعالج كل من موضوع الاتفاقيات التجارية واتفاقيات الدفع في موضوع واحد يطلق عليه اسم اتفاقيات التجارة والدفع للارتباط الوثيق بين الموضوعين، والذي يعتبر وسيلة من وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الدولية، ويعزى اللجوء إليها إلى ضمان تعادل الحقوق والالتزامات الناتجة عن تعامل البلد مع البلدان الأخرى، بقصد حل مشكلة ندرة المدفوعات الدولية، لذلك فإن هذه الاتفاقات لا تسري على المعاملات الرأسمالية، بل تسري على المعاملات الجارية فقط، والمتمثلة في حركة صادرات السلع وارداتها، ومن أهم النتائج المترتبة عن اعتماد بلد ما بدرجة كبيرة على اتفاقات التجارة والدفع في تعامله مع الخارج، هو تجزئة ميزان المدفوعات، حيث يقضي هذا النوع من الاتفاقات بموازنة المدفوعات في كل حالة على حدى، بعد انتهاء أجل الاتفاق بمدة

معينة، حيث يصعب الحديث عن ميزان المدفوعات في هذه الحالات لاستحالة استخدام الرصيد الموجب مع بلد، لتسوية الرصيد السالب مع بلد آخر.

3. الحماية الإدارية

تعتبر الحماية الإدارية أداة من أدوات السياسة التجارية المنظمة للتجارة الخارجية، حيث يكون تأثيرها في بعض الأحيان أكبر من إجراءات الحماية الصريحة وذلك عن طريق الموقف الذي يمكن أن تتخذه السلطات الإدارية من خلال الهامش أو الفراغ الذي قد تتركه النصوص التشريعية، أن تعرقل النشاط التجاري مع الخارج إن أرادت ذلك، أو أن تضاعف من شدة التدابير المتعلقة بالحماية وذلك في الحالات التالية:

- التشدد في تطبيق التعريفة الجمركية، حيث يمكن للدولة أن تستفيد من البنود المتداخلة في التعريفة، فتحسب البند بشيء من الحنكة على ما تشاء من السلع المستوردة، ومن ثم يكون أسلوب تطبيق أداة الحماية أكثر فعالية أحيانا من الأداة نفسها.
- التشدد في تقدير قيمة الواردات، حيث يمكن الاعتماد على أساس أسعار التجزئة في تقدير قيمة الواردات، أو أن تضيف لها الضرائب غير المباشرة السائدة في السوق الداخلية.
- التشدد في تطبيق الشروط الصحية، أو المبالغة في تقدير نفقات النقل كوسيلة لزيادة التكاليف، قصد رفع أسعار الواردات، ومن ثم إضعاف القدرة التنافسية للسلع المستوردة.
- التشدد في تضييق على المندوبين التجاريين الأجانب، من خلال تحديد مدة إقامتهم، أو من خلال فرض رسوم جمركية مرتفعة على ما يحملونه من عينات للعرض، هذا فضلا عن فرض الرقابة على الصرف، هذا وقد يصل الأمر إلى مقاطعة المنتجات الأجنبية بقصد تشجيع أو حماية الصناعات الوطنية.

ومن أمثلة الإجراءات الإدارية كأحد العوائق غير الجمركية وهو أن رخص استيراد الجلود إلى اليابان تصدر في يوم واحد من السنة فقط، وهذا يعكس آلية بارعة في تقييد الواردات من الجلود.

4. قواعد المنشأ

تعتبر متطلبات المكون المحلي أحد أشكال التحكم التجاري التي تستخدم على نطاق واسع، وتحدد متطلبات المكون المحلي نسبة معينة من ثمن المنتج النهائي، فعلى سبيل المثال لكي يبيع سيارات أو سلعا رأسمالية أخرى في أسواق البرازيل والأرجنتين والمكسيك وكوريا الجنوبية، فإن على المصنع الأجنبي أن يقوم بعمليات تجميع محلية تضمن حدا أدنى من قيمة المنتج النهائي مصنعا محليا، ويعتبر هذا النوع من السياسات التجارية محاولة لإبقاء جزء من القيمة المضافة للسلعة وبعض مبيعات أجزاء الإنتاج في يد الموردين المحليين.

5. معايير الصحة و البيئة والسلامة

فيما يتعلق بالسياسات المحلية التي تؤثر على التجارة مثل المعايير الصحية والبيئية ومعايير السلامة التي تطبق بواسطة الحكومة على كل المنتجات المحلية والأجنبية، وبالطبع تسعى معظم الحكومات في العالم إلى حماية مواطنيها من استهلاك السلع الملوثة والناقلة للأمراض، ولكن يدعي بعض الإقتصاديون أن هذه القيود مبالغ فيها وتحتوي على عنصر حمائي، ومن الأمثلة على هذه القيود الأوربية المفروضة على استيراد اللحوم الأمريكية التي تحتوي على إضافات هرمونية ومن الممكن أن تسبب بعض الأمراض الخطيرة التي تهدد حياة الإنسان، وكذلك فإن بعض البلدان تفرض قيودا على استيراد السيارات التي تستخدم الديزل في تشغيلها لأنها تلوث البيئة المحيطة، وكذلك تشترط الحكومات على المنتجين (المنتجات المحلية والأجنبية) أن يلتزموا بمتطلبات معينة للتغليف والتعريف بالمنتج النهائي [1].

6. التكتلات الاقتصادية: هناك العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم تتفاوت في درجة تكاملها، كما تختلف في حجمها ودرجة تأثيرها على التجارة العالمية، منها: تكتل السوق الأوربية المشتركة والتي بدأت

[1] خضراوي حفيظة، **مرجع سابق**، ص40، ص43.

بتكتل ست دول أوروبية ارتفعت إلى(15) دولة ثم إلى (25) دولة وتدرجت من سوق أوروبية مشتركة إلى اتحاد أوروبي ثم توحيد العملة اليورو، تكتل دول المنطقة الأسيوية (تكتل الآسيان) ،(منطقة التجارة الحرة لدول الأمريكيتين (AFTAK)، اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة(NAFTA)،منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD/OCDE ،منطقة التجارة العربية الحرة (2010).[1]

والتكتل الاقتصادي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء، ويعبر عن مستوى معين من مستويات التكامل الاقتصادي وهو يمثل أيضا صورة من صور هذا التكامل، ومن هذه الصور:

- منطقة التجارة الحرة: وفيها يتم إلغاء كافة القيود الجمركية والإدارية على حركة السلع والخدمات، فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة، مع احتفاظ كل دولة عضو بتعريفاتها الجمركية مع باقي دول العالم.
- الاتحاد الجمركي: وهو صورة من صور التكامل، تصبح حركة السلع فيما بين الدول الاعضاء في الاتحاد متحررة من اية قيود جمركية او ادارية، وتقوم هذه الدول بتطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه باقي دول العالم، وهو مايعرف بالجدار الجمركي.
- السوق المشتركة: هي درجة اعلى في سلم التكامل مقارنة مع منطقة التجارة الحرة او الاتحاد الجمركي، حيث بالاضافة الى حرية تنقل السلع والخدمات وانشاء الجدار الجمركي، يتم الغاء القيود علة انتقال عناصر الانتاج، كالعمل وراس المال والتكنولوجيا بين الدول الاعضاء في السوق ، وعلى ذلك تشكل الدول الأعضاء سوقا موحدة يتم في إطارها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال في حرية تامة.

[1] بن نذير نصر الدين، فائزة بعيليش، **تداعيات العولمة ودورها في المدن الذكية**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 18، المجلد 01، 2018، ص118.

- الاتحاد الاقتصادي: وهذه المرحلة هي مرحلة لاحقة للمرحلة السابقة، أي أنها تعلو مرحلة السوق المشتركة، ويضاف فيها زيادة على حرية انتقال حركة السلع والخدمات، وحرية انتقال عناصر الإنتاج، والتعريفة الجمركية الموحدة، الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وكذلك السياسات الاجتماعية والضريبية وإعانات البطالة والفقر وما إلى ذلك.
- الاندماج الاقتصادي: وهي المرحلة الأخيرة التي يمكن إن يصل إليها أي مشروع للتكامل الاقتصادي، بالإضافة إلى ما تم ذكره في المراحل السابقة، فإنها تتضمن كذلك توحيد السياسات الاقتصادية كافة، وإيجاد سلطة إقليمية عليا، وعملة موحدة تجري في التداول عبر بلدان المنطقة المتكاملة، وجهاز إداري موحد لتنفيذ هذه السياسات، وتقليص نفوذ السلطة التنفيذية لكل دولة وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية.[1]

المبحث الرابع: الاتفاقيات والمنظمات التجارية الدولية وأثرها على التجارة الدولية

ظهرت الحاجة إلى إبرام اتفاقيات تجارية بين الشركاء التجاريين لتعزيز التبادل التجاري، تدفقات الاستثمار وتنقل الأشخاص، وقد مرت هذه الاتفاقيات بمراحل تطور مختلفة إذ اقتصرت في مرحلة الخمسينات والستينات على تجارة السلع، ثم شملت بعد ذلك تجارة الخدمات والاستثمارات والملكية الفكرية في المرحلة الحالية، ويندرج أيضا في مفهوم التجارة الدولية فئة اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني والثقافي والعلمي التي تبرمها الدول فيما بينها من أجل تسهيل عملية التبادل التجاري، من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هذه الاتفاقية هي تشجيع الشركات والأشخاص الطبيعيين بين الدول التي يتم إبرام الاتفاقية معها للبحث عن إقامة مشاريع في مجالات التعاون المحددة في الاتفاقية، التي تشرف على تنفيذها وتحقيق أهدافها لجنة وزارية مشتركة تشكل بين الحكومتين و تجتمع حسب الحاجة.

[1] نور الهدى بلحاج، **اثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية –دراسة حالة الجزائر–2000–2009**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي،جامعة محمد خيضر بسكر،2014/2013، ص34، ص35.

المطلب الأول: النظام التجاري والمؤسسات الدولية

نستعرض فيه العوامل المختلفة من قوانين وأنظمة، ومختلف الجهات الفاعلة المهيمنة في تطوير التجارة الدولية.

أولا: النظام التجاري الدولي

النظام التجاري الدولي هو مجموعة القوانين والاتفاقيات التي تحكم العلاقات التجارية بين الدول المختلفة من تبادل تجاري للسلع والخدمات وانتقالات لعوامل الإنتاج من عمل ورأسمال.

وهو أيضا سلسة المبادئ والمعايير التي تشكل أساس توافق الأداء الدولي فيما يتعلق بدور الحكومات في تسيير التجارة الدولية، وبالحقوق والالتزامات التعاقدية فيما يتعلق باستخدام الأدوات المختلفة المنظمة للتجارة، والاتفاقيات والمؤسسات الدولية التي تنظم تنفيذ السياسات التجارية.[1]

مزايا وجود النظام التجاري العالمي:

- يدعم النظام السلام ويعززه.
- يؤدي ارساء الاسس والقواعد الى جعل الحياة ايسر للجميع ويحقق الرفاهية الاقتصادية.
- تخفيض انفاق القطاع العائلي.
- تقديم الخيارات امام المستهلكين وامام مستخدمي عوامل الانتاج.
- زيادة الناتج القومي وزيادة الدخل الفردي.
- يحمي نظام التجارة الحرة الحكومات من وجود التحزب والتجمعات.
- يساعد نظام التجارة الحرة على وجود حكومات قوية.

ومن الانتقادات الموجهة تجاه هذا النظام:

[1] عامر عبد اللطيف، **أثار سياسات تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية دراسة حالة:آثار التحرير التجاري على ظاهرة الفقر في المغرب العربي**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف،2011/2010 ، ص20 ، ص21.

- التدخل في الشؤون الاقتصادية للبلاد حتى تملى السياسات على الحكومات.
- ان منظمة التجارة العالمية تعمل على تحرير التجارة ايما كان المقابل بغض النظر عن التكلفة الاجتماعية او الآثار الجانبية وبخاصة على الفقراء.
- تغليب المصالح التجارية على التنمية الحقيقية ومقتضيات البيئة النظيفة وبالتالي على الصحة والأمان.
- ان المنظمة تقضي على فرص التوظيف وتزيد من حدة الفقر.
- ان منظمة التجارة العالمية هي اداة في يد التحيزات والتجمعات والدول القوية.[1]

ثانيا: المؤسسات الدولية

1. صندوق النقد الدولي:

صندوق النقد الدولي أنشئ من قبل ممثلي 44 دولة في عام 1944 قبل نهاية الحرب العالمية الثانية في بريتون وودز[2]، فهو تكتل دولي لمجموعة من الدول تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها، وقد أصبح من الضروري على الدول النامية التعامل مع الهيئات المالية الدولية خاصة بعد ظهور مصطلح العولمة أو الانفتاح على العالم كمحاولة من هذه الدول النهوض باقتصادها وتحقيق نمو، حيث أن هذه المنظمات الدولية ولعل أبرزها صندوق النقد الدولي قدمت سياسات و إصلاحات و برامج حتمية على الدول النامية منها ما هو ايجابي و منها ما هو سلبي يهدف فقط إلى إبقاء الهيمنة و السيطرة و التبعية لهذه المنظمات الدولية.

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **العولمة والتجارة الدولية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009 ،ص 150 ،ص151.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، **مرجع سابق**، ص463.

حيث يسعى صندوق النقد لتحقيق هدفه الرئيسي للحفاظ على النظام النقدي العالمي، عبر عدد من الخطوات ويقدم المشورة اقتصاديا كما أنه يديرها أيضا، ويقوم بتقديم المشورة بشان السياسات و الإشراف العملي، إلى جانب الإقراض المالي لمساعدة البلدان المتعثرة اقتصاديا، ومن أهم نشاطاته تقديم المساعدة الفنية والتدريب.[1]

- **اثر سياسة الصندوق على التجارة الدولية:**

يعتمد صندوق النقد الدولي في تدخلاته لمساعدة الدول على إعادة التوازن لميزان مدفوعاتها وإرجاع الاستقرار لأسعار صرفها، على ثلاث سياسات تتمثل في (سياسة التكييف، سياسة الرقابة على أسعار الصرف، سياسة التسهيلات المقدمة من طرف الصندوق).

وحتى يتسنى للدولة استخدام موارد الصندوق، فإنه ينبغي التأكد من حسن استخدام هذه الموارد بالشكل الذي يقضي على أسباب الخلل، وحتى يتأكد من إمكانية استعادة هذه الأموال، يعد الصندوق برامج مختلفة تحتوي على:

- تشخيص أسباب وطبيعة الخلل الموجود في ميزان المدفوعات.
- تحديد أهداف الإدارة الاقتصادية التي تسعى إلى علاج هذا الخلل من خلال برنامج زمني محدد.
- تحديد السياسات المالية والنقدية المختلفة التي تصحب تنفيذ البرنامج.

وفي سنة 1980 واستجابة للظروف والتحولات الاقتصادية في الدول النامية استحدث الصندوق برامج التعديل الهيكلي والتي تشمل مزيج من السياسات التي يمكن تلخيص أهدافها النهائية في:

- الانفتاح على السوق العالمية بتحرير التجارة الخارجية. - تخفيض وإعادة هيكلة وترشيد النفقات.
- تحرير الأسعار ورفع القيود الداخلية على التجارة وتشجيع الاستثمار الخاص.

ويستعمل من أجل تحقيق وبلوغ هذه الأهداف وسائل السياسة الاقتصادية التالية:

[1] علالي مختار ، **مرجع سابق**، ص 198.

- تخفيض قيمة العملة. – رفع الدعم عن الأسعار.
- ضبط الميزانية بتطوير نظام الجباية. – الحد من المستوى الحقيقي للأجور.
- رفع القيود الإدارية والكمية على الواردات وإدخال التعريفات الجمركية.

تهدف السياسة الخارجية المتضمنة في برامج التصحيح الهيكلي، إلى تخفيض درجة الحماية وتنمية قطاع الصادرات، في حين تفرض ضرورة تحرير الواردات نفسها بنفسها لتموين القطاعات الاقتصادية بالسلع الوسيطة والتجهيزات الضرورية غير المتوفرة في السوق المحلية، وهكذا يتضح دور الصندوق في تشجيع تحرير التجارة الدولية وهذا باقتراحه على الدول الأعضاء تحرير تجارتها الخارجية، واغتنام مزاياها النسبية وتحسين فعالية جهازها الإنتاجي وتشجيع التصدير، وتحرير الصرف الأجنبي وإعطاء العملة الوطنية قيمتها الحقيقية وكذا حثه على ترشيد نظام التعريفة الجمركية وتخفيض القيود الكمية وتبسيط إجراءات الدفع الخارجي.[1]

2. البنك الدولي:

أسس البنك الدولي، في العام 1956 ،بدعم مالي هام من مؤسسة فورد وروكفلر، "معهد التنمية الاقتصادية" الذي يعطي دورات إعداد من ستة أشهر للمندوبين الرسميين للبلدان الأعضاء فيه.

ويعد البنك الدولي أساسا أداة لتنفيذ أجندة السياسات الاقتصادية لمجموعة الدول السبع الكبرى، ومن هنا فإن دوره يتجاوز مجرد دور البنك العادي أو مؤسسات التنمية، فهو في الواقع مهندس السياسات الاقتصادية، ومعبر للمؤسسات عبر الوطنية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، وله دور محوري في تحديد الاستثمارات والتنمية المؤسسية والسياسات العامة في الدول النامية، ومن خلال القروض والضمانات، والأهم من ذلك من خلال التوجيهات الخاصة بالسياسات الاقتصادية الكلية، ويعد البنك الدولي أكثر مؤسسات التنمية نفوذا في العالم، وتتطلب البرامج التي يضعها البنك للإصلاح الهيكلي تخفيض إنفاق الدولة، وحل بعض أجهزتها،

[1] عامر عبد اللطيف، **مرجع سابق** ، ص24 ، ص25.

وتخفيض قيمة العملة، وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إفقار الملايين من الأفراد، وتؤثر السياسة الاقتصادية للبنك وقروضه المقدمة للإصلاح القطاعي تأثيرا كبيرا على مضمون التشريعات في الدول المقترضة،ويمكن القول بأن تأثير البنك الدولي على الموازنات والعمليات الحكومية يفوق تأثير الأجهزة التشريعية، وفي نفس الوقت فإن معظم قروض البنك واستراتيجياته لتقديم المعونات للدول توضع وتتقرر بدون مشاركة المواطنين في الدول المقترضة وإطلاعهم عليها[1].

- **المؤسسات التابعة للبنك الدولي:**

مجموعة البنك الدولية هي احد اكبر مصادر التمويل والمعرفة في العالم بالنسبة للبلدان النامية، وهي تتألف من خمس مؤسسات يجمعها التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك، وتشجيع النمو والتنمية المستدامين.[2]

- **البنك الدولي للإنشاء والتعمير:** أنشئ في 1944 بعد الحرب العالمية الثانية وهو مؤسسة عالمية تعاونية للتنمية تملكها البلدان الأعضاء البالغ عددها 189 بلدا، ويساند رسالة مجموعة البنك الدولي من خلال تقديم قروض وضمانات ومنتجات إدارة مخاطر وخدمات استشارية للبلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.
- **المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار:** يقدم تسهيلات دولية للتوفيق والتحكيم في منازعات الاستثمار.[3]
- **هيئة التنمية الدولية:** تسمى ايضا الوكالة الدولية للتنمية أنشئت عام 1960 بهدف منح الدول الأكثر فقرا قروضا بشروط أكثر يسرا من شروط البنك الدولي للنشاء والتعمير وتستخدم الدول الفقيرة جدا هذه القروض في تنمية مشاريع البنية الاساسية والطاقة وذلك من اجل تحسين الاداء الاقتصادي وتستمد هذه الهيئة

[1] كاي تريكل، الوحدة رقم 27 البنك الدولي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دائرة الحقوق سياسة البنك الدولي فيما يتعلق بالكشف عن المعلومات (البنك الدولي يناير/آانون الثاني 1994) والسياسة التنفيذية 50.17 :الكشف عن المعلومات المتعلقة بعمليات البنك (البنك الدولي، 1993، ص521. http://hrlibrary.umn.edu/arab/M27.pdf 2022/03/31 15:14

[2] الموقع الرسمي للبنك الدولي، https://www.albankaldawli.org/ar/about/history/the-world-bank-group-and-the-imf 2022/03/31 17:59

[3] التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2021، **من براثن الأزمة إلى تعاف اخضر وقادر على الصمود وشامل للجميع**، البنك الدولي، ص14.

مواردها التالية من تحويلات صافي أرباح البنك الدولي والمساهمات التي تقدمها بعض الدول الأعضاء من الدول الغنية وما يكتتب به أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة من عملات قابلة للتحويل كراس مال.

- **مؤسسة التمويل الدولية:** أنشئت عام 1956 وذلك للقيام بمهمة التنمية الاقتصادية في البلدان الفقيرة النامية وخاصة في القطاع الخاص ويشترط أن يكون العضو في مؤسسة التمويل الدولية عضوا في البنك الدولي وتقدم هذه المؤسسة تمويل للمشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة منها على أن تكون هذه المشاريع ذات ربحية خاصة.
- **الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار:** بصفة عامة تشجع هذه الوكالة الاستثمار الأجنبي في المجالات الاستثمارية المختلفة وخاصة الاستثمار الخاص وذلك عن طريق إزالة أو تقليل العوائق غير التجارية التي تعوق الاستثمارات الدولية وتقدم هذه الوكالة ضمانات للمستثمرين الأجانب ضد المخاطر السياسية والاضطرابات والتأمينات.[1]

– اثر تدخل مجموعة البنك الدولي في تحرير التجارة الدولية وتدفقها وتسيير الاستثمار الأجنبي:

من خلال معطيات الشكل 07 لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، على نطاق العالم وحسب مجموعة الاقتصادات، 2007–2020 (بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية) بالفصل الأول، قد اتضح لنا أنه رغم كل الجهود المبذولة من طرف مؤسسات البنك الدولي من أجل زيادة نصيب الدول النامية من التبادلات التجارية والاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن اتجاه الاستثمار الأجنبي الذي عرف سيطرة الدول المتقدمة على الحصة الكبيرة من إجمالي التدفقات خلال الفترة (2007–2020)، والسبب يمكن أن يعود لطبيعة المناخ الاستثماري و السياسات المبرمجة للدول النامية التي لا تحفز مختلف الاستثمارات الأجنبية، لذلك فعلى مؤسسات مجموعة البنك العالمي المكلفة بالاستثمار الأجنبي، أن تكثف من جهودها قصد تحضير مناخ ملائم ومحفز للاستثمار الأجنبي في الدول النامية وحسب التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2021، فان المجموعة بذلت قصارى

[1] علي عبد الفتاح ابو شرار، **مرجع سابق**،ص 481.

جهدها لمساعدة البلدان على مكافحة التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية خلال الجائحة، فقد ارتبطت مجموعة البنك بتقديم أكثر من 157 مليار دولار لمساعدة البلدان على التصدي لحالة الطوارئ الصحية، وحماية الفئات الفقيرة والأكثر احتياجا وتدعيم الأعمال، وإيجاد فرص العمل، وتعزيز النمو، وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية.

فقد سجلت مؤسسة التمويل الدولية أداء ماليا قويا، حيث بلغت قروضها مستوى قياسيا قدره 31.5 مليار دولار، منها 23.3 مليار دولار من التمويل طويل الأجل، و8.2 مليارات دولار من التمويل قصير الأجل، كما توسعت المؤسسة في تقديم الموارد التمويلية قصيرة الأجل وحافظت على تدفق التجارة، ونظرا للتأثير البالغ لجائحة كورونا على مؤسسات الأعمال الخاصة في مختلف بلدان الأسواق الصاعدة قدمت المؤسسة مساندة حيوية من خلال توفير السيولة وتمويل التجارة مما أتاح للشركات مواصلة عملها والحفاظ على الوظائف وهيا المجال أمام مشاركة القطاع الخاص طويلة الأجل بمجرد انحسار آثار الجائحة. وتم العمل على تسريع وتيرة تنفيذ إستراتيجية المؤسسة الجديدة (IFC 3.0) لإعداد المزيد من المشروعات المتاحة للاستثمار حيثما تشتد الحاجة إليها، لاسيما في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، وإعداد مجموعة من الاستثمارات الجاهزة لتنفيذ في عالم مابعد الجائحة وأصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمانات بقيمة 5.2 مليارات دولار لمساعدة البلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية، وواصلت الوكالة إحراز تقدم في مجالات أعمالها الإستراتيجية ذات الأولوية ، حيث خصصت 85 %من مشروعاتها في السنة المالية 2021 لأنشطة التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه.[1]

إن دور البنك العالمي في تحرير التجارة الدولية حتى وإن لم يبدو واضحا فإنه لا يمكن إنكاره، فمن خلال عمل البنك على محاربة الاختلالات التي تعانيها اقتصاديات الدول، ومن خلال مده الدول النامية بالموارد المالية لمساعدتها على تجاوز أزمتها وتحقيق تنميتها يكون البنك مساهم وبطريقة غير مباشرة في التأثير على التجارة

[1] التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2021، ص10.

الدولية، تهدف إستراتيجية البنك الدولي المعنية بالتجارة إلى تعزيز نظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد التي تراعي الانفتاح والشفافية، والمساند لتحقيق التنمية وزيادة القدرة على صياغة الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان، ومساندة إصلاحات التجارة والمنافسة من خلال زيادة فعالية المعونة من أجل التجارة، وقد قام البنك الدولي في السنوات الأخيرة بتوسيع نطاق أنشطته المتعلقة بالتجارة، والتي تتضمن العمليات القطرية، وإجراء البحوث والدراسات، والأعمال التحليلية، والدعوة المنهجية إلى تعزيز النظام التجاري وتقديم التدريب وبناء القدرات[1]، ومن الإستراتيجيات الرئيسية في هذه الأجندة ما يلي:

- تسهيل التجارة والخدمات اللوجستية وإدارة الحدود: مساعدة البلدان على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية من خلال إصلاحات واستثمارات مُوجَّهة.
- الاتفاقيات التجارية: تقديم المشورة إلى البلدان بشأن تفاصيلها الفنية، ومساندة تنفيذ التعهدات والالتزامات التي تتضمَّنها هذه الاتفاقيات.
- التأكيد على ضرورة وضع التجارة والتنافسية في صميم استراتيجيات التنمية الوطنية.
- المعونة من أجل التجارة: بين المؤسسات متعددة الأطراف، تعد مجموعة البنك الدولي أكبر مُقدِّم "للمعونة من أجل التجارة"، وهي مبادرة متعددة الأطراف لمساعدة البلدان النامية لاسيما منخفضة الدخل منها على حفز النمو عن طريق الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- الأسواق وسياسات المنافسة: تشجيع النمو والرخاء المشترك عن طريق فتح الأسواق وإصلاحها.

ولمواصلة تعزيز التجارة العالمية، يعمل البنك الدولي مع الحكومات لمعالجة العقبات في طريق التجارة من خلال تصميم وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعظيم التنافسية وزيادة الترابط وتسهيل التجارة. وتمشياً مع هدفي

[1] عامر عبد اللطيف، **مرجع سابق** ، ص26.

إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، تساعد مجموعة البنك الدولي البلدان المتعاملة معها على تحسين قدرتها على الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة وزيادة مشاركتها في الاقتصاد العالمي.[1]

3. الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد

الأونكتاد هيئة حكومية دولية دائمة أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1964، ويقع مقرنا الرئيسي في جنيف، سويسرا[2]، وهدف أنشطة الأونكتاد هو مساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز مشاركتها في الاقتصاد العالمي، لا سيما في التجارة والتمويل والاستثمار على الصعيد الدولي، ولبلوغ هذا الهدف، تلتمس أنشطة الأونكتاد ما يلي:

- تدعيم القدرات البشرية والمؤسسية للبلدان النامية من أجل تعزيز سياساتها الإنمائية وإيجاد بيئة مؤسسية تفضي إلى التنمية المستدامة.
- مساعدة البلدان النامية على فهم مشاكلها الاقتصادية فهما أفضل وإيجاد حلول مكيفة.
- تمكين البلدان النامية من أن تصبح أطرافا فعلية في المفاوضات في ميادين التجارة والتمويل والاستثمار على الصعيد الدولي، إضافة إلى مساعدتها على تنفيذ نتائج تلك المفاوضات.

ويتعلق نشاط تنمية القدرات الذي يقوم به الأونكتاد بتعزيز قدرات البلدان النامية الداخلية على وضع سياسات يجري تطويرها محليا وتنفيذها وتقييمها من أجل تحقيق ما يلي :

- تنمية قطاعها الإنتاجي المحلي وتنويعه.
- وضع السياسات التجارية والاستثمارية والاستراتيجيات التفاوضية وتنفيذها.
- تطوير خدمات دعم التجارة في إطار أهدافها الإنمائية ومراعاة البيئة الاقتصادية الدولية المتغيرة.[3]

[1] الموقع الرسمي للبنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ar/results/2018/04/03/stronger-open-trade-policies-enables-economic-growth-for-all 2022/03/31 18:42

[2] منصة الاونكتاد مينا اونلاين https://unctadmena.org/about/?lang=ar 2022/03/31 01: 19

[3] دليل إلى أنشطة الاونكتاد في مجال التعاون التقني ، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف 2006 ، ص01.

وتعتبر منظمة التجارة العالمية شريك مهم للأونكتاد، وقد وقعا مذكرة تفاهم بينهما في عام 2003، وتشمل مجالات التعاون مع منظمة التجارة العالمية دورات في الدبلوماسية التجارية والتدريب على تسوية النزاعات ومساعدة البلدان على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وكذا أنشطة مشتركة بشأن قضايا من قبيل تيسير التجارة والمنافسة والاستثمار، كما يعمل الأونكتاد بشكل وثيق مع صندوق النقد الدولي في مجال إدارة الدين وإصلاح الجمارك والمعلومات التجارية وإدارة المخاطر والنقل والاستثمار.[1]

المطلب الثاني: الجات GATT ومنظمة التجارة الدولية OMC

استخدمت الحكومات الاتفاقية العامة والمنظمة بهدف وضع القواعد التي تقوم عليها التجارة الدولية بينها، ومن خلال هذا المطلب نحاول إلقاء نظرة على كل منهما لمعرفة مساهماتهما لتيسير التجارة.

أولا: الجات GATT

أشار البنك الدولي إلى أنه من المحتمل إذا فشلت جولة أوروغواي، فسيكون هناك "تسارع في الاتجاهات نحو الحمائية، والتمييز، والصفقات الثنائية، والترتيبات الإقليمية، و" ترتيبات التسويق المنظمة "الشبيهة بالكارتل، " وشبّهت هذه الأحداث المحتملة بالسياسات العالمية الكارثية في الثلاثينيات التي أدت إلى الكساد العالمي، لذا فانه تم الإشارة عام 1985 إلى انه وجب وجود نظام تجاري قوي متعدد الأطراف يخدم المصالح الفضلى للولايات المتحدة التي كانت ولا تزال أكبر دولة مصدرة ومستوردة في العالم، ولأن التجارة أصبحت أكثر أهمية بالنسبة للاقتصاد الأمريكي (حيث شكلت حوالي 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1993)، فتنشيط اتفاقية الجات كان ضروريا لتعزيز النمو الاقتصادي، وقد دعمت المجموعات الاستشارية اتفاقية الجات بشكل عام التي تم إعدادها لتحليل اتفاق 15 ديسمبر 1993، وذكرت المجموعات أن الاتفاقية ستعزز بشكل كبير

[1] دليل إلى أنشطة الاونكتاد في مجال التعاون التقني ، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف 2006 ، ص09.

وتحسن نظام الجات، كما شعروا أن تنفيذ الاتفاقية سوف يوسع التجارة والاستثمار الدوليين ويخلق بيئة أعمال عالمية أكثر تنظيما وقابلية للتنبؤ.[1]

تم الاتفاق على اتفاقية الجات (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة) في 30 أكتوبر 1947 ودخلت حيز التنفيذ في 1 يناير 1948 في 23 طرفًا متعاقدا[2]، على مر السنين تم تعديلها مرارا، ولكن أول إصلاح رئيسي كان نتيجة جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية 1986-1994[3]، وتم التوقيع على النص النهائي في مارس 1994 في مراكش (المغرب)[4]،ومن التعديلات والجولات التي مرت عليها الجات وصولا لمنظمة التجارة الدولية:

الجدول 06: جولات الجات GATT

جولات الجات	أحداث الجولات
ولادة الجات 1947:	في 30 أكتوبر 1947، تم التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) من قبل 23 دولة (12 دولة متقدمة و 11 دولة نامية) بقصر الأمم في جنيف، تضمنت الاتفاقية امتيازات جمركية تم الاتفاق عليها خلال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الأولى ومجموعة من القواعد المصممة لحماية هذه الامتيازات من خلال الإجراءات التجارية التقييدية، وخلال الفترة(1946-1947)، عملت اللجنة على مشروع الاتفاقية، وقد أجرى أعضاء اللجنة مفاوضات خفض التعريفات فيما بينهم قبل منظمة التجارة الدولية، نتج عن هذه المفاوضات حوالي 45000 امتياز جمركي أثر على حوالي 10 مليارات دولار من التجارة العالمية، كما اتفق أعضاء اللجنة على حماية قيمة الامتيازات الجمركية من خلال القبول المبكر لبعض القواعد التجارية لمشروع ميثاق منظمة التجارة الدولية، وهكذا أصبحت الامتيازات التعريفية وقواعد التجارة تُعرف معًا باسم الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) التي تم توقيعها في 30 أكتوبر 1947 من قبل 23 دولة كإجراء مؤقت.
في نوفمبر 1947:	اجتمعت وفود من 56 دولة في هافانا(كوبا)، للنظر في مسودة منظمة التجارة الدولية ككل، ووقعت حوالي 53 دولة على الوثيقة النهائية التي تصادق على نص ميثاق هافانا في مارس 1948، الا انه لم يكن هناك التزام من الحكومات للتصديق، مما جعل اتفاقية الجات بمثابة الصك الدولي الوحيد الذي يحكم إدارة التجارة العالمية.
1949 الجولة الثانية في آنسي:	خلال الجولة الثانية من المفاوضات التجارية التي عقدت في الفترة (افريل /أوت) ب أنسي(فرنسا)، تبادلت الأطراف المتعاقدة حوالي 5000 امتياز جمركي،وانظم خلالها عشر دول أخرى.
1950 الجولة الثالثة في توركواي:	من سبتمبر 1950 إلى افريل 1951، تبادلت الأطراف المتعاقدة حوالي 8700 من امتيازات التعريفة الجمركية في المدينة الإنجليزية، مما أدى إلى تخفيضات جمركية بنحو 25% مقارنة بمستوى عام 1948، وانضمت أربع دول أخرى إلى اتفاقية الجات.
1956 الجولة الرابعة في جنيف:	اكتملت الجولة الرابعة في ماي وأنتجت ما قيمته 2.5 مليار دولار من تخفيضات الرسوم الجمركية، وفي بداية العام تم افتتاح دورة السياسة التجارية لاتفاقية الجات لمسؤولي الدول النامية.

[1] JayEtta Z. Hecker, **Observations on the Uruguay Round Agreement**, United States General Accounting Office, Fbr 22. 1994,p5,p6.
[2] Jesus Seade**, Results of the Uruguay Round**, International Monetary Fund,p13.
[3] THE WTO agreements series 2, **The General Agreement on Tariffs and Trade**, World Trade Organization, Genève 21, Switzerland,May 1998,pVI.
[4] Muhammad Ijaz Latif**, Uruguay Round of GATT and Establishment of the WTO**, Pakistan Horizon,Vol 65, No 1, January 2012,p53,70.

1960جولة ديلون:	افتتحت الجولة الخامسة في سبتمبر وتم تقسيمها إلى مرحلتين: الأولى كانت معنية بالمفاوضات مع الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية لوضع جدول زمني واحد للامتيازات للمجتمع على أساس التعريفة الخارجية المشتركة ؛ والثانية كانت جولة عامة أخرى من مفاوضات التعريفة الجمركية، سميت تكريما لوكيل وزارة الخارجية الأمريكية دوغلاس ديلون الذي اقترح المفاوضات، واختتمت الجولة في جويلية 1962 وأسفرت عن حوالي 4400 تنازلات جمركية تغطي 4.9 مليار دولار من التجارة.
1964جولة كينيدي:	اجتمعت لجنة المفاوضات التجارية على المستوى الوزاري، وافتتحت رسميًا جولة كينيدي في ماي، وفي جوان 1967 تم التوقيع على الوثيقة الختامية للجولة من قبل حوالي 50 دولة مشاركة والتي شكلت مجتمعة 75% من التجارة العالمية، تم تحقيق فرضية العمل المتمثلة في خفض مستهدف بنسبة 50% في مستويات الرسوم الجمركية في العديد من المجالات، وغطت الامتيازات قيمة إجمالية تقديرية للتجارة بنحو 40 مليار دولار، تم التوصل إلى اتفاقيات منفصلة بشأن الحبوب والمنتجات الكيماوية وقانون مكافحة الإغراق.
1965:	شهدت أوائل الستينيات انضمام العديد من البلدان النامية المستقلة حديثًا إلى الاتفاقية العامة، وتم إنشاء لجنة التجارة والتنمية للإشراف على عمل أحكام الجات الجديدة، أنشأت الجات مركز التجارة الدولية (ITC) لمساعدة البلدان النامية في تعزيز التجارة وتحديد الأسواق المحتملة، وعام 1968 تم تشغيل مركز التجارة الدولية بشكل مشترك من قبل الجات (فيما بعد منظمة التجارة العالمية) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد).
1973 جولة طوكيو:	أطلقت الجولة السابعة في سبتمبر في العاصمة اليابانية، وشارك حوالي 99 دولة في التفاوض حول مجموعة شاملة من الاتفاقيات التي تغطي كل من المسائل الجمركية وغير الجمركية، وفي نهاية الجولة في نوفمبر 1979 تبادل المشاركون التخفيضات الجمركية والالتزامات التي غطت أكثر من 300 مليار دولار من التجارة، ونتيجة لهذه التخفيضات انخفض المتوسط المرجح للتعريفة الجمركية على السلع المصنعة في تسعة أسواق صناعية رئيسية في العالم من 7.0 إلى 4.7 %، وتم التوصل إلى اتفاقيات في مختلف المجالات، وكانت النتيجة الملموسة الأولى للجولة هي تخفيض رسوم الاستيراد والحواجز التجارية الأخرى من قبل البلدان الصناعية على المنتجات الاستوائية التي تصدرها البلدان النامية.
1986جولة أوروجواي:	أطلق اجتماع وزراء التجارة في الجات في بونتا ديل إستي(أوروغواي) الجولة الثامنة من المفاوضات التجارية في 20 سبتمبر، وقد عُقدت في جنيف(سويسرا) واستمرت نحو سبع سنوات ونصف السنة، وغطت جدول الأعمال الأكثر اتساعًا وطموحًا في أي جولة حتى الآن، وفي 15 ديسمبر 1993 تم اختتام مفاوضات جولة أوروغواي في جنيف(سويسرا)، ووقعت الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي من قبل الوزراء في 15 افريل 1994 في مراكش(المغرب) ، وتضمنت النتائج تخفيضات في التعريفة بنسبة 40%على المنتجات الصناعية، متوسط زيادة النسبة المئوية للالتزامات الجمركية من 21%إلى 73% (بالنسبة للبلدان النامية)، ومن 78%إلى 99% (للبلدان المتقدمة)، ومن 73%إلى 98% (للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية) برنامج شامل للإصلاح الزراعي، بما في ذلك تحرير الالتزامات المتعلقة بالتعريفات، والدعم المحلي وإعانات الصادرات ، واستبدال جميع القيود الكمية وغيرها من التدابير غير الجمركية بالتعريفات، التخلص التدريجي من قيود التصدير وتعزيز وصول المنسوجات والملابس إلى الأسواق، تعزيز الاتفاقيات المتعلقة بالضمانات والحواجز الفنية وتقييم الجمارك وترخيص الاستيراد والتجارة الحكومية والإعانات ومكافحة الإغراق والتعويض، كما أسفرت النتائج عن اتفاقيات جديدة في مجالات مثل التجارة في الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية، وتدابير الصحة والصحة النباتية، وتدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة، كما أدت نتائج جولة أوروغواي إلى تحويل النظام التجاري المؤقت متعدد الأطراف الذي كان قائماً بموجب اتفاقية الجات إلى منظمة التجارة العالمية الدائمة بآلية قانونية معززة بشكل كبير لحل النزاعات التجارية على الصعيد متعدد الأطراف
منظمة التجارة الدولية:	في 1 جانفي 1995 تم دخول منظمة التجارة الدولية حيز التنفيذ، وفي 31 ماي 1995 وافق المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية على اتفاقية المقر مع الاتحاد السويسري ، بما في ذلك قرار تحديد موقع منظمة التجارة العالمية في جنيف، وتم التوصل إلى اتفاق الخدمات المالية في 28 جويلية 1995، مع موافقة الحكومات على التفاوض بشأن مزيد من التحرير في نهاية عام 1997.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: Renato Ruggiero , Golden jubilee of the multilateral trading system,PRESS RELEASES by the World Trade Organization (WTO), 5 February 1998, https://www.wto.org/english/news_e/pres98_e/pr88_e.htm, 26/03/2022 19:00

ثانيا: منظمة التجارة الدولية

تشمل عضوية منظمة التجارة العالمية 153 دولة ومنطقة جمركية على جميع مستويات التنمية الاقتصادية، من أقل البلدان نمواً إلى الاقتصادات الأكثر تقدمًا. ظهرت منظمة التجارة العالمية إلى حيز الوجود في جانفي 1995 كجزء من الاتفاقيات التي توصل إليها الموقعون على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) في نهاية مفاوضات جولة أوروغواي.

الغرض الأساسي لمنظمة التجارة العالمية هو تسهيل التجارة بين أعضائها من خلال إدارة ما يقرب من 60 اتفاقية والتزامات منفصلة تم التعهد بها من قبل أعضائها كجزء من اتفاقية الجات 1994 (لتجارة السلع)، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس– للتجارة في الخدمات))، والاتفاقية المتعلقة بالجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريبس) وغيرها من الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف[1]، وتجدر الإشارة أن المنظمة العالمية للتجارة تخدم الإطار المؤسساتي، كما تقود العلاقات التجارية بين أعضائها في المسائل المرتبطة بميدان تدخلها والأدوات القانونية المرافقة للاتفاقية، وكذا الاتفاقيات والأدوات القانونية المسماة بالاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف فهي مجبرة لكل الأعضاء، وتتولى منظمة التجارة العالمية المهام التالية:

- تسهيل وتنفيذ إدارة الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، فهي تشكل مركزا محوريا للتفاوض.
- الإشراف على تنفيذ آلية مراجعة السياسات التجارية وتفعيلها.
- الإشراف على تنفيذ وتفعيل وثيقة التفاهم الخاصة بإجراءات وقواعد تسوية النزاعات بين الدول الأعضاء في المنظمة.
- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة لها بهدف تحقيق نوع من الانسجام والتناسق في صنع السياسات الاقتصادية العالمية من خلال إدارة ميكانيزمات السياسة التجارية مما يؤكد البعد المتعلق بالعولمة.

[1] William H. Cooper, **Russia's Accession to the WTO and Its Implications for the United States**, CRS Report for Congress Prepared for Members and Committees of Congress, June 15, 2012,p02.p03.

وتحقق المنظمة من خلال هذه المهام أهدافها المتجسدة في الاهتمام بمصالح الدول الأعضاء بما فيها الدول النامية، وتأمين حصول هذه الأخيرة على نصيب عادل في نمو التجارة الدولية، كما تؤكد منظمة التجارة العالمية على ضرورة القضاء على المعاملات التمييزية في العلاقات التجارية الدولية من أجل إقامة نظام تجاري دولي حر مبني على مبادئ مستمدة بشكل أساسي من GATT[1]، وتُلزم العضوية في منظمة التجارة العالمية أعضائها بالمبادئ الأساسية في التجارة مع بعضهم البعض، وتتضمن هذه المبادئ ما يلي:

- **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** تعتبر قاعدة الدولة الأولى بالرعاية أساسية للجات، وتنص المادة الأولى من اتفاقية الجات 2 على أنه إذا منح أحد الموقعين على اتفاقية الجات (الآن منظمة التجارة العالمية) لدولة أخرى "معاملة أكثر تفضيلا" (مثل تخفيض الرسوم الجمركية المستحقة على واردات منتج معين)، فيجب إعطاء نفس المعاملة على الفور دون قيد أو شرط للواردات، أي انه يحق لجميع أعضاء (GATT/WTO) الجات ومنظمة التجارة العالمية الحصول على أفضل معاملة يقدمها أي عضو، أي يحق لهم عدم التعرض للتمييز، ينطبق التزام الدولة الأولى بالرعاية هذا أو التزام عدم التمييز، على الرسوم الجمركية والرسوم من أي نوع فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير ، وكذلك الضرائب والرسوم الداخلية، وعلى جميع القواعد التي يتم بموجبها تطبيق هذه الرسوم والضرائب والرسوم، الاستثناءات الرئيسية والمستمرة لقاعدة الدولة الأولى بالرعاية هي المادة 24 والتي تسمح لأعضاء الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة بمنح معاملة أكثر تفضيلا للواردات من بعضها البعض، والقرار 3 الصادر في عام 1979 ينص على السماح بأفضليات للبلدان النامية.
- **مبدأ المعاملة الوطنية:** إن قاعدة المعاملة الوطنية ، في المادة الثالثة من اتفاقية الجات ، له أيضا أهمية أساسية، وهو يكمل قاعدة الدولة الأولى بالرعاية، في حين أن المادة الأولى من خلال اشتراط معاملة الدولة

[1] بن هدي أمال،**الاتفاقيات التجارية الإقليمية على ضوء قواعد منظمة التجارة العالمية**،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في قانون الأعمال المقارن، جامعة وهران، 2013/2012 ،ص 11 ،ص12.

الأولى بالرعاية، تضع منتجات جميع الشركاء التجاريين للبلد على قدم المساواة مع بعضهم البعض، فإن مبدأ المعاملة الوطنية يضع تلك المنتجات على قدم المساواة أيضا مع منتجات البلد المستورد نفسه، تنص على أنه بمجرد أن تتجاوز الواردات الحدود الوطنية (وبذلك تكون قد دفعت أي رسوم استيراد مفروضة) يجب ألا تعامل أسوأ من المنتجات المحلية، ويجب ألا تكون الضرائب الداخلية أو الرسوم الأخرى على الواردات أعلى من تلك المفروضة على المنتجات المحلية، ويجب ألا تكون القوانين واللوائح التي تؤثر على بيعها أو شرائها أو نقلها أو توزيعها أو استخدامها أقل مواتاة من السلع ذات المنشأ الوطني.[1]

- **مبدأ الشفافية:** يقصد به توفير المعلومات للمستثمرين والمصدرين والمستوردين، وبالتالي فان على الدولة أن تقوم بنشر جميع المعلومات المتعلقة وتوفيرها لكل من يطلبها، وإنشاء مراكز استعلام تمكن من توفير الاستفسارات الضرورية التي يرغب المصدرون والمستوردون أو المستثمرون الحصول عليها، وتزويد منظمة التجارة العالمية بالسياسات الاقتصادية القائمة وإبلاغها لأي تعديلات تطرأ على هذه السياسات والإجراءات.[2]
- **مبدأ تحرير التجارة الدولية** :لعل الرغبة التي دفعت الدول الغربية إلى السعي لإنشاء نظام تجاري دولي، تكمن أساسا في تحرير التجارة الدولية و إزالة كافة القيود الكمية التي من شانها تعطيل و إعاقة الحركة التجارية العالمية، وتستخدم الرسوم الجمركية كآلية وحيدة لحماية الصناعة المحلية والتي ما هي إلا خطوة أولية تتبعها خطوات لخفض الرسوم الجمركية ومن ثم إلغاؤها نهائيا بغرض تحفيز التجارة الدولية.[3]

المطلب الثالث:إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة

نقوم من خلال المطلب هذا بالتعرف على الاتفاق الذي يبين القواعد لمعاملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة، ويحكم التجارة الدولية في إطار النظام التجاري.

[1] THE WTO agreements series 2, **previous reverence**, p03.

[2] محمد ابراهيم عبد الرحيم، **مرجع سابق**، ص 153.

[3] فيصل لوصيف، **مرجع سابق**، ص 63.

أولا: اتفاقية تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة "TRIMs"

1. ماهية اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة:

تناول جزء كبير من المفاوضات في جولة أوروغواي ما يسمى "القضايا الجديدة"، بما في ذلك الخدمات وتدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة وحماية الملكية الفكرية، وأسفرت المفاوضات بشأن كل من هذه القضايا عن اتفاقات تغطي جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر[1]، واتفاقية تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة "TRIMs" ليست سوى خطوة أولى متواضعة نحو تنظيم وتحرير الاستثمار المباشر، يتمثل أعظم إنجاز للاتفاقية في أنها وضعت بوضوح قضايا الاستثمار المباشر على جدول أعمال منظمة التجارة العالمية.

اتفاقية "TRIMs" كانت من بين القضايا الجديدة في جولة أوروغواي، قبل جولة أوروغواي ، لم تشمل الجات تدابير الاستثمار لأنها لم تكن تعتبر تعريفات أو إعانات ، وبالتالي كانت خارج نطاق الجات، لكن خلال مفاوضات جولة أوروغواي ، نظر المفاوضون إلى تدابير الاستثمار التي أثرت على التجارة ببساطة باعتبارها شكلا آخر من أشكال الحاجز التجاري غير الجمركي، وهي في الأساس أي قيود على الاستثمار في البلد المضيف والتي تؤثر بشكل مباشر على التدفقات التجارية، سعت مفاوضات TRIMs إلى تطبيق مواد GATT لحظر تدابير الاستثمار المشوهة للتجارة.[2]

2. الاتفاق حول إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة:

قد تؤدي بعض الإجراءات الخاصة بالاستثمار إلى تقييد التجارة وتشويهها، لذا فقد اتفق على عدم الأخذ بإجراءات من هذا النوع والتي من شانها الحد من حرية التجارة أو التناقض مع مبدأ تعميم المعاملة الوطنية أو قد تؤدي إلى قيود كمية تتعارض ومبادئ الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، ولضمان مراعاة ذلك تم وضع قائمة إيضاحية مرفقة بالاتفاق تتضمن إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة التي لاتنسق مع مواد الاتفاقية

[1] Burt, Eric M. **"Developing Countries and the Framework for Negotiations on Foreign Direct Investment in the World Trade Organization."** American University International Law Review 12, no. 6 (1997): 1015-1061,p1030

[2] The previous reference, p1033, p1038.

العامة للتعريفات والتجارة والتي يجب العمل مع إلغائها في غضون سنتين بالنسبة للدول المتقدمة وخمس سنوات بالنسبة للدول النامية. وسبع سنوات بالنسبة للدول الاقل نموا مع انشاء لجنة تتولى هذه المهمة.[1]

ومن بين الفئات الأربع العريضة للاتفاقيات، وهي السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية وتسوية المنازعات، والاتفاقية هي في الأساس تدوين لقضية قانون مراجعة الاستثمار الأجنبي، وهي "تشجيع التوسع في التجارة العالمية وتحريرها وتسهيل الاستثمار عبر الحدود الدولية لزيادة النمو الاقتصادي لجميع الشركاء التجاريين، ولا سيما الأعضاء من البلدان النامية ، مع ضمان المنافسة الحرة".[2]

يجوز لأي بلد أن يفرض احد أو مجموعة من تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة والمتمثلة في (متطلبات المحتوى المحلي، متطلبات أداء التصدير، متطلبات التصنيع المحلية، متطلبات الموازنة التجارية، تفويضات الإنتاج، قيود الصرف الأجنبي، عمليات النقل الإلزامية للتكنولوجيا، قيود على المشاركة في رأس المال والتحويلات) لعدد من الأسباب، والمبرر الأكثر شيوعا هو زيادة نصيب الدولة من مكاسب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) أو التأكد من أن البلد يحقق المكاسب المرغوبة، في كثير من الأحيان تنخرط المؤسسات متعددة الجنسيات التي تتولى الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الممارسات، غالبا ما تكون ممارسة تجارية تقييدية من نوع ما، مما يقلل من منافع البلد المضيف من الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن المفترض أن العديد من تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة هي استجابة لهذه الممارسات التجارية التقييدية من قبل المؤسسات متعددة الجنسيات.[3]

3. أهمية تدابير الاستثمارات المختلفة المتصلة بالتجارة:

[1] سمير محمد عبد العزيز، **التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،الإسكندرية، 2001، ص157.

[2] Victor Mosoti, **prvious reference**, p187.

[3] Brian N. Zeiler-Kligman, **Preaching Against the Choir: An Examination of the Influence of Multinational Enterprises On the Negotiation of Investment Rules at the World Trade Organization**, The Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations, Summer/Fall 2006,p108,109.

يتمتع هذا الاتفاق بأهمية خاصة، حيث حظي باهتمام كبير من جانب الاقتصاديين والمستثمرين المهتمين بشؤون التجارة الدولية، وذلك لعدة أسباب:

- يتعلق احدها بالآثار الهامة والمتشعبة لهذا الاتفاق على العلاقة بين الدولة المضيفة والمؤسسات المتعددة الجنسيات، فضلا عن الآثار المحتملة لهذا الاتفاق على خريطة توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الدولي، وهذا المصدر الهام والحيوي لتدفق رؤوس الأموال إلى الدول النامية.
- ثانيها،أن الاتفاق هو احد الاتفاقات المتعلقة بالمكونات الأساسية للتجارة الدولية بمفهومها الواسع، وهو مايشير إلى الجهود الدولية المبذولة لتوسيع دائرة التبادل الدولي عن طريق إدخالها للمفاهيم والمحددات الخاصة بالحركات الدولية لرؤوس الأموال، وإخضاعها لنفس قواعد منظمة التجارة الدولية.
- وترجع أهميته أيضا إلى انه فتح مجالا واسعا حول السبل المختلفة للتحرير الكامل لرؤوس الأموال، فعلى الرغم من أن الاتفاق قد تضمن تحريرا جزئيا فقط لحركات رؤوس الأموال الدولية، لأنه اقتصر على تناول الشق الخاص من تحرير حركة رؤوس الأموال المتصلة بالتجارة الدولية فقط، إلا انه ترك الجوانب الأخرى من تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية للمفاوضات المستقبلية وذلك خلال المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة الدولية.[1]

يؤثر اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة على قدرة الدول على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر مع الهدف النهائي المتمثل في إيجاد فرص تجارية جديدة، ولا شك أن الامتثال لاتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة يوفر للمستثمرين الأجانب مؤشراً على وجود بيئة استثمارية أكثر استقراراً ويمكن التنبؤ بها.[2]

ثانيا: أسباب ضرورة وجود إطار قانوني لتنظيم الروابط بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر

[1] وليد حفاف، **الاستثمار الاجنبي المباشر والمنظمة العالمية للتجارة تحليل وتقييم اتفاقية اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة على الدول النامية**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد11 ،ديسمبر 2016، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي– الجزائر، ص26 ،ص27.

[2] Victor Mosoti, **previous refernce** ,p195.

الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة لهما أهمية كبيرة للأداء الاقتصادي والنمو والتنمية، ومع ذلك عادة ما تُصاغ سياسات التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل مستقل عن بعضهما البعض، والنتيجة هي أن مثل هذه المجموعات من السياسات قد لا تكون داعمة لبعضها البعض، ويعتبر الترابط بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر مهما في فهم كيفية تأثير الهياكل التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أسباب أهمية هذا الترابط ما يلي:

- لطالما تم الاعتراف بدور التجارة كعامل إيجابي في النمو والتنمية وانعكس في السياسات التجارية.
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره الوسيلة الرئيسية لتوصيل السلع والخدمات إلى الأسواق الخارجية والعامل الرئيسي في تنظيم الإنتاج الدولي، يؤثر بشكل متزايد في حجم التجارة العالمية واتجاهها وتكوينها، كما هو الحال بالنسبة لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يزداد تقدير دور الاستثمار الأجنبي المباشر كعامل إيجابي في النمو والتنمية ويتجلى بشكل متزايد في سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التجارة الدولية وسياساتها يمكن أن تمارس تأثيرات مختلفة على حجم واتجاه وتكوين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

يجب أن تؤخذ في الاعتبار الروابط بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر إذا أريد تحقيق أقصى قدر من المساهمة الإنمائية لكل منهما، وإذا أريد تحقيق أقصى قدر من التآزر بين هدفي النمو والتنمية الأوسع نطاقا.[1]

[1] Victor Mosoti, **previous reference**, p194, p195.

خلاصة الفصل الثاني:

التجارة الدولية تعتبر من أهم مقومات ازدهار اقتصاد الدول، لعدم قدرة الدول على تأمين احتياجات افرداها من خلال الاعتماد على مواردها المحلية فقط، لذا فأهميتها في النشاط الاقتصادي العالمي هي حقيقة ثابتة تقوم على تحديد العلاقات الدولية في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية للدول.

ودراسة كل من الأنواع المختلفة للسياسات التجارية المطبقة في العالم وتطور التجارة الدولية من خلال النظريات المفسرة، قد قادتنا إلى ملاحظة أن الدول التي تفتح أبوابها أمام التجارة الدولية تحقق نموا أسرع، وتكون قادرة على الابتكار، الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، تحسين الإنتاجية، توفير دخل أكبر لأفرادها، تنمية المهارات....

ذلك أن تحليل القضايا المتعلقة بالتجارة الدولية أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى، ولمواصلة تعزيز التجارة الدولية، على مختلف الدول العمل على معالجة العقبات في طريق التجارة من خلال تصميم وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعظيم التنافسية وزيادة الترابط وتسهيلها، وتحسين قدرتها على الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة وزيادة مشاركتها في الاقتصاد العالمي، خاصة بعد أزمة كورونا.

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية

المبحث الأول: تطور أهم مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: المناخ الاستثماري للجزائر

المبحث الثالث: تطور التجارة الدولية بالجزائر وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية كلاهما محركان للاقتصاد العالمي، مما يسهل نقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود في جميع أنحاء العالم، إذ تظهر العديد من الأبحاث أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية غالبا ما تكون تكاملية وليست تنافسية، فقد أشارت الأدبيات المتعلقة بتحرير التجارة إلى أن التحرير يعزز الاستثمار من خلال السماح للوكلاء المحليين باستيراد سلع رأسمالية أرخص نسبيا وأكثر كفاءة، أو أن الاستثمارات الأجنبية الواردة صادرات البلد المستقبل قد تعزز من خلال تشجيع المنافسة وتوليد عوائد إنتاجية أعلى، لكن لم يسلم أي منهما من الانتقادات وواجه كلاهما معارضة متزايدة من الحكومات الحمائية، على الرغم من الآثار الإيجابية الممكن حدوثها على اقتصاداتها.

وفي هذا الفصل سنحاول إظهار دور كل منهما على اقتصاد الجزائر والعلاقة بينهما لاعتبارهما من استراتيجيات الانفتاح الهامة في تعزيز النمو الاقتصادي، من خلال تحليل البيانات والإحصائيات المتعلقة بهما من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول:تطور أهم مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني:المناخ الاستثماري للجزائر

المبحث الثالث: تطور التجارة الدولية بالجزائر وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول:تطور أهم مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري

على الرغم من اختلاف طبيعة كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، إلا أن هناك العديد من أوجه التشابه بينهما، كتشابه محددات كل منهما إلى حد كبير مثل حجم السوق المراد الدخول اليه، مدى القرب والبعد من مناطق الاستثمار ومدى وجود استقرار اقتصادي، تأثير السياسات الحكومية المتبعة من قبل الدول المضيفة على المتغيرين، فالسياسات الحكومية الخاصة بالتجارة لها تأثير قوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس، فعلى سبيل المثال إذا قامت الدول المضيفة بفرض قيود على التجارة سيدفع هذا إلى تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها للتغلب على هذه القيود بالمقابل فإن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة مرهون بتوفر درجة معقولة من الانفتاح الاقتصادي، وجود علاقة سببية بينهما، فإذا كانت الدول المضيفة تشجع على التصدير من خلال منحها لحوافز متعددة فربما يكون ذلك دافعا لتدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تلك الدول. كما أن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر قد يحفز على المزيد من الاستيراد للوفاء بمتطلباته الإنتاجية إذا لم يستطع، الحصول عليها محليا وكذا المزيد من الصادرات إذا كان يعمل في إطار إستراتيجية "الإنتاج الموجه للتصدير".[1]

ولذا من خلال هذا المبحث سنعرض أداء الاقتصاد في الجزائر وتقييمه من خلال مجموعة من المحددات والمؤشرات الاقتصادية والدولية.

المطلب الأول: أداء اقتصاد الجزائر حسب المؤشرات الاقتصادية

من خلال هذا المطلب نحاول عرض مختلف إحصائيات العوامل الاقتصادية، التي تؤثر بأداء الجزائر على الصعيد الدولي خلال الفترة 2000-2020، وذلك وفق ما يلي:

[1] جمال بلخياط، **مرجع سابق**، ص121.

الجدول07 : مؤشرات الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2020

المؤشرات / السنوات	الناتج المحلي مليار دولار أمريكي	معدل النمو الاقتصادي	الديون الخارجية مليار دولار أمريكي	احتياطي الصرف مليار دولار أمريكي	معدل البطالة	معدل التضخم
2000	54.79	2.2	25.26	13.55	29.8	0.3
2001	54.74	4.6	22.57	19.62	27.3	1.2
2002	56.76	5.6	22.64	25.15	25.9	1.4
2003	67.86	7.2	23.35	35.45	23.7	4.3
2004	85.33	4.3	21.82	45.69	17.6	4.0
2005	103.20	5.9	17.19	59.16	15.3	1.4
2006	117.03	1.7	5.61	81.46	12.3	2.3
2007	134.98	3.4	5.60	114.97	13.8	3.7
2008	171.00	2.0	5.58	148.09	11.3	4.9
2009	137.21	1.6	5.41	155.11	10.20	5.7
2010	161.21	3.6	5.45	170.46	10.0	3.9
2011	200.01	2.8	4.40	191.36	10.0	4.5
2012	209.06	3.3	3.90	200.58	11.0	8.9
2013	209.76	2.8	5.2	201.43	9.8	3.3
2014	213.81	3.8	5.4	186.35	10.2	2.9
2015	165.98	3.7	3.18	150.59	11.2	4.8
2016	160.03	3.2	3.85	120.78	10.2	6.4
2017	170.10	1.3	3.99	104.85	10.3	5.6
2018	174.91	1.4	4.0	87.38	10.4	4.3
2019	171.77	0.8	3.84	72.6	10.5	2.0
2020	145.01	5.1-	3.47	62	12.61	2.4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملاحق:

النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر رقم53 مارس 2021 ص 16.

https://ar.tradingeconomics.com/algeria/indicators 2022/11/12 11 :40

البنك الدولي:

https://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD%3Fend%3D2018%26locations%3 2021/09/24 DDZ%26most_recent_value_desc%3Dtrue%26start%3D1960%26view%3Dchart 17 :38

2022/11/11 12 :03https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=DZ

2022/11/12 https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ 12 :53

1. **الاستقرار الاقتصادي** :للجزائر استقرار اقتصادي تتضح ملامحه من خلال المعطيات الكلية التي تشير

إلى حدوث تحسن خلال فترة الدراسة حيث سجل ما يلي:

1.1. تطور الناتج المحلي :تطورت قيمة الناتج المحلي في الجزائر بشكل ملحوظ حيث تضاعف بحوالي أربع مرات خلال الفترة 2000-2014 ليرتفع من 54.79 مليار دولار أمريكي سنة 2000 إلى مستوى 213.81 مليار دولار أمريكي سنة 2014، وبعدها بدأت قيمة الناتج في التذبذب بين التراجع والارتفاع خلال السنوات الموالية ليسجل سنة 2020 ماقيمته 145.01 مليار دولار امريكي، وقد يكون السبب في الانخفاض لسنة 2008 بناءا على تحليلات صندوق النقد العربي بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية لانخفاض الصادرات النفطية وتراجع أسعار النفط وتراجع قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية ورأس المال، اما خلال السنوات الأخيرة فقد يكون هذا التراجع ناتج للأحداث السياسية التي مرت بها الدولة والإغلاق الكلي لدول العالم كافة الذي اثر على أسعار النفط العالمية.

الشكل 10: تطور الناتج المحلي للجزائر خلال الفترة (2000-2020)

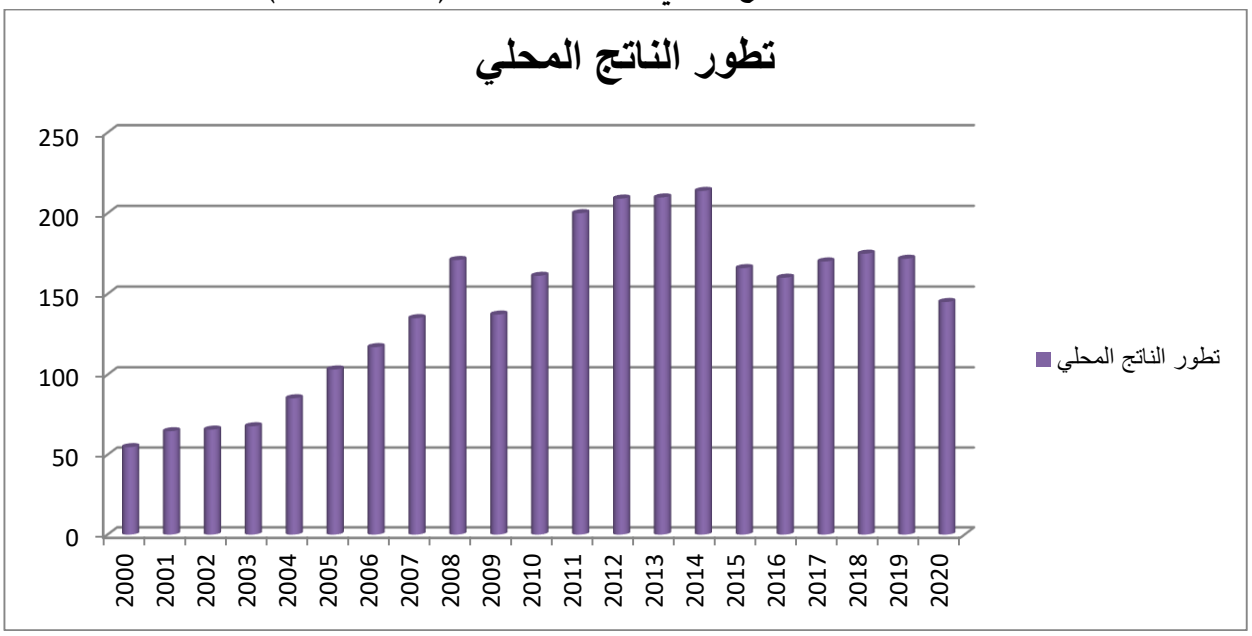

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ملاحق الجدول (13)

2.1. النمو الاقتصادي: يظل النمو الاقتصادي تابعا للظروف والتقلبات السائدة على مستوى السوق العالمية لاسعار البترول لارتباط النمو الاقتصادي في الجزائر بقطاع المحروقات، وبذلك النمو الاقتصادي في الجزائر متذبذب وضعيف نسبيا، وان بقي النشاط الاقتصادي الإجمالي مرتفعاً نسبيا حتى سنة 2016 وهذا عائد للتحسن الملحوظ في نشاط قطاع المحروقات، لتبدأ نسب النمو بعدها في التقلص بسبب العجز في الحساب

الجاري لميزان المدفوعات، وانخفاض احتياطيات النقد الأجنبي، وكذلك تراجع النمو في قطاع المحروقات بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل 11: معدلات النمو الاقتصادي للفترة (2000-2020)

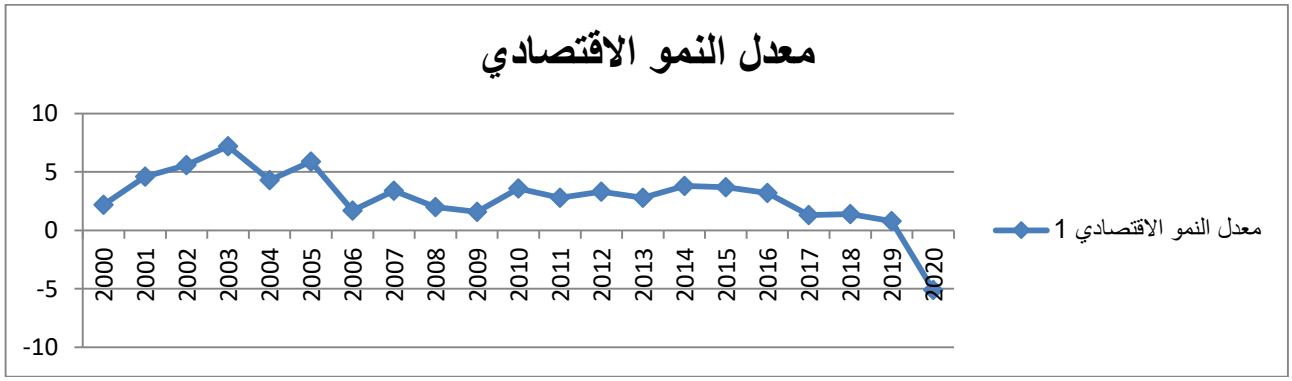

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ملاحق الجدول (13)

3.1. انخفاض في إجمالي الديون الخارجية :ووفقا لتطور الديون الخارجية للجزائر فان الأرقام توضح أنها انخفضت من 25.4 مليار دولار أمريكي سنة 2000 إلى مستوى 3.47 مليار دولار أمريكي سنة 2020، وبهذا تكون الجزائر قد تخلصت من عبء المديونية الى مستويات لا تهدد استقرار اقتصادها من خلال الاستفادة من ارتفاع أسعار البترول وزيادة حصيلة الصرف الأجنبي.

الشكل 12: إجمالي الدين الخارجي للفترة (2000-2020)

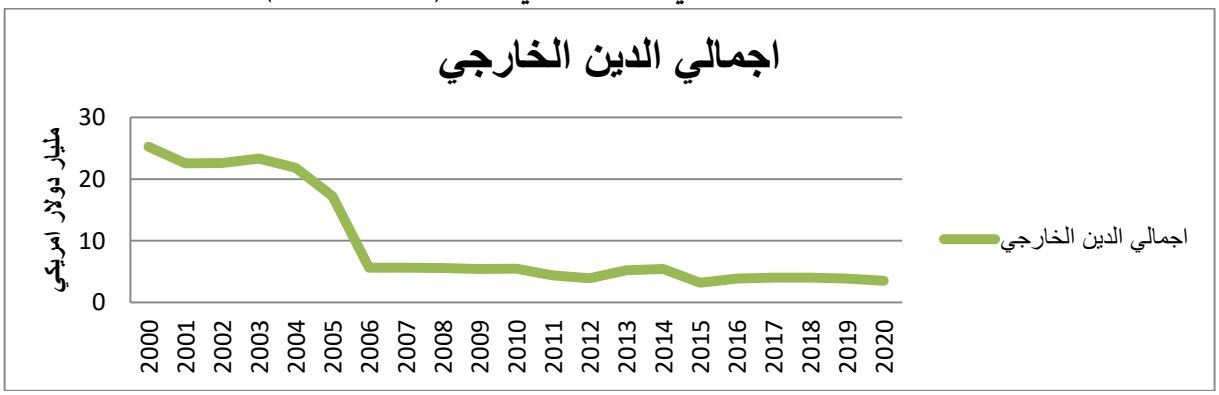

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ملاحق الجدول (13)

4.1. ارتفاع احتياطي الصرف: شهد احتياطي الصرف في السنوات الأخيرة تآكلا متسارعا، إذ سجل نحو 201.43 سنة 2013 مليار دولار، حسب ماورد في النشرات الإحصائية للبنك المركزي الجزائري مقابل

13.55 مليار دولار أمريكي في سنة 2000، قبل أن يهوي سنة 2020 إلى نحو 62 مليار دولار، ما مثل عامل خطر إضافي على ميزان المدفوعات، وسبب هذا التدهور هبوط أسعار النفط العالمية وضعف مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر وغياب التمويل الخارجي للاستثمارات المحلية والإنفاق على الواردات حسب التقرير السنوي لسنة 2018 للبنك الجزائري، فقد تم تمويل هذه العجوزات بشكل شبه حصري عن طريق سحب من احتياطات الصرف التي انخفض مخزونها بنسبة تقارب 60% بين نهاية سنة 2013 ونهاية سنة 2018، بالإضافة إلى تقلبات أسعار الصرف بعد تدهور قيمة الدينار.

ودفع التآكل الاحتياطي الحكومة إلى مراجعة الكثير من بنود الاستيراد لتقليص فاتورة الواردات التي كانت تكلف خزينة الدولة 50 مليار دولار سنويا، حيث عمدت وزارة التجارة إلى اعتماد رخص مسبقة للاستيراد خلال الفترة من 2015 إلى 2017، تبعها إصدار قوائم بالسلع الممنوعة من الاستيراد، بالإضافة إلى فرض رسوم وقائية تتراوح بين 30% و200% على العديد من المنتجات[1]، لا سيما التي لها مثيل محلي، بالإضافة إلى تنويع أماكن وضع احتياطي النقد الأجنبي بناءا على نسب الفوائد التي تعد عاملا حاسما في اختيار البنك، بالإضافة لعلاقة البنك مع الدول التي تستورد منها الجزائر، حتى تجري عملية تغطية الواردات في ظرف قصير.

الشكل 13 : احتياطات الصرف الأجنبي للفترة 2000-2020

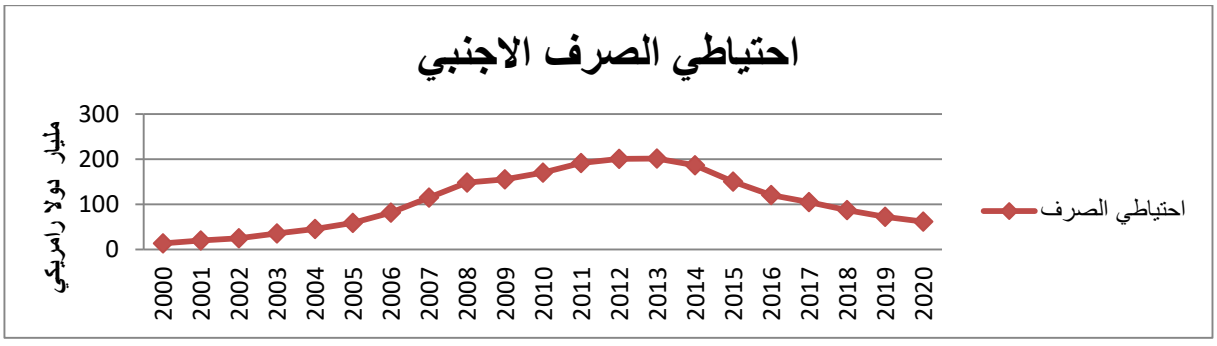

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ملاحق الجدول (13)

[1] حمزة كحال، **الجزائر تنوع مصادر احتياطي النقد تجنبا للازمات**، جريدة العربي الجديد الالكترونية، 2022/11/10، ص6.

5.1. تحسن في معدل البطالة وتذبذبات معدلات التضخم :سجلت الجزائر حسب بيانات البنك الدولي خلال الفترة (2000–2020) انخفاض محسوس في معدل البطالة حيث سجل 12.6 % سنة 2020 مقابل 28.8 % سنة 2000، ونلاحظ من خلال الشكل الموالي أن معدلات البطالة تتميز بمرحلة كانت معدلات البطالة فيها مرتفعة، والمرحلة الأخرى تميزت بمعدلات منخفضة وهذا عائد لتحسن الأوضاع المالية بالجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول مع بدايات الألفية، والانفتاح الواسع للاقتصاد الوطني على الأسواق العالمية، وباشرت الجزائر بوضع مخططات لدعم الإنعاش الاقتصادي وآليات التشغيل ما أدى لارتفاع نسب التشغيل، حيث تراجعت نسبة البطالة مقارنة بالسنوات السابقة، لتضل نسبة البطالة مستقرة بين 10 و11 % إلى حتى سنة 2019، وبسبب جائحة COVID-19 التي كانت وراء تراجع الاقتصاد الجزائري لعام 2020، وتأثر القطاعات كثيفة العمالة مثل الخدمات والبناء التي تتركز بشكل كبير في الاقتصاد غير الرسمي، ما أدى إلى فقدان العديد من الوظائف بشكل مؤقت أو دائم بتسجيل نسبة بطالة 12.6%.

عرفت معدلات التضخم تذبذبا كبيرا خلال فترة الدراسة، وبعد سنة 2014 تميزت بارتفاع نسبي نتيجة انخفاض الايرادات النفطية وهذا ما سبب عجز كبير اثر على القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار للمواد الأساسية مما يفسر ارتفاع في الفجوة التضخمية، ووصل معدل التضخم في 2020 معدل 2.4 % مقابل 0.33 % سنة 2000، ويعود هذا لعدم قدرة البنك المركزي على تحقيق استقلالية تامة عن الخزينة، غياب الشفافية التامة في تطبيق السياسة النقدية، عدم تطبيق القوانين بصرامة خاصة إذا تعلق هذا القانون بعلاقة البنك المركزي بالخزينة، تبعية الجزائر الاقتصادية بدرجة كبيرة للخارج، لاستيراد الجزائر أغلب المواد الغذائية، الصناعية والفلاحية من الخارج، الأمر الذي يجعل من مهمة البنك المركزي صعبة، عودة التضخم إلى الارتفاع مجددا بسبب السياسة التوسعية التي تنتهجها الحكومة يحول دون تبني السلطات النقدية لهذه السياسة ويحد من مصداقيتها.

ولتحقيق معدلات تضخم منخفضة وجب التنسيق بين السياسات الاقتصادية المتبعة واتخاذ الإجراءات التي من شأنها الحفاظ على التوازن بين السوق النقدية والسوق السلعية، العمل على تخفيض المستوردات بحيث يتم

التركيز على استيراد ما يلزم التنمية واستبعاد المستوردات غير الضرورية والعمل على بناء اقتصاد منتج من اجل إحلال الواردات والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، حسب ما خلصت إليه دراسة لدحماني فاطنة وبوضياف سامية بعنوان تداعيات تذبذبات التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة (2019-1990).

الشكل 14: معدلات التضخم والبطالة للفترة (2000-2020)

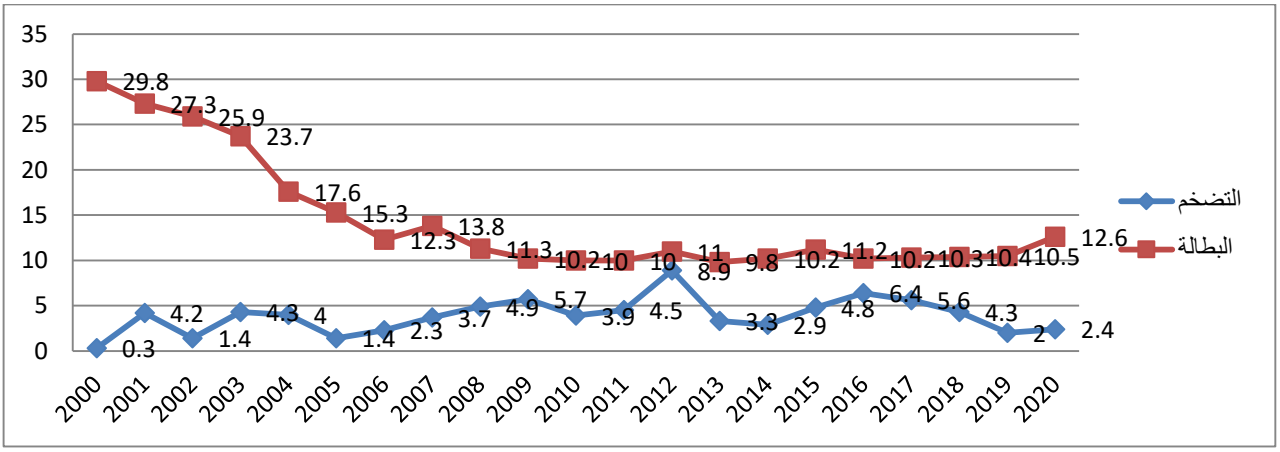

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

2. حجم السوق المحلي ونموها: بلغ عدد سكان الجزائر 43851043 مليون نسمة سنة 2020، ومع التحسن المسجل خلال الفترة 2000-2020 في دخل الأفراد حيث ارتفع نصيب الفرد الإجمالي من الناتج الداخلي لسنة 2000 من 1.765 الف دولار امريكي الى 5.592 الف دولار امريكي سنة 2012 ، وسجلت أعلى قيمه له في هذه السنة ثم بدا في التذبذب والانخفاض لغاية سنة 2020 فأصبح دخله 3.306 الف دولار امريكي[1]، وهو ما يشكل محفزا قويا لجذب الاستثمارات التي تتأثر بشكل مباشر بزيادة الطلب، كما ان للزيادة في الطلب آثار هامة على التدفقات التجارية الدولية.

ومن ناحية أخرى فإن الموقع الجيواستراتيجي للجزائر المجاور للأسواق الأوروبية، الإفريقية والعربية يتيح فرصا اكبر للنفاذ لمختلف الأسواق، الأمر الذي يعطي مجالا أوسع للمستثمرين في الجزائر من اجل تسويق منتجاتهم

[1] https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=DZ 21/12/2021 - 09:49

في مختلف الأسواق خاصة في ظل سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بقضايا التجارة حيث نسجل:

- انضمام الجزائر إلى اتفاقية المنطقة العربية للتبادل الحر.
- التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.
- العضوية المرتقبة في منظمة التجارة العالمية.

وقد قامت أيضا الجزائر بتكثيف إبرام اتفاقيات دولية عدة لحماية المستثمرين والتوقيع على اتفاقيات ثنائية للترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات حيث تتيح كل هذه المتغيرات دافعا محفزا لاستقطاب الاستثمار المحلي والأجنبي بشكل عام.

الشكل 15: دخل الأفراد في الجزائر خلال الفترتين 2000-2020

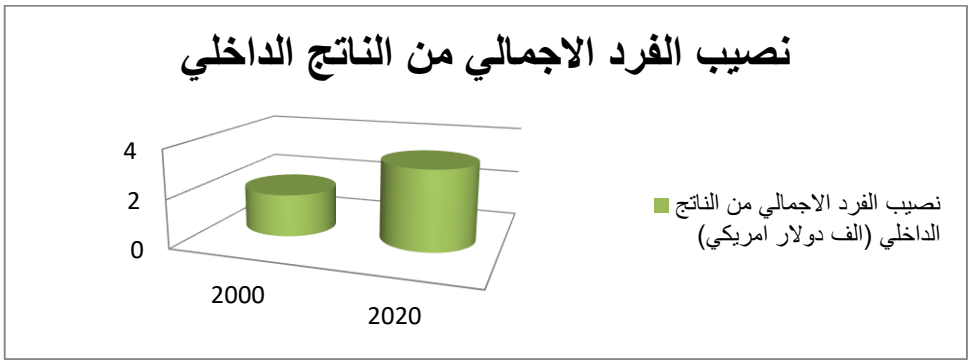

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصاءات للبنك الدولي.

3. توفر البنية التحتية واليد العاملة: تعتبر البنية التحتية المحفز الأساسي للنمو الاقتصادي الذي يشكل ركيزة أساسية من ركائز التنمية و يضمن استمرارية وكفاءة النشاط الاقتصادي، حيث أن توفر بنية تحتية متوافقة مع المعايير الدولية يسمح بتخفيض التكاليف، الأمر الذي يجعل المؤسسات تتمتع بقدرة تنافسية اكبر لزيادة مستويات التبادل التجاري وتحسين مناخ الاستثمار، وضمن هذا الإطار فقد حرصت الدولة الجزائرية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي على تعزيز و تطوير شبكة البنية التحتية في الجزائر التي تطورت كثيرا

خلال فترة الدراسة، إذ تضم شبكة الطرقات حاليا أكثر من 127.000 كم من الطرق، منها أكثر من 96.000 كم معبدة، 1.216 كم من الطريق السيار شرق غرب، وتمتلك الجزائر 35 مطارا منها 13 دولية تتوزع بين مختلف مناطق البلاد، و11 ميناءا تتم عن طريقه مختلف العمليات التجارية الدولية البحرية، وشبكة سكك حديدية يقدر طولها ب 4020 كم.[1]

يتطلب بناء الطرق والموانئ والمطارات وصيانتها وتشغيلها اعتبارات سياسية واقتصادية ومالية واجتماعية، فبنائها قد مكن من تطوير الدول بالفعل وإقامة علاقات مع بعضها البعض، ونتيجة لذلك كانت رغبة الدولة في وضع الأسس لإستراتيجية التنمية الوطنية التي تهدف إلى أن تكون مستدامة، من خلال:

- مساهمة قوية في النمو وخلق فرص العمل. – مساهمة في تنفيذ مخطط التخطيط الإقليمي.
- التأثير المستحث على التنمية من خلال الاستثمارات التي تم إجراؤها، والتأثير غير المباشر على قطاعات النشاط الأخرى.
- المشاركة في سياسة إعادة توزيع الدخل القومي من خلال التأثير على العمالة وأعباء العمل المقدمة لشركات المقاولات العامة والخاصة، وتوفير الخدمات العامة وتوريد معدات البنية التحتية الرئيسية[2].

حيث أن تحسين شبكة الطرقات والسكك والمطارات يعزز عمليات النقل الذي يحفز التبادلات التجارية ويساهم في زيادة حجم نقل البضائع الذي يؤثر بدوره على عمليات التصدير والاستيراد.

حققت الجزائر ايضا حسب تقييم مدونة البنك الدولي تقدما في تعزيز ابتكارات التكنولوجيا المالية وتطوير الخدمات المالية الرقمية، إذ يمكن أيضا بذل المزيد من الجهد لزيادة الوعي بمنافعها وتحفيز نموها، ومن خلال توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، ستعزز الجزائر النشاط الاقتصادي وتسهل الحياة اليومية لمواطنيها، مما يسمح لهم بزيادة أصولهم أو ضخ استثمارات إنتاجية، وتقع الجزائر ضمن مجموعة من الدول

[1] http://www.mtp.gov.dz 2021/05/16 14 :52
[2] http://www.mtp.gov.dz/?page_id=14 2021/05/16 15 :36

العربية ذات المستويات المتوسطة من الشمول المالي، إذ تتكون بنيتها التحتية المالية من 4057 مكتبا بريديا، 1690 وكالة بنكية، وتم خلال 2020 إحصاء 4.5 مليون عملية دفع عبر الانترنيت تتعلق بفواتير الهاتف والكهرباء، بينما بلغ عدد الشبابيك الآلية عبر البنوك حوالي 3 آلاف موزع، وبلغ عدد الحسابات المالية المفتوحة بالبنوك العمومية والخاصة 12 مليون حساب يضاف إليها حوالي 20 مليون حساب بريدي ما يحيلنا إلى القول بأن نسبة إدماج الاقتصاد في المنظومة المصرفية تبقى ضعيفة جدا مقارنة بدول رائدة.[1]

أما فيما يخص اليد العاملة فيعد انخفاض تكلفتها في الجزائر عاملا مهما من شأنه أن يحفز المستثمرين الأجانب للاستفادة من هذه الميزة خاصة، وتكمن قوة اليد العاملة الجزائرية في عنصر الشباب، والذي يمثل قوة مستعدة للعمل خاصة مع ظاهرة البطالة وبتكلفة اقل حيث يقدر الحد الأدنى للأجور في الجزائر ب 20 ألف دينار جزائري أي ما يعادل 170 دولار.

المطلب الثاني: وضع مختلف القطاعات الاقتصادية بالجزائر

أولا: روابط أهم قطاعات الاقتصاد بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية

تظهر الروابط بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية على مستوى أهم قطاعات الاقتصاد الوطني (قطاع الصناعات التحويلية، قطاع الموارد الطبيعية، قطاع الخدمات) كما يلي:

1. قطاع الصناعات التحويلية: معظم المؤسسات الباحثة عن الأسواق تبدأ عملها بالإنتاج المحلي والمبيعات المحلية ثم التصدير، يعقبه وفق تسلسل خطي الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يحل محل التجارة، وذلك لأسباب متعددة: (السبب الأول كون التجارة أسهل و تواجه مخاطر أقل من الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن أن تكون قصيرة الأجل وبمعاملات من طرف واحد تتم تسوية الاستحقاقات بسرعة، في حين يكون الاستثمار الأجنبي المباشر طويل الأجل ويتطلب التزاما من جانب الشركة الأم بتخصيص أصول لفروعها في مناخ يتسم بتوفر المعرفة والتجربة والمقدرة الإدارية والتنظيمية أكثر مما تطلبه التجارة، السبب الثاني يتعلق

[1] تقرير حوصلة اهم انجازات قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، الجزائر، 2021.

بحجم الصادرات التي يمكن أن تكون بكل المقادير، في حين يجب أن يكون حجم الإنتاج الأجنبي بالحد الأدنى الذي يحقق فاعليته الاقتصادية، وتكون الصادرات غالبا اختبارا لوجود سوق لشركات التصنيع المنتسبة للشركات متعددة الجنسيات. وأخيرا، فقد كان من الصعب على الشركات الأم قبل توفير وسائل الاتصال الحديثة، السيطرة والإشراف على شركاتها الأجنبية المنتسبة بشكل يومي).

يبقى التعاقب الخطي السمة المميزة لعملية التدويل لمعظم المؤسسات في قطاع الصناعات التحويلية، وما تزال المؤسسات ذات الشبكات الدولية الواسعة تستخدم منهج خطوة فخطوة للدخول إلى هذه الأسواق، ونتيجة هذا التعاقب ينظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر غالبا على أنه بديل للتجارة الخارجية في هذا القطاع.

2. قطاع الموارد الطبيعية: تتحدد العلاقة بين التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الموارد الطبيعية بفعل حقيقة أن الاستخراج والإنتاج مرتبطان بالموقع، وأن جزءا كبيرا من الطلب على الموارد يكون عالميا، فالعلاقة هنا هي تعاقبية خطية مشابهة لتلك الخاصة بالصناعة التحويلية، باستثناء أن التجارة هنا تتشكل عادة من الاستيرادات (أي يقودها طلب البلد الأم)، ومع ذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يسبق التجارة في الصناعات الأخرى التي تشكل الموارد الطبيعية قاعدتها، ويمكن توحيد هاتين الفئتين عموما بالتمييز بين الموارد القابلة للتجدد (الزراعة والغابات) والموارد غير قابلة للتجدد (التعدين والنفط).

من أهم العوامل التي تحدد طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية في هذا القطاع هي:

- الشروط المسبقة للإنتاج في مواقع الموارد غير المتجددة أو الظروف المناخية المطلوبة لرعاية الموارد المتجددة.
- توفر قدرات الإنتاج، والتي من ضمنها رأس المال، التكنولوجيا، المهارات.

إن المتغيرات الرئيسية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية وفق الشروط السابقة ونوع المورد الطبيعي توضح كما يلي:

1.2. الموارد الطبيعية غير المتجددة: إذا كانت هناك شروط مسبقة للإنتاج، ولكن لا توجد قدرات كما هو الحال مع العديد من الموارد غير المتجددة، يكون الاستثمار الأجنبي المباشر من المؤسسات الأجنبية ضروريا حينئذ للشروع بالإنتاج والتصدير، ففي هذه الحالة يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر بوضوح إلى التجارة المتضمنة صادرات البلدان المضيفة إلى البلد الأم والدول الأخرى (علاقة تكامل)، بدأت علاقة التدرج الخطي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة بالنسبة إلى هذا النوع من الموارد من الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب ميزة مؤسسات البلد الأم في اكتشاف هذه الموارد واستغلالها فضلا عن المنافسة المتسمة باحتكار القلة والتي تتطلب من الشركات متعددة الجنسيات تأمين السيطرة المباشرة عبر الاستثمار الأجنبي المباشر.

2.2. الموارد الطبيعية المتجددة: إذا امتلك البلد المضيف قدرات الإنتاج وكذلك شروطه، كما كان الحال مع بعض الموارد المتجددة، فإن السلسلة تبدأ بالصادرات الخارجية إلى بلدان تفتقر إلى هذه الموارد، ويمكن أن يتم الاستثمار الأجنبي المباشر في مرحلة لاحقة، إما نتيجة للتكامل العمودي للمؤسسات من البلد الأم في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، وفي هذه الحالة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يدعم ويوسع من التجارة الدولية القائمة.

إن العلاقة المهيمنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في قطاع الموارد الطبيعية هي علاقة تعاقبية تسلسلية، إما أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استيرادات من البلد الأم أو العكس، ونتيجة لهذا تصبح تلك الاستيرادات تجارة داخل شبكة المؤسسة، في الحالتين لا يحل الاستثمار الأجنبي المباشر محل التجارة بل يزيد من حجمها (علاقة تكامل).

3. قطاع الخدمات: كانت مؤسسات الخدمات التجارية من بين الشركات الأولى التي تثبت نفسها في الخارج لإسناد أنشطة التصدير و/أو الاستيراد الخاصة بمؤسسات البلد الأم. كذلك الخدمات المصرفية وشركات الإعلان والمحاسبة التي انتقلت إلى الخارج وفق مبدأ " اتبع زبونك " وذلك لان الميزة المهيمنة في قطاع الخدمات، هي أن التجارة كخيار لتوريد الخدمات غير قائمة، ولابد من انتقال المؤسسات لتلبية طلب السوق

الدولية، لذا فالتسلسل الخطي مبتور، إن أثر التجارة المباشر عموما على صادرات البلد الأم للخدمة المعنية أصغر من الأثر الذي يولده الاستثمار الأجنبي المباشر عبر إنشاء شركات منتسبة في الأسواق المقصودة، والتي يكون أثرها على تجارة الخدمات أكبر من أعمال الشركات المحلية في البلد المضيف، بسبب قدرة الأولى على الاستحواذ على الأعمال بتقديمها الخدمات على نحو أفضل وأرخص و/أو بتقديم خدمات غير متوفرة في الأسواق المحلية للبلدان المضيفة .من الأسباب الأخرى لتدويل الخدمات عبر الاستثمار الأجنبي المباشر هو حاجة الشركات متعددة الجنسيات العاملة في قطاع الخدمات لامتلاك وجود مادي في الأسواق الجديدة مستفيدة من خصائص مزايا الملكية في صناعات الخدمة المتسمة باحتكار القلة مثل صناعات الصيرفة والدعاية والإعلان والخطوط الجوية والتأمين والفندقة...إلخ، فضلا على أن إنتاج تلك الخدمات يستوجب أن تكون مواقعها حيث الموارد .وعلى الرغم مما تقدم، فقد بدأت هذه الحالة بالتغير تحت تأثير زيادة قابلية انتقال الخدمات، ولاسيما الخدمات كثيفة الاعتماد على المعلومات، بفضل التقدم المحرز في تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات، وهذا يمكن أن يقلل حاجة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نقل هذه الخدمات إلى الأسواق الأجنبية .يعتمد تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية في قطاع الخدمات، إلى حد كبير على قابلية الخدمة للاتجار، فإذا كانت الخدمة غير قابلة للاتجار فالأثر المباشر معدوم أو قليل، أما بالنسبة للخدمات القابلة للاتجار مثل التأمين والاستشارات والخدمات القانونية فيمكن للصادرات أن تكون خطوة في التسلسل المؤدي إلى الإنتاج الأجنبي الذي قد يقلل من صادرات الخدمات، ومع ذلك فإن معظم التجارة في الخدمات تم دفعها بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر على عكس الوضع القائم في قطاع الصناعات التحويلية، وقد أقر هذا الأمر ضمنيا في جولة الاوروغواي عندما اتفق المشاركون على تضمين قوانين الوجود التجاري في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.[1]

[1] مرابط محمد، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير التجارة الخارجية –دراسة مق ارنة بين بعض الدول العربية–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة الجزائر 3، 2018–2019، ص 107،ص109.

ثانيا: الإصلاحات المعتمدة لمختلف القطاعات المساهمة في اقتصاد الجزائر

وقد قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية لرفع القدرات الإنتاجية لمختلف القطاعات المساهمة في القيمة المضافة بالدولة، ولزيادة حجم التبادلات الدولية ولتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز القوانين الاستثمارية الحمائية للمستثمرين المحليين والأجانب للتنصل من تبعية قطاع المحروقات، من خلال الاستراتجيات التي تمثلت أساسا في:

1. الصناعة: تم العمل بسياسة جديدة للإنعاش الصناعي التي ترتكز على إعطاء الأولوية لصناعات مهمة مثل: صناعة الحديد والتعدين اللدائن الهيدروليكية، الكهربائية والكهرومنزلية الكيمياء الصناعية، الميكانيك وقطاع السيارات، الصيدلانية صناعة الطائرات، بناء السفن واصلاحها، التكنولوجيا المتقدمة وصناعة الأغذية، النسيج، الألبسة والجلود والمواد المشتقة، الخشب وصناعة الأثاث، فمنذ السنوات الأولى لاستقلالها أعطت الجزائر الأولوية لقاعدة صناعية عمومية متنوعة، حيث كان الإنتاج موجه حصريا للسوق الداخلية بهدف تحرير الاقتصاد الوطني، هذا ما وضع المؤسسة العمومية أمام وضعيات تنافسية لم تتهيأ لها .لكن بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر بداية من عقد التسعينات وضع إطار قانوني جديد أفسح المجال للقطاع الخاص للمشاركة بدوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن استخلاص أهم مميزات الصناعية الجزائرية في ما يلي:

- قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال.
- مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية ترتب عنها إنتاجية ضعيفة، راجعة لعدم تماشي المؤسسات الصناعية وقواعد التنافسية في السوق.
- ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة.
- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات، أدت إلى نقص في تنوع الصادرات.

- ضعف استعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة، أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية[1].

وضعت الجزائر مؤخرا إستراتيجية جديدة للإنعاش الصناعي والتي تهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية، في هذا المنظور تسعى الحكومة لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي، خلق فرص الأعمال وتشجيع إنشاء استثمارات جديدة، كما تهدف هذه المبادرة أيضا إلى ترقية الاقتصاد الرقمي، التنمية ووضع آليات جديدة مرنة ومبتكرة لتمويل المشاريع وتشجيع الصناعيين من أجل تحديث معداتهم الإنتاجية.

1.1. المحاور الكبرى للإستراتيجية الصناعية:

1.1.1. الانتشار القطاعي للصناعة:

- تثمين الموارد الطبيعية – تكثيف النسيج الصناعي – ترقية الصناعات الجديدة.

2.1.1. انتشار وتوسع حيز الصناعة : خلق تعاون من خلال:

- استغلال تركيز النشاطات الاقتصادية حسب تموقعها.
- وضع شبكة ربط معلوماتية للشركات و المؤسسات العمومية وكذا هيئات البحث والتكوين والخبرة.
- استحداث مناخ أعمال ملائم وتكثيف الاستثمارات.

3.1.1. سياسة التطور الصناعي:

- إعادة تأهيل المؤسسات – الإبداع باعتباره محرك للتطور الصناعي
- تطوير الموارد البشرية – ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر

4.1.1. الفروع الإستراتيجية:

[1] رتيبة عروب، تسعديت بوسبعين، **اهمية تاهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر**،ملتقى ***لإستراتجية الصناعية الجديدة في الجزائر – استمرارية أم قطيعة*** –،2007، ص146، ص184.

- صناعة الحديد والتعدين– اللدائن الهيدروليكية –الكهربائية والكهرو منزلية – الكيمياء الصناعية
- الصيدلانية – الميكانيك وقطاع السيارات – صناعة الطائرات – بناء السفن وإصلاحها
- التكنولوجيا المتقدمة – صناعة الأغذية – النسيج والألبسة والجلود والمواد المشتقة
- الخشب وصناعة الأثاث.

يتم استثمار جهد متزايد بشكل خاص لتطوير صناعات تحويل المواد الخام، ولا سيما الأغذية الزراعية والصلب والمواد الهيدروكربونية، بمساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب، هذا الجهد الذي سيولد قيمة مضافة في التنمية المحلية للزراعة والتعدين والموارد المعدنية، سيسمح بتطوير فروع أخرى للصناعة المحلية، بالنسبة للاستثمارات في العمليات الصناعية، ستستفيد أنشطة التعاقد من الباطن من إطار حوافز للوصول إلى الأراضي والتمويل ونظام ضريبي تفضيلي، والهدف من ذلك هو تعزيز قدرات التنويع الاقتصادي من خلال تشجيع الاستعاضة عن الواردات غير المنتجة بالإنتاج الصناعي الوطني، من خلال المزايا الجمركية والضريبية.

الجدول 08: نسبة النمو السنوية للقيمة المضافة للصناعة من إجمالي الناتج المحلي للفترة(2015–2020)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
القيمة المضافة للصناعة من إجمالي الناتج	35.73	34.70	36.79	39.14	37.44	34.25

المصدر: (البنك الدولي، 2021)

ONS (2020), Activité Industrielle 2010-2019, Nº 894, p04

الشكل 16: نسبة النمو السنوية للقيمة المضافة للصناعة من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2015–2020)

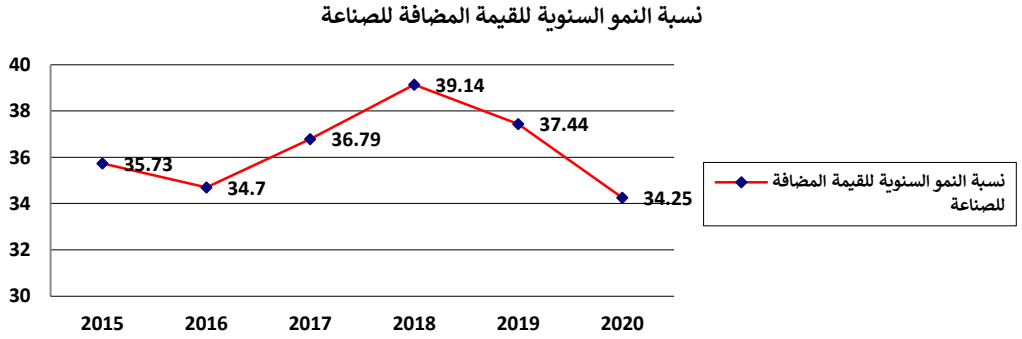

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة، لا يزال القطاع بعيدا عن تحقيق النتائج المرجوة فخلال السنوات الفارطة نلاحظ أن القطاع يعرف انخفاضا ملحوظا في مساهمته في الناتج المحلي، أما خلال عام 2020 فان قيود وتداعيات covid-19 قد أضرت بإنتاج المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع العام في الجزائر، إذ تراجع الإنتاج الصناعي للقطاع العام بـ 8 % ، مقابل ارتفاع 2.7 % في 2019.

2. السياحة : قامت الدولة خلال سنوات الأخيرة بالعمل على تشخيص معوقات الاستثمار السياحي ومعالجتها لخلق مناخ ملائم للاستثمار، وبهدف تدارك التأخر المسجل في المجال السياحي، قامت الدولة بوضع إستراتيجية وطنية خاصة لتطوير القطاع تجسدت في وضع مخطط توجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2025 والذي تم تمديد فترته إلى غاية 2030.[1]

ويعمل المخطط التوجيهي بشكل أساسي بهدف تقويم وجهة الجزائر لتعزيز جلب فرص الاستثمار والتنافس، تنمية الأقطاب و القرى السياحية السامية و ذلك بترشيد الاستثمار، إعداد برنامج نوعية سياحية و تنسيق العمل وذلك بتعزيز السلسلة السياحية وإقامة شراكة عمومية وخاصة، ويعتبر المخطط التوجيهي للتنمية السياحية آفاق 2030 (SDAT) مرجعا لسياسة جديدة تبنتها الدولة الجزائرية ويعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030 (SNAT) فهو المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة وذلك من أجل تحقيق توازن ثلاثي يشمل الرقي الاجتماعي والفعالية الاقتصادية والاستدامة البيئية.

كما أوضحت وزارة السياحة وصناعة السياحة أن هذا المخطط يقوم على عدة نقاط كالآتي:[2]

- تكثيف المجهودات لدعم الاستثمار ومرافقة حاملي المشاريع السياحية لتدارك العجز وقلب الموازين بين العرض والطلب قصد توفير النوعية وتخفيض الأسعار.

[1] وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي https://www.mtatf.gov.dz 13:57 2021/01/26

[2] لحرش شريف، مرزق سعد، **خطط إنعاش السياحة الفندقية في الجزائر بعد جائحة كورونا**، مجلة آفاق للعلوم المجلد 07 العدد 01 (2022) (ص489-503) ، ص500.

- تحسين جاذبية الجزائر كوجهة سياحية، من خلال تعزيز الجودة والتكيف مع ميولات المستهلك، ومن خلال جعل عصرنة المنظومة التكوينية في السياحة، من أولويات مخطط عمل الوزارة، بهدف تزويد السوق بيد عاملة متخصصة قادرة على تقديم خدمات راقية.
- إعادة النظر في الترسانة القانونية المؤطرة للنشاط السياحي والفندقي والأسفار والمرشدين السياحيين، بهدف تكييفها مع مستجدات ورهانات تطوير السياحة، مع إدخال الاحترافية على مخططات الاتصال والترويج عبر اللجوء إلى وسائل التواصل الاجتماعي والمؤسسات الناشئة المتخصصة للتعريف بالجزائر كوجهة سياحية مع الحرص على مد جسور التواصل بين كل المتعاملين والفاعلين في المجال.
- سياسة جديدة في الاستثمار وتوزيع العقار السياحي، من خلال التوجه في التسيير والاستثمار للقطاع الخاص، لضمان تطوير أكبر وفعالية وتنافسية أكثر.
- السعي إلى عرض منتجات سياحية بنفس المواصفات العالمية من خلال تطوير السياحة الداخلية والسياحة الاستقبالية.

الجدول09: تطور حصة السياحة في الناتج المحلي الخام (فرع فنادق,المقاهي ,المطاعم)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
حصة السياحة في الناتج المحلي الخام %	1.3	1.4	1.6	1.7	1.8	1.10

ملاحظة: الناتج المحلي الخام خارج المحروقات

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي

الشكل 17: تطور حصة السياحة في الناتج المحلي الخام

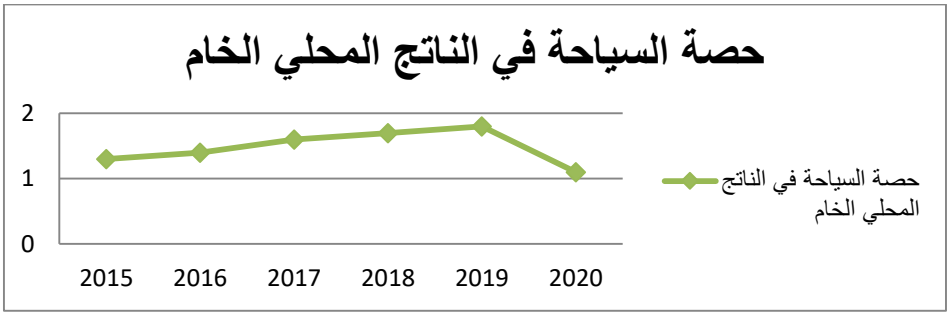

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي

- **إجمالي مساهمة السفر والسياحة في إجمالي الناتج المحلي.**

الجدول 10: تطور اجمالي مساهمة السفر والسياحة في اجمالي الناتج المحلي-مليار دولار امريكي-(2015-2019)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة اجمالي المساهمة	11.8	10.9	11.2	11.3	11.9

المصدر: أطلس بيانات العالم,الجزائر[1]

الشكل 18: تطور اجمالي مساهمة السفر والسياحة في اجمالي الناتج المحلي-مليار دولار امريكي-(2015-2019)

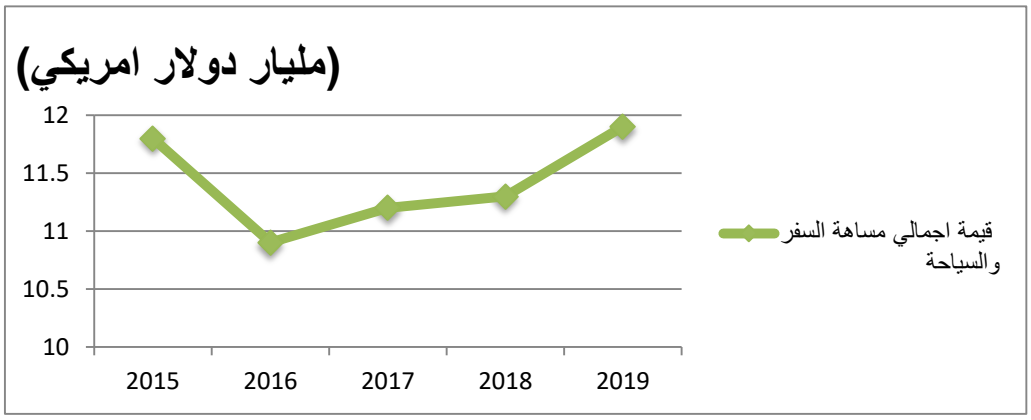

المصدر:اعداد الباحثة بالاعتماد على أطلس بيانات العالم,الجزائر

بلغت نسبة تجارة الخدمات العالمية (مجموع الصادرات والواردات من الخدمات) 11.6% لسنة 2020 من نسبة الناتج المحلي العالمي حسب إحصائيات للبنك الدولي، وتنفذ حصة كبيرة من تجارة الخدمات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات الذي زاد على نحو غير متناسب في السنوات الأخيرة مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات أخرى، اذ يمثل السفر والنقل وخدمات الأعمال التجارية الأخرى الفئات الرئيسية الثلاث لصادرات الخدمات العالمية، وتشمل خدمات الأعمال التجارية الأخرى أنشطة مختلفة كالخدمات القانونية والإعلانات والخدمات الاستشارية والمحاسبة والبحث والتطوير.

ومن خلال المعطيات السابقة نجد أن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات في تطور مستمر ومتزايد فقد كانت سنة 2015 قد حققت ما نسبته 1.3% لتصل سنة 2019 إلى 1.8 %

[1] https://ar.knoema.com/atlas/الجزائر/topics-المساهمة-إجمالي-المحلي/الناتج-إجمالي-في-والسياحة-السفر-مساهمة-إجمالي/السياحة 2019/03/07 14:22في-إجمالي-الناتج-المحلي-نسبة-المشاركة

وفي 2020 سجلت نسبة 1.1% وهذا الانخفاض يعود إلى أثار الجائحة والحجر الصحي فلهذا القطاع إمكانية لتحسين مستوى الاقتصاد الوطني إذا ما استغل بكفاءة.

3. الزراعة: تبلغ مساحة الجزائر الكلية حوالي 238 مليون هكتار، منها إجمالي المساحة الزراعية (S.A.T) حوالي 44.00 مليون هكتار أو 18.5٪ من المساحة الإقليمية[1]، لذا تم اعتماد برنامج التجديد الزراعي والريفي الذي يهدف إلى تطوير النشاط الزراعي والاستفادة من الإمكانيات زراعية المتوفرة، وتركز سياسة الزراعة والتنمية الريفية على تعزيز الأمن الغذائي للبلاد، وتقليص الاختلال في الميزان التجاري للمنتجات الغذائية الزراعية الأساسية، والمساهمة بشكل فعال في تنويع الاقتصاد الوطني، وستوجه الجهود المبذولة الرامية لتطوير الزراعة والأراضي الريفية والزراعة الصحراوية والجبلية نحو تنفيذ إجراءات منظمة، تهدف إلى استغلال متناغم للأراضي الريفية، إلى جانب الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية من خلال تشجيع المبادرة الخاصة التي تخلق الثروة والتشغيل، وبهذا الصدد، ترغب الجزائر في تحويل الزراعة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل و ذلك بتكثيف الإنتاج بما في ذلك القطاعات الغذائية الزراعية الإستراتيجية وكذا من خلال النهوض بالتنمية المتكاملة لجميع الأقاليم الريفية.

1.3. محاور الإستراتيجية لسياسة التنمية الزراعية والريفية: وتتضمن محاور التنمية المعتمدة في إطار البرنامج الخماسي 2020-2024 ما يلي:

- زيادة الإنتاج والإنتاجية.
- الاستغلال الرشيد للأراضي الزراعية.
- التنمية الزراعية والريفية في المناطق الجبلية.
- الحفاظ على التراث الغابي وتطويره وتثمينه.
- التنمية في الأقاليم الصحراوية
- إدماج المعرفة والرقمنة في برامج التنمية.
- التنمية الزراعية والريفية في مناطق السهوب و المناطق الزراعية الرعوية.
- تنمية الإنتاج الزراعي من خلال توسيع المناطق المروية.

[1] Rapport statique Agricole (superficies et productions) serie B 2019, Direction des Statistiques Agricoles et des Systèmes d'Information, juillet 2021,p06.

2.3. الأهداف المسطرة آفاق سنة 2024:

- تغطية الاحتياجات الغذائية الأساسية برفع مستوى الإنتاج والإنتاجية الزراعيتين.
- تطوير نموذج زراعي وريفي جديد، على يد الاستثمار الخاص ونشوء جيل جديد من المنتجين.
- تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الغذائية الزراعية والغابية والاندماج في سلاسل القيمة على الصعيد الدولي.
- التنمية المستدامة والمتوازنة للأقاليم الريفية ، لا سيما في المناطق الجبلية والصحراء.
- تحديث الزراعة من خلال إدماج المواد المعرفية والرقمنة.[1]

الجدول 11:القيمة المضافة في قطاع الزراعة من إجمالي الناتج المحلي

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
القيمة المضافة في قطاع الزراعة من إجمالي الناتج المحلي%	11.60	12.20	11.80	11.90	12.30	14.10

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

الشكل 19:القيمة المضافة في قطاع الزراعة من إجمالي الناتج المحلي

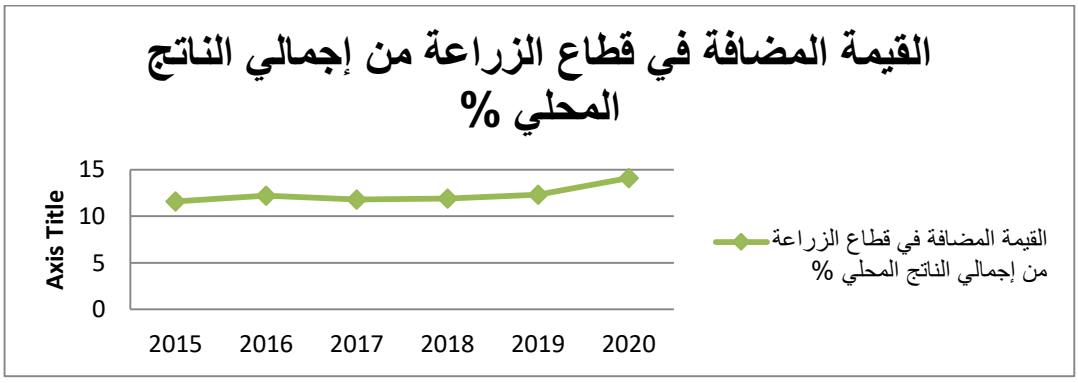

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

ساهم القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني من حيث الإنتاج بنسبة 14.1 **%** من الناتج المحلي خلال سنة 2020، وعليه عرف القطاع معدلات تنمية متصاعدة منذ سنة 2017 بفضل مختلف الترتيبات المتخذة

[1] https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture-ar/ 2022/04/01 16 :37

والبرامج التنموية المسطرة، وهذه القيمة تمثل مجالات صناعية مستقبلية لتطويرها بغية تلبية الطلب المحلي، ومن ثم التوجه للطلب الأجنبي.

4. الطاقة: تتمتع الجزائر بموارد طبيعية وثروات باطنية تغري الكثير من المؤسسات الأجنبية الباحثة على تخفيض تكاليف إنتاجها سواء عن طريق استغلالها كمدخلات لعملياتها الإنتاجية أو عن طريق الاستثمار المباشر فيها، ومن أهم هذه الموارد الاحتياطات النفطية والغازية، وثروات منجميه أخرى كالفوسفات والزنك والحديد والذهب واليورانيوم، ولهذا تعتبر موارد الطاقة بمثابة فرصة حقيقة لمن يستثمر في الجزائر بالنظر لانخفاضها مقارنة بالعديد من دول المنطقة.

1.4. البرنامج الوطني الطاقات المتجددة: أطلقت الجزائر برنامجا طموحا لتطوير الطاقات المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، ويعتمد هذا البرنامج على تثمين الموارد المتجددة بهدف الولوج لحقبة طاقوية جديدة ومستدامة، يكتسي برنامج تطوير الطاقات المتجددة طابعا وطنيا يشمل غالبية قطاعات النشاط، كما تشرف وزارة الطاقة والمناجم على تنفيذه، يتمثل برنامج الطاقات المتجددة المحدث في إرساء طاقة ذات طبيعة متجددة بـ 22000 ميغاواط بحلول عام 2030 توجه للسوق الوطنية، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية التصدير كهدف استراتيجي، إذا سمحت ظروف السوق بذلك.

كما يتوقع استخدام مكثف للطاقات المتجددة في الجزائر، باعتبار أن نصيب هذه الطاقات في رصيد الطاقة الوطني للسنوات القادمة قد وصل إلى مستوى عالٍ من الطلب على الطاقة، لا سيما الكهرباء، بالإضافة إلى الضغط البيئي العالمي الممارس على المجال الاقتصادي والاجتماعي من خلال الاتفاقيات الدولية والمعايير والتوجيهات الملزمة، لا سيما في مجال الوقود الأحفوري واستخدام الطاقات المتجددة.

2.4. برنامج تطوير الطاقات المتجددة: مشاريع الطاقات المتجددة لإنتاج الكهرباء الموجهة للسوق الوطنية للفترة 2021-2030:

- سيسمح تطوير الربط الكهربائي بين الشمال والصحراء (أدرار) بإنشاء محطات مركزية كبيرة للطاقات المتجددة في مناطق عين صالح وأدرار وتيميمون وبشار ودمجها في المنظومة الطاقوية الوطنية. بحيث يمكن أن تكون الطاقة الحرارية الشمسية مجدية اقتصاديًا حينها.
- تهدف استراتيجية الجزائر في هذا المجال إلى تطوير صناعة حقيقية للطاقة المتجددة مرتبطة ببرنامج التكوين و الاستفادة من المكاسب المعرفية ، مما سيسمح فيما بعد بتوظيف مهندسين جزائريين محليين ، خاصة في مجال الهندسة وإدارة المشاريع. حيث سيخلق برنامج الطاقات المتجددة الآلاف من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة لسد احتياجات الكهرباء في السوق الوطنية.
- يسعى هذا البرنامج لإدماج تدابير كفاءة الطاقة في القطاعات الثلاثة للبناء والنقل والصناعة وكذا تشجيع إنشاء صناعة محلية لتصنيع المصابيح الفعالة وسخانات المياه و العوازل الحرارية من خلال تشجيع الاستثمار المحلي أو الأجنبي.

3.4. القدرة الاستيعابية لبرنامج تطوير الطاقات المتجددة: تبلغ القدرة الاستيعابية لبرنامج الطاقات المتجددة الذي سيتم تنفيذه لصالح السوق الوطنية خلال الفترة 2015–2030 حوالي 22000 ميغاوات ، موزعة على القطاعات على النحو التالي:

- الطاقة الشمسية الكهروضوئية: 13575 ميغاواط. – طاقة الرياح: 5010 ميغاواط.
- الطاقة الشمسية الحرارية: 2000 ميغاواط. – الكتلة الحيوية: 1000 ميغاواط.
- التوليد المشترك للطاقة: 400 ميغاواط. – الطاقة الحرارية الجوفية: 15 ميغاواط.[1]

بناءا على المؤشرات والإحصائيات المجمعة من مختلف الهيئات الاقتصادية والمالية الوطنية والدولية نقول أن الاقتصاد الجزائري يواجه تحديات لارتباطه بقطاع المحروقات تتمثل في استمرار بقاء الأسعار العالمية للنفط والغاز عند مستويات منخفضة نسبيا، وتراجع الاحتياطيات الأجنبية والحاجة إلى التسريع بوتيرة الإصلاحات

[1] https://aapi.dz/ar/secteur-des-energies-renouvelables-ar/ 01/04/2022 - 16:01

الهادفة إلى زيادة مستويات مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وجذب الاستثمارات الداعمة للتنويع الاقتصادي وزيادة مستويات التنافسية، وهو ما سيضغط على آفاق النمو والتشغيل المتوقعة خلال عامي 2021 و2022 ، فقد كان لانخفاض أسعار المحروقات في السوق الدولية خلال الأزمة الحالية تأثير على مستوى أداء الاقتصاد الجزائري، إن استمرار انخفاض المؤشرات الاقتصادية يؤثر سلبا على الوضع الاقتصادي في الجزائر، فكل من قطاعات الفلاحة (الزراعة) والصناعة والسياحة يمكن أن تكون التوجه الأمثل لنجاح خطة الإنعاش الاقتصادي والتخفيف من التبعية لقطاعات المحروقات.

المبحث الثاني:المناخ الاستثماري للجزائر

من خلال هذا المبحث نحاول تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب المؤشرات الدولية ثم تقييمه من الجوانب القانونية لترقيته وتحليل تدفقاته الصادرة والواردة.

المطلب الأول: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب المؤشرات الدولية

تعتبر المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار أداة فعالة لتحليل طبيعة بيئة الأعمال ومساعدة المستثمرين على اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في بلد معين من عدمه وسنحاول فيما يلي الوقوف على وضع مناخ الاستثمار في الجزائر وهذا من خلال رصد ترتيبها في أهم المؤشرات الدولية المعتمدة للتعريف بمناخ الاستثمار في الجزائر للمستثمر الأجنبي :

1. وضعية الاقتصاد الجزائري في مؤشر سهولة أداء الأعمال:

مؤشر سهولة أداء الأعمال مؤشر مركب يتكون من 10 مؤشرات فرعية تقيس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية بالبلد محل الدراسة ويصدر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2004 وبالنظر إلى وضع الجزائر في هذا المؤشر يظهر التراجع الكبير والمستمر في ترتيبها، إذ انتقلت من المرتبة 134 عام 2009 إلى المرتبة 157 عام 2020 مسجلة بذلك تراجعا في أغلب المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر، وهذا مايوضحه الجدول المبين أدناه، حيث انه في الوقت الذي تتسابق الدول لاستقطاب

الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال توفير مناخ جذاب وتسهيل الإجراءات، تبقى الجزائر من بين الدول المتأخرة في مجال مناخ الأعمال والاستثمار، وهو ما تؤكده دوريا تقارير البنك العالمي حول مناخ الأعمال، حيث يتم التركيز على غياب إصلاحات فعلية في العديد من القطاعات وعلى سيادة البيروقراطية ودور الإدارة السلبي، فضلا على انتشار الفساد وتأخر التعاملات وضعف كبير للمنظومة البنكية والمالية والمصرفية ما يجعل الجزائر من بين الوجهات الأكثر إرهاقا بالنسبة للمستثمرين، ورغم اعتماد الجزائر برنامجا خاصا بمراجعة مناخ الأعمال وفقا للتقارير الخاصة للبنك العالمي، فإن الإصلاحات الموعودة والتدابير المعتمدة لاتزال تراوح مكانها.

الجدول 12: ترتيب الجزائر وفق المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة (2009-2020)

السنوات المكونات الفرعية للمؤشر	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الترتيب في المؤشر الإجمالي لسهولة أداء الأعمال	134	136	143	148	151	153	161	163	156	166	157	157
بدء النشاط التجاري	141	147	150	153	159	164	143	145	142	145	150	152
استخراج تراخيص البناء	112	110	117	118	136	147	124	122	77	146	129	121
الحصول على الكهرباء	118	122	165	164	139	148	125	130	118	120	106	102
تسجيلات ملكية	162	160	165	167	174	176	160	163	162	163	165	165
الحصول على الائتمان	131	135	138	150	126	130	171	174	175	177	178	181
التجارة عبر الحدود	118	122	123	127	131	133	176	176	178	181	173	172
حماية المستثمرين الاقلية	70	73	74	79	95	98	173	174	173	170	168	179
دفع الضرائب	166	168	162	164	174	173	168	169	155	157	156	158
انفاذ العقود	126	123	123	122	128	129	106	106	102	103	112	113
تسوية حالات الاعسار	49	51	52	59	61	60	71	73	74	71	76	81

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مجموعة البنك الدولي (Doing Business) للسنوات 2009-2010-2011-2012-2013-2014-2015-2016

- https://countryeconomy.com/business/doing-business/algeria 2021/12/21 10 :33 2017-2018-2019-2020

2. واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب مؤشر التنافسية العالمية:

إن مؤشر التنافسية العالمية يعتبر من المؤشرات الفعالة لقياس القدرة التنافسية ووسيلة لقياس نقاط القوة والضعف في اقتصاد معين يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ومن الجدول الموالي يتبين أن مرتبة الجزائر في تحسن حسب مؤشر التنافسية العالمي وهذا نتيجة للتحسن المسجل في المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر،إلا أن هذا الترتيب يدل على أن مناخ الاستثمار يحتاج إلى توفير الكثير من العوامل والتحسينات في العديد من المؤشرات المهمة مما سيسمح بتعزيز تنافسية الاقتصاد وليكون البلد ذا وجهة استثمارية، لتفادي كثرة المشكلات التي تواجه المستثمرين، يجب على الجهات المعنية في الدولة أن تحسن من السياق المتبع لتحرير الاقتصاد وتقويته، وتحفيز إنشاء اقتصاد رقمي، وتحرير ملكية المؤسسات والبنوك المملوكة من قبل الدولة لتعزيز المنافسة.

الجدول 13:ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية للفترة 2018-2019

المؤشرات الفرعية	ترتيب الجزائر حسب تقرير 2018		ترتيب الجزائر حسب تقرير 2019		فرق الأداء (التطور في الترتيب)
	المرتبة (92-140)	النقاط (0-100)	المرتبة (89-140)	النقاط (0-100)	
	ترتيب الجزائر في المؤشر الإجمالي				
مؤشر المؤسسات	120	44.4	111	45.5	+9
مؤشر البنية التحتية	88	61.2	82	63.8	+6
مؤشر الاقتصاد الكلي	111	68.5	102	71.2	+9
مؤشر الجاهزية التكنولوجية	83	47.2	76	52.7	+7
مؤشر الصحة والتعليم الأساسي	66	81.5	56	82.8	+10
مؤشر التعليم العالي والتدريب	88	57.4	85	59.1	+3
مؤشر كفاءة سوق السلع	128	45.4	125	45.8	+3
مؤشر كفاءة سوق العمل	134	44.0	131	47.1	+3
مؤشر تطور الأسواق المالية	122	47.8	111	50.0	+11
مؤشر حجم السوق	38	66.4	38	66.5	0
مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال	113	51.3	93	56.2	+23
مؤشر الابتكار	106	29.9	86	34.4	+20

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مؤشر التنافسية العالمية
Global Competitiveness Index 4.0 2018 edition

Global Competitiveness Index 4.0 2019 edition

3. وضع الاقتصاد الجزائري حسب مؤشر الشفافية:

الجدول 14: ترتيب الجزائر حسب مؤشر الشفافية للفترة(2003-2019)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الترتيب/عدد الدول	133/88	146/97	159/97	163/84	179/99	180/92	178/111	180/105
التنقيط CPI	2.6	2.7	2.8	3.1	3.0	3.2	2.8	2.9
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الترتيب/عدد الدول	180/105	177/94	175/100	168/88	108/176	112/180	105/180	106/180
التنقيط CPI	3.4	3.6	3.6	3.6	3.4	3.3	3.5	3.5

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على موقع منظمة الشفافية الدولية حول الفساد بدول العالم
https://www.transparency.org/en/cpi/2021/index/dza 2022 /10/21 10:42

CPI مؤشر مدركات الفساد: هو تصنيف الفساد العالمي الأكثر استخداما في العالم، يقيس مدى الفساد الذي ينظر إليه على القطاع العام في كل بلد، وفقا للخبراء ورجال الأعمال.

يستند تقرير منظمة الشفافية الدولية International Transparency في دراسته لمؤشرات الفساد (أوضاع المؤسسات و الأجهزة الحكومية من حيث مستوى الفساد والشفافية) بدول العالم، على أرقام وإحصائيات تستقيها من مختلف التقارير الواردة من 12 منظمة دولية على غرار البنك الدولي، البنك الإفريقي للتنمية، وكذا منتدى الاقتصاد العالمي، وشهدت الجزائر على مستوى هذا المؤشر تحسنا طفيفا للعام 2020، إذ جاءت في الترتيب 104 بالنسبة ل 180 دولة، بعد أن كانت تحتل الترتيب 106 في مؤشر العام 2019.

ويتضح من الجدول أن الجزائر في نظر المستثمرين المحليين والأجانب والمنظمات الدولية، هي من الدول ذات المستويات العالية من الفساد والرشوة التي تؤدي إلى زيادة تكلفة إنجاز المشاريع الاستثمارية وتمثل عقبة حقيقية أمام إقامتها، وهذا ما يؤكد ما جاء في تقرير للمنتدى الاقتصادي لسنة 2019، حيث ذكر أن البيروقراطية الفعالة، صعوبات التمويل وعدم استقرار السياسات، من أكبر الصعوبات التي تواجه قطاع الأعمال في الجزائر.

4. وضع الاقتصاد الجزائري حسب مؤشر الحرية الاقتصادية:

الجدول 15: ترتيب الجزائر حسب مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة (2017-2020)

السنوات	2017	2018	2019	2020
حقوق الملكية	38.20	27.80	31.60	37.90
نزاهة الحكومة	31.70	29.00	28.90	28.30
الفعالية القضائية	29.60	35.20	36.20	35.00
العبء الضريبي	81.10	74.00	76.40	75.40
الإنفاق الحكومي	51.00	45.90	48.70	52.60
الصلابة المالية	19.80	19.20	18.70	17.30
حرية أنشطة الأعمال	62.10	68.10	61.60	63.00
حرية العمل	49.50	48.70	49.90	50.50
الحرية النقدية	67.00	69.90	74.90	76.20
حرية التجارة	63.30	6350	67.40	66.20
حرية الاستثمار	35.00	25.00	30.00	30.00
الحرية المالية	30.00	30.00	30.00	30.00
إجمالي نقاط المؤشر(100)	46.5	44.70	46.20	46.90

ملاحظة: درجات الحرية الاقتصادية: النطاق ومستوى الحرية: (80-100: حر،70-79.9: في الغالب حر، 60-69.9: - معتدل الحرية، 50-59.9: في الغالب غير حر، 0-49.9: مكبوت الحرية)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بالاعتماد على

https://public.knoema.com/fettqbg/index-of-economic-freedom 2022/11/26 15:32

سجلت الجزائر حسب المؤشر العالمي للحرية الاقتصادية الصادر عن مؤسسة Heritage الذي يعتمد في تصنيفه على عدة معايير تدخل ضمن مؤشر حجم الحكومة، الأسواق المفتوحة، الكفاءة التنظيمية، وسيادة القانون[1]، 46.90 نقطة من أصل 100 في المؤشر العام، متفوقة بزيادة طفيفة عن الأعوام الماضية وحسب المؤشر العالمي، فان الجزائر تتموضع ضمن رتبة الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة، حيث أن اغلب المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر منخفضة كمؤشر حرية الاستثمار والحرية المالية، النزاهة الحكومية، الفعالية القضائية، ويوضح هذا أن اقتصاد الجزائر يسير في مسار تصاعدي في مجال الحرية الاقتصادية، الا ان التقدم جد بطيء بسبب السياسات التقييدية المفروضة على قطاعات الاقتصاد والأنظمة التجارية والاستثمارية

[1] https://www.heritage.org 2022/11/26 17 :45

المعرقلة للمستثمرين، وعلى صعيد المؤشر الفرعي لحقوق الملكية سجلت الجزائر 37.90 نقطة، فيما سجلت في مؤشر حرية ممارسة أنشطة الأعمال 63 و 50.50 نقطة بالنسبة لحرية العمل أما في الحرية المالية فسجلت 30.0، 35.0 نقطة في مؤشر الفعالية القضائية، وسجلت الجزائر في المؤشر الفرعي، الإنفاق الحكومي 52.60 نقطة، وسجلت في مؤشر حرية التجارة 66.20 نقطة، 30.0 نقطة في مؤشر حرية الاستثمار، 17.30 نقطة في الصلابة المالية.

5. مؤشر PRS لمخاطر الدول:

يقيس المؤشر المركب الصادر عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية PRS المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية في 140دولة حول العالم، ويعد من أكثر المؤشرات شمولا وعمقا، حيث يرصد المؤشر الفرعي للمخاطر السياسية، استقرار الحكومة، تدخل الجيش في السياسة والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، التوترات الدينية، وضع الاستثمار وسيادة القانون والنظام والصراع الداخلي والتوترات العرقية والصراع الخارجي والمساءلة والديمقراطية والفساد والبيروقراطية، كما يتم رصد المؤشر الفرعي للمخاطر المالية من خلال الاعتماد على مكونات أهمها، إجمالي الدين الخارجي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، وخدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات، والحساب الجاري كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات، والسيولة الدولية كأشهر تغطية والواردات واستقرار سعر الصرف والنسبة المئوية للتغيير، ويعتمد المؤشر الفرعي بالنسبة للمخاطر الاقتصادية على مجموعة من المكونات هي: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لكل فرد من السكان، ومعدل النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم السنوي ورصيد الميزانية كنسبة من الناتج المحلي، والحساب الجاري كنسبة من الناتج.[1]

[1] تقرير صندوق النقد العربي مناخ الاستثمار في الدول العربية 2021 ص 21.

و بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فان الجزائر تراجع ترتيبها سنة 2020 بسبع مراتب فكانت في المرتبة 117، إذ جاءت في المرتبة 110 سنة 2019.

6. مؤشر التنمية البشرية:

يصدر مؤشر التنمية البشرية سنويا منذ عام 1990 عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، ويرصد أداء نحو 180 دولة من خلال عدد من المؤشرات من بينها: العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام)، ومعدل الإلمام لدى البالغين بالقراءة والكتابة، ونسب الالتحاق بالمدارس، والناتج المحلي الإجمالي للفرد بتعادل القوة الشرائية بالدولار، ودليل العمر المتوقع[1]، وصنفت الجزائر حسب المؤشر في المرتبة 91 لسنة 2020 بقيمة مؤشر التنمية البشرية 0.73 ما يضعها في فئة التنمية البشرية العالية.[2]

المطلب الثاني: الجانب القانوني لترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

للجزائر مقومات عديدة تجعل من النشاط الاستثماري بها فرصة حقيقية لأصحاب رؤوس الأموال وكبريات المؤسسات، حيث أن النشاط الاستثماري كما هو معروف نظريا مرتبط بشكل كبير بحجم العائد المتوقع والمحيط العام المعبر عنه بعنصر المخاطرة، وفي هذا المجال تشكل الانجازات الحقيقة المحققة في الجزائر خلال العقد الأول من الألفية بمثابة دعامة حقيقة للاستثمار، كما أن حجم الموارد الموجه نحو الاستثمارات العمومية خلال الفترة 2015 –2019 و المقدر ب 262 مليار دولار يمثل حافز قوي لجذب الاستثمار الداخلي والخارجي، وبجانب كل ذلك توجد عدة مقومات تجعل من الجزائر دولة إنمائية قوية وتمكنها من تعزيز الاستثمار، واهم هذه المقومات ما يلي:

1. المقومات القانونية والتنظيمية: انتهجت الجزائر منذ التسعينات جملة الإصلاحات الاقتصادية للانتقال من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، وفي هذا المجال حرصت الجزائر على توفير مناخ يسمح بجذب

[1] تقرير صندوق النقد العربي مناخ الاستثمار في الدول العربية 2021 ص 27.

[2] بيانات قطرية محددة تقارير التنمية البشرية | (undp.org) 2022/11/27 14:16

الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال توفير إطار تشريعي وتنظيمي يسمح بجذب وتجسيد مختلف الاستثمارات، ومن هذا المنطلق فقد تقدمت الجزائر كثيرا في مجال إرساء إطار تشريعي و تنظيمي يتميز ب :

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية وعدم التعارض مع التشريعات الدولية.
- وجود نظام قضائي قوي قادر على تنفيذ القوانين.
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمرين من مختلف المخاطر. [1]

وقد تم إصدار مجموعة القوانين والتشريعات بهدف تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، منها:

1.1. قانون النقد والقرض 90-10: اصدر هذا القانون لتنظيم شروط ممارسة المهنة المصرفية من خلال إعطاء حرية اكبر للبنوك التجارية وتركيز السلطة النقدية في يد بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض،[2] وقد نص هذا القانون على جوانب مهمة تتعلق بتحفيز الاستثمار أهمها:

- حرية الاستثمار من خلال السماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي في مختلف الفروع المخصصة ضمن شروط مجددة تتضمن ضرورة جلب التكنولوجيا، تطوير القوة العاملة، تحقيق توازن سوق الصرف.
- القبول بشروط و مبادئ التحكيم الدولي في فض المنازعات و الخلافات لمتعلقة بالاستثمارات الأجنبية.
- تعزيز دور الجهاز المصرفي في تمويل الاقتصاد.

يشار إلى أن القانون رقم 90-10 الصادر في 14/ 1990/04 والمتعلق بالنقد والقرض، كان يعد من بين أهم النصوص التي شرعت للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، والذي كان يهدف إلى تأطير وضع المحيط المالي للاقتصاد الوطني، وقد عرف قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض عدة إصلاحات وتعديلات بهدف تطوير النظام النقدي وبنك الجزائر، بداية بصدور الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون

[1] علام عثمان," **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي2001-2014**" , الملتقى العربي الأول: حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي, شرم الشيخ –جمهورية مصر العربية,25-28 يناير2015,ص9.

[2] قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 16 .

90-10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 27 فيفري 2001، حيث تم تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين هما جهاز مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون بنك الجزائر وجهاز مجلس النقد والقرض الذي يكلّف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر.

اعتمد التعديل الثاني عبر الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، وبموجبه تم إلغاء قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14 افريل 1990، حيث منحت حرية أكبر عبر تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته وفصل إدارة البنك عن مجلس النقد والقرض وتوسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض في إدارة السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، فضلا عن منح استقلالية أكبر للجنة المصرفية، كما أدخلت تعديلات على القانون مجددا عبر الأمر رقم 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض الصادر بتاريخ 26 أوت 2010 لدعم الجانب المؤسساتي ومراقبة البنوك والمؤسسات المالية وتأطير مجال الشراكة على أساس ما نص عليه قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والذي اعتمد الشراكة كأسلوب لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية عبر قاعدة الاستثمار 51 و49 بالمائة، بالمقابل.

اعتمدت تعديلات مجددا عبر القانون رقم 17-10 المتمم للأمر 03-11 بتاريخ 11 أكتوبر 2017، حيث تم تعديل المادة 45 بإضافة مادة 45 مكرر، والتي نصت على أن بنك الجزائر يستطيع بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بتمويل الخزينة العمومية بشكل مباشر عن طريق شراء السندات المالية التي تصدرها، وذلك للمشاركة خصوصا في تغطية طلبات التمويل للخزينة وتمويل الدين العمومي وكذا تمويل الصندوق الوطني للاستثمار".[1]

2.1. المرسوم التشريعي رقم 93-12: بموجب صدور هذا المرسوم صارت الاستثمارات العمومية والخاصة والأجنبية خاضعة لقانون واحد، وجاء هذا المرسوم في سياق الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر عام

[1] الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، https://www.politics-dz.com/أهم-التعديلات-المدرجة-في-قانون-القرض-و/ 15:23 27/11/2022

1990، والتي بموجبها تخلت الجزائر عن النظام الاشتراكي وبدأت في الانفتاح على العالم الخارجي، نجد في هذا المرسوم قد رفع الكثير من العوائق التي كان يعاني منها الاستثمار الأجنبي، يمكننا أبرزها:

- عدم تسقيف حصة المستثمر الأجنبي في رأسمال المشروع الاستثماري.
- عدم التمييز بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي: نصت المادة رقم 38 من هذا المرسوم على أنه "يحظى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتصل بالاستثمار". وهي مادة صريحة في انتفاء التمييز بين الأجانب والجزائريين في النشاط الاستثماري.
- امتيازات الاستثمار:تضمن المرسوم جملة من الامتيازات الجبائية وغير الجبائية، إلى جانب بعض التدابير التشجيعية تستهدف تخفيض بعض الأعباء الجبائية في مرحلة إنجاز الاستثمار وخلال فترات زمنية محددة من حياة المشروع.
- فتح باب التحكيم الدولي: أقر هذا المرسوم مبدأ اختصاص القضاء الجزائري في فض نزاعات المستثمرين الأجانب، غير أنه أشار إلى إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي، حيث نص هذا المرسوم على أنه"يعرض أي نزاع يطرأ بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية، إما بفعل المستثمر وإما نتيجة لإجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، على المحاكم المختصة إلا إذا كانت هناك اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية، تتعلق بالصلح أو يسمح للأطراف بالاتفاق على إجراء الصلح باللجوء إلى تحكيم خاص"، (المرسوم رقم 93-12،المادة رقم 41).[1]

3.1. الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001:

[1] عبد الكريم بعداش، سفيان بطاطا، **مكانة الاستثمار الأجنبي في قوانين الاستثمار الجزائرية 1962-2016**، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 02، العدد 01، 2019، (ص117-ص130)، ص 125.

جاء هذا الأمر ليوحد أحكام الاستثمارات الوطنية والأجنبية، ويؤكد على حرية انجازها،ولقد كان أكثر دقة ووضوحا من القانون الملغى، لاسيما وان الجزائر كانت تتوافر على مقومات كثيرة لجذب المستثمرين الأجانب، فبالنسبة للحوافز الجبائية والإعفاءات فقد كانت أكثر وضوحا من سابقتها، فتم من خلال هذا الأمر منح مزايا وضمانات للمستثمرين الأجانب كما تم منح حرية تامة في انجاز المشاريع الاستثمارية لكن مع مراعاة التشريع والأنظمة.[1]

وقد جاء في هذا الأمر التأكيد على تحديد الهيئات المكلفة بتسيير ملف الاستثمار في الجزائر والمتمثلة أساسا في:

– **المجلس الوطني للاستثمار** : يترأس هذا المجلس رئيس الحكومة، وتتمثل المهام الرئيسية للمجلس في صياغة الاستراتجيات و الآليات المناسبة فيما يتعلق بترقية الاستثمار وتوفير الوسائل الضرورية لتحقيق ذلك ضمن الشروط المحددة في القانون، كما ينظر المجلس في الشكاوى و الطعون المقدمة من طرف المستثمرين.

– **الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار** :أنشئت الوكالة باعتبارها مؤسسة عمومية تتمتع بالطابع المعنوي والاستقلال، المالي لتخلف وكالة ترقية ودعم الاستثمار1993–2000 والوكالة مخولة قانونا بضمان متابعة وترقية الاستثمار، مرافقة المستثمرين وتسهيل الإجراءات الإدارية لتجسيد المشاريع الاستثمارية، إبراز المزايا والفرص الاستثمارية المتاحة في الجزائر، ضمان احترام المستثمرين للقوانين والإجراءات المعمول بها في الجزائر .

– **الشباك الموحد** :تم استحداث الشباك الموحد ضمن الهيكل اللامركزي للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار للحد من المظاهر البيروقراطية و تسهيل الإجراءات الإدارية لصالح المستثمرين، وهو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي حيث أنشئ على مستوى الولاية و يضم إلى جانب إطارات الوكالة،

[1] ليندة بلحارت، **المزايا الجديدة الممنوحة للمستثمر الاجنبي في مجال الاستثمار السياحي في ظل القانون رقم 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار** ،مجلة معارف، المجلد 16، العدد 1، جوان 2021،(ص184–ص203) ،ص188.

ممثلين عن الإدارات التي تتدخل في مختلف المسائل المتعلقة بالاستثمار ،وعليه فإن الشباك الوحيد يعتبر ألية جيدة لتعزيز الاستثمار خاصة وانه يعالج مختلف العقبات الإدارية التي تقف أمام تجسيد المشاريع الاستثمارية ، حيث يضطلع الشباك الموحد ب:

- إقامة وإصدار شهادات الإيداع وقرار منح المزايا.
- التكفل بالملفات المرتبطة بالإدارات الحكومية والهيئات الممثلة داخل الشباك الوحيد وإيصالها إلى المصالح المختصة وصياغتها النهائية الجيدة.
- تأسيس وتسجيل الشركات واستقبال المستثمرين وتوجيههم.
- منح الموافقات والتراخيص بما في ذاك إصدار تراخيص البناء.[1]

4.1. الأمر06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن استحداث تشريع منظم للاستثمار **يعدل ويتمم الأمر 01-03:**[2]

هذا الأمر هو الأكثر جاذبية من الأمر 01-03، حيث زاد من حجم المزايا والتحفيزات الممنوحة للمستثمرين لاسيما الأجانب، والاستثمارات التي تشكل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، فحددت مدة 72 ساعة لتسليم مقرر الانجاز،كما قلصت مدة تسليم مقرر الاستغلال من 30 يوما إلى 10 أيام،كما قسم هذا الأمر بدوره لمزايا إلى نوعين: مزايا للنظام العام ومزايا للنظام الخاص.

يشكل هذا الأمر الإطار القانوني الكفيل بتطوير الاستثمار من خلال الحوافز والضمانات الممنوحة، وكذا وضع الهيئات المنوطة بها لمصاحبة المستثمرين في انجاز استثماراتهم.[3]

5.1. قانون الاستثمار لسنة 2016:

[1] د.علام عثمان ، **مرجع سابق**، ص10.

[2] الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن استحداث تشريع منظم للاستثمار يعدل و يتمم الأمر 01-03 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 47 .

[3] ليندة بلحارت، **مرجع سابق**، ص189.

تضمن قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016 مجموعة من الأحكام، قصد تحسين مناخ الاستثمار بالجزائر وذلك من خلال رفع العراقيل التي كانت تعترض سابقا الاستثمار المحلي والأجنبي، وسبقتها عدة إجراءات أهمها استرجاع العقار الصناعي غير المستغل، تشجيع استهلاك المنتوج الوطني، وأهم الإجراءات التي جاء بها القانون الجديد كما يلي:

- في مجال تسهيلات إنشاء المؤسسات: فقد كانت تعاني الجزائر من بطء عملية إنشاء المؤسسة، في هذا الصدد تم إنشاء مركزين بالإجراءات ودعم إنشاء المؤسسات.
- الغاء العراقيل التي تحول دون عملية تحويل الأرباح إلى الخارج.
- تسوية المنازعات عن طريق اللجوء إلى الوساطة والتحكيم الخاص.
- تسهيل الحصول على العقار الصناعي خصوصا غير المستغل منه.
- تنمية القطاع الخاص ومنح له كافة التسهيلات مثله مثل الاستثمارات الأجنبية قصد منافسة المنتجات المستوردة وتشجيع الاستهلاك المحلي.[1]

2. تعديلات قانون الاستثمار الجزائري الجديد: من بين أبرز ما جاء به النص الجديد:

- ما تعلق بتوسيع نطاق ضمان تحويل المبالغ المستثمرة، والعائدات الناجمة عنها، إلى المستثمرين غير المقيمين (الأجانب)، حيث تواجه شركات أجنبية عاملة بالجزائر مشاكل كل عام فيما يخص تحويل الأرباح، وعدم وضوح كيفية تطبيق النصوص التنظيمية السارية.
- كما نص القانون على تسليط أقصى العقوبات، على كل من يعرقل بشكل أو بآخر، عمليات الاستثمار مهما كان مركزه وطبيعة مسؤوليته، حيث شكّل منذ عقود مناخ الأعمال والاستثمار، مادة دسمة

[1] مفتاح صليحة، **نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر –دراسة قياسية–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث (ل.م.د) في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس، 2019– 2020، ص137.

لانتقادات الرأي العام ورجال الأعمال المحليين والشركات الأجنبية على حد سواء، بسبب الإجراءات الإدارية المعقدة والثقيلة، ما سبب نفورا وسط المستثمرين[1].

- تكريس مبادئ حرية الاستثمار والشفافية والمساواة، تماشيا مع أحكام دستور 2020.

إعادة تنظيم الإطار المؤسساتي المتعلق بالاستثمار من خلال:

- تركيز مهام المجلس الوطني للاستثمار، على اقتراح السياسة الوطنية في مجال الاستثمار وتنسيقها وتقييم تنفيذها.
- تحويل (الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار) إلى (الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار)، وضعها تحت سلطة السيد الوزير الأول، وذلك بمنحها دور المروّج والمُرافق للاستثمارات عبر:
- استحداث شباك وحيد ذي اختصاص وطني، للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية.
- استحداث شبابيك وحيدة، غير ممركزة للاستثمار المحلي، وتعزيز صلاحياتها، من خلال تأهيل ممثلي الهيئات والإدارات العمومية لديها.
- محاربة البيروقراطية، عبر رقمنة الإجراءات المتصلة بعملية الاستثمار عن طريق استحداث المنصة الرقمية للمستثمر.
- التسليم الفوري لشهادة تسجيل المشروع الاستثماري.
- توسيع نطاق ضمان تحويل المبالغ المستثمرة والعائدات الناجمة عنها، إلى المستثمرين غير المقيمين.
- استحداث أنظمة تحفيزية للاستثمار في القطاعات ذات الأولوية، والمناطق التي توليها الدولة اهتماما خاصا، من أجل ضمان توجيه أفضل للمزايا الممنوحة للاستثمار.

[1] اتحاد الغرف العربية http://uac-org.org/ar/News/details/4339/قانون-الاستثمار-الجديد-في-الجزائر-يدخل-حيّز-التنفيذ 2022/09/20 23:51.

- تعزيز النظام القانوني لحماية المستثمرين من التعسفات البيروقراطية عبر استحداث آلية مستقلة رفيعة المستوى، تضم قضاة وخبراء اقتصاديين وماليين، توضع لدى رئاسة الجمهورية، وتتولى الفصل في الشكاوى والطعون المقدمة من قبل المستثمرين.
- إلحاق ممثلي مختلف القطاعات المعيّنين لدى الشبابيك الوحيدة، بالوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، مع منحهم صلاحية اتخاذ كل القرارات المتعلقة بالاستثمار.
- التخلي عن مظاهر التسلط والسيطرة، في معالجة ملفات المستثمرين، وتقليص آجال دراستها، إلى أقل من شهر، مع اعتماد المعايير الدولية في استقطاب الاستثمارات، وبالتركيز على السرعة والنجاعة والديمومة.
- دعم الاستثمارات التي تساهم في تقليص فاتورة الاستيراد، وتعتمد على المواد الأولية المحلية.
- استكمال النصوص المتعلقة بمختلف الوكالات المكلفة بالعقار، مع إنهاء عملية حصر الأوعية العقارية المتاحة أو غير المستغلة، لضمان وضعها تحت تصرف المستثمرين بشكل شفاف وعقلاني.[1]

حيث تأمل الجزائر أن يساهم هذا القانون في تحرير الاقتصاد أمام المستثمرين المحليين والأجانب، وسيستمر العمل بالنص الجديد للقانون لمدة 10 سنوات دون أن يطرأ عليه تغيير، بما يحمي ويخدم الاستثمار والمستثمرين وقد أدى هذا القانون إلى حلول الجزائر في المرتبة 157 في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 من بين 190 بلدا كما هو مبين في الجدول أعلاه.

3. قانون المالية التكميلي لسنة 2020: أكد إلغاء القاعدة 50/49 في مجال الاستثمارات الأجنبية، وفصل بشكل دقيق القطاعات الإستراتيجية التي تخضع لشرط الشريك المحلي للمستثمر الأجنبي، وفيما عداها يكون للمستثمر الأجنبي الحق في الشراكة مع مستثمرين وطنيين مقيمين، أو أجانب دون خضوعه لقيد الشريك المحلي الذي كان قائما منذ سنة 2009، وفي هذا الإطار يتمتع هؤلاء بالحرية الكاملة في التفاوض مع

[1] https://www.echoroukonline.com/هذا-أهم-ما-تضمنه-قانون-الاستثمار-الجدي 02/12/2022 22 :28

شركائهم حول نسبة حصصهم في رأس مال المشاريع الاستثمارية، ولأهمية المسألة يتعين تحديد القطاعات الإستراتيجية وفقا لقانون المالية التكميلي لسنة 2020، ثم الوقوف على ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 21-145 المتعلق بالقطاعات التي تكتسي طابعا استراتيجيا، وجاء في نص المادة 49 منه أنه "باستثناء أنشطة شراء وبيع المنتجات وتلك التي تكتسي طابعا استراتيجيا، التابعة للقطاعات المحددة في المادة51 أدناه، التي تظل خاضعة لمشاركة المساهمين الوطنيين المقيمين بنسبة تبلغ 51%، فإن أي نشاط أخر لإنتاج السلع والخدمات مفتوح للاستثمار الأجنبي دون الالتزام بالشراكة مع طرف محلي"، وبالرجوع إلى نص المادة 50 من القانون ذاته، نجد أنها قد حددت على سبيل الحصر القطاعات التي تكتسي الطابع الاستراتيجي، ويتعلق الأمر في هذا الخصوص بالقطاعات التالية:

- استغلال قطاع المناجم وكذا أي ثروة جوفية أو سطحية متعلقة بنشاط استخراج سواء على سطح الأرض أو تحتها، ماعدا محاجر المواد غير المعدنية التي تستثنى من ذلك،
- المنبع لقطاع الطاقة وأي نشاط أخر يخضع لقانون المحروقات، كما يندرج في دائرة القطاعات الإستراتيجية استغلال شبكة توزيع ونقل الطاقة الكهربائية بواسطة الأسلاك، والمحروقات الغازية أو السائلة بواسطة الأنابيب العلوية أو الجوفية.
- الصناعات المبادر بها أو المتعلقة بالصناعات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الوطني.
- خطوط السكك الحديدية، وكذا الموانئ والمطارات.
- الصناعات الصيدلانية ما عدا الاستثمارات المتعلقة بتصنيع المنتجات الأساسية المبتكرة، ذات القيمة المضافة العالية، والتي تتطلب تكنولوجيا معقدة ومحمية، سواء كانت موجهة للسوق المالية أو التصدير.[1]

[1] خلاف فاتح، **إلغاء قاعدة الشراكة الدنيا 51-49 في مجال الاستثمارات الأجنبية وفقا للقانون الجزائري**، مجلة ايليز للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، 2021، (ص88، ص110)، ص 100، ص101.

وتم إلغاء هذا القانون في محاولة لجذب المستثمرين الدوليين وتعزيز الاقتصاد الوطني، حيث جذبت الجزائر 24 إعلانا عن مشروع جديد في عام 2019، وفقا لمراقب الاستثمار ب FDI Markets [1]، مايظهر مدى نجاعة هذا التغيير الذي أدى إلى تحسن مناخ الأعمال، إذ تعتبر الجزائر اقتصادا أكثر انغلاقا وتقييدا.

وهذه الإجراءات المتخذة تحفز الاستثمارات الأجنبية وتعمل على إزالة جميع العقبات من أجل تسهيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

المطلب الثالث: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ترتبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتباطا وثيقا بطبيعة المناخ الاستثماري الذي توفره الدول المضيفة والتحفيزات التي تقدمها، والذي يحدد حجم التدفقات المنسابة إليها وإمكانية الاستفادة منها محليا في تحسين أوضاعها الداخلية.

أولا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر أحجام ضئيلة نسبة للتدفقات العربية ككل، وهذا بسبب مختلف السياسات المنتهجة والتحولات الاقتصادية التي مرت بها.

الجدول 16: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة (بالمليون دولار أمريكي) للفترة(2000-2020)

اقتصاد / العام	الجزائر	الدول العربية	الدول النامية	دول العالم		الجزائر	الدول العربية	الدول النامية	دول العالم
2000	280.1	5929.9	232217.9	1363215.3	**2011**	2580.0	45637.2	639135.2	1563748.9
2001	1107.9	9395.1	215595.4	684070.9	**2012**	3052.3	53335.9	639021.5	1402886.6
2002	1065.0	7270.0	166731.9	591385.7	**2013**	2661.1	47538.3	670789.9	1467233.0
2003	638.0	16010.8	196307.7	551992.6	**2014**	1488.0	43892.1	681386.7	1228262.5
2004	882.0	25256.5	264079.9	682749.3	**2015**	5878	25519.9	740915.2	2063638.2
2005	1145.0	46254.1	330183.0	927440.4	**2016**	1636.3	32973.7	660609.1	2045423.5
2006	1795.4	69949.9	403881.1	1393185.3	**2017**	1232.3	31287.8	694554.9	1632638.6
2007	1661.8	80209.2	528535.5	1871668.1	**2018**	1466.1	35645.0	694955.9	1448276.1
2008	2632.1	97162.7	585647.3	1489619.2	**2019**	1381.9	39491.7	716170.3	1480626.0
2009	2746.2	81143.6	463637.0	1186431.9	**2020**	1143.0	37213.8	634948.8	963138.6

[1] Taha Ahmed, **FDI intelligence** 11 june 2020 https://www.fdiintelligence.com/content/news/algeria-eases-foreign-ownership-restrictions-7788614/11/2022 09:39

2010	2300.2	66789.6	579890.6	1328102.5

المصدر: السنوات من (2000-2014) تقرير الاستثمار العالمي 2015 (الاونكتاد)

السنوات من (2015-2020) تقرير الاستثمار العالمي جوان-2022 وموقع البنك الدولي

UNCTAD World Investment Report 2022

https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=DZ&most_recent_ 06/11/2022 20:18 year_desc=false

اعتمدت الجزائر آليات متنوعة لزيادة درجة الانفتاح على العالم الخارجي من خلال تحرير عمليات التجارة الخارجية والاستثمار، وذلك باعتماد قوانين جديدة منظمة لعملية الاستثمار، ومن نتائج هذا التوجه الانعكاس الايجابي على حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر، وشهدت هذه التدفقات منحى تصاعديا ابتداء من سنة 2000.

من خلال الجدول السابق الذي يبين حجم التدفقات للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر بالنسبة لمختلف اقتصاد الدول، نلاحظ أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر انتقل من 280.1 مليون دولار عام 2000 إلى 1107.9 مليون دولار سنة 2001 وهذا يبين زيادة ملحوظة في التدفقات، وبعد ذلك بدأت التدفقات بالتأرجح بين الزيادة والنقصان لتصل إلى أعلاها في سنة 2012 لتسجل 3052.3 مليون دولار لتعود إلى التأرجح والانخفاض خلال سنتي 2013 و 2014 حيث كانت التدفقات 2661.1، 1488.0 على التوالي.

نجحت الجزائر في عام 2014 في جذب استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها 1488 مليون دولار وذلك حسب تقديرات الاونكتاد تمثل ما نسبته 3.4% من الإجمالي العربي 43892 مليون دولار، وغابت الجزائر مجددا عن مؤشر الاستثمار العالمي لعام 2015، والذي تعده منظمة (أونكتاد) الأممية، هذه الأخيرة أشارت إلى أن شمال إفريقيا شهدت انخفاضا في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 15% لتصل إلى حدود 115 مليار دولار، فيما انخفض الاستثمار بشكل عام في المنطقة بسبب التوتر والصراع في بعض البلدان كما بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر نحو 26.8 مليار دولار تمثل 3.6% من الإجمالي العربي خلال نفس الفترة.

ومن خلال الجدول نلاحظ التحسن المحقق في مستويات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات العشر الأخيرة، حيث شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا خلال الفترة من2001 و2009.

أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر في الفترة ما بين 2012 إلى2015 تميزت هذه الفترة بالانخفاض المستمر لتدفق الاستثمارات، وذلك راجع للتوقف المفاجئ للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات الذي يمثل 90% من الاستثمارات الأجنبية على خلفية ملف الفساد بشركة "SONATRACH" بالجزائر "تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الاونكتاد (الصدمة النفطية)"، مما أدى إلى انخفاض التدفقات الواردة بصورة كبيرة جدا ما بين 2012 و2015، والذي يبرز تأثير التوقف أو تباطؤ نشاطات الشركة التي كانت تشكل أهم مصدر بالاستثمارات الأجنبية في الجزائر، ووضحت الندوة الأممية للتجارة والاستثمار (الاونكتاد) في تقريرها انه بعد أن تم تسجيل تدفقات سلبية خلال 2015 استطاعت الجزائر جلب 1.5 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك راجع جزئيا لتحسن السياسات الاستثمارية والتحسن الأخير الذي عرفه الإنتاج النفطي، كما أشارت أن الجزائر قد وضعت قانونا جديدا حول الاستثمار وفر التحفيزات الجبائية والمنشآت الضرورية للمشاريع الاستثمارية، إذ أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقطبتها الجزائر قد بلغت 1636.3 مليون دولار في سنة 2016 مقابل 5878 مليون دولار في 2015 وفي سنة 2017 سجل 1232.3 مليون دولار، وفي 2018 سجل ماقيمته 1466.1 مليون دولار، وهذا الارتفاع يعود لمصنع التركيب الصيني"Beijing Automobile International Corporation " والذي فاقت قيمة استثماره 100 مليون دولار، الذي دخل الخدمة وساهم في الارتفاع المحقق لهاته السنة حسب منظمة الاونكتاد إضافة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط والغاز.

الشكل 20: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر (بالمليون دولار أمريكي) للفترة(2000-2020)

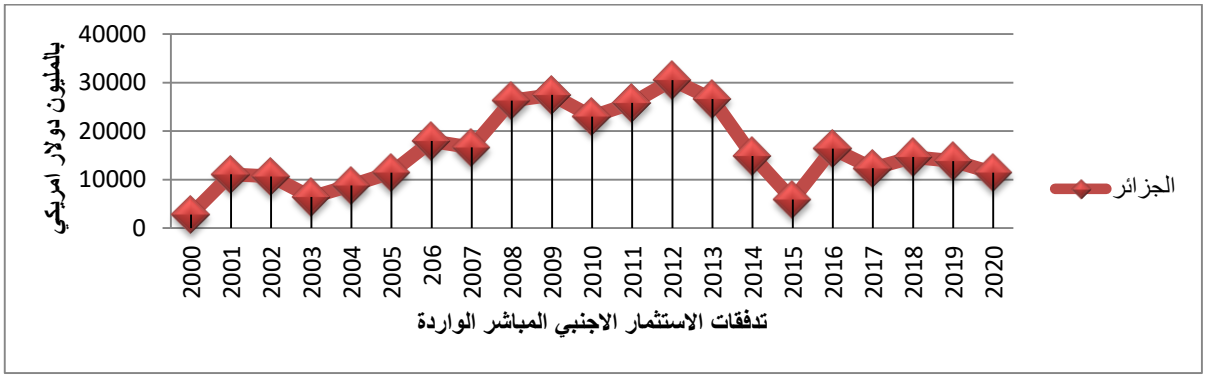

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ملاحق الجدول (16)

تراجعت قيمة الاستثمارات لسنتي 2019 و2020 بتسجيل 1381.9 و1143.0 مليون دولار أمريكي على التوالي، بسبب الجائحة التي أثرت على مكونات الاستثمار بفعل تدابير الإغلاق حيث تم تعليق النفقات الرأسمالية الاستثمارية والاستثمارات والتوسعات الجديدة بسبب الإغلاق الفعلي لمواقع الإنتاج حول العالم، وتراجع أسعار النفط لارتباط الاستثمارات بالجزائر الذي ما يزال محصورا في قطاع المحروقات، وقد اتخذت الحكومة تدابير لتقليل التأثير الاقتصادي لتفشي COVID-19 في المناخ الاستثماري، منها جملة الإصلاحات الضريبية التي باتت تمنحها بشكل خاص للمستثمرين في أنشطة معينة دون غيرها، وتأخير مدفوعات الضرائب للمؤسسات، كما أنها ألغت قانون "49/51" الذي تشكي منه معظم المؤسسات الدولية ويمثل اكبر تحدي لها، في محاولة منها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- الجداول التالية تظهر أهم الدول المستثمرة والمشاريع الاستثمارية في الجزائر.

الجدول17 : أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر للفترة مابين (جانفي 2015- ديسمبر 2019)

الترتيب	الشركة	عدد المشروعات	التكلفة بالمليون دولار
1	CITIC Group	1	6000
2	China State Constraction Engineering Corporation (CSCEC)	1	3300
3	Indorama	3	3151
4	Total	2	1929
5	Egyptian General Petroleum Corporation	1	1404

المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات Country Profile Algeria Economic indicators (Foreign direct investment, International Trade), p18, 2020.

الجدول 18: الاستثمارات الواردة إلى الجزائر من مختلف الدول للفترة مابين (جانفي 2015- ديسمبر 2019)

الدولة المستثمرة	عدد المشروعات	عدد الشركات	التكلفة بالمليون دولار
هونج كونج	1	1	6000
الصين	12	7	3827
سنغافورة	3	1	3151
فرنسا	16	15	2266
مصر	3	3	1553
تركيا	2	2	714
قطر	1	1	666
اسبانيا	7	7	517
سويسرا	6	5	400
اليابان	3	2	385
اخرى	134	108	1576
اجمالي	188	152	21056

المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات Country Profile Algeria Economic indicators (Foreign direct investment, International Trade), p18, 2020.

الجدول 19: توزيع المشاريع الاستثمارية الواردة إلى الجزائر حسب أنشطة الأعمال(إجمالي الفترة جانفي 2015- ديسمبر 2019) (مليون دولار امريكي)

النشاط	عدد المشروعات	التكلفة بالمليون دولار
التصنيع	42	12883
الاستخراج	2	3450
اللوجيستيات والتوزيع والنقل	2	3305
اعمال البناء	3	867
خدمات الاعمال	16	196
كهرباء	1	170
المبيعات والتسويق والدعم	19	114
التعليم والتدريب	4	42
التجزئة	3	19
الصيانة والخدمات	1	4

المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات Country Profile Algeria Economic indicators (Foreign direct investment, International Trade), p18, 2020.

الشكل21: تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات (إجمالي الفترة جانفي 2015- ديسمبر 2019) (مليون دولار أمريكي)

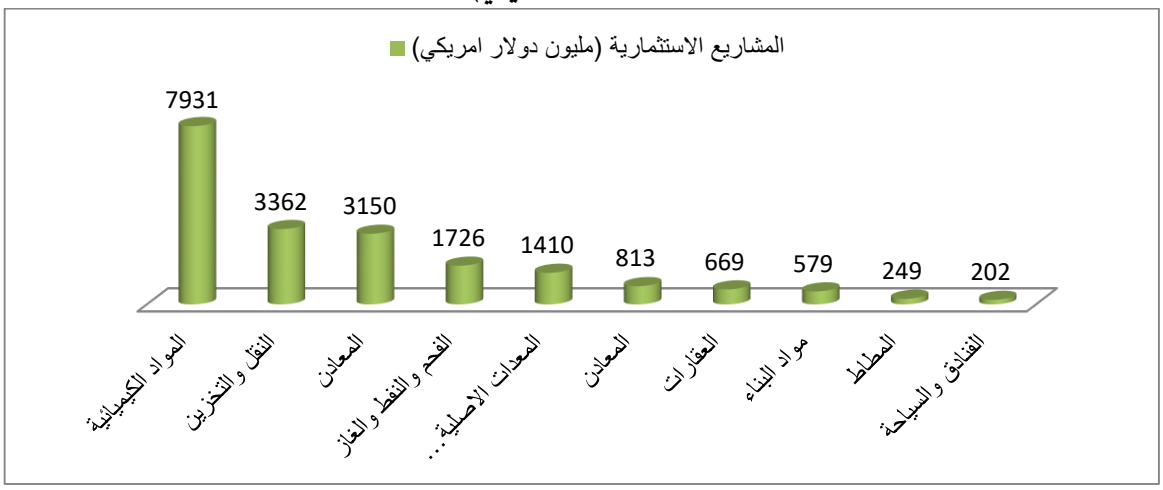

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات Country Profile Algeria Economic indicators (Foreign direct investment, International Trade), p18, 2020.

فيما يتعلق بنشاط الجزائر على صعيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة فتشير قاعدة بيانات FDI Markets حسب صندوق النقد العربي خلال الفترة 2003 و2015 إلى انه قد:

- بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 375 مشروعات يتم تنفيذها من قبل 306 مؤسسات عربية وأجنبية وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 68 مليار دولار وتوظف نحو 93 ألف عامل وحلت الإمارات وإسبانيا وفرنسا وفيتنام وسويسرا ومصر والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والصين ولكسمبورج على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، فيما بلغت حصة الإمارات وإسبانيا وفرنسا نحو 43 % من الإجمالي.

- تركزت الاستثمارات العربية والأجنبية الواردة إلى الجزائر في قطاعات الفحم والنفط والغاز بنسبة 28.1% والمعادن 21.1% والعقار بنسبة 19.6% وتصدرت شركة الإمارات للاستثمارات الدولية قائمة أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر حيث تنفذ مشروعا ضخما بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 5 مليارات دولار.

أما الفترة 2015-2019 فقد بلغ عدد المشاريع الاستثمارية 118 مشروع، تنفذ من قبل 152 مؤسسة بتكلفة 21056 مليون دولار أمريكي، حيث تعتبر الصين وفرنسا من أكبر المستثمرين، ويتبين من خلال الجدول 18

أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المحققة في الجزائر يعود معظمه في الأصل إلى الدول الأوربية، وتركزت الاستثمارات الواردة إلى الجزائر في قطاعات التصنيع بتكلفة 12883 مليون دولار أمريكي والاستخراج بتكلفة 3450 مليون دولار أمريكي واللوجيستيات والتوزيع والنقل بتكلفة 3305 مليون دولار أمريكي.

ثانيا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة تعتبر الأضعف، وذلك باعتمادها على قطاع واحد ممثلا في شركة سونطراك وأغلبها عقود شراكة مع دول إفريقيا وأوربية وأسيوية ودول أمريكا الجنوبية، والجدول التالي يبين حجم الاستثمارات الجزائرية الصادرة، حيث ارتفعت من 14 مليون دولار عام 2000 إلى 3018 مليون دولار عام 2008، في حين انخفضت بعد ذلك إلى 215 مليون دولار سنة 2009 بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية على الصادرات الجزائرية، إلا أنها ارتفعت عام 2010 ب220 مليون دولار و2011 ب 534 مليون دولار بسبب بداية تعافي اقتصاديات الدول المتقدمة من تأثيرات الأزمة المالية العالمية، وسجلت الفترة (2012-2014) تراجعا متباينا، ويرجع ذلك إلى ركود الاقتصاد الجزائري وتراجع نشاط المؤسسات الناشطة في مجال المحروقات.

خلال العام 2014 لم يتم رصد تدفقات استثمارية صادرة عن الجزائر حسب تقرير صندوق النقد العربي، حيث بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر بنهاية عام 2014 نحو 1.718 مليون دولار، أما فيما يتعلق بنشاط الجزائر الاستثماري في الخارج حسب قاعدة بيانات FDI Markets بين الفترة 2003 و2015 لتقرير الاونكتاد، فنجد انه قد بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجزائرية في الخارج 15 مشروعا يتم تنفيذها من قبل الشركات الجزائرية وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 1.7 مليار دولار.

وخلال سنة 2016 عرفت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة انخفاضا بحوالي النصف حيث بلغت 46 مليون دولار مقارنة ب103 مليون دولار التي تم استثمارها سنة 2015 بالخارج، أما 2017 لم يتم رصد أي استثمارات خارجة وبلغت أرصدة الاستثمارات المسجلة في نهايتها 1.859 مليون دولار أمريكي.

عرفت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للخارج سنة 2018 نفس المنحى التصاعدي إذ ارتفعت قيمتها إلى 854 مليون دولار، مما صنف الجزائر في المرتبة الثالثة على الصعيد الإفريقي من حيث الاستثمارات في الخارج بعد جنوب إفريقيا و نيجيريا، وفي 2019 و2020 تراجعت الاستثمارات الصادرة بمقدار 31 و15 مليون دولار على التوالي.

على الرغم من أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة خلال الفترة 2000-2020، قد سجلت تقلبات من سنة إلى أخرى، نزولا ثم صعودا وهذا لارتباطها بقطاع المحروقات، إذ يبقى يشكل اكبر نسبة من التدفقات الصادرة.

الجدول 20: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة (بالمليون دولار أمريكي) للفترة(2000-2020)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاستثمارات الصادرة	14	9	99	28	245	-20	34	151	318	215
	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
الاستثمارات الصادرة	15	31	854	-18	46	103	-18	-268	-41	534	220

المصدر: UNCTAD STAT

https://unctad.org/data-visualization/global-foreign-direct-investment-flows-over-last-30-years 10:152022/11/15

الشكل 22: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة (بالمليون دولار أمريكي) للفترة(2000-2020)

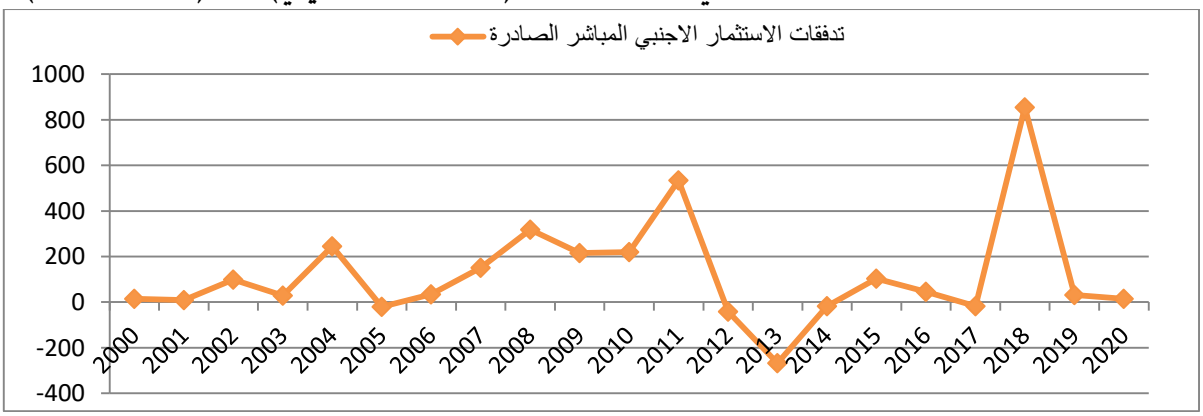

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على UNCTAD STAT

ثالثا: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات.

عملت الجزائر على إنعاش اقتصادها بإيجاد وسائل تمويل دولية لدورة النشاط الاقتصادي من خلال تسهيل انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ونظهر هنا بعض أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات من خلال الاعتماد على بعض المعطيات والبيانات المسجلة وتحليلها.

الجدول 21: أرصدة ميزان المدفوعات

مليار دولار أمريكي

السنوات	الحساب الجاري	حساب الرأسمالي	الرصيد ميزان المدفوعات	السنوات	الحساب الجاري	حساب الرأسمالي	الرصيد ميزان المدفوعات
2000	8.93	-1.36	7.75	**2011**	17.77	2.38	20.14
2001	7.06	-0.87	6.19	**2012**	12.30	-0.24	12.06
2002	4.36	-0.71	3.66	**2013**	1.15	-1.02	0.13
2003	8.84	-1.37	6.86	**2014**	-9.28	3.40	-5.88
2004	11.12	-1.87	9.25	**2015**	-27.29	-0.25	-27.54
2005	21.18	-4.24	16.94	**2016**	-26.22	0.19	-26.03
2006	28.95	-11.22	17.73	**2017**	-22.07	0.33	-21.76
2007	30.59	-1.08	29.55	**2018**	-16.70	0.89	-15.82
2008	34.45	2.54	36.99	**2019**	-16.95	0.03	-16.93
2009	0.41	3.45	3.86	**2020**	-18.71	2.34	-16.37
2010	12.16	3.42	15.58				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

2000-2001 الديوان الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي CNIS إحصائيات التجارة الخارجية

(2002-2020) :النشرات الثلاثية لبنك الجزائر(رقم 05 ديسمبر 2008 ص 28، رقم13 ماي 2011 ص 28، رقم29 مارس 2014 ص 28، رقم41 مارس 2018 ص 28، رقم53 مارس 2021 ص 28، رقم 56 ديسمبر 2021 ص 28).

1. الحساب الجاري.

حساب العمليات الجارية يمثل هذا الحساب أحد أهم حسابات ميزان المدفوعات فهو يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية، ويتكون هذا الحساب من حساب المعاملات المنظورة (الميزان التجاري) وحساب المعاملات الغير منظورة (ميزان الخدمات) وكذا حساب التحويلات من جانب واحد.[1]

[1] عامر عبد الكريم إبراهيم المجالي، **تحليل الحساب الجاري في الأردن خلال الفترة (1998-2017)وأثره على معدل البطالة**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 08 ،العدد 03 – ديسمبر 2021، (ص 1839 ص 1864) ، ص 1842

الشكل 23: رصيد الحساب الجاري للجزائر 2000-2020

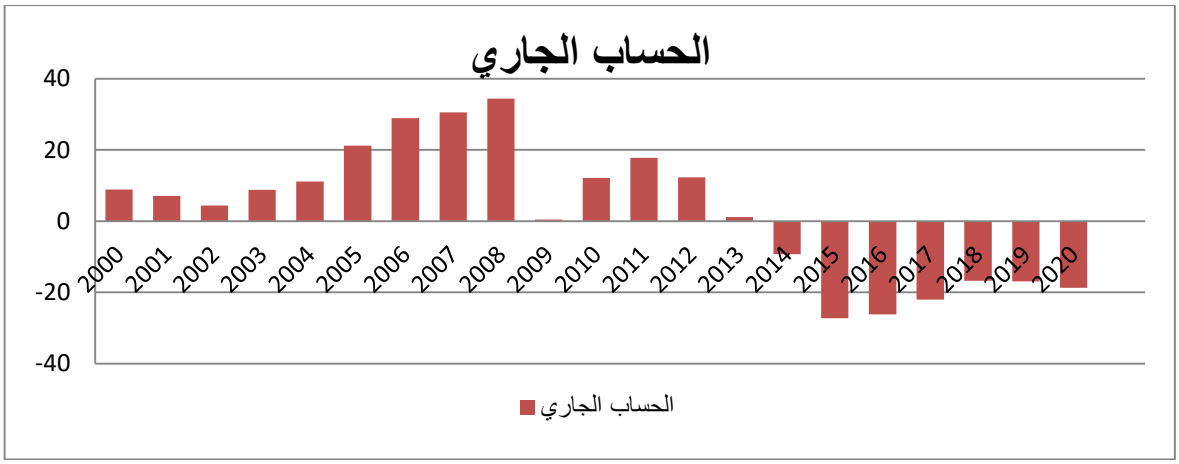

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول (21)

تشير النتائج العامة المحققة أن رصيد الحساب الجاري للجزائر قد حقق في اغلب سنوات الدراسة فوائض متصاعدة، ويعود الارتفاع إلى مداخيل الجباية البترولية، على إثر ارتفاع أسعار البترول على مستوى الأسواق الدولية، أما خلال الفترة (2014-2020) فقد عانى من عجز ازداد كل سنة ليصل سنة 2020 إلى 18.71 مليار دولار أمريكي، وهذا العجز يعزى إلى قلة تنوع الصادرات الجزائرية إذ اقتصرت على المحروقات.

2. ميزان الحساب الرأسمالي.

يشمل هذا الحساب مجموعة متنوعة من التدفقات المالية بصفة رئيسية الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات الأوراق المالية (بما في ذلك الاستثمار في الأسهم العادية)، القروض المصرفية التي تشترك في تملك المقيمين في بلد ما للأصول في بلد أخر، ويمكن من المبدأ التحكم في هذه التدفقات بوضع قيود على التدفقات الموجهة عبر القنوات الرسمية، لذا فان حساب رأس المال يتكون من القروض طويلة الأجل والاستثمار المباشر سواء أكان أجنبيا آو وطنيا، وكل الديون المستلمة أو المدفوعة والموجودات المصرفية السائلة.[1]

[1] محمد الطيب دويس، عبد القادر شقروش، **اثر تحرير حساب راس المال على الاستقرار المالي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة (1990-2014)**، مجلة دراسات-العدد الاقتصادي-، المجلد 15، العدد 01، ص 86، ص87.

الشكل 24: رصيد ميزان الحساب الرأسمالي للجزائر 2000-2020

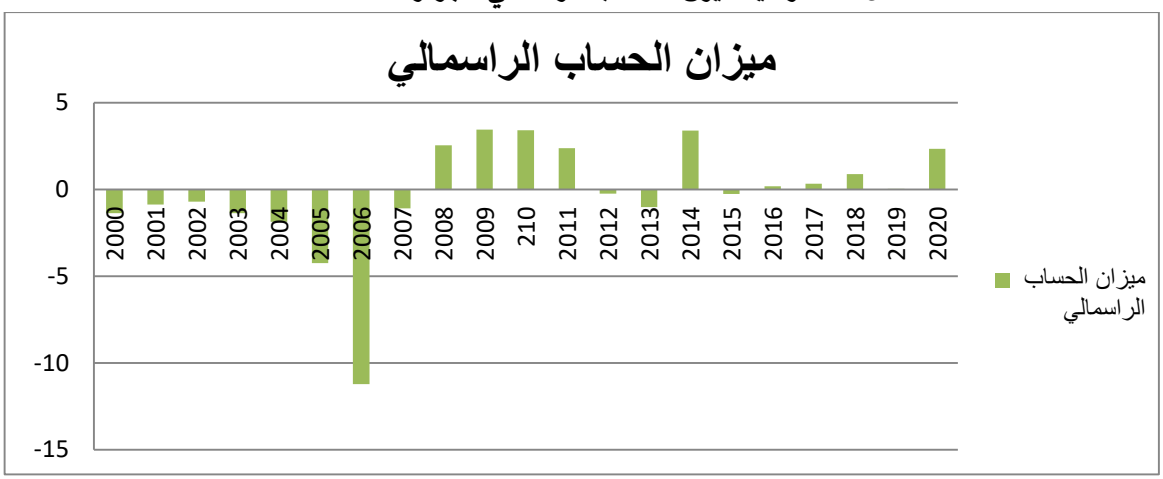

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول (21)

نلاحظ من خلال الجداول والأشكال التي تبين حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية وأرصدة الحساب الرأسمالي أن التدفقات الواردة إلى الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة سجلت تذبذبا من سنة إلى أخرى هبوطا وصعودا، ورصيد ميزان حركة رأس المال عجزا متتاليا من سنة إلى أخرى وهذا العجز والمتمثل في خروج للعملة الصعبة اثر التسديدات المسبقة للديون الخارجية، أما الفائض لسنة 2008 فيعود لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي سجلت 2632.1 مليون دولار ليستمر في التحسن خلال السنوات الموالية بتسجيل فائض، وبعدها سجل الرصيد عجزا عائد لتوقف قطاع المحروقات وانخفاض أسعار النفط سنة 2012 و2013 و2015، ليعود بالتحسن في السنوات التي تليها بالموازاة مع التحسن في التدفقات ومما لاحظناه بالنسبة للتدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي وحسب هذه المعطيات نقول أن تدفق الاستثمارات الأجنبية له انعكاس إيجابي على الحساب الرأسمالي.

3. ميزان المدفوعات.

إن نشاط المؤسسات الأجنبية بالبلدان المضيفة ينعكس على وضع ميزان المدفوعات من خلال التدفقات السلعية والخدمية والمالية المرتبطة بنشاطها هذه المؤسسات، فالمستثمر الأجنبي بقدر مساهمته في زيادة

الصادرات من السلع والخدمات يمكن أن يرفع من حصة الواردات منها، ورغم قدرته على جلب رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل استثماره بالبلد المضيف يمكن أن يولد تدفقا عكسيا لرؤوس الأموال[1].

وأيضا يظهر أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من ميزان المدفوعات والتجارة الدولية من خلال العلاقة التي تربط هذين الأخيرين، فالاستثمارات الأجنبية تساهم في رفع كفاءة قطاع الصناعات التصديرية من خلال توفير التكنولوجيا والخبرات مما يزيد من الطاقة الإنتاجية وبالتالي تحقيق فائض للتصدير، وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات وزيادة حجم التبادلات التجارية للدولة[2].

الشكل 25: رصيد ميزان المدفوعات للجزائر 2000-2020

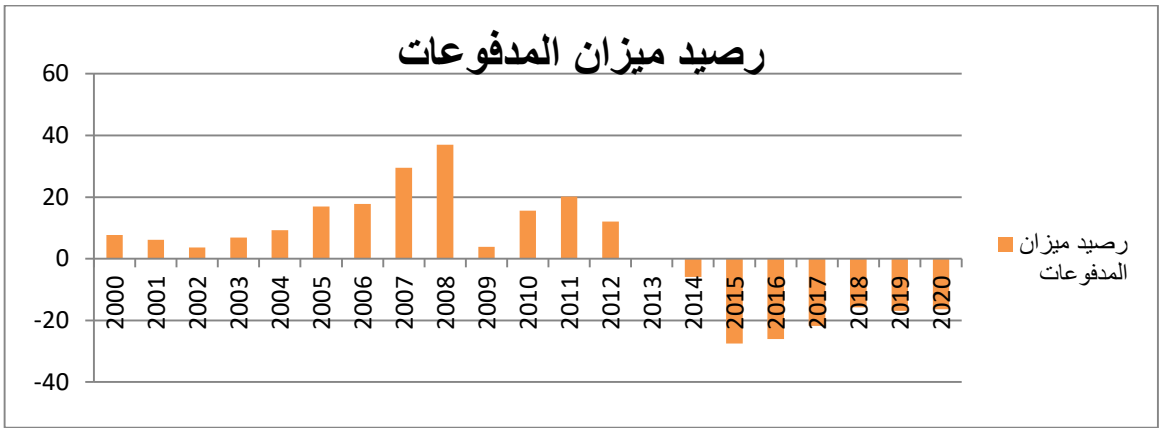

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول (21)

ومن خلال تحليل وضع ميزان المدفوعات يظهر انه، بالرغم من الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري لإصلاح ميزان المدفوعات ومحاولات التخلص من تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات، نلاحظ أن ميزان المدفوعات قد سجل فائض خلال الفترة (2000-2013)، وخلال الفترة (2014-2020) كان قد سجل عجزا متتاليا في رصيده لهبوط أسعار النفط وانخفاض الصادرات وانخفاض احتياطات الصرف، وتبقى وضعية ميزان المدفوعات الجزائري مرتبطة بالوضع الاقتصادي الدولي السائد لارتباط المداخيل الناجمة عن المعاملات الاقتصادية الخارجية بالصادرات البترولية، وبالتالي أي تغير يحدث على مستوى سوق البترول سيكون له أثر على وضعية ميزان المدفوعات، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر رغم تحقيقه لفوائض لكنه يبقى حبيس

[1] جمال بلخياط، **مرجع سابق**، ص124.

[2] مفتاح صليحة، **مرجع سابق**، ص42.

الأوضاع والقوانين الجزائرية التي تحد من تدفقه ويبقى الشيء الإيجابي الذي وصلت إليه الجزائر هو التخلص من المديونية الخارجية.

المبحث الثالث: تطور التجارة الدولية بالجزائر وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال هذا المبحث سنقوم **بالتطرق** لمراحل التحرر التجاري التي مرت بها الجزائر ونستعرض أهم الاتفاقيات المبرمة لدعم التبادلات التجارية، ثم تحليل وضعية الميزان التجاري بعد العديد من الإصلاحات والسياسات المنتهجة خلال الفترة 2000- 2020.

المطلب الأول: التوجهات والاتفاقيات التجارية للجزائر

شهد اقتصاد الجزائر عقب الاستقلال عدة إصلاحات بهدف تطويره والنهوض به، رافق هذه الإصلاحات تحرير تدريجي للتجارة الدولية، لفتح أسواق جديدة أجنبية أمام المنتجات المحلية وذلك بإصدار مجموعة من القوانين وعقد اتفاقيات مع مختلف الدول والتنظيمات، والسعي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

أولا: مراحل التحرير التجاري: قد تم تحرير التجارة على مراحل هي:

1. مرحلة ما قبل 1990: وتعبر عن مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، بحيث من خلال هذه المرحلة المؤسسات الناشطة في الدولة كانت مؤسسات عمومية، وتميزت أيضا بإتباع سياسات حمائية بالإضافة إلى سياسة الدعم وهذا مانتج عنه اختلالات اقتصادية كبيرة.

2. مرحلة التحرير المقيد للتجارة 1990-1991: تميزت هذه المرحلة بصدور قانون النقد والقرض وجاء هذا القانون لتعزيز الاستثمار الأجنبي بالجزائر، وكان له انعكاس على التجارة الخارجية في السابق.

3. مرحلة التحرير الجزئي 1991-1994: تميزت المرحلة السابقة باقتصاد التجارة الخارجية على فئة معينة(الوكلاء المعتمدون وتجار الجملة) واستخدام قائمة المحضورات من قبل الوزارة وضرورة توفير رصيد من العملة الأجنبية ، وجاءت هذه المرحلة لتخطي هذه النقاط وذلك بسماح لكل متعامل طبيعي أو معنوي مقيم أو

غير مقيم في الجزائر دون قيود شرط تمرير كل عملية عبر بنك تجاري معتمد لدى بنك الجزائر (التوطين البنكي).[1]

4. مرحلة التحرير التام للتجارة ما بعد 1994: في هذه المرحلة أصبح من الضروري التوجه نحو التحرير الكلي للتجارة الخارجية ووضع حد لتدخل الإدارة العمومية، فكانت أهم الإصلاحات التي رافقت إجراءات التحرير، بالموافقة على برنامج الإصلاحات الذي أقترح من طرف صندوق النقد الدولي، وهي الخوصصة وترقية الاستثمار ويضاف إلى ذلك الشراكة والتعديل الهيكلي للتجارة الخارجية، وهذا بطبيعة الحال من خلال استحداث مؤسسات جديدة تعمل على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات والمعاملة التفضيلية لمؤسسات التصدير، فكان برنامج التعديل الهيكلي يهدف إلى جعل الاقتصاد أكثر انفتاحا في إطار التجارة الخارجية الجزائرية، لكنه لم يتحقق هذا الهدف، والسبب ألان ما فرضه الواقع لم يكن مناسبا لذلك، فالملاحظ أن التخلص من التبعية لقطاع المحروقات أصبح أمرا يكاد يكون مستحيلا، زيادة على ذلك ضعف الإنتاج الوطني وبالخصوص في التجهيزات والغذاء والأكثر من هذا كله هو غياب القانون الذي ينظم التجارة الخارجية[2]، ما ميز هذه المرحلة جدية محاولة الإصلاحات للتوجه نحو الانفتاح التجاري لأهمية هذا القطاع.

ثانيا: المبادلات التجارية في إطار الاتفاقيات التجارية

سجلت الواردات في ظل الاتفاقيات التفضيلية انخفاض بنسبة 10.32 % خلال سنة 2020، حيث بلغت قيمتها 7.77 مليار دولار أمريكي مقارنة بسنة 2019 حيث سجل 8.66 مليار دولار أمريكي.[3]

1. منطقة التبادل العربي الحر: في إطار تنمية التبادل التجاري بين البلدان العربية، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في 22 من فيفري 1978 التحضير لاتفاقية تيسير المبادلات التجارية بين

[1] مطاي عبد القادر، عمر دلال فؤاد، **اثر سياسة الانفتاح التجاري على النمو في القطاع الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر–دراسة تحليلية قياسية فترة 2000–2016**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد13، العدد01، السنة 2019، (ص185–ص206)، ص192.

[2] بلقاسم طراد، حدة رايس، **سياسات تحرير التجارة الخارجية في الدول المغاربية لتنويع صادراتها دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 12،العدد 01، 2021، (ص83 ، ص96)، ص 88.

[3] تقرير إحصائيات التجارة الخارجية المديرية العامة للجمارك، جانفي 2021، ص 42.

البلدان العربية، وتمت المصادقة على هذه الاتفاقية في 10 من فيفري 1981 بتونس، وتهدف هذه الاتفاقية إلى تحرير المبادلات التجارية بين مختلف الدول العربية وكذا تسهيل الخدمات المتعلقة بالتجارة.

أعاد المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية تفعيل هذه الاتفاقية بتاريخ 13 سبتمبر 1995، في اجتماع قمة رؤساء الدول العربية في جوان سنة 1996، تم التأكيد على تحقيق مشروع متمثل في البرنامج التنفيذي لوضع المنطقة العربية للتبادل الحر ابتدءا من جانفي 1998.

تم تبني هذا المشروع في 1997، وكل دولة عربية ترغب في الدخول إلى هذه المنطقة، وجب عليها المصادقة على اتفاقية تيسير وتنمية المبادلات التجارية بين البلدان العربية، والالتزام رسميا بتطبيق برنامجها التنفيذي الذي يهدف إلى وضع منطقة للتبادل الحر في مدة 10 سنوات ابتدءا من جانفي 1998 مع التخفيض للحقوق الجمركية ب 10% كل سنة.

كما تم تبني: – مبدأ المعاملة الوطنية العربية –مبدأ الشفافية– مبدأ تبادل المعلومات – مبدأ توحيد التعريفات.

– المعايير المتعلقة بأسس معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، كنتيجة لتطبيق البرنامج التنفيذي.

تم وضع ثلاث لجان لمتابعة تطبيق هذه المنطقة والمتمثلة في: لجنة المتابعة والتنفيذ، لجنة المفاوضات التجارية، لجنة قواعد المنشأ.

1.1. الوضعية الحالية للمنطقة:

– صادقت 19 دولة عربية على اتفاقية تسهيل المبادلات التجارية بين الدول العربية وتتمثل في: الجزائر، الأردن، سوريا، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، المملكة العربية السعودية، العراق، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، اليمن ، موريتانيا، فلسطين، السودان.

– لم تصادق بعد على الاتفاقية 03 دول و هي: جزر القمر، جيبوتي، الصومال.

– تطبق البرنامج التنفيذي لمنطقة التبادل العربي الحر 18 دولة هي: الجزائر،الاردن،سوريا، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، المملكة العربية السعودية، العراق، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، اليمن، فلسطين، السودان، والبلدان التي لا تطبق البرنامج التنفيذي الى يومنا هذا هي موريتانيا.

– تم الانتهاء من تحقيق و وضع هذه المنطقة في الفاتح من جانفي 2005 ومن وقتها والمنتجات العربية المنشأ يتم تبادلها وتخضع للإعفاء التام من الحقوق الجمركية .

– في شهر أوت 2004 أعلن رسميا من خلال المرسوم الرئاسي رقم 223 المتضمن لمصادقة الجزائر على اتفاقية تسهيل وتنمية المبادلات التجارية بين البلدان العربية.

– تقدمت الجزائر بملف الانضمام للمنطقة العربية للتبادل الحر لدى الأمانة العامة للجامعة العربية في 31 ديسمبر 2008.

بعد الالتزام الرسمي من طرف الحكومة الجزائرية بتطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة، المبادلات التجارية بين الجزائر والبلدان العربية الأعضاء في المنطقة بدأت تستفيد من الإعفاء الكامل من الحقوق الجمركية ابتدءا من 01 جانفي 2009.

– تم وضع نقطة اتصال على مستوى وزارة التجارة لتسيير ومتابعة البرنامج التنفيذي، التي تعمل بالتنسيق مع نقاط الاتصال الأخرى للدول الأعضاء في المنطقة وكذا الأمانة العامة للجامعة العربية.

– تتولى لجنة التقييم والمتابعة التي تم إنشاؤها على مستوى الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (والتي تضم إضافة إلى القطاعات المعنية جمعيات أرباب العمل) متابعة المنطقة العربية للتبادل الحر.[1]

وبلغت واردات الجزائر سنة 2020 في إطار هذه الاتفاقية قيمة 1.20 مليار دولار أمريكي مسجلة بذلك انخفاضا نسبته 9.61 % وتحتل بذلك المرتبة الثانية من إجمالي قيمة المبادلات في ظل الاتفاقيات

[1] https://www.commerce.gov.dz/a-grande-zone-arabe-de-libre-echange 2022/11/13 11:19

التفضيلية[1]، من حيث البنية تعتبر المنتجات النصف المصنعة والسلع الاستهلاكية غير الغذائية المنتجات الرئيسية المستوردة على التوالي 71.27 % و 13.62 %، ومست الانخفاضات المسجلة سنة 2020 كل من سلع التجهيزات الزراعية بنسبة 19.72 % المنتجات نصف المصنعة بنسبة 12.87 % والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة 5.79 %، أما فيما يخص الزيادات فقد مست واردات كل من الطاقة وزيوت التشحيم المواد الخام والمواد الغذائية بالنسب المتتالية 50.09%،31.11% و15.63%.[2]

2. الاتفاقية التجارية بين الجزائر وتونس: دخلت حيز التنفيذ 1 مارس 2014 لحماية الإنتاج الوطني ولتعزيز الصادرات، **ومن** المراجع التنظيمية للاتفاقية:

– مرسوم رئاسي رقم 10–12 ل 26 محرم 1431 الموافق ل 11 جانفي 2010 يتضمن التصديق على الاتفاقية التجارية التفاضلية بين الحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الجزائرية التونسية الموقع بتونس في 06 ذي الحجة 1429 الموافق ل 4 ديسمبر 2008.**(ج ر رقم 12 فيفري 2010).**

– مرسوم رئاسي رقم 13–271 ل 15 رمضان 1434 الموافق ل 24 جويلية 2013، يتضمن نشر ملاحق البروتوكول رقم 1 للاتفاقية التجارية التفاضلية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية الموقع بتونس في04 ديسمبر 2008 **(ج.ر ل 21 أوت 2013).**[3]

وقد بلغت قيمة الواردات المحققة لسنة 2020 في إطار الاتفاقية للتعاون التجاري بين الجزائر وتونس 15.66 مليون دولار أمريكي مسجلة بذلك انخفاضا ملحوظا بنسبة 37.32% وذلك مقارنة مع السنة الماضية 2019[4]، حيث سجلت المنتجات النصف الصنعة والتي تمثل 64.06% انخفاضا نسبته 54.61 كما

[1] تقرير إحصائيات التجارة الخارجية المديرية العامة للجمارك، جانفي 2021، ص 42

[2] تقرير إحصائيات التجارة الخارجية المديرية العامة للجمارك، جانفي 2021، ص44.

[3] https://www.commerce.gov.dz/accord-commercial-preferentiel-algero-tunisien 2022/11/13 14:21

[4] تقرير إحصائيات التجارة الخارجية المديرية العامة للجمارك، جانفي 2021، ص44.

انخفضت أيضا واردات كل من سلع التجهيزات الصناعية بنسبة 73.10% والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة 18.08%، على الرغم من أن واردات الموارد الخام تمثل نسبة 12.41% فقط من إجمالي الصادرات التي تمت في إطار الاتفاقية إلا أنها سجلت زيادة استثنائية بنسبة 9136.22% خلال سنة 2020.[1]

3. اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية: تندرج هذه الاتفاقية في إطار مشوار برشلونة الذي دعت إليه المجموعة الأوروبية بغرض تطوير علاقات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وبغرض إنشاء "منطقة ازدهار مشتركة" على المدى الطويل، تلك الاتفاقية التي تم الإمضاء عليها في فالنسيا (اسبانيا) بتاريخ افريل 2002 لا تنحصر على إنشاء منطقة التبادل الحر فحسب بل تشمل كذلك جوانب اقتصادية (فرع تجاري، تعاون اقتصادي ومالي، تدفقات استثمارية) وجوانب سياسية واجتماعية وثقافية ضرورية لتنمية مستدامة.

تتمثل أهمية هذه الاتفاقية بالنسبة للجزائر في التعاملات التجارية الخارجية التي تبلغ نسبة 60 % مع المجموعة الأوروبية، ودخلت اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ في 01 سبتمبر2005 ولم ترد أي مشكلة ذات صعوبة تذكر عند وضعها حيز التطبيق بفضل التحضير الجيد الذي قامت به الحكومة بشأن هذا الملف من خلال إقامة لجنة دائمة مكلفة بتحضير و متابعة تنفيذها (التي تشرف عليها وزارة الخارجية) بتاريخ 30 ديسمبر2004، وإقامة لجنة تقنية مكلفة بمتابعة و إقامة منطقة التبادل الحر المرتقبة في هذا الإطار بتاريخ23 أوت 2005 (و التي تترأسها الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة)، وتم إقامة لجنة تقنية مكلفة بمتابعة هذا الاتفاق ميدانيا بتاريخ 23 أوت2005.

واتخذت أيضا إجراءات لحماية المنتوجات الوطنية و ذلك عبر:

- إجراءات ضد إغراق الأسواق بالسلع (المادة22). -إجراءات تعويضية (المادة 23).

[1] تقرير إحصائيات التجارة الخارجية المديرية العامة للجمارك، جانفي 2021، ص45.

- إجراءات حمائية (المادة 24). -إجراءات استثنائية لصالح الصناعات الحديثة النشأة أو بعض القطاعات التي تعاد هيكلتها (المادة11).

إن شروط وكيفيات تطبيق الإجراءات الحمائية والتعويضية والمضادة لإغراق الأسواق تم تحديدها بموجب مراسيم تنفيذية نشرت في الجريدة الرسمية رقم 43 بتاريخ 22 جوان 2005.[1]

تعتبر الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي الاتفاق الرئيسي للتجارة الحرة بنسبة 84.36 % من اجمالي قيمة المبادلات في ظل الاتفاقيات التفضيلية وتحتل الواردات الأوربية المرتبة الأولى، إذ تعتمد الجزائر بشكل كبير على الصادرات الأوربية نحو السوق الجزائرية وذلك لعدة أسباب جغرافية وتاريخية حيث مثلت قيمة وارداتنا من هذه المنطقة 6.55 مليار دولار امريكي خلال سنة 2020 مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 10.35 % مقارنة بسنة 2019، وتعد كل من اسبانيا (1.44 مليار دولار امريكي)، ايطاليا (1.31 مليار دولار امريكي)، وفرنسا (1.20 مليار دولار امريكي) الشركاء الرئيسيون للجزائر بموجب هذه الاتفاقية وذلك بمساهمة نسبتها 60.28 %.[2]

من حيث المنتجات المستوردة في إطار الاتفاقية تمثل المنتجات نصف المصنعة العنصر الأبرز في فاتورة الاستيراد وذلك بنسبة 43.67 %، تليها السلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة 20.39%، وسلع التجهيزات الصناعية بنسبة 19.26 %، بينما تتراوح نسب وحدات الاستخدام الأخرى بين 0.68 % و6.74%، من جهة أخرى سجلت واردات المواد الغذائية 178.75 مليار دولار أمريكي، المواد الخام 441.69 مليار دولار أمريكي، وسلع التجهيزات الزراعية 44.68 انخفاضات مقارنة بسنة 2019.[3]

[1] https://www.commerce.gov.dz/a-presentation-de-l-accord-d-association 2002/11/13 13:46

[2] تقرير إحصائيات التجارة الخارجية المديرية العامة للجمارك، جانفي 2021، ص42.

[3] تقرير احصائيات التجارة الخارجية المديرية العامة للجمارك جانفي 2021 ص 43

4. انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

بدأت الجزائر في 17 جوان 1987 محاولاتها للانخراط في نظام التجارة متعدد الأطراف المتمثل في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية، ومن سنة 1995 بدأت محاولاتها في الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، ومنذ بداية نيتها بالانخراط تم تكوين فوج عمل لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وعقد أول اجتماع له في افريل 1998، ومن المهام الموكلة له هي تقديم تقرير بخصوص أعماله، بروتوكول الانضمام وكذا مشروع قرار الانضمام إلى هيئة اتخاذ القرار والتي هي المؤتمر الوزاري، وتولى رئاسة فوج العمل خلال الفترة 1994-1998 Sanchez ARNAU سفير الأرجنتين، بعدها سفيري الأروغواي Carlos Perez وDEL CASTILLO خلال الفترة 1998-2004، Guillermo VALLES خلال الفترة 2004-2010، ومنذ نوفمبر 2011 أسندت إلى François ROUX سفير مملكة بلجيكا، ويرأسه حاليا سفير الأرجنتين Alberto D'ALOTTO، ويشارك في أعمال هذا الفوج أزيد من 40 عضوا.

أثناء هذه الفترات، تم القيام بدراسة النظام التجاري الجزائري، وإعداد أول مشروع تقرير سنة 2006 وتمت مراجعته في 2008، وأخر مراجعة لمشروع التقرير سيتم توزيعها بمناسبة الاجتماع الحادي عشر من جهة أخرى، تم إمضاء ستة (06) اتفاقيات ثنائية مع كل من كوبا، فنزويلا، البرازيل، كما تتواصل دراسة نظام التجارة الجزائري بخصوص نظام رخص الاستيراد، العوائق التقنية للتجارة، وضع حيز التنفيذ إجراءات الصحة والصحة النباتية، تطبيق الرسوم الداخلية، المؤسسات العمومية والخصخصة، الإعانات وبعض من جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، كما أنه هناك حوالي 20 فقرة من التزامات خاصة بالمسائل المنهجية هي بصدد المحادثات، أما بخصوص المفاوضات الثنائية فهي متواصلة مع ثلاثة عشر (13) دولة، سجل تقدما معتبرا مع أكثر من نصف هذه الدول،منها: الأروغواي، سويسرا والأرجنتين.[1]

[1] https://www.commerce.gov.dz/processus-daccession-de-lalgerie-a-lorganisation-mondiale-du-commerce-omc 2022/11/13 16:32

1.4. أهداف الجزائر من وراء الانضمام للمنظمة:

- **إنعاش الاقتصاد الوطني:** مع انضمام الجزائر إلى المنظمة، سيرتفع حجم وقيمة المبادلات التجارية، خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى وحد أدنى، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما ينتج زيادة في الواردات من الدول الأعضاء، باحتكاك المنتجات المحلية بالمنتجات الأجنبية، وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج. وبالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني، عن طريق تحسين المنتجين المحليين لمنتجاتهم من حيث الجودة، الفعالية والكفاءة والتسيير الجيد من أجل البقاء في السوق، وهو ما يساهم في إنعاش وبعث الاقتصاد الوطني.

- **تحفيز وتشجيع الاستثمارات:** إن تشجيع الاستثمارات وتحفيزها، مرتبط بنجاح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، وبالتالي فإن انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة، سيفتح لها المجال بمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة، والتي قد تعود باستثمارات مهمة عليها. خاصة مع الاستفادة من اثر الشبكات التي تكونها الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الجهوي والدولي، وما تمثله من وسائل هامة في تبادل السلع والخدمات، والتكنولوجيا وفي استغلال الهوامش المتوفرة في الربحية ومردودية عوامل الإنتاج بين الدول والتكتلات.

- **مسايرة التجارة الدولية:** يتميز الجهاز الإنتاجي الجزائري بضعفه وعدم قدرته على المنافسة من ناحية مدخلاته من السلع الوسيطة والمعدات الإنتاجية التي تستورد في أغلبها، وعدم مسايرته للتطورات الحديثة، مما تسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج، لذا فإن لجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية والجهوية للحصول على احتياجاتها المختلفة خارج إطار المنظمة العالمية للتجارة، لا يسمح لها بالاستفادة من الفرص التي تقدمها هذه الأخيرة، من المواد الغذائية، ومن جهة أخرى فاعتبار الجزائر مستوردا صاف للغذاء، والتجارة الخارجية تلعب

دورا فعالا في الاقتصاد الوطني، فلا يمكن للجزائر أن تكون بعيدة عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية، إذا أرادت أن تساير التطورات الحديثة.

- **الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة:** المزايا التي تمنح من قبل المنظمة للدول الأعضاء بها، تعتبر بمثابة دوافع و محفزات للانضمام إليها، والجزائر كغيرها من الدول النامية، تسعى للانضمام بهدف الاستفادة من المزايا التي تمنح لها بصفتها كعضو من جهة، ومن جهة ثانية بصفتها كدولة نامية، ومن أهم المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء هي حماية المنتج الوطني من المنافسة، خاصة في المدى القصير، وذلك بالسماح لها بالإبقاء على تعريفة جمركية مرتفعة نوعا ما، وكذلك مدة التحرير والتي قد تصل إلى 10 سنوات، بدلا من 06 سنوات للدول المتقدمة وبصفة عامة، فقد منحت للدول النامية عند انضمامها إلى هذه المنظمة، مجموعة من الامتيازات، هدفها بالدرجة الأولى هو تسهيل التزام الدول النامية بأحكام المنظمة في إطار تحرير التجارة الدولية، كما تعتبر هذه الامتيازات بمثابة حوافز تساعد الدول النامية على إعادة هيكلة اقتصادياتها، وتعديل تشريعاتها وسياساتها التجارية، حتى تتلاءم مع الفكر الجديد لتحرير التجارة الدولية.[1]

2.4. العراقيل والتحديات التي تواجه انضمام الجزائر للمنظمة:

- اقتصاد الجزائر الريعي، لاعتماده عل مصدر واحد في المداخيل.
- وجود اقتصاد موازي، لاعتبار هذا الاقتصاد من الأسباب الرئيسية لفشل التنظيم المؤسساتي، فالاختلالات المستمرة لسوق العمل في البلدان النامية تؤدي إلى نشوء قطاع اقتصادي موازي لا يخضع لإجراءات التنظيم الرسمي، ولهذا فوجوده يعرقل الغاية من الانضمام إلى المنظمة، لذا على الدولة الجزائرية اتخاذ

[1] ناصر دادي، عدون متناوي محمد، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والعراقيل**، مجلة الباحث، المجلد 03، عدد 03، 2004، (ص65، ص78)، ص70، ص71.

الإجراءات التي تمكنها من القضاء عليه، ذلك أن حجم الثروات التي تتحرك من خلال قنواته كبيرة، الأمر الذي يؤثر على جل السياسات الاقتصادية اللازمة لتأهيل الاقتصاد الوطني.

- بطء سير الإصلاحات وتنفيذ التعهدات المقدمة، إذ أن هذا البطء قلل من وزن الملف الجزائري الذي لم يستوعب بعد مجمل التغيرات المحلية على مستوى المنظومة الاقتصادية، وأدى إلى بالتشكيك بنية ومصداقية الدولة بالانضمام.
- الأزمات السياسية والأمنية المتعاقبة على الجزائر، والتغير المستمر للحكومات خاصة بالآونة الأخيرة، بالإضافة إلى كثرة القوانين وتغيرها المستمر وتضارب المعطيات المقدمة للمنظمة، من الأسباب المعرقلة لمسار الانضمام بالنسبة للجزائر.[1]

المطلب الثاني: تقييم حجم التبادلات التجارية للجزائر

نوضح في هذا المطلب ونبرز فيه وضعية الميزان التجاري وواقع التبادلات، من خلال مجموعة البيانات والإحصاءات التي تخص كل من الصادرات والواردات.

أولا: تحليل تركيب الصادرات الجزائرية: يساهم التصدير في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري من خلال:

- تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة، حيث أن الطلب المحلي غير كاف وقادر على تحقيق هدف النمو المتواصل وبالتالي فان زيادة نمو الصادرات الإجمالية بصفة عامة والصادرات غير النفطية بصفة خاصة تعد العنصر الوحيد القادر على تحقيق معدلات نمو مرتفعة تساهم في خلق فرص عمل جديدة، نتيجة اتساع وتنامي نطاق الأسواق المستهدفة من سوق محلى محدود إلى أسواق عالمية مترامية الأطراف ومتعددة الأذواق.

[1] برابح السعيد، مقراني خلود، **أثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنتوج الوطني**، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 01، 2021، (ص262،ص281) ، ص 274، ص 275.

- تعد القطاعات التصديرية مجالا خصبا لتوليد الوظائف، فالتصدير يرتبط ارتباطا وثيقا بالبطالة لأنه يسمح بفتح مجالات إنتاج جديدة تساهم في زيادة الطلب على الأيدي العاملة في سوق العمل، الأمر الذي يودي إلى رفع مستويات التشغيل وحل مشكلة البطالة.
- يفقد الاقتصاد الوطني الكثير من العملات الأجنبية جراء الاعتماد المتزايد على استيراد المواد الأولية والآلات لتجهيز المشاريع الاستثمارية المحلية لذلك تزداد الحاجة الملحة للتصدير حتى يتم تعويض أثار هذا التمويل بالعملات الأجنبية.
- تعمل الصادرات على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، حيث ترتبط الصادرات والاستثمارات بعلاقات تشابكيه تبادلية، فالاستثمار يأتي بالتكنولوجيا الحديثة التي تساهم في تنويع المنتج وتحسين جودته وربطه بالأسواق الخارجية، والصادرات تسمح بزيادة رأس المال الذي يؤدي إلى التوسع في الإنتاج و إنشاء صناعات جديدة.
- إن تنويع الصادرات يحقق بالضرورة تقليص العجز في الميزان التجاري للصادرات خارج قطاع النفط الذي يسجل عجزا مزمنا.[1]

ولذا اتخذت الدولة الجزائرية إجراءات عدة لتنمية قطاع الصادرات واستحداث عدد من الهيئات :

- التسهيلات: عمدت الدولة الجزائرية إلى تحرير تجارتها الخارجية من خلال المادة 19 من الدستور 1989 مقدمة للمصدرين مجموعة من التسهيلات منها مالية، جمركية (كإمكانية التصريح المسبق وتقديم البيانات قبل وصول البضائع، وإمكانية الدفع و التسديد الجمركي عن بعد من خلال زيارة الموقع الخاص بذلك)[2]، متبنية

[1] قاسمي الأخضر، **أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستر، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014، ص76، ص77.

[2] د زهية لموشي، **الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الإنتاجي بالجزائر**، المجلة العلمية لجامعة الجزائر3، المجلد06، العدد 11، جانفي 2018، ص91.

عدة إعفاءات منها: الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لجميع عمليات بيع وتصنيع البضائع المصدرة، الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 5 سنوات.

– تخفيض سعر الصرف: يقصد به كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات الأجنبية بحيث تترتب عن هذه العملية انخفاض في أسعار المنتجات الوطنية على اعتبار أن هذا التخفيض يرفع من الطلب على منتجاتنا ويشجع التصدير من جهة، وتقييد الواردات بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأجنبية من جهة أخرى، والهدف من هذا الإجراء هو معالجة العجز في ميزان المدفوعات.

– الإطار المؤسساتي: تم إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة Caci، الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير Safex، ولتأمين المؤسسات المصدرة من مختلف المخاطر التجارية تم إنشاء الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات Cagex[1]، والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX التي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174، لتجسيد سياسة الدولة في توسيع المبادلات التجارية والاندماج العالمي، من اجل تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة، والمشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية، ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من الهيئات المعنية، وإعداد دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية وتحليلها، بهدف تسهيل وزيادة الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية، وتدعم ذلك الوكالة بوضع منظومات العالم الإحصائية حول الإمكانيات الوطنية للتصدير، وإعداد تقرير سنوي لتقييم برامج الصادرات، ووضع نظام رصد ومتابعة حول الأسواق الخارجية وتداعياتها على المبادلات التجارية الجزائرية، وتم إنشاء الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين ANEXAL في 10 جوان 2001 من طرف صناعيين ومسيرين ومتعاملين اقتصاديين وإطارات وخبراء، ينتمون للمؤسسات الجزائرية المكلفة بتطوير وتشجيع الصادرات خارج المحروقات أجل الدفاع عن

[1] مومن مروة، خروف منير، **اثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2017** ،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الثامن، العدد الاول، جوان 2021، (ص103، ص125)، ص109، ص110.

حقوق ومصالح المصدرين الجزائريين وتجميع ونشر المعلومات ذات الطابع التجاري والاقتصادي وتوفير المساعدة التقنية لتطوير القدرات التصديرية للمتعاملين والمساهمة في تبادل الخبرات بين المصدرين ونشر مختلف المعلومات التي تكرس التعاون بينهم.[1]

– تمويل الصادرات: تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات Fspe بمقتضى قانون المالية لسنة 1996 لمساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية وتغطية تكاليف عبور العينات عند القيام بالعرض ومصاريف الإشهار الخاصة بالتظاهرات، كما يتم تمويل الصادرات بتقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات الموجهة للتصدير أو خلال العملية التصديرية.[2]

الجدول 22: التركيب السلعي للصادرات الجزائرية للفترة 2000-2020

القطاع / السنوات	محروقات	خ.محروقات	مواد غذائية	مواد اولية	م.نصف مصنعة	جهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية
2000	**21419**	**612**	32	44	465	11	47	13
2001	**18484**	**648**	28	37	504	22	45	12
2002	**18091**	**734**	35	51	551	20	50	27
2003	**23939**	**673**	48	50	509	1	30	35
2004	**31302**	**781**	59	90	571	0	47	14
2005	**45588**	**907**	67	134	656	0	36	19
2006	**53608**	**1183**	73	195	828	1	44	43
2007	**59605**	**1311**	92	153	988	0	44	34
2008	**77192**	**1954**	121	340	1390	0	69	34
2009	**44411**	**1066**	113	170	692	0	25	49
2010	**56143**	**1619**	305	165	1089	0	27	33
2011	**71662**	**2140**	357	162	1495	0	36	16
2012	**70571**	**2048**	314	167	1519	0	30	18
2013	**63662**	**2161**	402	108	1608	0	25	18
2014	**58362**	**2810**	323	110	2350	2	15	10
2015	**33081**	**2057**	239	105	1685	0	17	11
2016	**27917**	**1781**	327	84	1299	0	53	18
2017	**33203**	**1930**	349	73	1410	0	15	4
2018	**38897**	**2218**	373	93	1626	0	90	35
2019	**33244**	**2068**	408	95	1445	0	83	36
2020	**20016**	**1909**	437	71	1287	0	77	37

[1] سميرة طالبي، **سياسة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن ترقية الصادرات خارج المحروقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ـ نموذجا ـ**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر 3، 2020-2021، ص 238، ص240.

[2] مومن مروة، خروف منير، **مرجع سابق**، ص110.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

(2000-2004) الديوان الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي CNIS إحصائيات التجارة الخارجية.

(2005-2020) النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر(رقم 05 ديسمبر 2008 ص 28، رقم13 ماي 2011 ص 28، رقم29 مارس 2014 ص 28، رقم41 مارس 2018 ص 28، رقم53 مارس 2021 ص 28، رقم 56 ديسمبر 2021 ص 28).

بالرغم من سعي الدولة الجزائرية لتطوير الصادرات خارج المحروقات إلا أن قطاع المحروقات لا يزال يأخذ النصيب الأكبر من قيمة إجمالي الصادرات الجزائرية، حيث نجدها تتراوح ما بين 97 % و 91 % خلال فترة الدراسة (2000-2020) حسب ما جاء في النشرات الإحصائية للبنك الجزائري، ونجد أن حجم صادرات قطاع المحروقات قد وصل إلى 20016 مليون دولار سنة 2020 وذلك بنسبة 91 % من الحجم الإجمالي للصادرات، في حين أن الصادرات خارج قطاع المحروقات تتكون مجملها في المواد النصف مصنعة بقيمة 1287 مليون دولار لسنة 2020، ومواد غذائية بقيمة 437 مليون دولار وسلع استهلاكية بقيمة 37 مليون دولار، وتجهيزات صناعية بقيمة 77 مليون دولار إضافة إلى مواد أولية بقيمة 71 مليون دولار، ما إجماله 1909 مليون دولار وذلك بنسبة 9 % من الحجم الإجمالي للصادرات، ويعود ضعف تنوع الصادرات لعدة أمور منها، قصر النظر الاستراتيجي للمؤسسات الجزائرية الراغبة في دخول مجال التصدير، ونقص الخبرات في مجال البحوث التسويقية وعدم امتلاك المصدرين للمعلومات الكافية عن الأسواق الأجنبية، وعدم احترام معايير السلامة والصحة العالميين للمواد المنتجة محليا، وانعدام شبكة نقل مهيأة تسرع من إيصال السلع إلى الموانئ والمطارات، وغياب الرقابة على المنتجات الموجهة للتصدير، وعدم احترام المصدرين لمعايير السلامة والصحة العالمية للمنتجات المحلية وغياب التنسيق بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

ثانيا: تحليل تركيب الواردات الجزائرية

حاولت الجزائر خفض فاتورة الاستيراد من خلال سياسة إحلال الواردات التي تهدف إلى إنتاج كل ما يستورد من خلال إقامة أكبر عدد ممكن من المصانع بغرض تلبية الطلب المحلي، وتعتمد هذه الإستراتيجية على مبادئ بسيطة جدا أهمها:

- في ظل انهيار معدل التبادل الدولي لغير صالح المنتجات الأولية لابد من التصنيع.
- في ظل ضعف القدرة التكنولوجية محليا، لابد من البدء بالصناعات الاستهلاكية التي لا تحتاج إلى خبرات تكنولوجية متقدمة.
- جعل أسعار السلع المستوردة مرتفعة من خلال فرض التعريفة الجمركية ونظام الحصص وإجراءات أخرى، وبالتالي جعل صناعات إحلال الواردات مربحة.

وتبني هذه الإستراتيجية يمكن من تحقيق بعض المزايا، أهمها :

- تسمح هذه الإستراتيجية بعلاج مشكلة عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية من خلال خفض الواردات من الخارج، كما تسمح بتقليل التبعية للخارج.
- تتيح هذه الإستراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني وزيادة مساهمة قطاع الصناعة في النشاط الاقتصادي والناتج الداخلي الإجمالي.
- إقامة صناعات محلية تحل محل الواردات يمكن أن يوفر فرص للعمالة مما يؤدي إلى خفض معدل البطالة خاصة إذا تم الاعتماد على الطرق الإنتاجية كثيفة العمل.
- حماية الصناعة المحلية من المنافسة غير العادلة التي تمارسها الشركات المتعددة الجنسيات.[1]

الجدول 23: التركيب السلعي للواردات الجزائرية للفترة 2000-2020

القطاع / السنوات	مواد غذائية	طاقة	مواد اولية	م.نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية	واردات اخرى
2000	2415	129	428	1655	85	3068	1393	-
2001	2395	139	478	1872	155	3435	1466	-
2002	2740	145	562	2336	148	4423	1655	-
2003	2678	114	689	2857	129	4955	2112	-
2004	3597	173	784	3645	173	7139	2797	-
2005	3587	212	751	4088	160	8452	3107	-
2006	3800	244	843	4934	96	8528	3011	-
2007	4954	324	1325	7105	146	10026	3752	-
2008	7796	595	1378	9154	86	15434	5036	-
2009	5863	549	1201	10165	234	15140	6145	-

[1] نورالدين شارف، **فرص التنويع االقتصادي في الجزائر من خلال تبين سياسة التصنيع الاحلال الواردات**، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، الحجم 06، العدد 12، 2017، (ص34، ص45)، ص 38، ص40.

2010	6027	945	1406	9944	330	15573	5987	-
2011	9805	1164	1776	10431	229	15951	7944	-
2012	9023	4955	1839	10629	329	13604	9997	-
2013	9572	4356	1766	10810	449	15745	12205	--
2014	11005	2851	1884	12740	657	18906	10287	-
2015	9324	2352	1508	11512	579	16593	9773	-
2016	8224	1292	1559	11482	501	15394	8275	-
2017	8438	1992	1528	10985	611	13992	8513	-
2018	8199	977	1814	10468	537	12824	9312	4443
2019	7694	1369	1921	9840	437	10845	7934	4592
2020	7723	890	2199	7614	198	8697	5577	2649

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

(2000-2004) الديوان الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي CNIS إحصائيات التجارة الخارجية.

(2005-2020) النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر(رقم 05 ديسمبر 2008 ص 28، رقم13 ماي 2011 ص 28، رقم29 مارس 2014 ص 28، رقم41 مارس 2018 ص 28، رقم53 مارس 2021 ص28، رقم 56 ديسمبر 2021 ص 28).

الجدول يظهر انه من حيث طبيعة السلع المستوردة: نجد أن سلع التجهيزات الصناعية تحتل المرتبة الأولى بقيمة 8697 مليون دولار من إجمالي الواردات المسجلة سنة 2020، وقد كان قد سجل أقصى حد سنة 2015 بقيمة 18906 مليون دولار خلال فترة ، بينما احتلت المواد الغذائية المرتبة التي تليها بقيمة 7723 مليون دولار مسجلة سنة 2020 وهذا عائد لعدم السير وفق برامج الإصلاحات والسياسات التنموية فيما يخص القطاع الفلاحي، ويليها الواردات النصف مصنعة بقيمة 7614 مليون دولار، وجاءت السلع الاستهلاكية غير الغذائية في المرتبة الرابعة في هيكل الواردات بنسبة 15.80% أي ماقيمتها 5577 مليون دولار.

رغم أن الجزائر انتهجت العديد من البرامج والخطط في إطار الاستراتيجيات والسياسات التجارية باستخدام بعض التقنيات كأدوات السياسة التجارية السعرية والكمية رغبة منها في تحقيق التناسق بين الواردات والصادرات عن طريق عقلنة وترشيد الاستيراد، من خلال رفع الرسوم الجمركية وفرض نظام الحصص على بعض المنتجات لتشجيع الصناعات المحلية و للحد من فاتورة الاستيراد المرتفعة، وللتركيز على تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها لمقابلة الطلب المحلي بعدة تسهيلات مقدمة لها.

إلا أن قيمة واردات الجزائر تتواصل في الارتفاع خلال فترة الدراسة، وهذا عائد لضعف الإنتاج المحلي وضعف مستوى الأداء التكنولوجي والتقدم التقني ومحدودية المهارات الفنية، ولعدم تشبع السوق المحلي بالمنتجات التي عليها الطلب، وأيضا بسبب تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على استيراد الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج لتصنيع السلع الوسيطية والمواد الأولية، وللزيادات في الأجور والدخل الذي يقابله زيادة الطلب الخارجي على السلع الكمالية كمركبات الأشخاص والنقل وأجهزة الاتصالات الهاتفية.

ثالثا: تحليل الميزان التجاري للجزائر

الجدول 24: صادرات وواردات تجارة الجزائر للفترة (2000-2020)

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	معدل التغطية %	السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	معدل التغطية %
2000	22031	9173	12858	240.17	**2010**	57762	40212	17550	140.97
2001	19132	9940	9192	192.47	**2011**	73802	47300	26502	155.54
2002	18825	12009	6816	156.76	**2012**	72620	50376	22244	158.08
2003	24612	13534	11078	181.85	**2013**	65823	54903	10920	117.60
2004	32083	18308	13775	175.24	**2014**	61172	58330	2842	100.50
2005	46495	20357	26138	225.97	**2015**	35138	51646	-16508	65.60
2006	54791	21456	33335	254.53	**2016**	29698	46727	-17029	59.20
2007	60916	27631	33285	217.74	**2017**	35132	46059	-10927	76.39
2008	79146	39479	39667	200.68	**2018**	41115	48573	-7458	90.20
2009	45477	39297	6180	115.02	**2019**	35312	44632	-9320	85.42
					2020	21925	35547	-13622	69.19

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

(2000-2004) الديوان الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي CNIS إحصائيات التجارة الخارجية.

(2005-2020) النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر(رقم 05 ديسمبر 2008 ص 28، رقم13 ماي 2011 ص 28، رقم29 مارس 2014 ص 28، رقم41 مارس 2018 ص 28، رقم53 مارس 2021 ص28، رقم 56 ديسمبر 2021 ص 28).

الشكل 26: صادرات وواردات تجارة الجزائر للفترة (2000-2020)

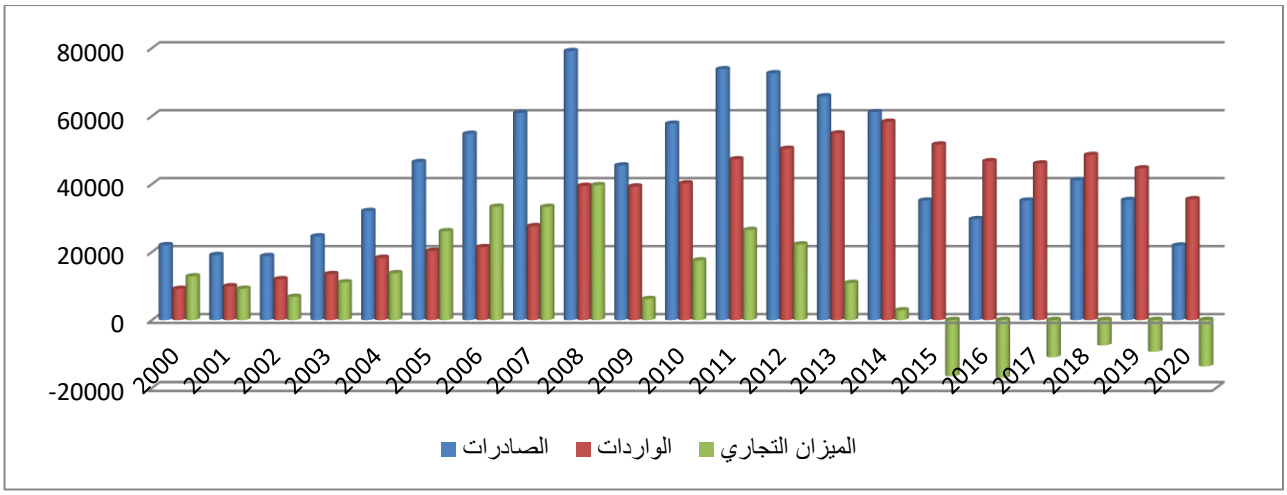

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

(2000-2004) الديوان الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي CNIS إحصائيات التجارة الخارجية.

(2005-2020) النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر(رقم 05 ديسمبر 2008 ص 28، رقم13 ماي 2011 ص 28، رقم29 مارس 2014 ص 28، رقم41 مارس 2018 ص 28، رقم53 مارس 2021 ص28، رقم 56 ديسمبر 2021 ص 28).

ما يعاب على التبادلات التجارية في الجزائر اعتمادها الكبير على قطاع المحروقات ما يجعل الاقتصاد الوطني في تبعية تامة ومستمرة، الأمر الذي يجعلها عرضة لخطر تقلبات أسعار النفط العالمية، إلا أنها كباقي مختلف دول العالم تسعى لترقية تبادلاتها التجارية الدولية لدعم اقتصادها الوطني، وهذا باعتمادها على المخططات التنموية للإنعاش الاقتصادي ودخول اتفاقيات لشراكات أجنبية وفتح مجالات لمختلف القطاعات للاستثمار المحلي والأجنبي.

وتتمثل مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التمويل الخارجي من خلال الفجوة الحاصلة بين الصادرات والواردات، إذ يتم معالجتها عن طريق تهيئة البيئة الاقتصادية باجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية والقيام باستثمارها لغرض التصدير، محاولة بذلك الحصول على حالة من الموازنة بين الصادرات والواردات، وذلك لأهمية قدرة الصادرات على تغطية الواردات.[1]

[1] بن عبد العزيز سمير، بن عبد العزيز، **سفيان دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري) دراسة تحليلية للفترة 2000-2015)**، مجلة البشائر الاقتصادية، 2018، (ص153، ص 167) ، ص 164.

ومن خلال بيانات الجدول نلاحظ أن الفترة 2000-2014 عرفت انتعاشا في قطاع التجارة حيث سجل في رصيد الميزان التجاري فائضا، إلا انه في السنوات الأخيرة سجل عجزا متتاليا، يعود لانهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، وقد فسرت الزيادة المستمرة في حجم التصدير والاستيراد لسياسة الانفتاح المنتهجة وارتفاع أسعار النفط، إذ نلاحظ أن قيمة كل من الصادرات والواردات المتزايدة، قد بلغت ماقيمته 22031 مليون دولار سنة 2000 بالنسبة للصادرات و9173 مليون دولار بالنسبة للواردات، في حين بلغت الصادرات قيمة 19132 مليون دولار خلال سنة 2001 لتسجل بذلك انخفاضا يمثل ما نسبته 13.16% أما الواردات فقيمتها كانت 9940 مليون دولار، يرجع هذا الانخفاض خاصة إلى تدهور أسعار البترول، وفي سنة 2002 تواصل حجم الصادرات في التراجع بقيمة مسجلة ب 18825 مليون دولار أي ما يعادل ما نسبته 1.57 % مقارنة بسنة 2001 لتبلغ أدنى قيمة لها في هذه السنة خلال فترة الدراسة، وهذا الانخفاض يعود لانخفاض أسعار النفط، أما قيمة الواردات فسجلت ارتفاعا بقيمة 12009 مليون دولار أمريكي، أما في السنوات المتتالية فقد واصلت قيمة كل من الصادرات والواردات الجزائرية في الارتفاع حتى سنة 2014 وسجلت قيمة 61172 مليون دولار و58330 مليون دولار على التوالي.

وبمجرد انخفاض أسعار النفط العالمية سجل الميزان التجاري عجزا وفاقت قيمة الواردات قيمة الصادرات بقيمة 16508 مليون دولار سنة 2015، تلتها سنة 2016 التي سجل بها أكبر عجز تجاري في الجزائر بقيمة 17029 مليون دولار وهذا راجع لتواصل انخفاض أسعار النفط العالمية، وما ميز هذه السنوات الأخيرة بداية انخفاض نسبة تغطية* الصادرات للواردات بنسبة 65 % سنة 2015 مقابل 100.50% المسجلة سنة 2014، إذ تراوح معدل التغطية خلال فترة الدراسة بين 59.2 % سنة 2016 وهو أدنى حد، وأقصى حد سنة

*يعبر مؤشر معدل التغطية بصفة أساسية عن كفاءة التجارة الخارجية الكلية، وقدرتها على تغطية نفقات الواردات من حصيلة الصادرات، كما يشير ايضا الى الوضع النسبي للجزائر في عملية التحكم التبادل الدولي أي مدى تحكمها في وارداتها.

2006 وبلغ 254.53%، ما يظهر اعتماد الاقتصاد على الخارج وهذا مايمثله الفائض الكبير بين قيمة الصادرات والواردات.

إلا أن سياسات الإصلاح في إطار التعديل الهيكلي ولتغيير مستويات الأداء الاقتصادي وتنوعه والإجراءات المتخذة كتقليص فاتورة الاستيراد بمنع مجموعة من المنتجات الدخول للأسواق المحلية بهدف حماية المنتوج المحلي ولاستعادة الميزان التجاري لتوازنه لم تصل إلى أهدافها المخطط لها، لم تؤتي ثمارها بعد.

وقد سجل الميزان التجاري سنة 2020 عجزا بسبب تراجع كل من الصادرات والواردات وهذا بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، الذي أحدثه انكماش الطلب نتيجة القيود في مواجهة جائحة كورونا، لاعتماد الاقتصاد على عائداته من النفط والغاز كما ذكرنا سابقا، والتي تشكل 93 % من إيرادات البلاد من النقد الأجنبي وفق بيانات بنك الجزائر.

رغم أن التجارة الدولية لعبت دورا في التصدي للجائحة، مما أتاح للدول ضمان الوصول إلى الإمدادات الغذائية والطبية الحيوية، حيث يسرت التجارة سبلا جديدة للعمل أثناء الأزمة واستفادت من الدور الذي لعبه قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في تجاوز جانب من تداعيات الأزمة، إلا أن تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي ومن ثم تعطيل سلاسل التوريد وشبكات الإنتاج، وتقييد تدفق السلع والخدمات وحركة رأس المال، أثر على التجارة ومؤسسات الأعمال وانعكس سلبا على التجارة الدولية خلال عام 2020 لتسجل انكماشا، إذ أن الأوضاع الداخلية غير المواتية التي تشهدها الدولة أدت إلى تعميق حجم الانكماش في ظل تبني الدولة برامج من أجل تحفيز الاقتصاد وأخرى ذات طابع اجتماعي، وكذلك كانت قد تأثرت تجارة الخدمات بقوة جراء الجائحة، خاصة الخدمات التي يصعب تقديمها بشكل إلكتروني (مثل خدمات السياحة والسفر التي تمثل أهمية نسبية للاقتصاد).[1]

[1] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2021، ص02، ص23.

رابعا: أهم الشركاء التجاريين والدول المصدر إليها

1. أهم الشركاء التجاريين:

أهم الدول المستورد منها الجزائر(حصص نسبية.القيمة مليون دولار امريكي)

الجدول 25: أهم الشركاء التجاريين للجزائر

الدول	القيمة	الحصة النسبية	نسبة التغير
الصين	5782.35	16.81	-24.46
فرنسا	3646.30	10.60	-14.77
ايطاليا	2424.79	7.05	-28.89
المانيا	2228.59	6.48	-21.34
اسبانيا	2139.20	6.22	-26.98
تركيا	1478.43	4.30	-30.95
الولايات المتحدة	1400.98	4.07	-1.25
الارجنتين	1384.04	4.02	-23.64
البرازيل	1336.36	3.89	17.62
روسيا	857.99	2.49	45.98
الهند	731.88	2.13	-24.45
بولندا	579.86	1.69	-1.84
مصر	559.55	1.63	-4.23
السعودية	552.57	1.61	11.65
كندا	494.52	1.44	-13.01
باقي العالم (166 دولة)	8794.24	25.57	

المصدر: تقرير إحصائيات التجارة الخارجية المديرية العامة للجمارك جانفي 2021 ص36

فيما يتعلق بالشريك التجاري اكبر خمسة دول المستورد منها تمثل 47.17 % من إجمالي الواردات لسنة 2020 على الرغم من انخفاض قيمة الواردات من الصين بنسبة 24.46 %، هذه الأخيرة ضلت المورد الرئيسي للجزائر خلال السنة الجارية وكانت قد ساهمت بنسبة 16.81 % من إجمالي الواردات، تليها كل من فرنسا، ايطاليا، ألمانيا واسبانيا بالنسب التالية 10.60 %، 7.05 %، 6.48 %، 6.22 %.

الشكل 27: نسبة الشركاء التجاريين من قيمة الواردات

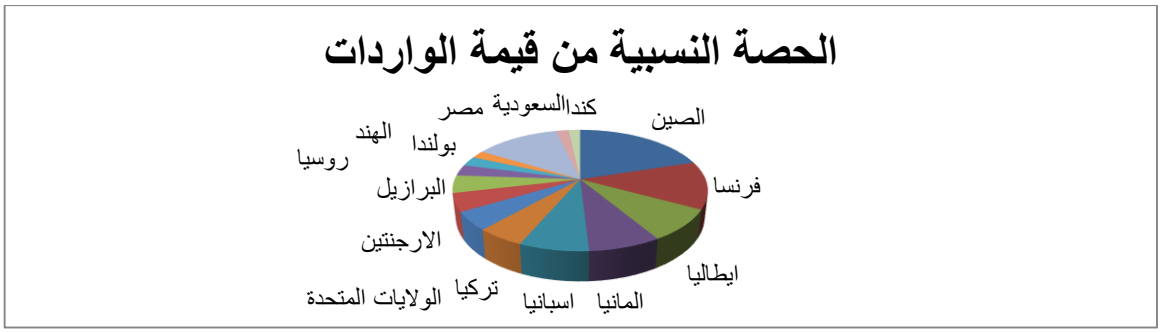

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية المديرية العامة للجمارك

2. أهم الدول المصدرة إليها:

الجدول 26:الدول المصدر إليها من طرف الجزائر

الدول	القيمة	الحصة النسبية	نسبة التغير
ايطاليا	3444.18	14.47	-25.48
فرنسا	3257.06	13.96	-35.55
اسبانيا	2341.37	9.84	-41.40
تركيا	2121.44	8.91	-5.59
الصين	1164.82	4.89	-28.97
تونس	1032.74	4.34	-23.55
هولندا	1025.93	4.31	-31.08
اليونان	778.66	3.45	173.55
ماليزيا	821.34	3.28	1043.59
البرازيل	726.98	3.05	-41.49
بلجيكا	680.46	2.86	-20.60
الهند	656.42	2.76	-56.82
المملكة المتحدة	636.78	2.68	-72.31
مالطا	627.03	2.63	9.96
كوريا الجنوبية	573.35	2.41	-58.28
باقي العالم (115 دولة)	3908.03	16.42	

المصدر: تقرير إحصائيات التجارة الخارجية المديرية العامة للجمارك جانفي 2021 ص37

تمثل البلدان الخمس الأوائل المصدرة إليها أكثر من نصف قيمة صادرات الجزائر خلال سنة 2020 مثل ماهو موضح في الجدول أعلاه حيث تمثل ايطاليا الزبون الرئيسي للجزائر بحصة نسبتها 14.47 %، تليها كل من فرنسا، اسبانيا، تركيا، الصين، تونس وهولندا بنسب ممثلة على التوالي 13.69%، 9.84%، 8.91%، 4.89%، 4.34%، 4.31%.

الشكل 28: حصة الدول المصدر إليها من قيمة الصادرات

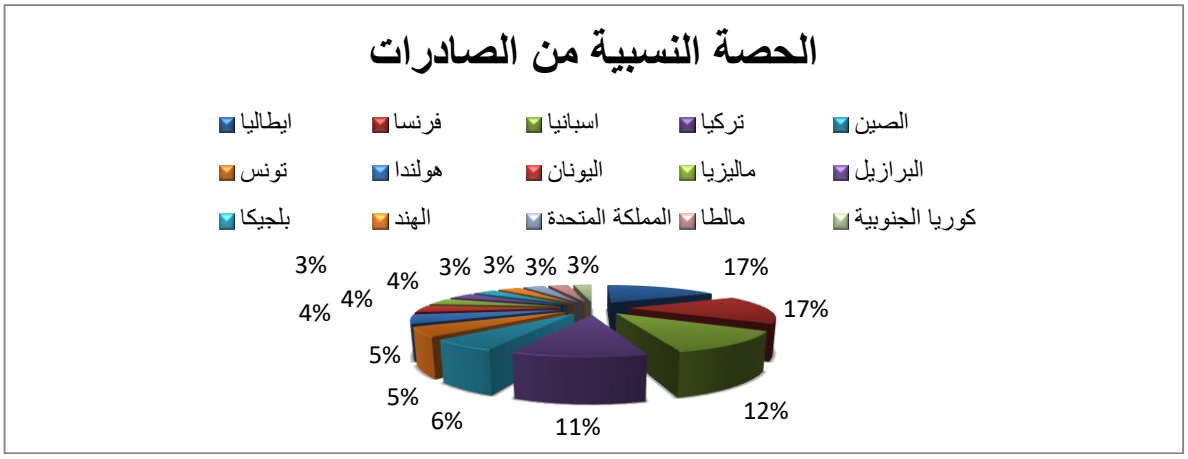

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية المديرية العامة للجمارك

من خلال الشكل نلاحظ أنه بالنسبة لبلجيكا، الهند، المملكة المتحدة، مالطا، وكوريا الجنوبية نجد نسبها على العموم ضعيفة ولا تتعدى نسبها 3٪، اليونان، ماليزيا والبرازيل هي الأخرى سجلت نسب لا تتعدى 4%.

إن نجاح سياسة تشجيع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية بخلق مزيد من التنافس بين المؤسسات الاقتصادية داخل البلاد، إضافة إلى إقامة تحالفات فيما بين المؤسسات للتوجه الخارجي، لامتلاك الجزائر ميزة نسبية في قطاعات هامة، كالفلاحة التي تتميز منتجاتها كالزيتون والتمور بالجودة، إضافة إلى الصناعات الاستخراجية والصناعة التقليدية، والسياحة التي بلغت وتيرة انجاز مشاريعها الاستثمارية البالغ عدها 87 مشروع سنة 2020 نسبة 18.69%، الأمر الذي يجعل بناء اقتصاد غير نفطي ممكنا بتضافر جهود الجميع ضمن إستراتيجية وطنية، من خلال التأكيد على ضرورة تأهيل المؤسسات الصناعية المتواجدة حاليا، التي وصل عددها في عام 2019 إلى 103693 مؤسسة، هذه المؤسسات تشتغل في المقام الأول بالصناعة الغذائية حيث بلغ عددها إلى 31997 مؤسسة ، ثم تليه صناعة الخشب والفلين في المرتبة الثانية ب 21326 مؤسسة، لتأتي في المرتبة الأخيرة صناعة الجلد حيث بلغ عدد مؤسساتها 2242.

المطلب الثالث: تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية

لدراسة وتحليل أهم المتغيرات الكلية التي لها علاقة بكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية تم الاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية المتمثلة في أداوت القياس الاقتصادي، من خلال استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي، بالإضافة إلى أسلوب التحليل العاملي باستخدام المركبات الأساسية (Acp) لتحديد البنية العاملية الأساسية، لنموذج الدراسة وتحليل العلاقة الارتباطية للمتغيرات فيما بينها.

أولا: وصف متغيرات الدراسة

في هذا الجزء سيتم تعريف كل متغير من متغيرات الدراسة باستخدام بعض الأساليب الكمية، من خلال حساب مختلف الإحصائيات الوصفية، وذلك بالاعتماد على إحصائيات مجمعة من مختلف المنشورات الإحصائية، والتي تم الحصول عليها من بيانات البنك الدولي" مؤشرات التنمية العالمية " وتقارير الاستثمار العالمي للاونكتاد والتقارير الدورية لإحصاءات بنك الجزائر، وبيانات الديوان الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي CNIS إحصائيات التجارة الخارجية للفترة 2000 إلى 2022.

تتمثل المتغيرات المختارة في كل من:" FDI, net صافي الاستثمار الأجنبي المباشر"، "EXP الصادرات"، "IMP الواردات"، "BoT الميزان التجاري"، "TC الحساب الجاري"، "CC حساب الرأسمالي"، "Bop ميزان المدفوعات"، "CHA سعر صرف الدينار الجزائري"، والتي تم تحديدها على أساس الدراسات السابقة وكذا النظرية الاقتصادية، بهدف دراسة علاقتها بالمتغيرات الأساسية المتمثلة في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والواردات التجارية، ولقد تم الاستعانة ببعض مقاييس الإحصاء الوصفي لتحديد مختلف المؤشرات الإحصائية التي تصف تطور قيم هذه المتغيرات أثناء الفترة محل الدراسة، والتي يمكن وصفها في الجدول التالي:

الجدول 27: الإحصاء الوصفي للمتغيرات الاقتصادية للدراسة.

	CHA	BOP	CC	TC	BOT	IMP	EXP	FDI, net
المتوسط الحسابي	9038.435	2.661739	−0.001739	2.682174	8.910435	34.00783	4291.739	−1.157391
Max	14200.00	36.99000	3.450000	34.45000	39.67000	58.33000	7915.000	0.920000
Min	6457.000	−27.54000	−11.22000	−27.29000	−17.03000	9.170000	1552.000	−2.530000
الانحراف المعياري	2376.398	17.22467	3.180414	18.05907	16.48867	16.33715	1943.891	0.846958
N	23	23	23	23	23	23	23	23

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

أصغر قيمة في السلسلة = Minimum, أكبر قيمة في السلسلة = Maximum, المتوسط الحسابي =Mean

حجم العينة = Observations (N), الانحراف المعياري =Std. Dev.

يمكن تحليل الخصائص الإحصائية المبينة في الجدول أعلاه بالنسبة لقيم كل متغير من المتغيرات المكونة للدراسة كما يلي:

1. تحليل سلسلة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر FDI, net :

تتمثل هذه السلسة في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي خلال الفترة 2000−2022، ، وتم ترميزه ب " **FDI, net** " ليتم الحصول على 23 مشاهدة خلال هذه الفترة، وهذه المعطيات عبارة عن الفرق بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة، المجمعة من البيانات الخاصة بالبنك الدولي وتقارير الاستثمار العالمي للاونكتاد "مليار دولار أمريكي"، ويمكن تمثيل بيانات السلسلة " **FDI, net** " من خلال الشكل البياني رقم 29:

الشكل29: التمثيل البياني لسلسلة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر FDI, net

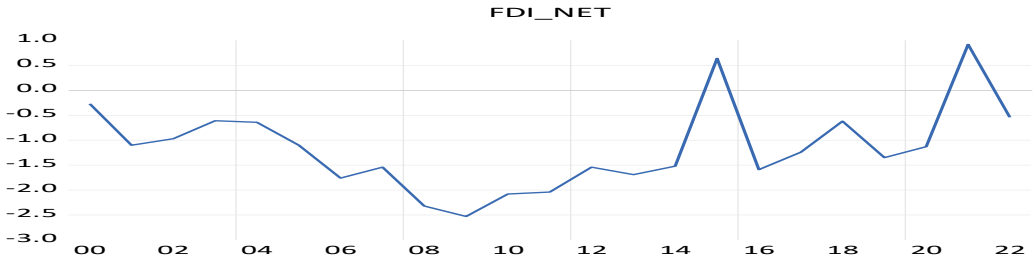

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

من خلال الشكل 29 نجد أن أدنى قيمة سجلها صافي الاستثمار الأجنبي المباشر **FDI, net** في الجزائر خلال هذه الفترة هي 2.53- مليار دولار أمريكي والتي تقابل سنة 2009 وهي قيمة سالبة، في حين سجل **FDI, net** قيمته العظمى سنة 2021 ب 0.92 مليار دولار أمريكي، مما يوضح اكبر وأدنى نسبة شهدها صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وقد سجل مستوى متوسط هذه السلسلة قيمة قدرها 1.157391- مليار دولار أمريكي، كما قدر تشتت قيمها عن متوسطها بانحراف معياري ب 0.846958 مليار دولار أمريكي، وهو دلالة على تشتت ضعيف لقيم سلسلة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر **FDI, net** للفترة محل الدراسة. كما يمكن القول أن السلسلة **FDI,net** هي سلسلة غير مستقرة في مستواها الأصلي.

2. تحليل سلسلة الصادرات EXP

تتمثل هذه السلسلة في حجم السلع المنتجة محليا والموجهة إلى الأسواق والدول الأجنبية خلال الفترة 2000-2022، وتم ترميزه ب **EXP** ليتم الحصول على 23 مشاهدة خلال هذه الفترة، وهذه المعطيات مأخوذة من بيانات الديوان الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي CNIS إحصائيات التجارة الخارجية، والنشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر "مليار دولار أمريكي"، ويمكن تمثيل بيانات السلسلة "**EXP**" من خلال الشكل البياني 30 الذي يوضح أن أدنى قيمة سجلها حجم نمو الصادرات **EXP** في الجزائر خلال هذه الفترة هي 15.516 مليار دولار أمريكي سنة 2022، في حين بلغت القيمة العظمى للسلسلة 79.146 مليار دولار أمريكي سنة 2008، أما قيمة المتوسط لسلسلة **EXP** قدرت ب 4291.739 مليار دولار أمريكي، كما بلغ تشتت قيمها عن متوسطها والذي سجل بانحراف معياري قدره 19.43 مليار دولار أمريكي، وهو دلالة على تشتت متوسط لقيم السلسلة للفترة محل الدراسة وتباين متوسط في قيمها،مما سبق يمكن القول أن السلسلة غير مستقرة في مستواها الأصلي.

الشكل30: التمثيل البياني لسلسلة الصادرات

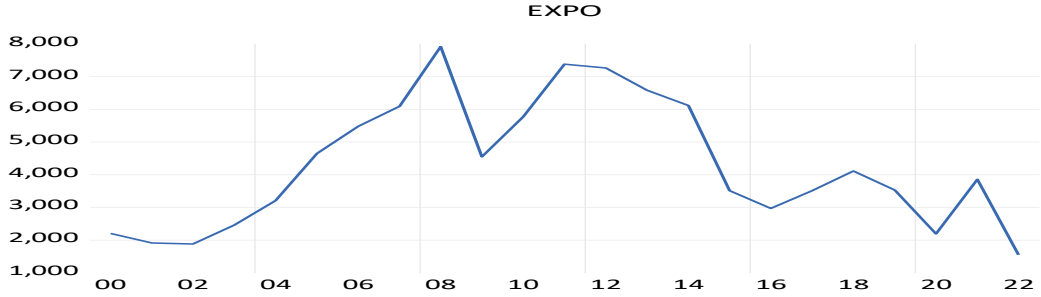

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

3. تحليل سلسلة الواردات IMP

تتمثل هذه السلسلة في حجم السلع التي تحصل عليها الجزائر من الأسواق الدولية لسد احتياجاتها المحلية من هذه السلع خلال الفترة 2000-2022، وتم ترميزه ب **IMP** ليتم الحصول على 23 مشاهدة خلال هذه الفترة، ومختلف هذه الإحصائيات مجمعة من بيانات الديوان الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي CNIS إحصائيات التجارة الخارجية، والنشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر "مليار دولار أمريكي"، ويمكن تمثيل بيانات السلسلة من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل31 :التمثيل البياني لسلسلة الواردات

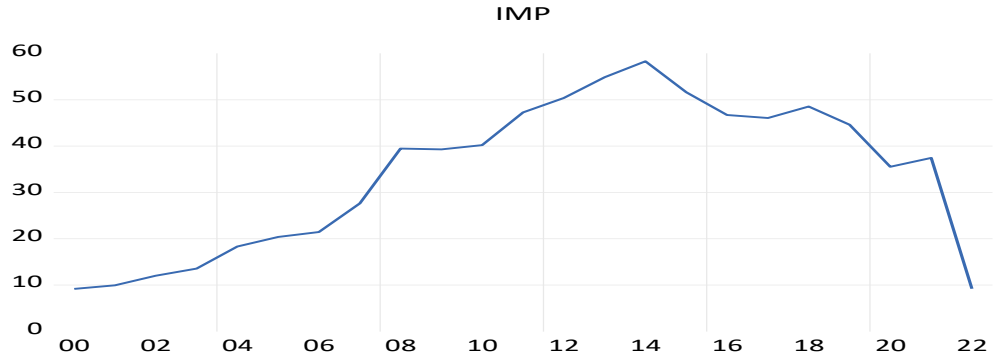

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

من خلال الشكل أعلاه نجد أن أدنى قيمة سجلها نمو حجم الواردات في الجزائر خلال فترة الدراسة هي 9,173 سنة 2000، وسجلت سنة 2014 أعلى قيمة هي 58,33 مليار دولار أمريكي، كما بلغ قيمة متوسط هذه السلسة 34.00783 مليار دولار أمريكي، في حين سجل تشتت قيم هذه السلسلة بانحراف معياري قدره

16.33 مليار دولار أمريكي، وهذا يدل إلى عدم تجانس قيم سلسلة الواردات نتيجة التشتت المتوسط بين قيمها، ومما سبق يمكن القول أن السلسلة **IMP** هي عبارة عن سلسلة غير مستقرة مستواها الأصلي.

4. تحليل سلسلة الميزان التجاري BOT

تتضمن هذه السلسلة حصيلة الميزان التجاري المسجلة خلال الفترة 2000-2022، وتم ترميزها ب "**BOT**" ليتم الحصول على 23 مشاهدة خلال هذه الفترة، وهذه المعطيات مجمعة من بيانات الديوان الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي CNIS إحصائيات التجارة الخارجية، والنشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر "مليار دولار أمريكي"، ويمكن تمثيل بيانات السلسلة **BOT** من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل 32: التمثيل البياني لسلسلة الميزان التجاري

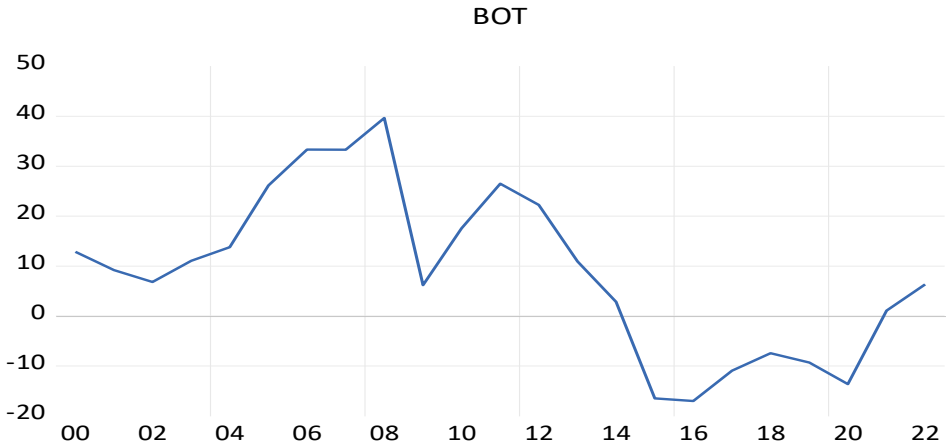

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

نجد في الشكل البياني 32 أن أدنى قيمة سجلها الميزان التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسة هي 16,508- مليار دولار أمريكي والتي توافق سنة 2015، وأعلى قيمة 39,667 مليار دولار أمريكي كانت قد سجلت سنة 2008، كما بلغ قيمة المتوسط لهذه السلسة القيمة 8.910435 مليار دولار أمريكي، في حين بلغ تشتت قيمها عن متوسطها بانحراف معياري قدره 16.48 مليار دولار أمريكي، دلالة على تشتت قوي لقيم السلسلة للفترة محل الدراسة وتباين متوسط في قيمتها، مما سبق ذكره يتضح أن السلسلة **BOT** غير مستقرة في مستواها الأصلي.

5. تحليل سلسلة الحساب الجاري TC

تتمثل هذه السلسة بالحساب الجاري للدولة خلال الفترة 2000-2022، وقد تم ترميزها ب **TC** ليتم الحصول على 23 مشاهدة في هذه الفترة، هذه البيانات قد جمعت من بيانات الديوان الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي CNIS إحصائيات التجارة الخارجية، والنشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر "مليار دولار أمريكي"، ويمكن تمثيل بيانات السلسلة من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل 33: التمثيل البياني لسلسلة الحساب الجاري

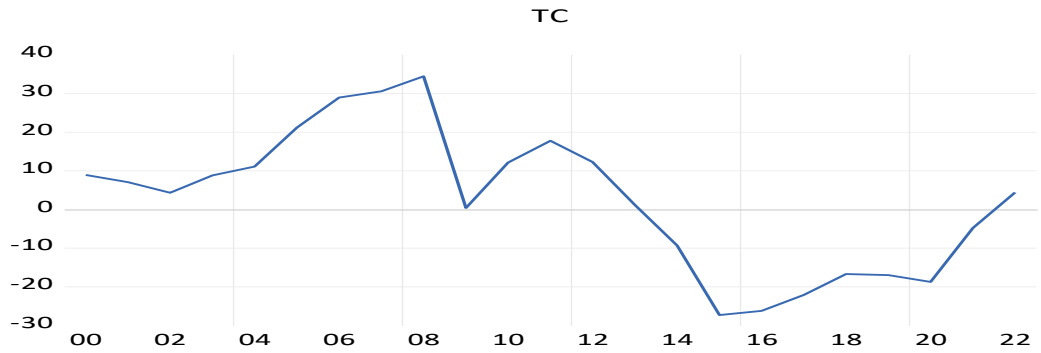

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

يتضح من خلال الشكل البياني رقم 33 أن أدنى قيمة سجلها الحساب الجاري **TC** في الجزائر خلال فترة الدراسة هي 27.29- مليار دولار أمريكي والتي توافق سنة 2015، وأعلى قيمة 34,45 مليار دولار أمريكي كانت قد سجلت سنة 2008، كما بلغ قيمة المتوسط لهذه السلسة القيمة 2.682174 مليار دولار أمريكي، في حين بلغ تشتت قيمها عن متوسطها بانحراف معياري قدره 18.05 مليار دولار أمريكي، دلالة على تشتت قوي نوعا ما لقيم السلسلة للفترة محل الدراسة وتباين كبير في قيمتها، مما سبق ذكره يتضح أن السلسلة **TC** غير مستقرة في مستواها الأصلي.

6. تحليل سلسلة الحساب الرأسمالي CC

تتمثل هذه السلسلة في مجموع التدفقات المالية المسجلة بالحساب الرأسمالي خلال الفترة 2000-2022، وقد تم ترميزها ب **CC** ليتم الحصول على 23 مشاهدة في هذه الفترة، هذه الإحصائيات قد أخذت من بيانات

الديوان الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي CNIS إحصائيات التجارة الخارجية، والنشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر "مليار دولار أمريكي"، ويمكن تمثيل بيانات السلسلة من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل 34: التمثيل البياني لسلسلة الحساب الرأسمالي

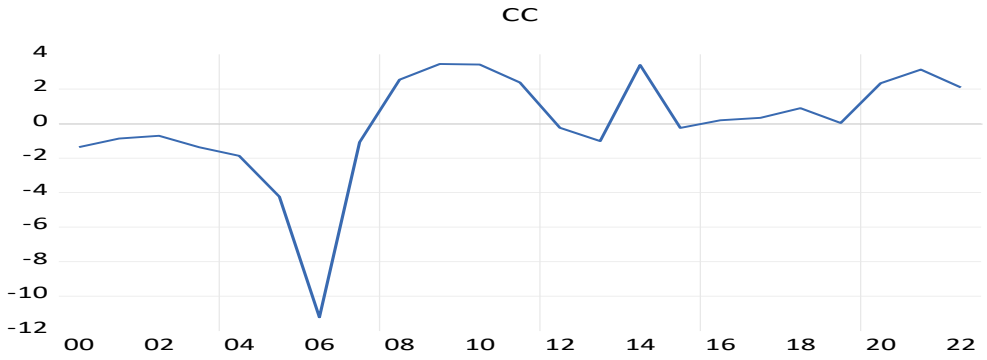

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

يتضح من خلال الشكل البياني رقم 34 أن أدنى قيمة سجلها الحساب الجاري **CC** في الجزائر خلال فترة الدراسة هي 11.22- مليار دولار أمريكي والتي توافق سنة 2006، وأعلى قيمة 3,45 مليار دولار أمريكي كانت قد سجلت سنة 2009، كما بلغ قيمة المتوسط لهذه السلسة القيمة 0.001739- مليار دولار أمريكي، في حين بلغ تشتت قيمها عن متوسطها بانحراف معياري قدره 3.18 مليار دولار أمريكي، دلالة على تشتت ضعيف لقيم السلسلة للفترة محل الدراسة وتباين متوسط في قيمتها، مما سبق ذكره يتضح أن السلسلة **CC** مستقرة في مستواها الأصلي.

7. تحليل سلسلة ميزان المدفوعات BoP

تتمثل هذه السلسلة في إجمالي المعاملات الاقتصادية للدولة لكافة سنوات الدراسة المسجلة بميزان المدفوعات للفترة 2000-2022، وقد تم ترميزها ب **BoP** ليتم الحصول على 23 مشاهدة في هذه الفترة، وهذه المعطيات مجمعة من بيانات الديوان الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي CNIS إحصائيات التجارة الخارجية، والنشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر "مليار دولار أمريكي"، ويمكن تمثيل بيانات السلسلة **BoP** من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل 35: التمثيل البياني لسلسلة ميزان المدفوعات

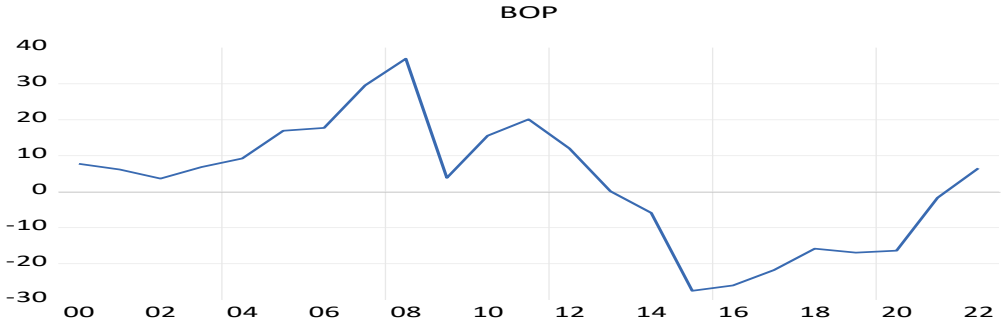

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

الشكل البياني 35 يظهر أن أدنى قيمة سجلها الحساب الجاري **BoP** في الجزائر خلال فترة الدراسة هي 27.54- مليار دولار أمريكي والتي توافق سنة 2015، وأعلى قيمة 36,99 مليار دولار أمريكي كانت قد سجلت سنة 2006، كما بلغ قيمة المتوسط لهذه السلسة القيمة 2.661739 مليار دولار أمريكي، في حين بلغ تشتت قيمها عن متوسطها بانحراف معياري قدره 17.23 مليار دولار أمريكي، دلالة على تشتت قوي لقيم السلسلة للفترة محل الدراسة وتباين كبير في قيمتها، مما سبق ذكره يتضح أن السلسلة **BoP** غير مستقرة في مستواها الأصلي.

8. تحليل سلسلة سعر صرف الدينار CHA

تتمثل هذه السلسلة في سعر صرف الدينار "سعر العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي " للفترة 2000-2022، وقد تم ترميزها ب **CHA** ليتم الحصول على 23 مشاهدة في هذه الفترة، وهذه المعطيات مجمعة من النشرات الإحصائية لبنك الجزائر، ويمكن تمثيل بيانات السلسلة **CHA** من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل 36: التمثيل البياني لسلسلة سعر صرف الدينار

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

يتضح من خلال الشكل أن أدنى قيمة سجلتها أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال فترة الدراسة هي 64.57 والتي توافق سنة 2008، وأعلى قيمة سنة 2022 ب 142.0032 ، كما بلغ قيمة المتوسط لهذه السلسة القيمة 9038.435، أما تشتت قيمها عن متوسطها بانحراف معياري قدره 23.76 ، دلالة على تشتت قوي جدا لقيم السلسلة للفترة محل الدراسة و تباين كبير جدا في قيمتها، مما سبق ذكره يتضح أن السلسلة **CHA** غير مستقرة في مستواها الأصلي.

ثانيا: التحليل العاملي باستخدام المركبات الأساسية (Acp) لمتغيرات الدراسة

لإجراء التحليل العاملي باستخدام المركبات أساسية نقوم بالتحقق من جودة تمثيل المتغيرات الخاصة بالدراسة من خلال:

1. اختبار كفاية العينة – المشاهدات –والتباينات المشتركة بين متغيرات الدراسة:

يعتمد التحليل العاملي على مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات، ومن المعروف أن قيمة معامل الارتباط تتأثر بحجم العينة، وعليه فإن نتائج التحليل العاملي هي كذلك سوف تتوقف عليها جودتها، وفي هذا الجزء من الدراسة سيتم اختبار كفاية العينة" المشاهدات " لموضوع الدراسة، كما سيتم كذلك قياس فعالية التحليل العاملي إلى مركبات أساسية في هذا الموضوع، حيث يوضح الجدول 28 اختبارين يشير نتائج كل منهما إلى مدى ملائمة البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة لكشف البنية الأساسية للنموذج من خلال إمكانية تطبيق التحليل العاملي من حيث كفاية البيانات، وكذلك التباينات المشتركة للكشف عن البينة واختزال أهم المتغيرات ذات العلاقة بين متغيرات الدراسة، إذ تعتبر الاختبارات التالية من بين أهم الفرضيات الأساسية لتطبيق اختبار التحليل العاملي.

الجدول 28: اختبار كفاية العينة – المشاهدات –والتباينات المشتركة بين متغيرات الدراسة

Indice KMO et Test de Bartlett		
Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage		**0.500**
Test de Sphéricité de Bartlett	**Khi-carré approx**	**326.326**
	ddl	**21**

	Signification	**0.000**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Spss26

الجدول 28 يظهر لنا اختبار فرضية كفاية" المشاهدات" من أجل إجراء التحليل العاملي لموضوع الدراسة، حيث تم استخدام اختبار كايزر–ماير–أولكن (KMO) لاختبار هذه الفرضية لقياس نسبة التباين في المتغيرات حيث تشير القيم العالية(القريبة من1.0) عموما أن التحليل العاملي يكون ناجعا مع هذه البيانات، أما إذا كانت قيمة مؤشر (KMO) أقل من 0.5 ، فإن نتائج تحليل العاملي لا تكون لها فائدة في الاستخدام ضمن هذه البيانات، ولقد بلغت نتائج هذا المؤشر في البيانات الخاصة بالدارسة 50% وهي نسبة متوسطة وهذا دليل كافي على أن عينة الدراسة تتمتع بمؤشر كفاية معتدل القوة لموضوع الدراسة.

ويظهر الجدول أيضا نتيجة اختبار(Bartlett) ويقوم هذا الأخير باختبار الفرضية التي تشير إلى أن مصفوفة الارتباط هي مصفوفة الوحدة "أي أن مجموعة المتغيرات المكونة للمصفوفة ليس لها ارتباط، أي غير صالحة للكشف عن البينة"، ويعتمد هذا الاختبار عن نتائج قيمة (Signification) فإذا كانت احتمالية هذا الاختبار أقل من 0.05 فهذا يعني أنه يوجد ارتباط بين المتغيرات، وبالتالي التحليل العاملي يكون مناسب للبيانات وهنا نرفض الفرض العدم القائل بأن مصفوفة الارتباط هي مصفوفة الوحدة[1]، ولقد أثبتت نتائج هذا الاختبار(Bartlett) والتي جاءت دالة إحصائيا حيث أن قيمة الاحتمال P.Value تساوي الصفر، أي أقل من 5 % وهنا نرفض الفرض العدم ونقبل البديل والذي يعني اختلاف مصفوفة الارتباط عن مصفوفة الوحدة*، ومنه فإن التحليل العاملي يكون مناسب للبيانات محل الدراسة.

[1] يسين سي لاخضر غربي، **علاقة سعر صرف الدينار بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية تحليلية (1970–2015)**، مذكرة دكتوراه طور ثالث، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة الجلفة، 2019/2018، ص228.

* مصفوفة الوحدة تعني أنه لا توجد علاقة ارتباط بين المتغيرات، حيث أن معامل الارتباط بين جميع المتغيرات يساوي الصفر، كما أن مصفوفة الوحدة هي المصفوفة التي تتكون جميع عناصرها من الصفر، فيما عدا العناصر المجودة على القطر الرئيسي تساوي الواحد الصحيح.

2. نسب التباين المشترك بين متغيرات الدراسة(مصفوفة معاملات الارتباط الصورية)

للتحقق من فرضية كفاية العينة" المشاهدات "بالنسبة لكل متغير من المتغيرات نستخدم مصفوفة معاملات الارتباط الصورية (Matrices Anti-Images) التي تظهر نسب التباين المشترك بين متغيرات الدراسة، حيث تحتوي هذه المصفوفة على السلبيات الخاصة بمعاملات الارتباط الجزئي، في حين تحتوي مصفوفة التباين المشترك الصورية على السلبيات من التباينات الجزئية، وعليه فإن النموذج العاملي الجيد تكون فيه جميع القيم خارج القطر في هذه المصفوفة ذات قيم صغيرة، أما القيم الموجودة على قطر هذه المصفوفة يجب أن تكون أكبر من 0.5 لتتحقق فرضية ملاءمة العينات بالنسبة لكل متغير.

يوضح الجدول 29 نتائج نسب التباين المشترك بين متغيرات الدراسة (Matrices Anti-Images)، حيث نجد تحقق فرضية كفاية العينة "المشاهدات" بالنسبة لكل متغير من:" FDI,net صافي الاستثمار الأجنبي المباشر"، "EXP الصادرات"، "BoT الميزان التجاري"، "TC الحساب الجاري"، "CHA سعر صرف الدينار الجزائري"، والتي هي ذات معامل ارتباط صوري يفوق 0.5 ومحصور بين (0.513–0.806)، كما أثبتت النتائج الخاصة بنسب التباين المشترك بين متغيرات عدم تحقق كفاية المشاهدات بالنسبة لمتغيرات "IMP الواردات"،"CC حساب الرأسمالي"،"Bop ميزان المدفوعات" حيث انحصرت معاملات ارتباطها الصوري بين (0.162–0.488) وهي قيم اقل من 0.5.

الجدول 29: نسب التباين المشترك بين متغيرات الدراسة(مصفوفة معاملات الارتباط الصورية)

		FDI,net	EXP	IMP	TC	CC	BOP	CHA
Covariance	**FDI,net**	0.559	-0.009	0.010	0.000	-0.003	0.000	-0.169
Anti-image	**EXP**	-0.09	0.003	-0.003	2.962	0.000	-7.778	0.010
	IMP	0.10	-0.003	0.003	-2.590	0.000	7.441	-0.009
	TC	0.000	2.96	-2.590	5.321	0.000	-5.451	0.001
	CC	-0.003	0.000	0.000	0.000	0.002	0.000	0.004
	BOP	0.000	-7.778	7.411	-5.451	0.000	5.667	-0.001
	CHA	-0.169	0.10	-0.009	0.001	0.004	-0.001	0.393
Corrélation	**FDI,net**	**0.782[a]**	-0.225	0.250	-0.058	-0.086	0.087	-0.361
Anti-image	**EXP**	-0.225	**0.531[a]**	-0.998	0.078	0.217	-0.198	0.294
	IMP	0.250	-0.998	**0.429[a]**	-0.067	-0.208	0.188	-0.282
	TC	-0.058	0.078	-0.067	**0.513[a]**	0.989	-0.993	0.131

	CC	-0.086	0.217	-0.208	0.989	**0.162[a]**	-0.999	0.154
	BOP	0.087	-0.198	0.188	-0.993	-0.999	**0.488[a]**	-0.159
	CHA	-0.361	0.294	-0.282	0.131	0.154	-0.159	**0.806[a]**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Spss26

3. جودة تمثيل المتغيرات الخاصة بالدراسة:

يعتمد أسلوب تحليل المركبات الأساسية (Acp) بصفة أساسية على تفسير وتحليل مجموعة التباينات من خلال مجموعة صغيرة من التوليفات الخطية في المتغيرات الأساسية، ومن ثم فإن الهدف الأساسي لهذا الأسلوب التحليلي هو تفسير البيانات ومعرفة مدى اختلافها وأسباب هذا الاختلاف، وكذلك التعامل مع التبيانات بصورة مختصرة من خلال أقل عدد ممكن من العلاقات الخطية والتي تفسر في مجملها أكبر جزء ممكن من الاختلافات والتبيانات بينها[1]، وبالتالي فإن (Acp) هو عملية وصف وتلخيص المتغيرات المتعددة الأصلية إلى عدد أقل ومحدود من المركبات وذلك اعتمادا على العلاقة التي تربط المتغيرات فيما بينها، وعليه فإن عملية تلخيص واختزال المتغيرات يعتمد على فرضية وشروط أخرى يتمثل في مدى جودة تمثيل المتغيرات في التحليل، ومن خلال نتائج الجدول 30 نجد نتائج جودة التمثيل الخاصة بهذه المتغيرات المكونة للدراسة وهو يعد من بين أهم الشروط لتطبيق تحليل المركبات الأساسية (Acp) والتي يجب أن يكون تمثيلها جيدا.

الجدول 30: تمثيل المتغيرات الخاصة بالدراسة

	Initiales	**Extraction**
FDI,net	1.000	0.616
EXP	1.000	0.881
IMP	1.000	0.914
TC	1.000	0.937
CC	1.000	0.409
BOP	1.000	0.872
CHA	1.000	0.712

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Spss26

من خلال نتائج الجدول 30 الذي يوضح تمثيل المتغيرات الخاصة بالدراسة انطلاقا من معاملات الارتباط وكذا مقدار التبيانات المشتركة بين المتغيرات، حيث تدل قيم (Extraction) حاصل مجموع مربعات التباينات

[1] المرجع السابق، ص229.

المشتركة عند كل متغير في العوامل المستخرجة، أي أنه يعبر عن نسبة التباين في المتغيرات التي تشرحها العوامل المشتركة المشتقة من التحليل العاملي[1]، فعلى سبيل المثال نرى أن 93.7 % من تبيان المتغيرة الحساب الجاري يعتبر تباين مشترك مع العوامل المستخرجة، وهكذا بالنسبة مع بقية المتغيرات الأخرى، حيث ظهر مستوى التمثيل لأغلب قيم هذه المتغيرات أكبر من 70%، بالتالي فإن هذه المتغيرات تتمتع بمعامل تمثيل عالي باستثناء باستثناء تمثيل متغيرة حساب رأس المال الذي كان فيه مستوى التمثيل منخفض بقيمة 40.9 %، وبهذا يمكن القول أن مجموع المتغيرات المكونة للدراسة ذات جودة عالية من التمثيل.

4. حساب مصفوفة الارتباط

يعتمد التحليل العاملي إلى مركبات أساسية على مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة للكشف عن العلاقة الارتباطية بين المتغيرات، ولتحديد طبيعة العلاقة تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل متغير مع باقي المتغيرات، وذلك لمعرفة مدى ارتباط المتغيرات ببعضها البعض بالمجال الواحد، أي الحمولة مع بقية المتغيرات، من خلال حساب مصفوفة الارتباط المبينة بالجدول 31.

الجدول31: مصفوفة الارتباط للمتغيرات الاقتصادية الكلية المحددة.

CHA	BOP	CC	TC	IMP	EXP	FDI, net	
0.512	−0.402	−0.033	−0.377	−0.237	−0.564	1	**FDI, net**
−0.497	0.502	0.055	0.468	0.587	1	−0.564	**EXP**
0.128	−0.386	0.397	−0.439	1	0.587	−0.237	**IMP**
−0.680	0.985	−0.344	1	−0.439	0.468	−0.377	**TC**
0.306	−0.176	1	−0.344	0.397	0.055	−0.033	**CC**
−0.656	1	−0.176	0.985	−0.386	0.502	−0.402	**BOP**
1	−0.656	0.306	−0.680	0.128	−0.497	0.512	**CHA**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Spss26

[1]المرجع السابق، ص230.

ومن خلال الجدول 31 يظهر لنا مصفوفة الارتباط للمتغيرات، حيث يتشكل من السطر الأول إلى السطر السابع مختلف الارتباطات بين مجموع المتغيرات المحددة للنموذج وهي مصفوفة متناظرة وترها يساوي الواحد، وهنا سوف نكتفي بتحليل السطر الأول الخاص بمتغير صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلاقته الارتباطية مع بقية المتغيرات والتي كانت سالبة في كل المتغيرات حيث انحصر معامل الارتباط بين مجال (−56.4% _ 51.12%)، كانت على النحو التالي:

- **بالنسبة للصادرات:** كان معامل الارتباط بين الصادرات وصافي الاستثمارات يساوي −56.4% أي وجود علاقة عكسية متوسطة بينهما أي أن الزيادة في الصادرات ستؤدي إلى انخفاض في صافي الاستثمارات.
- **بالنسبة للواردات:** سجل معامل الارتباط بين الواردات و صافي الاستثمارات قيمة −23.7% أي وجود علاقة عكسية ضعيفة بينهما.
- **بالنسبة للحساب الجاري:** كانت قيمة معامل الارتباط تساوي −37.7%، أي أن العلاقة بين الحساب الجاري وصافي الاستثمارات بينهما علاقة عكسية ضعيفة نوعا ما، فأي زيادة في الحساب الجاري ستقابلها نقصان في التدفقات الاستثمارية.
- **بالنسبة لميزان المدفوعات:** وجود علاقة عكسية بين ميزان المدفوعات وصافي التدفقات، وهي متوسطة حيث كان معامل الارتباط بينهما يساوي −40.2%.
- **بالنسبة لسعر الصرف:** نلاحظ أن معامل الارتباط بين سعر الصرف وصافي التدفقات قيمته موجبة 51.2%، أي وجود علاقة طردية متوسطة بين سعر الصرف و صافي التدفقات، فكل زيادة في سعر الصرف تقابلها زيادة في صافي التدفقات الاستثمارية.

أوضحت النتائج أن قيمة محدد المصفوفة يساوي 2.985E-8 هي قيمة تختلف عن الصفر، وبالتالي جميع المعلمات معنوية، الأمر الذي ينفي وجود حالات ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات محل الدراسة، وهذا يعني خلو النموذج من مشكل التعدد الخطي وصحته، وبالتالي عدم تضارب في النتائج وسلامة تحاليل الدراسة.

ويفسر هذا بعدم استفادة الجزائر من التدفقات الاستثمارات الأجنبية من أجل زيادة حجم الصادرات والواردات وتأثيرها السلبي مما يؤكد عدم فعالية السياسات والبرامج الاقتصادية المتبعة، وانخفاض جاذبية الجزائر رغم الجهود المبذولة لتحسين مناخ الأعمال فيها، وبسبب السياسات التجارية المتبعة من رفع القيود والحواجز والزيادات الحادة في الحمائية، الأمر الذي اثر على حجم التبادل التجاري، لارتباط متغيرات الاقتصاد الوطني بالمحروقات، وقد سبق الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر غالبا ما ينظر إليه على أنه بديل للتجارة الدولية في قطاع الصناعات التحويلية، ودخول المؤسسات الاستثمارية التي لها ميزة اكتشاف الموارد واستغلالها بالجزائر ضروري لعدم توفر قدرات الإنتاج كالتكنولوجيا والمهارات في قطاعات الموارد الغير المتجددة وهنا اتسم الاستثمار بصفة التكامل مع التجارة من خلال علاقة تدرج إنتاج وتصدير أو استيراد مواد أو منتجات مساعدة لعمليات الإنتاج، ونتائج معاملات الارتباط أكدت ضعف تأثير المتغيرات المفسرة على الاقتصاد في الجزائر، وضعف الارتباط بين الصادرات والواردات والاستثمار الأجنبي.

خلاصة الفصل الثالث:

قامت الجزائر بمجوعة من الإصلاحات الاقتصادية للنهوض باقتصادها لمواكبة الاقتصاد العالمي وكان من بين هذه الإصلاحات سياسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسياسات الانفتاح التجاري، وحتى تتمكن من تحقيق الفائدة من وراء هذه الاستثمارات والتبادلات التجارية، وضعت الجزائر عدة قوانين ومراسيم وأنظمة من اجل تشجيع كل المتعاملين الاقتصاديين والمستثمرين الأجانب والمحليين على الاستثمار الأجنبي المباشر ومن اجل الدخول في مجالات التصدير.

ونظرا لسيطرة قطاع المحروقات على الحجم الأكبر من الاستثمارات والتبادلات التجارية، جعل هذا الجزائر تفكر في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر وتحفيز الصادرات لبعض القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات التي تتوفر بها الإمكانيات التي تساعدها على النجاح في كليهما، ويبقى تحسن أداء الاقتصاد مرهون ببساطة بأسعار المحروقات، ومن خلال الدراسة تبين أيضا انه هناك ارتباط عكسي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

الخاتمة

هدفت الدراسة إلى تحليل وضعية كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، ولمعرفة إذا ما كان هناك أي علاقة تربط بينهما.

وبالتالي قد تمحورت الدراسة بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية باعتبارهما من الركائز الأساسية لتنمية الاقتصادات العالمية، من خلال تدفقات رأس المال والتكنولوجيات الجديدة عبر الحدود وحركة السلع والخدمات.

فالاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره المصدر الأساسي لتدفق رؤوس الأموال المادية والبشرية والمصدر الأساسي للاستفادة من التكنولوجيا والخبرات التقنية والفنية المتطورة والحديثة، وأيضا مصدر لتوفير فرص العمل، احتدمت المنافسة بين مختلف دول العالم على جذب أحجام كبيرة من التدفقات الرأسمالية الأجنبية لأهميته، ومن أجل تحقيق ذلك كان هناك ضرورة لإحداث تغييرات في سياسات الاستثمار عموما وسياسات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة، من أجل تنظيم محكم وتوجيه صائب لتلك الاستثمارات لتعزيز خطط وبرامج التنمية بما في ذلك سياسات وإجراءات وحوافز جذب الاستثمارات وإزالة العوائق التي تحول دون تحقيق النجاح المستهدف من خلال إعادة النظر في مناخها الاستثماري، كما أدركت أن جذب الاستثمار الخارجي لا يتوقف على الحوافز فقط لتحقيق مستويات تقدم في مختلف قطاعاتها، ودعم مساعيها وجهودها، بل على عوامل كثيرة منها الأداء المؤسساتي والاستقرار السياسي، وحجم السوق، وتوافر الموارد البشرية والمادية، وأداء الخدمات اللوجستية، ومناخ وأشكال الاستثمار المتاحة وغيرها.

من جهة أخرى اعتبرت التجارة الدولية بعد زيادة توسعها من أهم مقومات ازدهار اقتصاد الدول، لتسهيلات الإنتاج الأكثر فعالية للسلع والخدمات من خلال تحويل الإنتاج إلى تلك البلدان التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها، لذا فأهميتها في النشاط الاقتصادي العالمي هي حقيقة ثابتة تقوم على تحديد وتعزيز العلاقات الدولية والعلاقات الاقتصادية للدول، فكان على الدول أن تفتح أبوابها أمام التجارة

الدولية لتحقيق نمو أسرع، للاستفادة من التكنولوجيات الحديثة، ولتحسين الإنتاجية على مستوى القطاعات الاقتصادية، وغيرها من الايجابيات الممكن تحقيقها من خلال الانفتاح التجاري، ولحدوث ذلك وجب مواصلة تعزيز التجارة الدولية، والعمل على معالجة العقبات الكامنة في طريق التجارة من خلال تصميم وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعظيم التنافسية وزيادة الترابط وتسهيلها، وتحسين قدرتها على الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة وزيادة مشاركتها في الاقتصاد العالمي.

ومن المعروف أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة الدولية عادة ما يترك كلاهما أثارا ايجابية في مجملها على اقتصاد الدول، والاقتصاد الجزائري ليس بالاستثناء، فتحليل أثر كل من التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة وحجم التبادلات التجارية قد عكس صور نمو الاقتصاد الوطني الذي تركز أساسا في قطاع المحروقات الذي يعد العصب الرئيسي للاقتصاد الوطني، وكان من بين ايجابياتهما، أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة اعتبرت مصدر دعم لميزان المدفوعات، لزيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، واعتبرت وسيلة مباشرة لتعزيز العلاقات الدولية بسبب دورها في ربط الدول معا، أما التجارة الدولية فقد وفرت للاقتصاد الوطني ما يحتاج إليه من سلع وخدمات من خلال نشاط الاستيراد، وفي نفس الوقت تمكنه من تصريف السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير، وقد كان لهذه النشاطات الاستيرادية والتصديرية بدورها الأثر على الإنتاج، الدخل، ....

النتائج:

من خلال الجانب النظري وجانب الدراسة التحليلية توضح أن للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية:

- ✓ اتجاهات تختلف بين الدول والقطاعات المحددة، إذ يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة مكملين لبعضهما البعض فقد تؤدي زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تعزيز صادرات البلد، ويرجع ذلك إلى نقل التكنولوجيا والمنتجات الجديدة للتصدير، وتسهيل الوصول

إلى الأسواق الدولية، وزيادة رأس المال المحلي ولكن الأمر سيستغرق وقتا قبل أن يترجم الاستثمار إلى أحجام إنتاج أعلى أو اختراق أكبر للأسواق الأجنبية، ويمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مزاحمة الاستثمار المحلي، لا سيما إذا كان للمستثمر الأجنبي مزايا نسبية في المنتجات وإمكانية الوصول إلى الأسواق المالية، ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يسهل نقل الأصول غير الملموسة مثل المهارات والمعرفة التكنولوجية التي لا تستطيع التجارة القيام بها.

- ✓ إلا انه يمكن أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد تأثير سلبي على صادرات بلد ما إذا كانت التقنيات المنقولة منخفضة المستوى، أو إذا أعاقت نمو الشركات المحلية التي تعتبر مصدرا محتملا، أو إذا كان الاستثمار يستهدف السوق المحلية فقط، وغالبا ما يؤدي ذلك إلى نقل التكنولوجيا وزيادة المنافسة التي تعود بالفائدة على البلد المضيف، إذ انه قد لا تنجو بعض المؤسسات المحلية الأضعف من دخول منافس أجنبي، لكن أي مناصب احتكارية ستواجه تحديا ويجب أن يؤدي سوق أكثر تنافسية إلى منتجات نهائية أفضل وقوة عاملة مدربة بشكل أفضل.
- ✓ كما أن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر قد يحفز على المزيد من الاستيراد للوفاء بمتطلباته الإنتاجية إذا لم يستطع الحصول عليها محليا وكذا المزيد من الصادرات إذا كان يعمل في إطار إستراتيجية "الإنتاج الموجه للتصدير".

ومن خلال النتائج المتوصل إليها بناءا على المؤشرات والإحصائيات المجمعة من مختلف الهيئات الاقتصادية والمالية الوطنية والدولية نقول أن الاقتصاد الجزائري يواجه تحديات لارتباطه بقطاع المحروقات تتمثل في استمرار بقاء الأسعار العالمية للنفط والغاز عند مستويات منخفضة نسبيا، وتراجع الاحتياطيات الأجنبية أدى بالحاجة إلى التسريع بوتيرة الإصلاحات الهادفة إلى زيادة مستويات مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وجذب الاستثمارات الداعمة للتنويع الاقتصادي وزيادة مستويات

التنافسية،، فاستمرار انخفاض المؤشرات الاقتصادية يؤثر سلبا على الوضع الاقتصاد في الجزائر، فكل من قطاعات الفلاحة (الزراعة) والصناعة والسياحة يمكن أن تكون التوجه الأمثل لنجاح خطة الإنعاش الاقتصادي والتخفيف من التبعية لقطاعات المحروقات.

- على مستوى القطاعات الاقتصادية للدولة:

✓ الجزائر قد قامت بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية لرفع القدرات الإنتاجية لمختلف القطاعات المساهمة في القيمة المضافة بالدولة، ولزيادة حجم التبادلات الدولية ولتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز القوانين الاستثمارية الحمائية للمستثمرين المحليين والأجانب للتنصل من تبعية قطاع المحروقات منها:

- الإستراتيجية الجديدة للإنعاش الصناعي بهدف تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية، لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي، خلق فرص الأعمال وتشجيع إنشاء استثمارات جديدة، ترقية الاقتصاد الرقمي.
- المخطط التوجيهي الذي يهدف بشكل أساسيا لتقويم وجهة الجزائر لتعزيز جلب فرص الاستثمار والتنافس، تنمية الأقطاب و القرى السياحية السامية و ذلك بترشيد الاستثمار، إعداد برنامج نوعية سياحية و تنسيق العمل وذلك بتعزيز السلسلة السياحية وإقامة شراكة عمومية وخاصة، والسعي إلى عرض منتجات سياحية بنفس المواصفات العالمية من خلال تطوير السياحة الداخلية والسياحة الاستقبالية.
- اعتماد برنامج التجديد الزراعي والريفي الذي يهدف إلى تطوير النشاط الزراعي والاستفادة من الإمكانيات الزراعية المتوفرة بغية تلبية الطلب المحلي، ومن ثم التوجه للطلب الأجنبي، بعد تحسن القدرة التنافسية للمنتجات الغذائية الزراعية والغابية والاندماج في سلاسل القيمة على الصعيد الدولي.

- إطلاق برنامج الطاقات المتجددة المحدث في إرساء طاقة ذات طبيعة متجددة بـ 22000 ميغاواط بحلول عام 2030 موجه للسوق الوطنية، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية التصدير كهدف استراتيجي، إذا سمحت ظروف السوق بذلك.
- تحسين شبكة الطرقات والسكك والمطارات الأمر الذي يعزز عمليات النقل الذي يحفز التبادلات التجارية ويساهم في زيادة حجم نقل البضائع الذي يؤثر بدوره على عمليات التصدير والاستيراد.

والجزائر قد قامت بتكثيف إبرام اتفاقيات دولية عدة لحماية المستثمرين والتوقيع على اتفاقيات ثنائية للترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات حيث تتيح كل هذه المتغيرات دافعا محفزا لاستقطاب الاستثمار المحلي والأجنبي بشكل عام.

- المناخ الاستثماري:

- تبقى الجزائر من بين الدول المتأخرة في مجال مناخ الأعمال والاستثمار، وهو ما تؤكده دوريا تقارير البنك العالمي حول مناخ الأعمال، حيث يتم التركيز على غياب إصلاحات فعلية في العديد من القطاعات وعلى سيادة البيروقراطية ودور الإدارة السلبي، فضلا على انتشار الفساد وتأخر التعاملات وضعف كبير للمنظومة البنكية والمالية والمصرفية ما يجعل الجزائر من بين الوجهات الأكثر إرهاقا بالنسبة للمستثمرين، ورغم اعتماد الجزائر برنامجا خاصا بمراجعة مناخ الأعمال وفقا للتقارير الخاصة للبنك العالمي، فإن الإصلاحات الموعودة والتدابير المعتمدة لا تزال تراوح مكانها.
- أما مرتبة الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي فهي في تحسن وهذا نتيجة للتحسن المسجل في المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر، إلا أن هذا الترتيب يدل على أن مناخ الاستثمار يحتاج إلى توفير الكثير من العوامل والتحسينات في العديد من المؤشرات المهمة مما سيسمح

بتعزيز تنافسية الاقتصاد وليكون البلد ذا وجهة استثمارية، لتفادي كثرة المشكلات التي تواجه المستثمرين، يجب على الجهات المعنية في الدولة أن تحسن من السياق المتبع لتحرير الاقتصاد وتقويته، وتحفيز إنشاء اقتصاد رقمي، وتحرير ملكية المؤسسات والبنوك المملوكة من قبل الدولة لتعزيز المنافسة

- وكانت قد صنفت الجزائر من الدول ذات المستويات العالية من الفساد والرشوة التي تؤدي إلى زيادة تكلفة إنجاز المشاريع الاستثمارية وتمثل عقبة حقيقية أمام إقامتها، وهذا ما تأكد في العديد من تقارير للمنتدى الاقتصادي، حيث ذكر أن البيروقراطية، صعوبات التمويل وعدم استقرار السياسات، من أكبر الصعوبات التي تواجه قطاع الأعمال في الجزائر.

ومن الإجراءات المتخذة التي تحفز الاستثمارات الأجنبية وتعمل على إزالة جميع العقبات من أجل تسهيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

- الجانب القانوني والتنظيمي:

- قد تم تحويل (الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار) إلى (الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار)، واستحداث شباك وحيد ذي اختصاص وطني، للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية، للحد من المظاهر البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية لصالح المستثمرين منها تخفيض الفاتورة الضريبية مع تحقيق فوائد كبيرة للمستثمرين الجزائريين والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية الأمر الذي سيساهم في جذب مختلف الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فيعتبر آلية جيدة لتعزيز الاستثمار خاصة وانه يعالج مختلف العقبات الإدارية التي تقف أمام تجسيد المشاريع الاستثمارية.
- تم إلغاء القاعدة 50/49 في مجال الاستثمارات الأجنبية، وفصل بشكل دقيق القطاعات الإستراتيجية التي تخضع لشرط الشريك المحلي للمستثمر الأجنبي.

- ✓ اعتماد الجزائر على آليات متنوعة لزيادة درجة الانفتاح على العالم الخارجي من خلال تحرير عمليات التجارة الخارجية والاستثمار، وذلك باعتماد قوانين جديدة منظمة لعملية الاستثمار، ومن نتائج هذا التوجه الانعكاس الايجابي على حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر، إلا إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة وقلة تنوع الصادرات الجزائرية تعتبر الأضعف، وذلك باعتمادها على قطاع واحد ممثلا في قطاع المحروقات.
- ✓ يرتبط كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية من خلال أثرهما على ميزان المدفوعات، فالاستثمارات الأجنبية تساهم في رفع كفاءة قطاع الصناعات التصديرية من خلال توفير التكنولوجيا والخبرات مما يزيد من الطاقة الإنتاجية وبالتالي تحقيق فائض للتصدير، وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات وزيادة حجم التبادلات التجارية للدولة، وتبقى وضعية ميزان المدفوعات الجزائري مرتبطة بالوضع الاقتصادي الدولي السائد لارتباط المداخيل الناجمة عن المعاملات الاقتصادية الخارجية بالصادرات البترولية، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر متمركزة في قطاع الطاقة خاصة المحروقات من خلال الاستثمار في مشروعات الاكتشاف، الإنتاج، النقل والتكرير رغم التحسن الذي شهدته قطاعات أخرى كالصناعات (المواد نصف المصنعة، المواد الغذائية).
- ✓ عملت الجزائر على إنعاش وبعث الاقتصاد الوطني، من خلال إجراءات عدة اتخذتها لتنمية قطاع الصادرات واستحداث عدد من الهيئات وتوسيع المبادلات التجارية والاندماج العالمي، ولأجل تسيير وسائل ترقية الصادرات وتمويل الصادرات بتقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات الموجهة للتصدير أو خلال العملية التصديرية، عن طريق تحسين المنتجين المحليين لمنتجاتهم من حيث الجودة، الفعالية والكفاءة والتسيير الجيد من أجل البقاء في السوق، من خلال فتح أسواق جديدة أجنبية أمام المنتجات

المحلية وذلك بإصدار مجموعة من القوانين وعقد اتفاقيات مع مختلف الدول والتنظيمات، والسعي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، للاستفادة من مما تجلبه تعمل الصادرات على الاستثمارات الأجنبية، حيث الصادرات والاستثمارات يرتبط كلاهما بعلاقات تشابكيه تبادلية، فالاستثمار يأتي بالتكنولوجيا الحديثة التي تساهم في تنويع المنتج وتحسين جودته وربطه بالأسواق الخارجية، والصادرات تسمح بزيادة رأس المال الذي يؤدي إلى التوسع في الإنتاج وإنشاء صناعات جديدة، إلا أن الصادرات الجزائري تتميز بالضعف في تنوعها ويعود هذا لعدة أمور منها، قصر النظر الاستراتيجي للمؤسسات الجزائرية الراغبة في دخول مجال التصدير، ونقص الخبرات في مجال البحوث التسويقية وعدم امتلاك المصدرين للمعلومات الكافية عن الأسواق الأجنبية، وعدم احترام معايير السلامة والصحة العالميين للمواد المنتجة محليا، وانعدام شبكة نقل مهيأة تسرع من إيصال السلع إلى الموانئ والمطارات، وغياب الرقابة على المنتجات الموجهة للتصدير، وعدم احترام المصدرين لمعايير السلامة والصحة العالمية للمنتجات المحلية وغياب التنسيق بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين، ووجود اقتصاد موازي، يفشل التنظيم المؤسساتي، ويؤثر على جل السياسات الاقتصادية اللازمة لتأهيل الاقتصاد الوطني.

- ✓ أما فيما يخص الواردات خلال فترة الدراسة فهي في ارتفاع ، وهذا عائد لضعف الإنتاج المحلي وضعف مستوى الأداء التكنولوجي والتقدم التقني ومحدودية المهارات الفنية، ولعدم تشبع السوق المحلي بالمنتجات التي عليها الطلب، وأيضا بسبب تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على استيراد الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج لتصنيع السلع الوسيطية والمواد الأولية، وللزيادات في الأجور والدخل الذي يقابله زيادة الطلب الخارجي على السلع الكمالية، رغم البرامج والخطط المتخذة من قبل الدولة في إطار الاستراتيجيات والسياسات التجارية باستخدام بعض التقنيات كأدوات السياسة التجارية السعرية والكمية رغبة منها في تحقيق التناسق

بين الواردات والصادرات عن طريق عقلنة وترشيد الاستيراد، من خلال رفع الرسوم الجمركية وفرض نظام الحصص على بعض المنتجات لتشجيع الصناعات المحلية وللحد من فاتورة الاستيراد المرتفعة، وللتركيز على تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها لمقابلة الطلب المحلي بعدة تسهيلات مقدمة لها، إذ انه من المرجح أن تكشف آثار هذا الارتفاع في الحمائية عن المزيد من الطرق التي يرتبط بها الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية وكيف يؤثر كل منهما على الأخر.

- ✓ أوضحت نتائج الدراسة باستعمال التحليل الإحصائي من خلال معامل الارتباط أنه توجد علاقة ارتباطيه عكسية بين متغيرات الدراسة، وهذا يعني ضعف تأثير التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحجم كل من الصادرات والواردات.

اقتراحات:

من خلال نتائج الدراسة التي توصلنا إليها نقترح:

- ✓ الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز دورها للتخفيف من تبعية المحروقات، وتعزيز القطاعات لتنويع مختلف الأنشطة الاقتصادية، والتوجه بها للسوق الدولي بعد تشبع السوق المحلي للتخفيف من عبء فاتورة الاستيراد.
- ✓ يجب توفير جو مناسب للمؤسسات المحلية الراغبة بالتصدير والتوجه الخارجي والمؤسسات التي ترغب بالاستثمار بالجزائر، خاصة فيما يتعلق بالرقمنة والأنظمة المصرفية التي يجب أن تكون مرنة وتضمن حركة سلسة لرؤوس الأموال وللتمويل بكل أنواعه.

- ✓ تمكين رواد الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تدويل أعمالهم، من خلال برامج التعلم الإلكتروني التي توفير مجموعة من الخدمات الأكثر صلة وفعالية لتحسين أداءها وقدراتها ولتحديد القيود والفرص لتيسير التجارة للمؤسسات الناشئة، لربطها بالأسواق الدولية.
- ✓ تسهيل عمليات صنع السياسات، بما في ذلك عملية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لمساهمتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

آفاق البحث:

- ✓ إجراء دراسات تخص الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام النموذج الانتقائي لكافة المؤسسات الأجنبية المباشرة بالجزائر، للتأكد من تحسن جاذبية المناخ الاستثماري بعد استحداث قوانين استثمارية جديدة وفاعليتها.
- ✓ لابد من التفكير في دراسات قياسية لتحديد أثر بعض المتغيرات كالانفتاح التجاري على القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، وتعميق هذه الدراسات ومقارنتها بأداء دول لها نفس مميزات الاقتصاد الجزائري.
- ✓ كيف يساهم قانون الاستثمار الجديد 18/22 في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: مراجع اللغة العربية

ا. الكتب:

1. أسامة كردي، آفاق وضمانات الاستثمارات العربية الأوربية، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الدراسات العربي الأوربي، 2001 .
2. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر،عمان،2011.
3. السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، الأردن، 2002.
4. العصار رشاد وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2000.
5. بسام الحجار، نظام النقد العالمي و أسعار الصرف ، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، 2009.
6. حسين عبد المطلب الاسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ، رسائل بنك الكويت الصناعي ، العدد 83 ، ديسمبر 2005 .
7. حمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
8. رضا صاحب أبو حمد، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، دار مجدلاوي، عمان 2006.
9. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
10. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
11. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أوربا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية، المنصورة،2007.
12. سامي عفيفي حاتم ،التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، مصر ،1993.
13. سميحة القليوبي، الشركات التجارية :النظرية العامة للشركات وشركات الأشخاص، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.
14. سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،الإسكندرية، 2001.
15. صديق محمد عفيفي، التسويق الدولي :نظم التصدير والإستيراد، الطبعة العاشرة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2002.

16.صفوت أحمد عبد الحفيظ، دور الإستثمار الأجنبي في تطور أحكام القانون الدولي الخاص، بدون طبعة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية،2005 .
17.طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010 ، ص113.
18.طالب عوض وراد، الاقتصاد الدولي(نظريات وسياسات)، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2013
19.طاهر مرسي عطية، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001 .
20.عادل احمد حشيش ، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية الجديدة الإسكندرية ، مصر، 2005.
21.عادل احمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
22.عبد الرحمان يسري أحمد، الإقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2001 .
23.عبد الرزاق الرحاحلة، زاهد محمد ديري، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن،2010 .
24. عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، ص 366.
25.عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.
26.عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية– مصر، 2003.
27.عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
28.عبد السلام أبو قحف، التسويق الدولي، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 .
29.عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001 .
30.عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن ، 2016.
31.عطاالله الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
32.علي ابراهيم الخضر ،إدارة الأعمال الدولية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا،2007.
33.علي إبراهيم الخضر، إدارة العمال الدولية، دار رسلان، دمشق، الطبعة الأولى، 2007 .

34.علي عباس، إدارة الأعمال الدولية :المدخل العام، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009.

35.علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات،الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

36.عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

37.عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، بيروت–لبنان، 2012.

38.فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبدالرحمان الدوري، إدارة البنوك :مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، بدون طبعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 .

39.فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010.

40. كامل بكري، الإقتصاد الدولي للتجارة الخارجية والتمويل ، الدار الجامعية، الإسكندرية،2002 .

41.محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية ،الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009.

42.محمد براهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية.

43.محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت،2010 .

44.محمد دياب،التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الأولى،دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، بيروت، 2010.

45.محمود يونس، اقتصاديات دولية ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2007.

46.منير إبراهيم هنيدي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، بدون طبعة، منشأة المعارف، الإسكندرية،2002 .

47.نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى،2007 .

48.نعيمي بنوري، غراس عبد الحكيم، التجارة الدولية دروس في الاعمال الدولي، الجزء الأول، 1999.

49.نوال الأشهب، التجارة الدولية، دار أمجد للنشر، الأردن، 2015.

50.نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

51.هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي ، الطبعة الاولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الاردن، 2006.

52.وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي :قضايا نقدية ومالية ، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، 2001 .

II. الرسائل الجامعية:

53.آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية–دراسة حالة(الجزائر–مصر)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر– باتنة–2011/2010،.

54.بلجربة سمراء، استراتيجيات التدويل الانتاج في قطاع خدمات الاتصالات: حالة "اوراسكوم"(جازي) و"كيوتل"(نجمة)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر في الاقتصاد ، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2013/2012.

55.بلقلة براهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي–دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود ومالية،جامعة حسيبة بن بوعلي شلف،2009/2008.

56.بيوض محمد العيد، تقييم اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية(تونس,الجزائر,المغرب) ، رسالة ماجستر، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية، جامعة فرحات عباس–سطيف،2011/2010.

57.جمال بلخياط، جدوى الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي– دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015/2014.

58.حفاف وليد، تحليل علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالتجارة الدولية في الدول النامية دراسة حالة دول شمال افريقيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2019.

59.حليس عبد القادر، تطوير اداء القطاع الجمركي واثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة فرحات عباس–سطيف1 ،2017/2016.

60.خضراوي حفيظة،سياسة الاتحاد الأوروبي التجارية للسلع الزراعية وانعكاساتها على القطاع الزراعي الجزائري–دراسة حالة منتج القمح خلال الفترة(200–2014)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة،2019/2018.

61.ربا محمد مأمون كنيفاتي، دراسة تحليلية قياسية لمحددات صافي صادرات دول مجموعة البريكس وإمكانية الاستفادة منها في سورية، أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه باختصاص الاقتصاد القياسي قسم الاقتصاد والتخطيط كلية الاقتصاد،جامعة تشرين،سوريا،2020.

62.رحال فاطنة، تداعيات ازمة منطقة اليورو على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى دول الاتحاد الاوروبي– دراسة حالة فرنسا–، اطروحة دكتوراه في العلو الاقتصادية ، تخصص اقتصاد ، جامعة محمد خيضر– بسكرة، 2019/2018.

63.زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص المالية الدولية، جامعة ابي بكر بلقايد–تلمسان، 2011/2010.

64.ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي دراسة مقارنة تونس الجزائر المغرب رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2008 .

65.سميرة طالبي، سياسة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن ترقية الصادرات خارج المحروقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ـ نموذجا ـ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر 3، 2021/2020.

66.سنوسي بن عومر، فعالية الاستثمار الاجنبي في الجزائر(تقفي تجربة الشراكة قطاع عام,خاص)، رسالة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014/2013.

67.سي عفيف البشير، عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر–دراسة حسب نموذج الجاذبية–، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة وهران 02، 2016/2015.

68.شيخي حفيظة، ترشيد السياسات التجارية من اجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي"المنظمة العالمية للتجارة"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ،جامعة وهران، 2012/2011.

69.صفيح صادق، الاستثمار الأجنبي المباشر والحكم الراشد دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير،جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان،2015/2014.

70.صياد شهيناز، الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2013/2012.

71.عامر عبد اللطيف، أثار سياسات تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية دراسة حالة:آثار التحرير التجاري على ظاهرة الفقر في المغرب العربي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة

الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011/2010.

72.عائشة خلوفي، تاثير التكتلات الاقتصادية الاقليمية على حركة التجارة الدولية–دراسة حالة الاتحاد الاوروبي–، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس–سطيف، 2012/2011.

73.عبو هدى، اثار العولمة المالية على الاستثمار الاجنبي المباشر"دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية خلال 1970–2006"، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2008/2007.

74.عريبي مريم، اثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الامن الغذائي المستدام في الدول النامية دراسة تحليلية مقارنة لاثار التحرير على الامن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغاربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس– سطيف، 2014/2013.

75.عز الدين مخلوف، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي النمو الاقتصادي – حالة الجزائر–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، سبتمر2006.

76.علالي مخطار، آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية –حالة الجزائر– ،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف –، 2015/2014.

77.عميش عائشة، نمذجة قياسية اقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال 1970–2004، مذكرة ماجستير، المعهد الوطني للتخطيط والاحصاء، الجزائر، جويلية 2007.

78.فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين(الجزائر ، مصر والمملكة العربية السعودية)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، مارس 2004.

79.فيروز سلطاني،تحرير التجارة الدولية بين الاتفاقات التجارية الإقليمية ومتعددة الأطراف دراسة حالة الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد دولي،جامعة محمد خيضر بسكرة،2018/2017.

80.فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970–2012، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف01، 2014/2013.

81.قاسمي الأخضر، أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستر، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014.

82.قويدري كريمة، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر القايد ،تلمسان،2011.

83.كاكي عبد الكريم، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل الماجستير في التجارة الدولية، المركز الجامعي بغرداية، 2011/2010.

84.لعرشي عبد الصمد، دور السياسة الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر وتونس-، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تجارة وإدارة الأعمال الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، 2017/2016.

85.مرابط محمد، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير التجارة الخارجية -دراسة مق ارنة بين بعض الدول العربية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة الجزائر 3، 2019/2018.

86.مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة قياسية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث (ل.م.د) في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس، 2020/2019.

87.نور الهدى بلحاج، اثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية -دراسة حالة الجزائر-2000-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي،جامعة محمد خيضر بسكر،2014/2013.

88.وليد عابي،حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية،تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة،جامعة فرحات عباس-سطيف1، 2019/2018.

89.يسين سي لاخضر غربي، **علاقة سعر صرف الدينار بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية تحليلية (1970-2015)**، مذكرة دكتوراه طور ثالث، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة الجلفة، 2019/2018.

III. ملتقيات علمية:

90.بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، الدورة الأولى عمان، 11-12 ديسمبر 2019 ، البند 7(د) من جدول الأعمال المؤقت، ص06.

91.بلعزوز بن علي، مداني أحمد، دور المناطق الحرة كحافز لجلب الإستثمار الأجنبي المباشر :دراسة حالة المنطقة الحرة بلارة، الملتقى الدولي"آثار وإنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف ، 14/13 نوفمبر 2006 ، ص2 .

92. بن حبيب عبدالرزاق، بومدين (م) حوالف رحيمة، الشراكة ودورها في جلب الإستثمارات الأجنبية، الملتقى الوطني الأول حول" الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة"، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب- البليدة، 22ماي، 2002 ، ص10.

93.رتيبة عروب، تسعديت بوسبعين، اهمية تاهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر ،ملتقى *لإستراتجية الصناعية الجديدة في الجزائر - استمرارية أم قطيعة* -، 2007، ص146، ص184.

94.علام عثمان," واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي2001-2014" , الملتقى العربي الأول: حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي, شرم الشيخ -جمهورية مصر العربية,25-28 يناير 2015,ص9.

95.لقاء الخبراء، وقائع الحلقة الثانية "أثر السياسات الحمائية الراهنة في العالم على التجارة الدولية مع إشارة خاصة إلى جمهورية مصر العربية" لمركز العلاقات الاقتصادية الدولية، معهد التخطيط القومي، مصر، 2019/2018.

96.محمد عبد الشفيع عيسى، التأهيل التكنولوجي -الابتكاري للمؤسسة الاقتصادية -في الإطار الاقتصادي الدولي (مراجعة نظرية ورؤية تطبيقية نقدية، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف، 30 اكتوبر 2001.

IV. مقالات لمجلات علمية:

97.أروى عبد الله الزيد، ساره ناصر النويصر، أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، جانفي2020.

98.بلقاسم طراد، حدة رايس، سياسات تحرير التجارة الخارجية في الدول المغاربية لتنويع صادراتها دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 12،العدد 01، 2021، (ص83 ، ص96).

99.بن عبد العزيز سمير، بن عبد العزيز، سفيان دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري) دراسة تحليلية للفترة 2000–2015)، مجلة البشائر الاقتصادية، 2018، (ص153، ص 167).

100. بن نذير نصر الدين، فائزة بعيليش، تداعيات العولمة ودورها في المدن الذكية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 18، المجلد 01، 2018.

101. بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و طرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10،2012.

102. تهتان موراد ، الانفتاح التجاري و أثره على النمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على مجموعة الدول العربية، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الحجم 08، العدد 02،2011.

103. حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83 ، ديسمبر2005 .

104. حمزة كحال، الجزائر تنوع مصادر احتياطي النقد تجنبا للازمات، جريدة العربي الجديد الالكترونية، 2022/11/10.

105. خلاف فاتح، إلغاء قاعدة الشراكة الدنيا 51–49 في مجال الاستثمارات الأجنبية وفقا للقانون الجزائري، مجلة ايليز للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، 2021، (ص88، ص110).

106. دينا أمحد عمر، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة، تنمية الرافدين 85(29)، جامعة الموصل، 2007، الصفحات(129–146).

107. زهية لموشى، الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الإنتاجي بالجزائر، المجلة العلمية لجامعة الجزائر3، المجلد06، العدد 11، جانفي 2018، ص91.برابح السعيد، مقراني خلود، أثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنتوج الوطني، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 01، 2021، (ص262،ص281) ، ص 274، ص 275.

108. سامية جدو، قراءة تقييمية في نظريات التجارة الدولية:من نظرية الميزة النسبية إلى نظرية الميزة التنافسية، حوليات جامعة الجزائر1، العدد 32،الجزء الثالث،سبتمبر 2018.

109. شتاتحة عمر، عبد الحفيظي أمحمد، اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الدول النامية، الجزائر أنموذجا، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الثالث.

110. طلال زغبة، عبد الحميد برحومة، الأشكال الجديدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي غير القائم على المساهمة في رأس المال وأثارها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، العدد 11، 2014.

111. عامر عبد الكريم إبراهيم المجالي، تحليل الحساب الجاري في الأردن خلال الفترة (1998–2017)وأثره على معدل البطالة، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 08 ،العدد 03 – ديسمبر 2021، (ص 1839 ص 1864).

112. عبد الكريم بعداش، سفيان بطاطا، مكانة الاستثمار الأجنبي في قوانين الاستثمار الجزائرية 1962–2016، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 02، العدد 01، 2019، (ص117–ص130).

113. عمر الفاروق البرزي، مطالعة حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا، المجلة الاقتصادية السعودية، العدد 86، أكتوبر 2002.

114. فطيمة الزهرة نوية، .بوستة زكية، أثر التنافسية و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ف ي الدول العربية خلال الفترة (2006–2016)، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 14(2) ، مارس 2018.

115. لحرش شريف، مرزق سعد، خطط إنعاش السياحة الفندقية في الجزائر بعد جائحة كورونا، مجلة آفاق للعلوم المجلد 07 العدد 01 (2022) (ص489–503).

116. لمزري مفيدة، سالمي وردة، الشركات المتعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد02، 2020، الصفحات136–158.

117. ليليا بن منصور، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية واقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 05، العدد 02، 2014.

118. ليندة بلحارت، المزايا الجديدة الممنوحة للمستثمر الاجنبي في مجال الاستثمار السياحي في ظل القانون رقم 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار ،مجلة معارف، المجلد 16، العدد 1، جوان 2021،(ص184–ص203).

119. محمد الطيب دويس، عبد القادر شقروش، اثر تحرير حساب راس المال على الاستقرار المالي في الجزائر– دراسة قياسية للفترة (1990–2014)، مجلة دراسات–العدد الاقتصادي–، المجلد 15، العدد 01.

120. مدادي عبد القادر، دراسة تحليلية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع إشارة خاصة إلى البلدان العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد07، سبتمر 2012.

121. مطاي عبد القادر، عمر دلال فؤاد، اثر سياسة الانفتاح التجاري على النمو في القطاع الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر–دراسة تحليلية قياسية فترة 2000–2016، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد13، العدد01، السنة 2019، (ص185–ص206)، ص192.

122. مناصري يحي، مكيد على، دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية، مجلة البشائر الاقتصادية) المجلد السادس، العدد1 ، أفريل 2020.

123. مومن مروة، خروف منير، اثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2017 ،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الثامن، العدد الاول، جوان 2021، (ص103، ص125).

124. ناصر دادي، عدون متناوي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، المجلد 03، عدد 03، 2004، (ص65، ص78).

125. ناصري نفيسة، أثر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على أرصدة ميزان المدفوعات لعينة من دول MENA، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد03، ديسمبر2019.

126. نورالدين شارف، فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبين سياسة التصنيع الإحلال الواردات، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، الحجم 06، العدد 12، 2017، (ص34، ص45).

127. هيتم هبة، عقود الاستثمارات الدولية، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد35، العدد02، 2021.

128. وليد حفاف، الاستثمار الاجنبي المباشر والمنظمة العالمية للتجارة تحليل وتقييم اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة على الدول النامية، مجلة رؤى اقتصادية، العدد11 ،ديسمبر 2016، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي- الجزائر.

V. نشرات وتقارير إحصائية:

129. تقرير إحصائيات التجارة الخارجية المديرية العامة للجمارك، جانفي 2021.

130. تقرير الاستثمار العالمي 2021(الاستثمار في انتعاش مستدام)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف 2021.

131. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021، صندوق النقد العربي.

132. من براثن الأزمة إلى تعاف اخضر وقادر على الصمود وشامل للجميع، البنك الدولي، 2021.

133. تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، Country Profile Algeria Economic indicators (Foreign direct investment, International Trade),p18,2020.

134. تقرير *حوصلة اهم انجازات قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية*، وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، الجزائر، 2021.

135. تقرير صندوق النقد العربي، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2021.

136. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

137. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020، "المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات".

138. تقرير"آفاق الاقتصاد العربي، صندوق النقد الدولي، الإصدار العاشر، سبتمبر 2019.

139. دليل إلى أنشطة الاونكتاد في مجال التعاون التقني، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف 2006.
140. النشرات الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، 2008-2021.

VI. القررات القوانين المراسيم:

141. الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن استحداث تشريع منظم للاستثمار يعدل و يتمم الأمر 01-03 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 47.
142. قانون المرسوم التشريعي 12-93 الصادر في 15 أكتوبر 1993 الخاص بترقية الاستثمارات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم64.
143. قانون النقد و القرض90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 16.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

VII. **Books:**

144. Jean-Louis Mucchielli, PRINCIPES D'ECONOMIE INTERNATIONALE, UNIVERSITÉS FRANCOPHONES, Economica, 49, Paris,1989.

VIII. **Thesis:**

145. Cansu Karabulut, Digitalization and paperless process mangment in foreign trade, Master's thesis, Department international trade, Istanbul Commerce University, 2020.

IX. **Articles:**

146. Burt, Eric M. "Developing Countries and the Framework for Negotiations on Foreign Direct Investment in the World Trade Organization." American University International Law Review 12, no. 6 (1997): 1015-1061.
147. Danjuma Naisla Hassan, Habakuk Aboki, Amos Anyesha Audu , INTERNATIONAL TRADE: A MECHANISM FOR EMERGING MARKET ECONOMIES, International Journal of Development and Emerging Economies Vol. 2,No.4, pp. 24-32, December 2014.
148. Kiyoshi Kojima, Terutomo Ozawa,Micro- and Macro-Economic Models of direct foreign investment : towards a synthesis ,Hitotsubashi Journal of Economocs 25(1984) 1-20, The Hitotsubashi Academy.
149. Maitena Duce, Definitions of Foreign Direct Investment (FDI): a methodological note, Final draft July 31, 2003.
150. Miltiades Chacholiades, The pure theory of international trade ,United States of America, second paperback printing 2009.

X. مواقع الانترنت:

151. اتحاد الغرف العربية:
http://uac-org.org/ar/News/details/4339/قانون-الاستثمار-الجديد-في-الجزائر-يدخل-حيّز-التنفيذ
https://www.commerce.gov.dz/a-grande-zone-arabe-de-libre-echange
https://ar.knoema.com/atlas/الجزائر/topics-إجمالي-السياحة-والسفر-مساهمة-في-إجمالي-السياحة/المشاركة-نسبة-المحلي-الناتج-إجمالي-في-المساهمة-المحلي-إجمالي-الناتج
https://aapi.dz/ar/secteur-des-energies-renouvelables-ar
152. إبيانات قطرية محددة تقارير التنمية البشرية(undp.org)
153. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية:
https://www.politics-dz.com-القرض-قانون-في-المدرجة-التعديلات-أهم/
154. الموقع الرسمي للبنك الدولي:
https://www.albankaldawli.org/ar/about/history/the-world-bank-group-and-the-imf
https://www.albankaldawli.org/ar/results/2018/04/03/stronger-open-trade-policies-enables-economic-growth-for-all
https://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD%3Fend%3D2018%26locations%3DDZ%26most_recent_value_desc%3Dtrue%26start%3D1960%26view%3Dchart
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=DZ
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=DZ
155. كاي تريكل، الوحدة رقم 27 البنك الدولي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دائرة الحقوق سياسة البنك الدولي فيما يتعلق بالكشف عن المعلومات (البنك الدولي يناير/آانون الثاني 1994) والسياسة التنفيذية 50.17 الكشف عن المعلومات المتعلقة بعمليات البنك (البنك الدولي، 1993، ص521.:
http://hrlibrary.umn.edu/arab/M27.pdf
156. منصة الاونكتاد مينا اونلاين:
https://unctadmena.org/about/?lang=ar
https://ar.tradingeconomics.com/algeria/indicators
http://www.mtp.gov.dz
https://unctad.org/data-visualization/global-foreign-direct-investment-flows-over-last-30-years
157. وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي:
https://www.mtatf.gov.dz
158. Renato Ruggiero, Golden jubilee of the multilateral trading system,PRESS RELEASES by the World Trade Organization (WTO), 5 February 1998, https://www.wto.org/english/news_e/pres98_e/pr88_e.htm.
159. Doing Business :

https://countryeconomy.com/business/doing-business/algeria
https://www.transparency.org/en/cpi/2021/index/dza
https://public.knoema.com/fettqbg/index-of-economic-freedom
https://www.heritage.org

160. Taha Ahmed FDIintelligence 11 june2020 https://www.fdiintelligence.com/content/news/algeria-eases-foreign-ownership-restrictions-77886

XI. **Etudes Rapports:**

161. Brian N. Zeiler-Kligman, Preaching Against the Choir: An Examination of the Influence of Multinational Enterprises On the Negotiation of Investment Rules at the World Trade Organization, The Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations, Summer/Fall 2006.
162. Global Competitiveness Index 4.0 2018 edition.
163. Global Competitiveness Index 4.0 2019 edition.
164. IMF committee on balance of payments statics and OECD workship on international investment statistics direct investment technicalexpert group (DITEG) ,DEFINITION OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT (FDI) TERMS, Prepared by Art Ridgeway, Statistics Canada November 2004,annex1.
165. JayEtta Z. Hecker, Observations on the Uruguay Round Agreement, United States General Accounting Office, Fbr 22. 1994.
166. Jesus Seade, Results of the Uruguay Round, International Monetary Fund,p13.
167. Muhammad Ijaz Latif, Uruguay Round of GATT and Establishment of the WTO, Pakistan Horizon,Vol 65, No 1, January 2012,p53,p70.
168. ONS (2020), Activité Industrielle 2010-2019, Nº 894.
169. THE WTO AGREEMENTS SERIES 2, The General Agreement on Tariffs and Trade, World Trade Organization, Genève 21, Switzerland,May 1998,pVI.
170. UNCTAD,World Investment Report 2007: Transnational Corporations, Extractive Industries and Development, definition and sources.
171. Victor Mosoti, The WTO Agreement on Trade Related Investment Measures and the Flow of Foreign Direct Investment in Africa: Meeting the Development Challenge, Pace International Law Review. V 15 issue 01 april 2003 .
172. William H. Cooper, Russia's Accession to the WTO and Its Implications for the United States, CRS Report for Congress Prepared for Members and Committees of Congress, June 15, 2012,p02.p03.

الملاحق

	FDI_NET	EXPO	IMP	BOT	TC	CC	BOP	CHA
Mean	-1.157391	4291.739	34.00783	8.910435	2.682174	-0.001739	2.661739	9038.435
Median	-1.240000	3856.000	39.30000	9.190000	4.430000	0.030000	6.190000	7755.000
Maximum	0.920000	7915.000	58.33000	39.67000	34.45000	3.450000	36.99000	14200.00
Minimum	-2.530000	1552.000	9.170000	-17.03000	-27.29000	-11.22000	-27.54000	6457.000
Std. Dev.	0.846958	1943.891	16.33715	16.48867	18.05907	3.180414	17.22467	2376.398
Skewness	0.758995	0.345550	-0.298133	0.078945	-0.066419	-1.876573	-0.109439	0.908595
Kurtosis	3.425181	1.911481	1.651198	2.119612	2.099002	7.810347	2.377018	2.345113
Jarque-Bera	2.381527	1.593222	2.084184	0.766679	0.794883	35.67449	0.417847	3.575595
Probability	0.303989	0.450854	0.352716	0.681581	0.672037	0.000000	0.811457	0.167328
Sum	-26.62000	98710.00	782.1800	204.9400	61.69000	-0.040000	61.22000	207884.0
Sum Sq. Dev.	15.78144	83131708	5871.854	5981.276	7174.861	222.5307	6527.165	1.24E+08
Observations	23	23	23	23	23	23	23	23

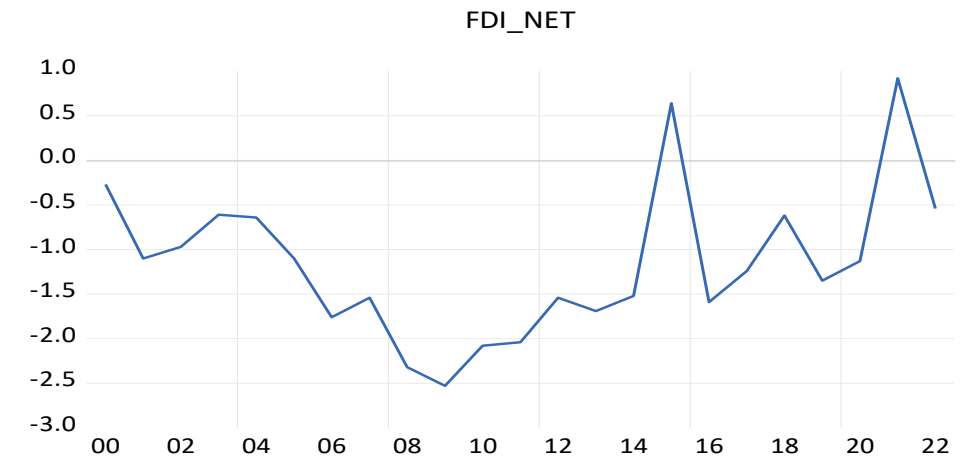

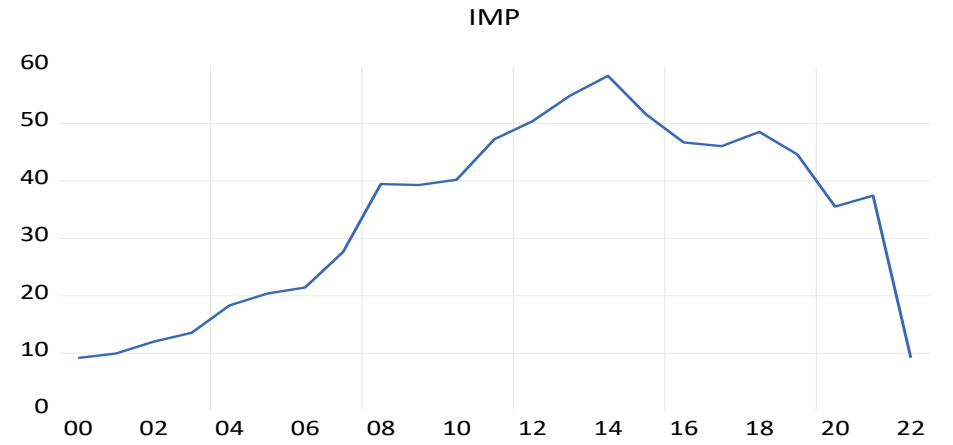
IMP
60
50
40
30
20
10
0
00
02
04
06
08
10
12
14
16
18
20
22

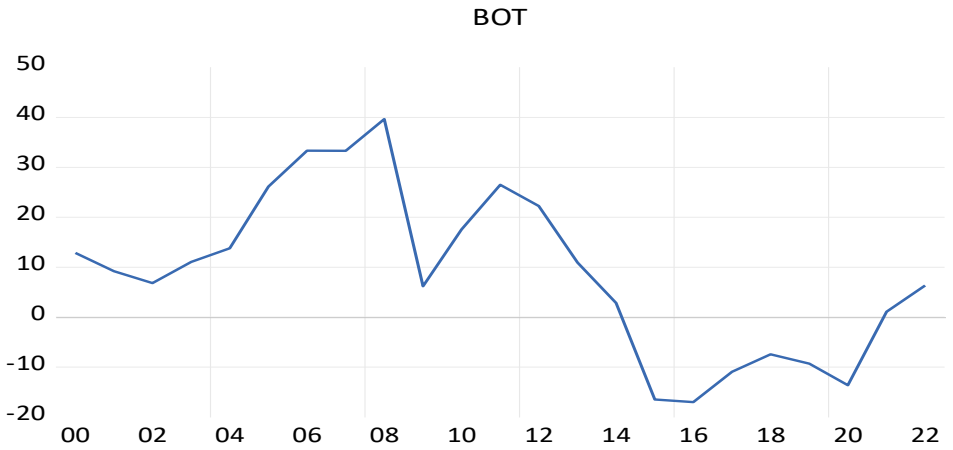
BOT
50
40
30
20
10
0
-10
-20
00
02
04
06
08
10
12
14
16
18
20
22

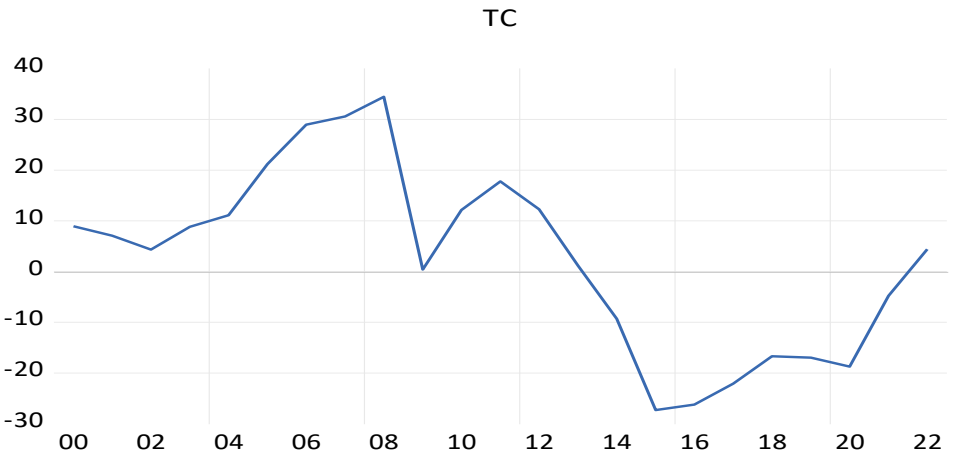
TC
40
30
20
10
0
-10
-20
-30
00
02
04
06
08
10
12
14
16
18
20
22

CC

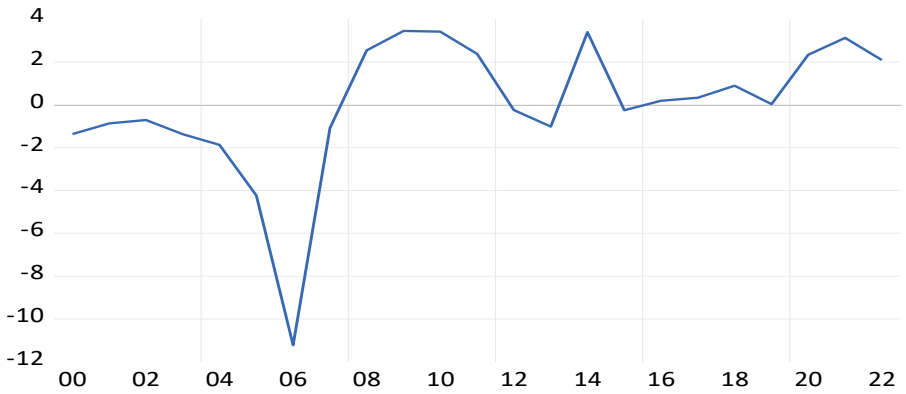
4
2
0
-2
-4
-6
-8
-10
-12
00
02
04
06
08
10
12
14
16
18
20
22

BOP

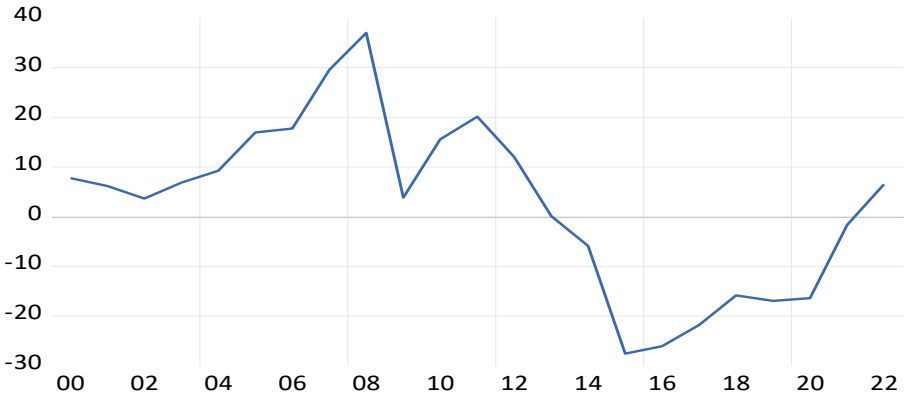
40
30
20
10
0
-10
-20
-30
00
02
04
06
08
10
12
14
16
18
20
22

CHA

15,000
14,000
13,000
12,000
11,000
10,000
9,000
8,000
7,000
6,000
00
02
04
06
08
10
12
14
16
18
20
22

Indice KMO et test de Bartlett		
Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage.		0,500
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-carré approx.	326,326
	ddl	21
	Signification	0,000

Matrices anti-images								
		FDI,net -صافي الاستثمارات-الاجنبية-المباشرة	EXP صادرات	IMP واردات	TC -حساب جاري	CC -حساب راسمال	BoP -ميزان مدفوعات	CHA -سعر الصرف-بالدولار
Covariance anti-image	FDI,net -صافي الاستثمارات-الاجنبية-المباشرة	0,559	-0,009	0,010	0,000	-0,003	0,000	-0,169
	EXP صادرات	-0,009	0,003	-0,003	2,962E-05	0,000	-7,778E-05	0,010
	IMP واردات	0,010	-0,003	0,003	-2,590E-05	0,000	7,441E-05	-0,009
	TC حساب-جاري	0,000	2,962E-05	-2,590E-05	5,321E-05	0,000	-5,451E-05	0,001
	CC -حساب راسمال	-0,003	0,000	0,000	0,000	0,002	0,000	0,004
	BoP -ميزان مدفوعات	0,000	-7,778E-05	7,441E-05	-5,451E-05	0,000	5,667E-05	-0,001
	CHA -سعر الصرف-بالدولار	-0,169	0,010	-0,009	0,001	0,004	-0,001	0,393
Corrélation anti-image	FDI,net -صافي الاستثمارات-الاجنبية-المباشرة	,782[a]	-0,225	0,250	-0,058	-0,086	0,087	-0,361
	EXP صادرات	-0,225	,531[a]	-0,998	0,078	0,217	-0,198	0,294
	IMP واردات	0,250	-0,998	,429[a]	-0,067	-0,208	0,188	-0,282
	TC حساب-جاري	-0,058	0,078	-0,067	,513[a]	0,989	-0,993	0,131
	CC -حساب راسمال	-0,086	0,217	-0,208	0,989	,162[a]	-0,999	0,154
	BoP -ميزان مدفوعات	0,087	-0,198	0,188	-0,993	-0,999	,488[a]	-0,159
	CHA -سعر الصرف-بالدولار	-0,361	0,294	-0,282	0,131	0,154	-0,159	,806[a]
a. Mesure de la qualité d'échantillonnage (MSA)								

Qualités de représentation		
	Initiales	Extraction
FDI,net -صافي الاستثمارات-الاجنبية-المباشرة	1,000	0,616
EXP صادرات	1,000	0,881

IMP واردات	1,000	0,914							
TC حساب-جاري	1,000	0,937							
CC -حساب راسمال	1,000	0,409							
BoP -ميزان مدفوعات	1,000	0,872							
CHA -سعر الصرف-بالدولار	1,000	0,712							
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.									

Matrice de corrélation									
	FDI,net -صافي الاستثمارات-الاجنبية-المباشرة	EXP صادرات	IMP واردات	TC -حساب جاري	CC -حساب راسمال	BoP -ميزان مدفوعات	CHA -سعر الصرف-بالدولار		
Corrélation	FDI,net -صافي الاستثمارات-الاجنبية-المباشرة	1,000	-0,564	-0,237	-0,377	-0,033	-0,402	0,512	
	EXP صادرات	-0,564	1,000	0,587	0,468	0,055	0,502	-0,497	
	IMP واردات	-0,237	0,587	1,000	-0,439	0,397	-0,386	0,128	
	TC -حساب جاري	-0,377	0,468	-0,439	1,000	-0,344	0,985	-0,680	
	CC -حساب راسمال	-0,033	0,055	0,397	-0,344	1,000	-0,176	0,306	
	BoP -ميزان مدفوعات	-0,402	0,502	-0,386	0,985	-0,176	1,000	-0,656	
	CHA -سعر الصرف-بالدولار	0,512	-0,497	0,128	-0,680	0,306	-0,656	1,000	